جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

## سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

# تطوير التجمعات الحضرية وتنميتها
# (عواصم المحافظات)
# لتعزيز الروابط الحضرية – الريفية في مصر

رقم (364) – شهر يناير 2025

**جمهورية مصر العربية**

**معهد التخطيط القومي**

**سلسلة قضايا التخطيط والتنمية**

**رقم (364)**

**(سلسلة علمية محكمة)**

# تطوير التجمعات الحضرية وتنميتها (عواصم المحافظات) لتعزيز الروابط الحضرية – الريفية في مصر

**2025**

**"لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد كتابة"**

**"الآراء في هذا البحث تمثل رأي الباحثين فقط"**

معهد التخطيط القومي
INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING
INP
EGYPT
1960

رئيس المعهد
أ.د . أشرف العربي

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د. خالد عطية

البقلي، أحمد وآخرون
تطوير التجمعات الحضرية وتنميتها (عواصم المحافظات) لتعزيز الروابط الحضرية – الريفية في مصر
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 2025، 236 ص.
الكلمات الدالة: الروابط الحضرية الريفية، تنمية التجمعات الحضرية.

رقم الإيداع: 2025/9454
ISBN: 978-977-8848-19-9

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام لأول

مدينة نصر- طريق صلاح سالم-
القاهرة- جمهورية مصر العربية
https://inp.edu.eg
معهد التخطيط القومي
res.unit@inp.edu.eg
الهاتف/(+202) 22627372-22634040
الفاكس/(+202)24011398 -22634747

CERTIFIED
ISO 21001 : 2018 .. ISO 9001 : 2015

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر

الطباعه والتنفيذ: معهد التخطيط القومي
الطبعة الأولى: 2025

# تقديم

تُعَدُّ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسة لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي التخصصات، مما يضيف قيمة وفائدة إلى مثل هذه الدراسات المختلفة التي يتم إجراؤها، بالإضافة إلى شموليتها، والاهتمام بالأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، والمعلوماتية، وغيرها من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام 1977 عددًا من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية، منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية والنقدية، والإنتاجية والأسعار والأجور، والاستهلاك والتجارة الداخلية، والمالية العامة، والتجارة الخارجية، والتكتلات الدولية، وقضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، والتنمية الإقليمية والنمو الاحتوائي، وآفاق الاستثمار وفرصه، والسياسات الصناعية، والسياسات الزراعية والتنمية الريفية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومناهج النمذجة التخطيطية وأساليبها، وقضايا البيئة والموارد الطبيعية، والتنمية المجتمعية، وقضايا التعليم والصحة والمرأة والشباب والأطفال وذوي الإعاقة، ...إلخ.

تتنوع مصادر النشر وقنواتها لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة في التقارير العلمية، والكتب المرجعية، والمجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي السنوي وسلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع للعمل لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

**رئيس المعهد**

**أ.د. أشرف العربي**

# فريق البحث

| م | المهمة | الاسم | الدرجة العلمية | التخصص |
|---|---|---|---|---|
| 1 | الباحث الرئيس | أحمد عبد العزيز البقلي | أستاذ متفرغ | تنمية حضرية وإقليمية |
| 2 | الباحثون والباحثون المساعدون من داخل المعهد | سيد عبد المقصود | أستاذ متفرغ | تنمية إقليمية |
| 3 | | فريد عبد العال | أستاذ متفرغ | تنمية إقليمية |
| 4 | | حامد هطل | أستاذ متفرغ | تنمية حضرية وإقليمية |
| 5 | | أمل زكريا | أستاذ مساعد | اقتصاد إقليمي |
| 6 | | إسلام خليل | مدرس | اقتصاد إقليمي |
| 7 | | أحمد معروف | مدرس | قوة عاملة وتنمية إقليمية |
| 8 | الباحثون من خارج المعهد | ابتهال أحمد عبد المعطي | استاذ | تنمية عمرانية إقليمية |
| 9 | | محمد عبد الرحمن صديق حامد | مدرس | تنمية عمرانية إقليمية |

## موجز البحث

تمثل مدن العواصم المصرية مرتكزًا حقيقيًّا لتحقيق أهداف التنمية في مصر نظرًا للمقومات الاقتصادية والعمرانية التي تتمتع بها، ولكن تناول تلك المدن بشكل منفرد دون النظر إلى علاقاتها الريفية قد يساهم في التعامل الأحادي لقضايا الحضر دون الالتفات لمدى تأثيرها على الريف الذي يعد مكملاً لتلك القدرات ومدعمًا لها، ولذلك فإن البحث الحالي يتناول تحليل العلاقات الريفية الحضرية وخاصة لمدن العواصم المصرية التي قد تتجاوز تأثيراتها التنموية خارج حدود نطاقاتها. لذا يهدف البحث بشكل أساسي إلى الوصول للأسلوب الأكثر فعالية لتطوير التجمعات الحضرية بالقدر الكافي لتقليل الفوارق التنموية وتحقيق الاستدامة. وهو ما دفع فريق الدراسة نحو تطبيق عدد من الإجراءات المنهجية لجمع المعلومات المطلوبة وتحليلها وصولًا إلى استخلاص النتائج والتوصيات، وذلك من خلال الأدوات البحثية الآتية:

- استعراض السياقات المفاهيمية والأطر النظرية والمبادئ الأساسية للروابط الحضرية–الريفية، وكذلك المبادئ التوجيهية وأطر عمل وآليات تعزيز الروابط الحضرية والريفية.
- عرض وتحليل المتاح من الأدبيات التي تتناول كافة الموضوعات المرتبطة بقضايا البحث، وأفضل الممارسات الإقليمية والدولية ذات الصلة وتحليل تلك التجارب للخروج بدروس مستفادة.
- استعراض وتحليل سياقات تنمية وتطوير التجمعات الحضرية، إلى جانب استعراض بعض جهود مصر في تنمية وتطوير التجمعات الحضرية.
- إجراء تحليل مكاني للعلاقات الحضرية الريفية لأقاليم مدن عواصم المحافظات الريفية في مصر بهدف تصنيف تلك العلاقات بناء على خصائصها المكانية.
- دراسة رؤية وتقييم الكوادر الفاعلة من التنفيذيين بالإدارة المركزية وبالمحليات على مستوى التجمعات العمرانية في بعض المحافظات المختارة على مستوى صعيد مصر.
- تحديد الأسلوب الأكثر فعالية للمحافظة على تطوير دور التجمعات الحضرية في تعزيز الروابط الحضرية – الريفية، وكذلك في إدارة الوحدات المحلية الأصغر والإشراف على أنشطتها.

ومن خلال استعراض النتائج التي خرجت بها إجراءات تحليل الأدبيات والأطر والسياقات النظرية والعملية، وكذلك المعلومات التي كان مصدرها استجابات وآراء مسئولي الوزارات المركزية ومسئولي الإدارة المحلية والمديريات، فقد خلص فريق الدراسة إلى مجموعة مهمة من الاستنتاجات من الناحية النظرية، وأخرى من الناحية التطبيقية، إلى جانب استنتاجات مستخلصة من الدراسة الميدانية. وبناء على تلك المعلومات قدمت الدراسة عددًا من المقترحات

المهمة تأتي في عدة أقسام، هي: مقترحات عامة، وأخرى ترتبط بالتشريعات، إلى جانب مقترحات ترتبط بالبيانات والمعلومات، كما قدمت الدراسة مقترحات ترتبط بعملية التخطيط، مقترحات لتعزيز فرص التنمية لتحقيق الاستدامة، مقترحات ترتبط بتدفق وحركة الأفراد والمنتجات، مقترحات ترتبط بتنمية الموارد المالية والبشرية، وأخرى ترتبط بتعزيز إدارة عملية التنمية المحلية.

**الكلمات الدالة:**
الروابط الحضرية الريفية، تنمية التجمعات الحضرية.

# قائمة المحتويات

فريق البحث ..... ج
موجز البحث ..... د
قائمة الجداول ..... ط
قائمة الأشكال ..... ي
الإطار العام ..... 1
1- تمهيد ..... 1
2- طبيعة المشكلة محل البحث ..... 3
3- أهمية البحث ..... 3
4- تساؤلات البحث ..... 4
5- أهداف البحث ..... 5
6- منهج البحث ..... 5
7- خطة الدراسة ..... 6
الفصل الأول: مفاهيم وسياقات مفاهيمية ..... 8
1-1 تمهيد ..... 8
1-2 سياقات مفهوم المناطق الحضرية والريفية ..... 8
1-3 الأطر النظرية للروابط الحضرية – الريفية ..... 17
1-4 الروابط الحضرية والريفية: المبادئ التوجيهية وإطار العمل ..... 19
1-5 أهم الآليات لتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية ..... 25
الفصل الثاني: أدبيات الدراسة ..... 27
2-1 تمهيد ..... 27
2-2 أهمية الحضر والريف ..... 27
2-3 الروابط الحضرية الريفية ..... 30
2-4 قضايا التنمية العمرانية في الحضر والريف ..... 32
2-5 دراسات التحضر والتنمية الريفية: من الاختلاف إلى التكامل ..... 40
2-6 دراسات دور تكنولوجيا ونظم المعلومات في تعزيز التكامل الحضري-الريفي ..... 49
2-7 دراسات التحديات العمرانية بين الريف والحضر في مصر ..... 51
2-8 دور الروابط الحضرية الريفية في تحقيق الاستدامة ..... 55
2-9 الدروس المستفادة ..... 56
الفصل الثالث: أفضل الممارسات الإقليمية والدولية ..... 60
3-1 تمهيد ..... 60
3-2 أفضل الممارسات في تطوير التجمعات الحضرية ..... 61

3-3 الدروس المستفادة ..... 76
الفصل الرابع ..... 79
سياقات تنمية التجمعات الحضرية وتطويرها – مع الإشارة للحالة المصرية ..... 79
4-1 تمهيد ..... 79
4-2 التفاعلات الريفية الحضرية في إطار تخطيط التنمية المكانية ..... 81
4-3 النهج المتبع في التخطيط المكاني ..... 86
4-4 تدفقات الأشخاص (الهجرة) ..... 87
4-5 دور تدفقات السلع والسكان في تنمية الروابط الريفية الحضرية ..... 89
4-6 جهود مصر في تنمية وتطوير التجمعات الحضرية ..... 90
4-7 استنتاجات ..... 95
الفصل الخامس ..... 97
أنماط العلاقات الحضرية الريفية لأقاليم مدن عواصم المحافظات المصرية ..... 97
5-1 تمهيد ..... 97
5-2 تصنيف أنماط العلاقات الحضرية الريفية لمدن عواصم المحافظات ..... 98
5-3 تحليل الأبعاد المكانية لأقاليم مدن العواصم المختارة ..... 120
5-4 قضايا التنمية في أقاليم مدن العواصم ..... 135
5-5 النتائج ..... 137
الفصل السادس ..... 138
الدراسة الميدانية ..... 138
6-1 تمهيد ..... 138
6-2 أهداف الدراسة الميدانية ..... 139
6-3 منهجية الدراسة الميدانية ..... 139
6-4 عرض نتائج المقابلات الفردية (المستوى المركزي) ..... 141
6-5 عرض نتائج استطلاع الرأي (المستوى المحلي) ..... 150
الفصل السابع ..... 166
النتائج والمقترحات ..... 166
1.7 تمهيد ..... 166
2.7 الاستنتاجات الرئيسية ..... 166
3.7 أهم المقترحات ..... 171
المراجع ..... 176
أولا: المراجع باللغة العربية ..... 176
ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية ..... 178

ثالثًا: الصفحات الإلكترونية ..... 190
ملاحق ..... 191

## قائمة الجداول

جدول (1): نسب السكان العاملين بالأنشطة الحضرية لأقاليم مدن الدراسة (الحضر – الريف).....103
جدول (2): نسبة سكان الحضر من جملة سكان إقليم المدينة.....105
جدول (3): الفئات الحجمية لمدن العواصم.....107
جدول (4): معدلات النمو السكاني لأقاليم مدن الدراسة (الحضر – الريف).....109
جدول (5): العبء الإداري لأقاليم المدن (الحضر – الريف).....111
جدول (6): معدل استهلاك الأراضي لأقاليم مدن الدراسة (الحضر – الريف).....113
جدول (7): متوسط نصيب الفرد من الكتلة العمرانية (الحضر – الريف).....116
جدول (8): مؤشرات الخصائص السكانية والعمرانية لأقاليم مدن العواصم.....118
جدول (9): تطور أعداد الـ Patches العمرانية لأقاليم المدن الخمسة المختارة.....125
جدول (10): توزيع عينة الدراسة الميدانية من مديري التخطيط والمتابعة.....141
جدول (11): تداول البيانات والمعلومات ومصادرها داخل المركز.....151
جدول (12): توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية.....153
جدول (13): سهولة التدفقات المكانية للأفراد والبضائع.....156
جدول (14): مساهمة تعزيز الترابط على دمج الأنشطة الاقتصادية في الريف والمدينة.....157
جدول (15): إدارة عملية التنمية.....160
جدول (16): المفاضلة بين التخطيط على مستوى المركز أم القرى.....160
جدول (17): يقتصر دور الوحدة المحلية على تحديد احتياجاتها بدون صلاحيات في التمويل والتنفيذ.....161
جدول (18): وجود قاعدة بيانات عن حالة التنمية في المركز على مستوى الحضر والريف.....162
جدول (19): مدى ومستوى عقد جلسات تشاور مجتمعي للتعرف على احتياجات المواطنين.....162
جدول (20): ملاءمة السقوف المالية للمركز من الاستثمارات وفقًا لعدد سكانه.....163
جدول (21): ملاءمة المخصصات من استثمارات الباب السادس لمتطلبات الحفاظ على الأصول.....164

# قائمة الأشكال

شكل (1): الإطار المؤسسي الحالي لجمهورية مصر العربية ..... 16

شكل (2): الملخص التنفيذي وبعض مؤشرات الأداء للمرحلة الأولة لمبادرة تطوير التجمعات الحضرية ..... 93

شكل (3): مؤشرات الأداء في بعض القطاعات للمرحلة الأولى لمبادرة تطوير التجمعات الحضرية ..... 94

شكل (4): أقاليم المدن عواصم المحافظات المختارة لإجراء الدراسة.....100

شكل (5): نتائج تحليل الجار الأقرب Nearest neighbor لأقاليم المدن الخمسة المختارة .....122

شكل (6): نتائج تحليل أنماط التركز العمراني لأقاليم المدن الخمسة المختارة.....124

شكل (7): مقارنة مساحات الكتلة العمرانية 2006 و2017 لأقاليم المدن الخمسة المختارة .....126

شكل (8): تحليل زمن الوصول والسيولة المرورية لأقاليم المدن الخمسة المختارة .....129

شكل (9): تحليل نطاقات التنقل من التجمعات الريفية الرئيسية للتجمعات الفرعية داخل أقاليم المدن الخمسة المختارة ....132

# الإطار العام

## 1- تمهيد

لعبت المجتمعات البشرية (المدن) دورًا كبيرًا في تطور الحضارة الإنسانية، حيث ساهمت في نموها وتقدمها. لقد كان التحضر عاملاً حاسمًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أصبحت المدن كيانات ديناميكية تدفع النمو وتؤثر على الاقتصادات الوطنية. هناك وجهتا نظر داخل المجتمع العلمي فيما يتعلق بدور المجتمعات الحضرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتحدد هذه المنظورات أسباب وعوامل ومدى النمو الحضري وعلاقته بعمليات التنمية، وتحديدًا تأثيره على الحياة الاجتماعية بشكل عام (سيد محمد عبد المقصود، 2017). وتلك الاتجاهات هي التالية:

- اتجاه يعتبر المدينة وحدة ديناميكية حقيقية وقطاعًا أساسيًّا مؤثرًا في النظام الاقتصادي الإنتاجي الجيد والفعال والذي يؤدي إلى التنمية والتقدم.
- اتجاه يعتبر المدينة مصدرًا للعديد من المشكلات بل المساوئ والشرور وخاصة المدن كبيرة الحجم، وبالتالي معوقًا للنمو الاقتصادي والتنمية.

من هنا يتضح أن للمدن عددًا من الأدوار الاقتصادية والاجتماعية في عدد من المستويات المكانية المختلفة، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو على مستوى إقليم المدينة ذاتها. تعتبر المدن التي تمثل القطاع الاقتصادي الحضري هي الآلية الأساسية لتنمية الحيز المكاني الأكبر. كما تلعب التجمعات الحضرية، التي تتميز بالكثافة السكانية والأنشطة الاقتصادية، دورًا محوريًّا في تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية. إن المراكز الحضرية يمكن أن تكون بمثابة مراكز للتبادلات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تفيد المناطق الريفية المحيطة ( Fan & Qi, 2021; Zasada et al., 2013). على سبيل المثال، تساهم الزراعة شبه الحضرية داخل المناطق الحضرية في توفير الإمدادات الغذائية المحلية، إلى جانب إدارة منطقة ريفية متعددة الوظائف، مما يشير إلى وجود علاقة تكافلية بين الطلب الحضري والإنتاج الريفي (Zasada et al., 2013). ويمكن للمراكز الحضرية أيضًا أن تعمل كمحفزات للابتكار ونقل التكنولوجيا، مما قد يؤدي إلى تطوير صناعات وفرص جديدة في المناطق الريفية (Fan & Qi, 2021; Zasada et al., 2013). كما تم توثيق دور المراكز الحضرية كمحفزات للابتكار ونقل التكنولوجيا بشكل جيد في بعض الأدبيات (Fan & Qi, 2021; Zasada et. al., 2013).

وعلى الرغم من ذلك، تسلط الأدبيات الضوء أيضًا على التحديات التي تواجه الديناميكية الحضرية والريفية. حيث يمكن للفجوة الرقمية، على سبيل المثال، بين المناطق الحضرية والريفية أن تعرقل تطوير روابط قوية، حيث غالبًا ما تتخلف المناطق الريفية في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والبنية التحتية (Fong, 2009; Sun et al., 2011; Xue & Ma, 2011)، هذا إلى جانب أن فجوة الدخل بين سكان الحضر والريف يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤثر على إمكانية التنمية المتكاملة (Xu et al., 2011).

وباختصار، تتمتع التجمعات الحضرية بالقدرة على تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية من خلال التكامل الاقتصادي وتوفير الأسواق للسلع الريفية. وتعد معالجة الفجوة التنموية أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق هذه الإمكانات. ويمكن للاستثمارات في البنية التحتية التي تعزز النمو العادل أن تساعد في سد الفجوات وإنشاء روابط حضرية ريفية أكثر مرونة (Fong, 2009; Sun et. al, 2011; Xue et. al., 2011; Xue & Ma, 2011).

وفي السياق المصري، نظرًا لما شهدته مصر من زيادة سريعة في معدلات النمو السكاني خلال العقود الماضية، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الاستخدامات السكنية بالتجمعات الريفية والحضرية على السواء، مما أدى إلى زيادة أعداد وأحجام التجمعات السكنية في المناطق الريفية التابعة للمراكز الحضرية، مما ترتب عليه كثير من الأضرار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، كما أدى ذلك إلى اتساع الفجوة بين قدرة العواصم والتجمعات الحضرية على إدارة التنمية بشقيها الحضري والريفي، حيث تعتبر التجمعات العمرانية ذات الكثافات العمرانية والأنشطة الاقتصادية هي حلقة الوصل بين المناطق الريفية وعواصم المحافظات. والتي يمكن أن تساعد على تعزيز الروابط بين عواصم المحافظات والمناطق الريفية من خلال التكامل الاقتصادي وتوفير الأسواق للمنتجات الزراعية والريفية لتحقيق الأهداف التنموية، خاصة تحقيق أهداف التنمية العمرانية المستدامة.

كما يلاحظ تطور القرى والمدن تطورًا وبمعدلات سريعة بما يتماشى مع التطورات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مما يؤثر على قضايا ميزانية استعمالات الأراضي. وما يترتب عليها من كثافات سكانية عالية من المبانى متعددة الاستعمالات على المدى القصير.[1] حيث تساعد الكثافة السكانية العالية في التجمعات الحضرية على ترشيد استعمالات الأراضي وزيادة كفاءة توزيع المرافق والخدمات العامة. وفي ضوء هذا، برزت الحاجة إلى تبني سياسات واستراتيجيات من شأنها تعزيز الروابط الحضرية – الريفية من خلال توفير الأراضي لأغراض الإسكان وغيرها من

(١) لمزيد من التعرف على تأثير المدن عالية الكثافة على جودة الحياة في سياق تحقيق التنمية المستدامة، انظر جيهان السيد عبد الدايم وآخرون، دراسة عن نحو تحقيق جودة الحياة الحضرية في المدن عالية الكثافة، جامعة حلوان، يونيو 2023

الاستخدامات لمختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على الأراضي الزراعية لمواجهة النمو العمراني المتزايد. من هنا تم إطلاق مبادرة "تطوير التجمعات الحضرية" خلال العام المالي (2023/22)، تحت مظلة المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" والتي تستهدف مدن المراكز والشياخات التابعة لها، ضمن المرحلة الأولى للمبادرة. وتهدف مبادرة تطوير التجمعات الحضرية، إلى تعزيز التكامل بين الريف والحضر وتقليل الفجوة التنموية بينهم لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة على مستوى المحافظات.

## 2- طبيعة المشكلة محل البحث

تعد مبادرة حياة كريمة هي البرنامج التنموي الأكبر لتطوير الريف المصري من حيث حجم التمويل والاستثمارات وتنوع التدخلات وسقف الغايات والأهداف المرجوة. يتزامن هذا المقترح مع إجراءات الإنتهاء من تنفيذ أعمال مشروعات المرحلة الأولى التي استهدفت 1477 قرية موزعة على 52 مركزًا إداريًّا في 20 محافظة، والتي سبقتها مرحلة تمهيدية تم تنفيذها على مستوى تجمعات ريفية، استهدفت 143 تجمعًا في 11 محافظة خلال العامين الماليين 2020/2019 (معهد التخطيط القومي، 2024). بتطوير المناطق الريفية كمبادرة لتحسين مستويات الحياة والارتقاء بكفاءة توزيع الخدمات العامة والمرافق العامة وتحسين مستوى المعيشة للأسر المصرية، يتبادر إلى الذهن لماذا لم يتم تطوير التجمعات الحضرية بنفس القدر من الاهتمام مع المناطق الريفية بشكل متكامل لتحقيق الرضا المجتمعي؛ وذلك لأهمية تلك المراكز الحضرية والشياخات التابعة لها على حل المشكلات العمرانية سواء كانت سكنية أو صناعية أو بيئية أو طرق ومواصلات، بل تمتد قدرتها على توفير الإمكانيات المادية والبشرية القادرة على إدارة التنمية المحلية بشقيها الحضري والريفي، حيث إنها حلقة الوصل بين المناطق الريفية والتجمعات الحضرية.

كما تمثل مدن العواصم المصرية مرتكزًا حقيقيًّا لتحقيق أهداف التنمية في مصر نظرًا للمقومات الاقتصادية والعمرانية التي تتمتع بها، ولكن تناول تلك المدن بشكل منفرد دون النظر إلى علاقاتها الريفية قد يساهم في التعامل الأحادي لقضايا الحضر دون الالتفات لمدى تأثيرها على الريف الذي يعد مكملاً لتلك القدرات ومدعمًا لها، ولذلك فإن البحث الحالي يتناول تحليل العلاقات الريفية الحضرية وخاصة لمدن العواصم المصرية التي قد تتجاوز تأثيراتها التنموية خارج حدود نطاقاتها والتي لم يتم تناولها بشكل مكاني تحليلي سابقًا.

## 3- أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى أن هناك إجراءات واستثمارات ضخمة وبرامج تنمية مختلفة للارتقاء بمستوى الخدمات العامة والمرافق العامة بالمناطق الريفية دون التجمعات الحضرية التي لم تأخذ القدر الكافي من الاهتمام، بعض هذه البرامج

والإجراءات قطعت شوطًا كبيرًا في تطبيقها في تطوير المناطق الريفية، وتبرز أهمية البحث في أن التوصل إلى آلية لتقييم هذه البرامج والجهود التي بذلت والاستثمارات التي نفذت لتغطي الجوانب البيئية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية، وجزء منها ضئيل للغاية وجه إلى التجمعات الحضرية، ولكي يتم تشخيص هذه البرامج بشكل دقيق ومباشر للإفادة من التجربة التي تسير في مسارها الصحيح أو دفع التجارب في بعض المناطق الريفية التي تسير بمعدلات أقل من المعدلات المنتظرة أو تصحيح مسار التجارب التي أخفقت لتحقيق المستهدفات، من الضروري تحديد الأسلوب الأكثر فعالية للتنمية العمرانية بشقيها الريفي والحضري من خلال تعزيز الروابط الحضرية الريفية بهدف تقليل الفوارق التنموية، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

كما أن التحول لسكان العالم نحو المناطق الحضرية يخلق ديناميكيات جديدة تتطلب نظرة جديدة حول كيفية تحقيق تنمية إقليمية أكثر توازنًا من خلال تعزيز الروابط الحضرية والريفية. وفي العديد من الدول، لا ترقى الطرق التي تعمل بها المناطق الحضرية والريفية معًا إلى المستوى المرضي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية أو الأحياء الفقيرة أو المناطق المحيطة بالحضر. كما نلاحظ أوجه قصور فيما يتصل بالربط بين المناطق الحضرية والريفية. كما إن مواجهة تحديات التوسع الحضري السريع الذي يشهده العالم تتطلب الاستعداد الكافي واختيار نموذج التخطيط الصحيح. إن عدم الاستعداد للتطور المتوقع علميًّا من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الفقر، وزيادة الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، وتوسيع الأحياء الفقيرة، وسوف يكون له تأثير سلبي على قضايا مثل الصحة والبيئة وغيرها. وعليه فإن تحليل العلاقات الحضرية الريفية مكانيًّا سوف يبرز بشكل فعال الأبعاد الإيجابية والسلبية ومن ثم يتوجب طرح سياسات للتعامل معها بما يدعم تلك العلاقات وخاصة في نطاق مدن أقاليم العواصم المصرية.

## 4- تساؤلات البحث

يطرح البحث مجموعة من التساؤلات للإجابة عليها، وهي كالتالي:

- ما دور التجمعات الحضرية في ضمان استدامة مشروعات التنمية الريفية والمحافظة عليها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام؟
- هل يتوفر إطار تخطيط حضري شامل ومتكامل لتطوير البنية التحتية، والطاقة، والمياه، والنقل والبيئة لتحقيق التكامل بين المناطق الريفية والتجمعات الحضرية.
- هل يتوفر إدارة شاملة ومتكاملة خاصة بالتنمية الحضرية بين المناطق الريفية والتجمعات الحضرية.
- هل تتوفر بيئة تشريعية حديثة ومرنة وسياسات متجانسة ومعايير معتمدة متطورة تواكب تطوير تلك المناطق تهدف إلى تعزيز الروابط الريفية–الحضرية.

- هل تتوفر بنية تحتية من البيانات الإحصائية والمعلوماتية تتميز بالشفافية تواكب تطوير تلك المناطق الريفية والتجمعات الحضرية بهدف التقييم والمتابعة.

## 5- أهداف البحث

يهدف البحث بشكل أساسي إلى الوصول للأسلوب الأكثر فعالية لتطوير التجمعات الحضرية بالقدر الكافي لتقليل الفوارق التنموية وتحقيق الاستدامة. لذا يستهدف البحث تطبيق عدد من الإجراءات المنهجية لجمع المعلومات المطلوبة وتحليلها وصولًا لإستخلاص النتائج والتوصيات، وتتمثل أهداف البحث في دراسة الموضوعات التالية:

- استعراض السياقات المفاهيمية والأطر النظرية والمبادئ الأساسية للروابط الحضرية–الريفية، وكذلك المبادئ التوجيهية وأطر عمل وآليات تعزيز الروابط الحضرية والريفية.
- تحليل الأدبيات وأفضل الممارسات ذات الصلة للتعرف على الدور الإشرافي والتخطيطي للتجمعات الحضرية وعواصم المحافظات والأقاليم في بعض الدول والإفادة من التجارب الإقليمية والدولية.
- استعراض وتحليل سياقات تنمية وتطوير التجمعات الحضرية وتحليل التفاعلات الريفية والحضرية في إطار تخطيط التنمية المكانية، إلى جانب استعراض بعض جهود مصر في تنمية التجمعات الحضرية وتطويرها.
- إجراء تحليل مكاني للعلاقات الحضرية الريفية لأقاليم مدن عواصم المحافظة الريفية في مصر بهدف تصنيف تلك العلاقات بناء على خصائصها المكانية التي من ثم ستكون موجهه بمجموعة من السياسات التي تهدف إلى تطوير وتعزيز تلك العلاقات في خطط واستراتيجيات التنمية الإقليمية.
- تطبيق أداوات مناسبة لدراسة رؤية وتقييم الكوادر الفاعلة من التنفيذيين بالإدارة المركزية وبالمحليات على مستوى التجمعات العمرانية في بعض المحافظات المختارة على مستوى صعيد مصر ضمن سياق مبادرة "حياة كريمة".
- تحديد الأسلوب الأكثر فعالية للمحافظة على تطوير دور التجمعات الحضرية في تعزيز الروابط الحضرية – الريفية، وكذلك في إدارة الوحدات المحلية الأصغر والإشراف على أنشطتها.

## 6- منهج البحث

يتبنى البحث المنهج الوصفي من خلال جمع المراجع والبيانات والقيام بتفسير وتحليل وشرح تساؤلات البحث وبعض التعريفات والنظريات المتعلقة بمكوناته وبعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية الحضرية والتخطيط الحضري والروابط الحضرية – الريفية. كما سيتم تحليل وفهم العلاقات الريفية الحضرية نظريًا من خلال المنهج الاستقرائي لفهم أبعاد

تلك العلاقة ومكوناتها ومفهوم الروابط الحضرية الريفية، كما أن استخدم المنهج التحليلي المقارن للوقوف على الخصائص المكانية المختلفة لكلٍ من الحضر والريف من خلال أساليب التحليل المكاني المختلفة بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائي للخروج بالتصنيف النهائي لأنماط العلاقات الحضرية الريفية. كما يستعين البحث بالمنهج المقارن من خلال عرض عدد من التجارب الإقليمية والدولية المماثلة التي نفذت تجارب تعزيز الروباط الحضرية – الريفية والإادة منها في توجيه التجربة المصرية.

كما تم استخدام منهج دراسة الحالة، حيث يتبنى البحث دراسة حالة التجمعات الحضرية في بعض المحافظات المصرية والتواصل مع المسئولين بوزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التنمية المحلية، للوقوف على رؤية الدولة في تحقيق تلك الروابط والتصور المقترح لتعزيزها. كما يتبنى البحث المنهج الميداني من خلال زيارات ومقابلات مع المسئولين بالوزرات المركزية وبعض المسئولين بالتجمعات الحضرية في بعض المحافظات للوقوف على التحديات والمتطلبات اللازمة لتعزيز الروابط الريفية الحضرية بهدف معرفة التحديات ووجهات نظر القيادات المحلية. وفي هذا السياق، قام الفريق البحثي بإجراء دراسة ميدانية لبعض المراكز الحضرية والوحدات المحلية في إحدى المحافظات المصرية. وتشمل الدراسة الميدانية ما يلي: 1) عقد لقاءات مع المسئولين بوزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية والتنمية المحلية حول توجهات الدولة فيما يتعلق بأهمية تنمية الروابط الحضرية – الريفية وأثرها على التنمية الشاملة، 2) عقد لقاءات مع القيادات التنفيذية بـ المحافظة / المحافظات للوقوف على وجهات نظرهم في موضوعات البحث، 3) زيارات ميدانية لبعض التجمعات الحضرية ضمن العينة المختارة، وعقد مقابلات جماعية وفردية مع المسئولين بالوحدة المحلية. كما تم تصميم استمارات الاستبانة التالية: نموذج (أ): دليل مقابلة مسئولي الوزارات (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي)، نموذج (ب): دليل مقابلة مسئولي الوزارات (وزارة التنمية المحلية)، نموذج (ج): دليل استطلاع رأى الكوادر التنفيذية المحلية (رؤساء المراكز/المدن)، نموذج (د): دليل استطلاع رأي الكوادر التنفيذية المحلية (مديري تخطيط ومتابعة على مستوى الديوان والمراكز)، ونموذج (هـ): دليل استطلاع رأي الكوادر التنفيذية المحلية (مدير التخطيط العمراني بالديوان العام).

من الجدير بالذكر أن الدراسة، وخاصة الدراسة الميدانية تمت بدعم معنوي من عدد من الجهات، هي: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وزارة التنمية المحلية، وكافة القيادات بديوان عام محافظة بني سويف.

## 7- خطة الدراسة

تأتي الدراسة في عدد من الفصول، حيث يأتي الجزء **(الإطار العام للبحث)** والذي يتضمن: مقدمة، طبيعة المشكلة محل البحث، أهمية البحث، تساؤلات البحث، أهداف البحث، منهج البحث، وتنظيم البحث. أما الجزء الثاني **(الفصل**

**الأول– مفاهيم وسياقات مفاهيمية)** ويتضمن: مفاهيم أساسية، الأطر النظرية للروابط الحضرية – الريفية، المبادئ الأساسية للروابط الحضرية – الريفية، المبادئ التوجيهية للروابط الحضرية والريفية، أطر عمل الروابط الحضرية والريفية، وأخيرًا أهم الآليات لتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية. يتضمن **الفصل الثاني (مراجعة الأدبيات)** عرضًا للمتاح من الأدبيات التي تتناول كافة الموضوعات المرتبطة بقضايات البحث. أما **الفصل الثالث (أفضل الممارسات الإقليمية والدولية)** والذي يتناول بالعرض والتحليل تجارب كل من مدينة لندن – المملكة المتحدة، تجربة إمارة دبي – الإمارات العربية المتحدة، تجربة أيرلندا الشمالية، تجربة جمهورية الصين الشعبية، تجربة هونج كونج، تجربة مدينة كوبنهاجن – الدنمارك، تجربة الولايات المتحدة الامريكية، تجربة أستراليا، وتجربة طوكيو – اليابان والدروس المستفادة.

يأتي **الفصل الرابع (سياقات تنمية وتطوير التجمعات الحضرية لتعزيز الروابط الحضرية الريفية)**، ويتضمن: التفاعلات الريفية والحضرية في إطار تخطيط التنمية المكانية – النهج المتبع في التخطيط المكاني – تدفقات الأشخاص (الهجرة) – دور تدفقات السلع والسكان في تنمية الروابط الريفية الحضرية – جهود مصر في تنمية وتطوير التجمعات الحضرية – وبعض الاستنتاجات. **أما الفصل الخامس (أنماط العلاقات الحضرية الريفية لأقاليم مدن عواصم المحافظات المصرية)** يتضمن: تصنيف أنماط العلاقات الحضرية الريفية لمدن عواصم المحافظات، تصنيف أنماط الروابط الوظيفية، تحديد مرحلة التحضر، التكوين المكاني للعمران الحضري الريفي لأقاليم مدن العواصم، العبء والتدرج الإداري في أقاليم مدن العواصم، تأثير الأبعاد المكانية على تنمية أقاليم مدن العواصم، التصنيف المركب لأنماط الروابط الحضرية الريفية لعواصم المحافظات، تحليل الأبعاد المكانية لأقاليم مدن العواصم المختارة، أنماط التركيز العمراني، الروابط الحضرية الريفية – الريفية الريفية، السمات الاقتصادية والاجتماعية، وقضايا التنمية في أقاليم مدن العواصم. ويتناول **الفصل السادس (الدراسة الميدانية)** والذي يتضمن: أهداف الدراسة، منهجية الدراسة الميدانية – إطار المقابلات الشخصية على المستوى المركزي – إطار استطلاع الرأي على المستوى المحلي، عرض نتائج المقابلات الفردية (المستوى المركزي)، وعرض نتائج استطلاع الرأي (المستوى المحلي). وأخيرًا يتناول **الفصل السابع** أهم الاستنتاجات والمقترحات.

# الفصل الأول

# مفاهيم وسياقات مفاهيمية

## 1-1 تمهيد

يتناول هذا الجزء من البحث بعض المفاهيم الأساسية والسياقات المفاهيمية الضرورية لفهم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين التجمعات الحضرية والريفية، حيث إنه كما ذكرنا أن تلك العلاقات أو الروابط الحضرية الريفية قد لا تتسم بالوضوح إلا من خلال فهم واضح لبعض المفاهيم المتعلقة بوظيفة التجمعات الحضرية (المدن)، كذلك معرفة وفهم للأطر النظرية للروابط الحضرية – الريفية، والمبادئ التوجيهية لتلك الروابط، إلى جانب التعرف على أهم الآليات لتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية.

## 1-2 سياقات مفهوم المناطق الحضرية والريفية

يختلف مفهوم **التجمعات الحضرية** Metropolitan area من دولة إلى أخرى حيث يتم تعريف التجمعات الحضرية وفقًا لطبيعة النشاط الاقتصادي، ومعدل الكثافة السكانية، ومعدل الكثافة البنائية ومعدل النمو العمراني، وتشتمل التجمعات الحضرية على المدن الحضرية وضواحيها والقرى المجاورة لها، وعلى أن يتصف النسيج العمراني لها بالاتصال بدون انفصال من جانب الهيكل الإنشائي والتكامل الاقتصادي، وعلى سبيل المثال يتم تعريف التجمعات الحضرية في دولة الهند هي تلك المناطق الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة أو أكثر، وتتصف مدينة طوكيو باليابان كأكبر تجمع حضري والذي يصل عدد سكانها إلى أكثر من 30 مليون نسمة على مساحة 10 آلاف كم$^2$، وكذلك تعد واشنطن من أكثر التجمعات الحضرية ويبلغ عدد سكانها 6.3 مليون نسمة عام 2023 حسب الإحصائيات الصادرة من إدارة السكان والإسكان، ويعيش نصف سكان العالم بالمناطق الحضرية حسب تقديرات الأمم المتحدة.

أما **المدينة** The City فهي مجتمع عمراني اقتصادي متجانس نسبيًا. مجتمع متحد في السكان والعادات والتقاليد. تأخذ المدينة شكلًا قانونيًّا (الشخصية الاعتبارية). والمدينة مجتمع ذو مساحة مكانية محددة وميزة موقعية نسبية يراها سكانها. حدودها محددة رسميًّا وجيرانها من مدن أخرى أو مناطق مختلفة المساحة والحجم والعادات والتقاليد نسبيًّا أو لها مزايا نسبية أخرى. المدينة حيز مكاني حضري راقٍ بمنشآته الثقافية والعلمية والاقتصادية ومؤسسات ومنشآت حضارية معروفة أو مميزة. المدينة وما حولها مكانيًّا تمثل إقليمًا وتكون هي المركز الأكبر نسبيًّا، وتُختار عادة لتكون عاصمة لهذا الإقليم (سيد عبد المقصود، 2017).

**المدن العواصم** عادة مدن إدارية سياسية نسبيًّا، ويختلف مستوى قيامها بالوظيفة السياسية طبقًا لدرجة الإدارية والشخصية الممنوحة لها، حسب قواعد الحكم والدستور في شأن الإدارة والحكم المحلي. المدينة العاصمة الأولى لإقليم ما، قد تُختار لتكون العاصمة للدولة (الحيز المكاني المحدد رسميًّا دوليًّا وعالميًّا)، مثال ذلك إقليم مصر الدولة وعاصمته القاهرة أو إقليم دولة فرنسا، وعاصمته باريس وهكذا (سيد عبد المقصود، 2017).

**الإقليم** مساحة مكانية[1] من سطح الأرض له خصائص ووظائف كثيرة ومستوى اقتصادي بنياني محدد بميزة نسبيًّا عن بقية الأقاليم سواء كان الإقليم دولة أو جزء مهم من دولة. أهم تلك الخصائص والصفات الموقع والمساحة، وتكليفه بالوظيفة الإدارية السياسية نسبيًّا رسميًّا واعتماد حدوده شرقًا وغربًا وشمالًا وجنوبًا وجيرانه من مدن وأقاليم أخرى. تنقسم الأقاليم والمدن العاصمة إلى أقاليم اقتصادية (نوع الإنتاج) وهو أهم المعايير الوظيفية ومستوى الناتج وأهميته. وهناك أقاليم إدراية سياسية حضرية هيكلها الاقتصادي: الإدراة والسياسة وإدارة الأعمال المالية والنقدية ....إلخ. وكذلك الأقاليم الصناعية والزراعية ....إلخ. كل إقليم من هذه الأقاليم له مدينة عاصمة، عادة هي أكبر مدن الإقليم أو المدينة ذات أفضل مزايا نسبية، وبذلك يختارها الحاكم ليستقر فيها ويدير شئونها وشئون بقية الوحدات الإدارية الاقتصادية داخل هذا الإقليم في إطار السياسة العامة للدولة. المدينة العاصمة هي مقر الحكم والإدارة الشاملة للإقليم. وكما سبق الإشارة التأكيد بأن المدنية العاصمة تكون الإقليم دولة أو إقليم جزء من دولة، حسب مسماه ولاية، محافظة إمارة ، مقاطعة.....إلخ (سيد عبد المقصود، 2017).

ربما يكون **التمييز بين "الريف" و"الحضر"** أمرًا لا مفر منه لأغراض وصفية؛ ومع ذلك، فإنه غالبًا ما يعني ثنائية تشمل الأبعاد المكانية والقطاعية. ففي كافة التعدادات المصرية والتقارير الدولية وغيرها من البحوث الإحصائية المماثلة، عادة ما يتم تعريف السكان الريفيين والحضريين من خلال الإقامة في تجمعات سكانية أعلى أو أقل من حجم معين؛ ويُفترض أن الزراعة هي النشاط الرئيسي للسكان الريفيين في حين يُعتقد أن سكان الحضر يشاركون في المقام الأول في الإنتاج الصناعي والخدمات. ولكن في الواقع، تميل الأمور إلى أن تكون أكثر تعقيدًا: فالطرق التي تحدد بها الدول ما هو حضري وما هو ريفي يمكن أن تكون مختلفة جدًا؛ وعادة ما تكون حدود التجمعات الحضرية أكثر ضبابية مما تصوره الحدود الإدارية، وخاصة عندما يؤخذ في الاعتبار استخدام المدن للموارد الريفية؛ وعادة ما لا تنعكس حركة السكان، وخاصة الهجرة المؤقتة والموسمية، في أرقام التعداد ويمكن أن تجعل تعداد السكان الريفيين

---

(1) خلق الله سبحانه وتعالى الأرض للإنسان، وهي كوكب مستقل بصفاته ومزايا هي إقليم العالم. تقسم الأرض جزأين الأول اليابسة وحجمها نحو 30% والباقي مياه بنسبة 70%.

والحضريين غير موثوق به؛ وأخيرًا، يميل عدد كبير من الأسر في المناطق الحضرية إلى الاعتماد على الموارد الريفية، وينخرط سكان الريف بشكل متزايد في الأنشطة غير الزراعية (سيد عبد المقصود، 2017).

### 1-2-1 مفهوم المناطق الحضرية والريفية وفقا للمعايير الديموغرافية والاقتصادية

تختلف المعايير الديموغرافية والاقتصادية للمناطق الحضرية والريفية باختلاف الدول، مما يجعل التعميمات مشكلة، حيث تتباين المفاهيم بين دول العالم، على سبيل المثال على النحو التالى:

- **الفلبين**، يتم تعريف المناطق الحضرية من قبل الإحصاء الوطني على أنها جميع المستوطنات التي يبلغ عدد سكانها 500 شخص على الأقل لكل كم$^2$، وينطبق الوضع الحضري أيضًا على المراكز ذات البنية التحتية التالية: نمط الشارع المتوازي أو الأيمن؛ ما لا يقل عن ست مؤسسات تجارية أو تصنيع أو ما شابه ذلك؛ ما لا يقل عن ثلاثة مما يلي – قاعة المدينة أو الكنيسة؛ ساحة عامة، حديقة أو مقبرة؛ مكان في السوق أو بناء – حيث يتم تنفيذ أنشطة التداول مرة واحدة على الأقل في الأسبوع؛ ومبنى عام مثل مدرسة أو مستشفى أو مكتبة، وتعتبر (الوحدات الإدارية Barangays) التي لايقل عدد سكانها عن 1000 نسمة مراكز حضرية أيضًا، بصرف النظر عن عمل الأغلبية في الزراعة و/أو الصيد (Philippine National Statistics Office, 1992).
- **بنين**، يعتبر المعهد الوطني للإحصاءات والتحليل الاقتصادي أي مدينة من يبلغ عدد سكانها 10 آلاف نسمة أو أكثر، وتواجد ما لا يقل عن أربعة من: مكتب البريد، مأمورية للضرائب، إدارة للشئون المالية، وبنك عامل، الإمدادات بالكهرباء، ومركز صحي ومدرسة الثانوية (Tingbé-Azalou, 1997).
- وفي **أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى**، يتم تعريف المدن الصغيرة على أساس الخصائص الإدارية والديمغرافية والبنية التحتية حتى عندما يشارك غالبية السكان في الأنشطة الزراعية، تشمل استثناءات القواعد المركز الديني الرئيسي للسنغال، توبا، وهو "موقع مقدس" يحكمه التسلسل الهرمي الديني وأين يسود التشريعات الإسلامية على تشريع الدولة (See Gado and Guitart, 1996, on Niger). في الواقع، لا تزال توبا تصنف كقرية على الرغم من تجاوز عدد سكانها 200 ألف نسمة، مما يجعلها ثاني أكبر مستوطنة في البلاد (Gueye, 1997).
- لا تزال **آسيا** قارة ريفية في الغالب، حيث يعيش أكثر من نصف سكانها في المناطق الريفية. ومع ذلك، إذا كان كل من الهند والصين يغيران تعريفهما للمراكز الحضرية إلى واحدة بناءً على عتبة سكانية منخفضة نسبيًا – كما هو مستخدم من قبل الكثير دول أمريكا اللاتينية والأوروبية – ستتغير نسبة كبيرة من سكانها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. في العديد من الدول، جميع المستوطنات فوق عتبة معينة، غالبًا ما تكون 2000 أو

2500 نسمة، وفي بعض البلدان، تعتبر بضع مئات فقط من السكان في المناطق الحضرية. حيث يعيش نسبة كبيرة من سكان الريف في الهند والصين في المستوطنات التي سيتم إعادة تصنيفها بموجب مثل هذه التعريفات على أنها حضرية. ونظرًا لأن الهند والصين لديها حصة عالية من سكان آسيا، بدورها ستغير بشكل كبير مستوى التوسع الحضري في آسيا – وحتى تغيير مستوى التحضر في العالم ببضع نقاط مئوية ( Hardoy and Satterthwaite, 1989; UNCHS, 1996).

**1-2-2 مفهوم المناطق الحضرية والريفية وفقا لتعريفات الحدود الحضرية**

- في **جنوب شرق آسيا** لاتزال هناك مشكلة في تعريف حدود المراكز الحضرية، خاصة في نمو وامتداد المناطق الحضرية التي ترتبط بتكامل الأنشطة الزراعية وغير الزراعية من الناحية المكانية، مما يجعل هناك إشكالية في التمييز بين الريف والحضري (Firman, 1996; Hugo, 1996; Ginsberg et al., 1991).
- وفي **إندونيسيا** ينضم مصطلح Kotadesasi إلى الكلمات الإندونيسية Kota (Town) و Desa (Village) لوصف الأنشطة الحضرية والريفية التي تحدث في نفس المنطقة الجغرافية، حيث تحدث العملية في العديد من المواقع المختلفة التي يبلغ طولها نصف قطرها تصل إلى 100 كم، وتتضمن مزيجًا مكثفًا من استخدام الأراضي مع الزراعة والصناعات المنزلية والعقارات الصناعية وتطورات الضواحي وغيرها من الاستخدامات الموجودة جنبًا من السكان، بما في ذلك التنقل وحركة البضائع داخل المنطقة (McGee, 1987).
- في **إفريقيا**، تعكس التحولات في المناطق المحيطة بالتجمعات الحضرية الاختلافات الإقليمية، وفي حين أن الأنشطة الزراعية لا تزال سائدة، فإن التحولات الكبيرة في أنماط ملكية الأراضي وأنماط التوظيف، غالبًا ما تنطوي على تهميش الفقراء بالريف والحضر، خاصة في شمال نيجيريا، فقد أدت التكلفة العالية للطعام والإقامة في المدن إلى مستويات عالية من التنقل اليومي من القرى المحيطية التي تظهر مشاركة قوية في سوق الأغذية الحضرية، ونسبة عالية من العمالة غير المزروعة، وهي زيادة كبيرة في الزراعة أجور القوى العاملة وسوق الأراضي المتزايدة (Swindell, 1988).

**1-2-3 مفهوم المناطق الحضرية والريفية وفقا للبصمة البيئية للمراكز الحضرية**

هناك عدم اليقين فيما يتعلق بتعريف الحدود الحضرية، هو حقيقة أن سكان الحضر والمؤسسات يعتمدون على الموارد الأساسية والوظائف البيئية في منطقة أكبر بكثير من منطقة المبنى، ويتضح ذلك من خلال:

- **مفهوم الآثار البيئية للمدن**، التي طورتها Wackernagel and Rees (1995) and Rees (1992)، والتي تشير إلى مساحة الأراضي الكبيرة التي يعتمد سكانها وشركاتها في أي مدينة على الطعام، وموارد أخرى قابلة للتجديد وامتصاص الكربون للتعويض عن ثاني أكسيد الكربون المنبعث من استخدام الوقود الأحفوري.
- وعادة ما يكون حجم البصمة البيئية للمدينة عدة مرات في منطقة المدينة نفسها على الرغم من أن حجمها كمضاعف لمنطقة المدينة سيختلف اختلافًا كبيرًا، ويتأثر بثروة المدينة وكثافة الطاقة في قاعدة إنتاجها أيضًا كما هو الحال في عوامل مثل الأساس الذي يتم تعريف حدود المدينة.

وعلى الرغم من أنه قد يتم استخلاص الموارد من منطقة المدينة، خاصة بالنسبة للمدن الثرية، بالنسبة لمعظم المناطق الحضرية في الجنوب، يتم استخلاص العديد من هذه الموارد من قرب. يرتبط هذا المفهوم بفكرة حمل الحمل، أو الحاجة إلى موازنة استهلاك الموارد وتصريف النفايات مع الحفاظ على السلامة الوظيفية وإنتاجية النظم الإيكولوجية ذات الصلة (UNCHS, 1996).

### 1-2-4 مفهوم المناطق الحضرية والريفية وفقا للتفاعلات القطاعية

غالبًا ما تفترض التعاريف التي تستند إلى التمييز الحاد بين المستوطنات الحضرية والريفية أن سبل عيش سكانها يمكن تخفيضها بالتساوي إلى فئتين رئيسيتين:

- الزراعة في المناطق الريفية، والاعتماد على التصنيع والخدمات في المراكز الحضرية. ومع ذلك، فقد أظهرت الكثير من الدراسات أن عدد الأسر الحضرية المشاركة في الزراعة، وعدد الأسر الريفية التي تعتمد في دخلها على الأنشطة غير الزراعية أعلى بكثير مما كان يعتقد عادةً (Abramovay, 1996; Bhooshan, 1986; Bryceson and Jamal, 1997; Misra, 1986; Saint and Goldsmith, 1980).
- يمكن أن يكون لهذه التفاعلات القطاعية بعدًا مكانيًا. على سبيل المثال، عندما تهاجر عائلة أو أحد أعضائها، ولكن (كما هو الحال في كثير من الأحيان) يحتفظ بروابط قوية مع أقاربهم في المناطق المنزلية الريفية، يمكن تعريف الأسر على أنها متعددة المكونات، والجمع بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. حتى عندما يمكن وصف الأنشطة على أنها ريفية أو حضرية وفصلها مكانيًا، فهناك تبادل مستمر ومتنوع للموارد. قد توفر المراكز الحضرية الأسواق وكذلك الخدمات الاجتماعية والمنتج للسكان الريفيين، بينما، للعديد من الأفراد الحضريين، يمكن أن يكون الوصول إلى الأراضي الريفية أو المنتجات من خلال العلاقات العائلية أو المتبادلة أمرًا بالغ الأهمية.

- بصفة عامة، تعد الآثار المترتبة على السياسة للتفاعلات القطاعية مهمة بشكل خاص، فعلى سبيل المثال، تميل برامج التنمية الريفية تقليديًا إلى زيادة الإنتاج الزراعي، ولكنها نادراً ما تضمنت أنشطة غير زراعية مثل معالجة المواد الزراعية الخام وتصنيع المعدات الزراعية والأدوات والمدخلات، وقد أدى ذلك إلى تهميش بعض المجموعات في المناطق الريفية. وبالمثل، تميل استراتيجيات الإسكان الحضري للمجموعات ذات الدخل المنخفض إلى إهمال حاجتها إلى تنويع دخلها أو إنتاج المواد الغذائية للاستهلاك الأسري (على سبيل المثال، من خلال الزراعة الحضرية) و/أو الحفاظ على شبكاتها الاجتماعية مع المناطق الريفية (على سبيل المثال، عن طريق استضافة المهاجرين الذين وصلوا حديثًا في منازلهم) والتي يمكن تقييدها عن طريق الضوابط الضيقة على التسوية واستخدام الأراضي في مشروعات الإسكان العامة (Chase, 1997).

### 1-2-5 وظيفة المدن العواصم ودرجاتها

أما من جهة وظيفة المدن العواصم ودرجاتها، فإن الوظيفة الأولى للمدن العواصم هي الإدارة مهما كان حجم المدينة السكاني بل والمساحة. تشمل الوظيفة السياسات والأوامر والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية اللازمة لتسيير حياة المواطن وتحقيق رضاه وإطمئنانه. هذه السياسات هدفها الرئيسي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لكافة مساحة حيز المدينة المكاني. المدن العواصم مهما كان حجمها ذات اقتصاد متنوع نسبيا يتطلب إدارة حكيمة عادلة قوية لتحقيق التنمية ورضا المواطن واستمرار دعم وزيادة مستوى المعيشة لجميع السكان. إدارة التنمية الشاملة والمستدامة تحتاج لحكم قوى يقوم على القانون وتحقيق العدل في جميع مناحي الحياة (سيد عبد المقصود، 2017).

- **درجات المدن العواصم الأساسية والرئيسية**
  - **العواصم المركزية– عواصم الدولة – المدن الكبرى أو الأولى**

هذه المدن عادة تكون مدينة واحدة وهي مقر الحكم والإدارة. وهناك بعض الدول ذات المساحات الكبيرة مثل الصين وروسيا والهند ...تحدد مدن عواصم لأقاليمها الكبرى وخاصة في حالة الحكم الفيدرالي حيث تُعطى هذه الأقاليم درجة أكبر في حرية نظامها الإداري في الحكم وملحقاته من المؤسسات التشريعية والاقتصادية ومؤسسات الحكم والأمن مثل الجيش والشرطة (سيد عبد المقصود، 2017).

  - **العواصم المحلية**

الأقاليم والمناطق المكانية الأصغر مثل المحافظات أو المديريات أو الأمانات يتم اختيار مدينة لها هي عادة الأكبر سكانيا أو ذات مزايا نسبية أكثر لجميع مواطني الأقليم أو المنطقة. تقوم هذه العاصمة المحلية للمحافظة أو

المديرية بوظيفة إدارة شئون الأقليم / المحافظة وتنفيذ سياسة الدولة في العاصمة المركزية في جميع شئون حياة المواطنين في الأقليم / المحافظة، أهم هذه السياسات الإدارية حفظ الأمن وإحلال القانون. هذا وتأتي وظيفة التنمية في المقام الثاني وهو صلب مشكلات الإدارة المحلية اقتصاديًا واجتماعيًا وإداريًا. هذه المشكلة ذات جوانب كثيرة بين مستوى الإدارة، المركز، الإدارة المحلية، منها على سبيل المثال مشكلة توزيع الاستثمارات، وكذلك قدرة المحليات في القيام بمسئولياتها، توافر الموارد ودعم الأنشطة لصالح المواطن للاطمئنان على جانب الأمن والاستقرار. الإدارة المحلية عادة أقل قوة من الإدارة المركزية نظرا لقيام الإدارة المحلية في المدينة العاصمة بجانب كبير من إدارة المحليات الأصغر وخاصة الوحدات المحلية، المدن الصغيرة (البلدات) والقرى الريفية (سيد عبد المقصود، 2017).

- **أهم منشآت والمؤسسات الإدراية في المدن العواصم:** (سيد عبد المقصود، 2017)

- **مؤسسات ودرجة الحكم:** في الدول الملكية قصر الملك، قصر الحكم، والمؤسسات العليا الكبرى للدولة. أقاليم الدولة تحصل على كثير من هذه المؤسسات ولكن بدرجة أقل مثال ذالك مقر الحكم، رئيس الأقليم أو المحافظ، والمؤسسات الأخرى التي تمثل فروع للمؤسسات المركزية وتعمل في الأقليم برؤية مزدوجة لمصلحة الأقليم تحت شروط وأوامر الوحدة المركزية وحسب القانون.
- **المنشآت الممثلة للشعوب** مثل المجالس النيابية والشيوخ والشورى وتختص حسب نظام الحكم ودرجة كل منها على المستوى المركزي، وتختلف النظم المركزية في توفير كل أو بعض هذه المؤسسات النيابية للأقاليم الفرعية والمحافظات والمناطق الأقل.
- **المنشآت المالية والنقدية المركزية الفيدرالية،** هذا وتعطى الأقاليم فروع لبعض هذه المؤسسات للمحليات، وخاصة المؤسسات المالية مثل البنوك وأحيانا بعض البلاد تعطي حق إنشاء بورصات أو قنصيات في بعض المدن عواصم الأقاليم الفرعية والمحافظات لأهمية الأقليم / المحافظة في هذا الشأن مثل بورصة القطن في الاسكندرية سابقا أو قنصلية دولة الولايات المتحدة الأمريكية في الاسكندرية أو قنصلية السعودية في السويس لشئون الحج في زمن الحج بالمراكب فقط.
- **إدارة منشآت الأمن:** سواء وزاردة الداخلية أو جهاز الاستخبارات المركزية وأجهزة المعلومات والإحصاء المركزية. العواصم الإقليمية قد تحصل على بعض هذه المؤسسات كفروع هامة لمواقع هامة مثل فروع الأمن في الموانئ أو المطارات.
- **المحكمة العليا:** سواء دستورية أو قضائية، العواصم الإقليمية ينشأ بها محاكم ونيابات فرعية للمحكمة العليا التي يتم الرجوع لها في بعض الحالات الخلافية.

- **مقار الهيئات والمنظمات الدولية** من سفارات وقنصليات وفروع منظمات الأمم المتحدة مثل اليونسكو، الصليب الأحمر.....إلخ
- **أهم المنشآت المميزة عالميا** مثل المتاحف العالمية، دور لأوبرا العالمية، وبعض العجائب العالمية المعتمدة دوليا.

- **أهم المنشآت الكبرى المحلية محل الإدارة المحلية المتخصصة:** (سيد عبد المقصود، 2017)

العواصم المحلية تقوم بوظائف متعددة لا تقوم بها العاصمة المركزية نظرا لمحليتها الخاصة مثال ذلك:

- وظيفة الأمن في أقليم الحدود خاصة يكون لها مواصفات ومهام مختلفة وخاصة بالنسبة لنوعية الجار الحدودي.
- وظيفة حماية ورعاية المواطن في ظل ظروف الوحدة الإقليمية التي يعيش فيها مثل أقليم جبلي أو مرتفعات.
- وظيفة أسلوب ودرجة تطبيق السياسة العليا للدولة، في ظل ظروف معينة دائمة أو مؤقتة وخاصة الجوانب الاقتصادية والمالية مثل الأسعار أو الضرائب والاعانات.
- وظيفة دعم الدولة في شئون التنمية الشاملة والمستدامة وخاصة تعبئة الاستثمارات، وتدريب العمالة وحصر الشباب للجيوش والحرب في حالات الأخطار خاصة وتطبيق القانون العام.
- وظيفة الحفاظ على موارد الوحدات المحلية إدارة وحماية واستغلالها لصالح مواطنيها وللصالح العام وحسب قانون الملكية العامة على الشيوع ومحلية بحتة أو مختلطة.
- وظيفة الاشراف على تنفيذ المشروعات العامة التي تفيد الدولة الشاملة مثل القناطر والكباري والمناجم والمحاجر والمطارات والموانئ والخامات الطبيعية ومصادر المياه أو واجب المحلية عند الاخطار في الوحدات الإدارية المجاورة مثل الحرائق أو الكوارث الكبرى مثل الزلازل والعواصف...إلخ.
- الوظيفة الهامة الأخيرة هي اختيار قيادات الإدارة المحلية من داخل المحلية أو خارجها. تحتاج هذه الوظيفة لاهتمام كبير من القيادة المركزية في عاصمة الدولة ومشاركة قيادة الإدارة المحلية في توفير الكوادر بأسس علمية سواء القيادة الأدنى بالتعيين أو الانتخاب. والقيادات المساعدة وبقية كوادر الإدراة المحلية حسب القانون والنظام ورأي المواطن المحلي.

- **التقسيم الإداري والحيزي في مصر**

تنقسم مصر إداريا أو حيزيا (مكانيا) إلى وحدات مميزة هي كالتالي: (انظر شكل رقم 1)

- **المستوى الأول: الأقاليم** (مستوى حيزي) وكل أقليم له عاصمة (مدينة) ويبلغ عدد الأقاليم سبعة.

- **المستوى الثاني: المحافظة** (مستوى إداري وحيزي) وكل محافظة لها مدينة عاصمة وبلغ عدد المحافظات 27 محافظة، والمحافظة تدير التنمية بشكل كامل.
- **المستوى الثالث: المركز** (مستوى إداري وحيزي) وكل محافظة بها عدد من المراكز وكل مركز له مدينة عاصمة، ويبلغ عدد المراكز 189 مركزاً ضمن 23 محافظة من إجمالي 27 محافظة، فالمحافظات غير المُقسّمة إلى مراكز يغلب عليها النمط المعيشي الحضري أكثر من الريفي أو البدوي. والمركز يدير المرافق والخدمات فيس شئون اختصاصها.
- **المستوى الرابع: المدينة** عاصمة المركز ويبلغ عدد المدن عواصم المراكز 189 مدينة، ويبلغ إجمالي عدد المدن 225 مدينة. المدينة تدير المرافق والخدمات في شئون اختصاصها.
- **المستوى الخامس: الحي** (مستوى إداري وحيزي)، يوجد 87 حي سواء بالمدن المنتمية للمحافظات الحضرية/الريفية (31 حي)أو المحافظات الحضرية (56 حي). الحي يدير المرافق والخدمات في شئون اختصاصه.
- **المستوى السادس:** القرى الرئيسة (الأم) ويبلغ عددها في محافظات مصر 1325 قرية رئيسة (أم)، والقرية الأم تدير المرافق والخدمات في شئون اختصاصها.

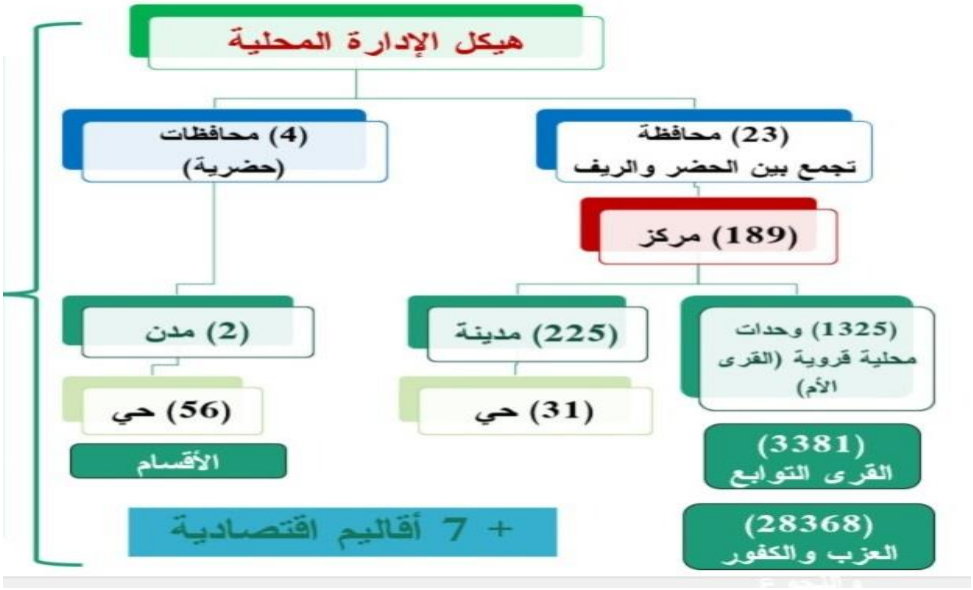


**المصدر:** وزارة التنمية المحلية، بيانات غير منشورة.

**شكل (1)**

**الإطار المؤسسي الحالي لجمهورية مصر العربية**

- **خاتمة**

المدن عواصم المحافظات أداة إدارية تنظيمية هامة (تأخذ شكل حكومة مصغرة) ترعى مواطنيها ومواطني بقية أقاليم الدولة المشابهة لها. تقوم بتنفيذ السياسات العامة للدولة في جوانبها التنموية الشاملة والمستدامة. ترعى موارد المحلية الخاصة وموراد الجولة العامة وخاصة الموارد البشرية (الانسان). المدن العواصم المحلية ذات شخصية اعتبارية رسمية قانونا ذات ذمة مالية مستقلة (ميزانية وحساب ختامي، وقدر من الاستثمارات المركزي وخاصة لانشاء وتطوير وتشغيل وصيانة المرافق العامة وجميع مفردات البنية التحتية. الحكومة المحلية / الإدارة / والحكم تعمل لمصلحة المواطن في دولته ومكانه محليا وبقية المحليات وخاصة مستوى معيشته وجودة حياته وسعادته وهو ما يحقق الأمن والاستقرار واستدامة التنمية الشاملة.

## 3-1 الأطر النظرية للروابط الحضرية – الريفية

تعمل الأطر النظرية بمثابة العمود الفقري للبحث، وتوجيه التحقيق في الظواهر المعقدة وتحليلها. وفي سياق الروابط الحضرية والريفية، تعد هذه الأطر ضرورية لفهم التفاعلات الديناميكية بين المناطق الحضرية والريفية. تشمل المبادئ الأساسية للروابط بين المناطق الحضرية والريفية الاعتراف بالتدفقات البيئية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تتجاوز الانقسام بين المناطق الحضرية والريفية (Yang, 2022 & Kjaersgaard et al. 2022). وتتأثر هذه الروابط بعوامل مختلفة، بما في ذلك التحولات الاقتصادية والقرب الجغرافي والتحولات الديموغرافية، التي تشكل العمليات الأيضية التي تربط البيئات الطبيعية بالأنظمة البشرية (Xiao et al., 2016) .

وعلى الرغم من أن أهمية الأطر النظرية راسخة، إلا أن تطبيقها في البحث غالبًا ما يكون غير متسق. أظهرت الدراسات أن الباحثين يخلطون أحيانًا بين الأطر النظرية والأطر المفاهيمية أو يفشلون في شرح اختيارهم وتطبيقهم لهذه الأطر بشكل مناسب (Ngulube, 2021 & Dyer et al., 2003; Ukwoma). وهذا التناقض يمكن أن يحد من عمق ووضوح نتائج تلك البحوث. علاوة على ذلك، فإن تطور الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، لا سيما في سياق ظاهرة المدن والقرى الفريدة في الصين، على سبيل المثال، يؤكد الحاجة إلى أطر قابلة للتكيف ومبتكرة يمكنها التقاط الخصائص الناشئة لهذه الأنظمة (Xiao et al., 2016).

باختصار، تتطلب دراسة الروابط بين المناطق الحضرية والريفية أساسًا نظريًا قويًا يمكنه استيعاب سيولة وتعقيد هذه التفاعلات. لا توفر الأطر النظرية هيكلًا للبحث فحسب، بل تعمل أيضًا على تعزيز القوة التفسيرية للنتائج. على هذا النحو، من الضروري للباحثين اختيار وتطبيق هذه الأطر بدقة ووضوح، مما يضمن أن دراساتهم تساهم بشكل مفيد في فهم الديناميكيات الحضرية والريفية ( Dyer et al., 2003; Green, 2014; Passey, 2020; Ukwoma

.(Ngulube, 2021 &. يجب أن تركز الأبحاث المستقبلية على تطوير وتحسين الأطر النظرية القادرة على التقاط الفروق الدقيقة في الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، وبالتالي تسهيل تطوير سياسات مستدامة وعادلة .(Yang, 2022; Xiao et al., 2016 & Kjaersgaard)

تمثل الروابط الحضرية الريفية مجموعة معقدة من التفاعلات بين المناطق الحضرية والريفية، تشمل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية. تعد الأطر والمبادئ النظرية التي توجه فهم هذه الروابط وتعزيزها أمرًا بالغ الأهمية للتنمية الإقليمية المستدامة. توفر تلك الروابط الحضرية الريفية المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة إطارًا عالميًا يهدف إلى تعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة وممارسات الإدارة المستدامة للأراضي (Bartke et al., 2021). يتم دعم هذه المبادئ من خلال دراسات الحالة التي توضح تطبيقها، مثل دمج المناطق الحضرية والريفية في المنطقة البيئية في تشنغدو (الصين)، والتي تتوافق مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة من خلال إعطاء الأولوية للقيم الاجتماعية البيئية (Kjaersgaard & Yang, 2022) وتظهر التناقضات والحقائق المثيرة للاهتمام عند النظر في السياقات المتنوعة التي تعمل فيها الروابط الحضرية والريفية. على سبيل المثال، في بوتسوانا، تعمل الروابط بين المناطق الحضرية والريفية بمثابة استراتيجيات للبقاء وأشكال من الأمن الاقتصادي، حيث تحتفظ نسبة عالية من الأسر الحضرية بالملكية والعلاقات الاجتماعية في المناطق الريفية (Shmelev, 2003).

يسلط هذا الضوء على الطبيعة متعددة الأوجه للتفاعلات بين المناطق الحضرية والريفية، والتي يمكن أن تتراوح بين الضرورة الاقتصادية والإدارة الاستراتيجية للأراضي. علاوة على ذلك، تكشف حسابات الطوارئ أن المناطق الحضرية والريفية لديها دورات مفتوحة ذات تبعيات وأداء بيئي مختلف، مما يشير إلى وجود علاقة تنافسية قد تتحدى الاستدامة (Xiao et al., 2016). وبشكل مختصر، تتجسد الأطر والمبادئ النظرية للروابط بين المناطق الحضرية والريفية الواردة في الأمم المتحدة، الذي يوفر نهجًا على المستوى الوصفي لمعالجة تحديات استخدام الأراضي عبر حالات متنوعة وغير متجانسة. قد تكون تلك المبادئ أكثر فعالية عندما يتم إعطاء الأولوية للقيم الاجتماعية والبيئية، كما نرى في دراسة حالة تشنغدو (Yang, 2022 & Kjaersgaard). ومع ذلك، فإن التطبيق العملي لهذه المبادئ يختلف على نطاق واسع، مما يعكس الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية الفريدة لمناطق محددة، مثل استراتيجيات البقاء في بوتسوانا (Shmelev, 2003). لذلك يجب أن تكون الأطر النظرية قابلة للتكيف وحساسة لخصائص كل سلسلة متصلة حضرية–ريفية لدعم التنمية المستدامة وإدارة استخدام الأراضي ( Bartke et al., 2021; .(Yang, 2022; Shmelev, 2003; Xiao et al., 2016 & Kjaersgaard

كما ذكرنا، إن العلاقات بين المناطق الحضرية والريفية معقدة ومتعددة الأوجه، وتشمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية وبيئية. ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية لهذه العلاقات فيما يلي:

- يعد الترابط والاتصال من الجوانب الرئيسية للعلاقات بين المناطق الحضرية والريفية. ترتبط المناطق الحضرية والريفية ببعضها من خلال تدفقات الأشخاص والسلع والخدمات والموارد (Ravazzoli et al., 2021).
- يعد هذا الترابط أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، مما يوفر فرصًا للنمو الشامل والذكي والمستدام عبر المناطق (Ravazzoli et al., 2021).
- أصبح الانقسام بين المناطق الحضرية والريفية غير واضح بشكل متزايد، حيث تظهر العديد من المناطق خصائص كل من البيئات الحضرية والريفية (Öztaş، 2021).
- ومن المثير للاهتمام أن المنظور التاريخي يكشف أن المجتمع الصيني التقليدي، على سبيل المثال، حافظ على استمرارية حضرية ريفية أكثر توازنًا، والتي اختفت إلى حد كبير في الصين المعاصرة (Wong et al., 2020).
- يسلط هذا الضوء على أهمية النظر في السياقات التاريخية عند معالجة التحديات الحضرية والريفية الحالية.
- بالإضافة إلى ذلك، برز مفهوم المناظر الطبيعية الحضرية الإنتاجية كأداة محتملة لتحويل القطاع الزراعي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ومعالجة الهشاشة الإقليمية (Oliveira & Brisotto, 2022).

في الختام، تتطلب العلاقات الحضرية الريفية الفعالة اتباع نهج شمولي يعترف بالترابط بين هذه المناطق. ويشمل ذلك اعتبار النظم الغذائية والتقنيات الرقمية وريادة الأعمال والابتكار الاجتماعي عوامل رئيسية في تعزيز الروابط القوية بين المناطق الحضرية والريفية (رافازولي وآخرون، 2021). علاوة على ذلك، يجب أن تتجاوز عملية صنع السياسات والتخطيط والتصنيفات الحضرية والريفية الصارمة، وأن تتبنى بدلاً من ذلك مناهج أكثر دقة تعكس الحقائق المعقدة للمناطق الحديثة (Öztaş, 2021).

### 1-4 الروابط الحضرية والريفية: المبادئ التوجيهية وإطار العمل

تهدف الروابط الحضرية الريفية إلى تحقيق التنمية المستدامة بتقليص فجوة التنمية المتزايده بين المناطق الحضرية والريفية من خلال تحفيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الريفية والحضرية في مجالات النقل والخدمات العامة والمرافق العامة والتجارة الداخلية والخدمات المالية واللوجستية، مما يعزز التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين التجمعات الحضرية والريفية مما يساهم في تعزيز سبل الحياة وجودتها ومواجهة الاحتياجات

الضرورية للسكان، وتتحقيق التوازنات الإقليمية والعمل على كفاءة استخدام الموارد المكانية.[1] كما تأتي أهمية الروابط الحضرية الريفية من حقيقة أنه يعيش في العديد من التجمعات عدد كبير من السكان ويعتمدون على النظم الحضرية أو الريفية المتاحة مما يساعد على زيادة تدفق الأشخاص والسلع وتبادل الخدمات المالية والبئية بين المناطق الحضرية والريفية، ومن هنا تظهر أهمية التنمية المعتمدة على السكان في الحيز العمراني أو المكان مما يؤكد على أهمية تعزيز تلك الروابط للحد من التفاوتات الإقليمية ولتحقيق تنمية متجانسة شاملة وتحقيق الغايات والأهداف الاستراتيجية المستدامة.

في يناير 2018، أطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN–Habitat) عملية تشاركية لتطوير "المبادئ التوجيهية للروابط الحضرية والريفية". الهدف من هذه المبادئ هو تعزيز التنمية الحضرية والإقليمية المتكاملة، مما يساهم في تحسين الروابط بين المناطق الحضرية والريفية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. كما يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN–Habitat) بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA)، ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية (UNCRD)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، على تعزيز الروابط الحضرية والريفية بهدف تقليل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية من خلال دمج هذه الروابط في السياسات الحضرية الوطنية. يركز المشروع على بناء القدرات لدى صناع القرار في جميع المستويات، وتزويدهم بالأدوات اللازمة لجمع واستخدام البيانات لتعزيز الأطر والسياسات وخطط العمل متعددة القطاعات، ما يسهم في تحقيق تنمية إقليمية شاملة ومتكاملة.

ومن أهم العناصر الرئيسية التي تحفز التفاعلات بين التجمعات الحضرية والريفية: الشراكات التي تؤدي إلى تشكيل الحيز الوظيفي للمكان، حوكمة النقل، والتنقل، والثقافات، وإمكانية الوصول، والتوزيع، والقرارات التسويقية، والأنشطة التي تفرضها المؤسسات والسلطات الإدارية، والسياسات والتنمية، والتخطيط، والعلاقات الرئيسية المتبادلة التي تحفز التفاعل بين التجمعات الحضرية والريفية، استعمالات الأراضي، واستخدام المياه، وأنظمة الغذاء واستخدامات الموارد

(1) For More detail, See Urban Policy Platform, United Nation, HABITAT, Urban Rural Linkages

الطبيعية الأخرى.[1] ومن أهم المبادئ التوجيهية للروابط الحضرية الريفية :The Urban–Rural Linkages (Guiding Principles (URL–GP)[٢]، ما يأتي:

| م | المبادئ التوجيهية | التوصيف |
|---|---|---|
| 1 | التداخلات المحلية Locally Grounded Interventions | ترجمة الأجندات المعيارية العالمية مثل أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، إلى التزامات وطنية وإقليمية من أجل التماسك وإجراءات متكاملة والعمل الإقليمي في جميع المناطق أي تحقيق التنسيق بين الروابط الحضرية والريفية والإقليمية. |
| 2 | الحوكمة المتكاملة Integrated Governance | دمج العلاقة بين المناطق الحضرية والريفية في النهج متعدد القطاعات ومتعدد المستويات ومتعدد الأطراف لتحقيق تكامل الحوكمة. |
| 3 | النهج القائم على النظم الوظيفية والمكانية Functional and Spatial Systems-Based Approaches | تعزيز النهج التكاملي والشامل والمبني على النظم في السياسات والتخطيط الحضري والإقليمي |
| 4 | الشمول المالي Financial Inclusive | تأمين وإعطاء الأولوية للاستثمار المستدام العام والخاص لتحقيق التوازن وتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية. |
| 5 | الشراكات المتوازنة Balanced Partnerships | تعزيز الشراكات والتحالفات والشبكات التي تربط بين الجهات الفاعلة في المناطق الحضرية والريفية والقطاعات المختلفة. |
| 6 | نهج حقوق الإنسان Human Rights-Based | ترجمة الأجندات المعيارية العالمية إلى التزامات وطنية ودون وطنية من أجل التماسك والعمل الإقليمي. |
| 7 | تجنب إحداث الضرر وتوفير الحماية الاجتماعية Do not Harm and Provide Social Protection | بناء روابط بين المناطق الحضرية والريفية للاعتراف بالاختلافات الثقافية، والتغلب على الصراعات، وعدم المساواة في تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية. |
| 8 | الحساسية للبيئة Environmentally Sensitive | حماية واستدامة وتوسيع المناطق المهمة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في مرحلة الانتقال إلى مجتمعات مرنة وفعالة في استخدام الموارد |
| 9 | المشاركة التشاركية Participatory Engagement | إنشاء مساحات وآليات لضمان المشاركة الفعالة للأشخاص والمؤسسات والمجتمعات المحلية. |
| 10 | بيانات موجهة ومعتمدة على الأدلة Data Driven and Evidence Based | إنشاء أو تحسين أنظمة المعرفة وملء فجوات البيانات لمعالجة الاستمرارية الحضرية والريفية والترابط الإقليمي باستخدام البيانات المفصلة حسب العمر والجنس والمكان |

مما سبق يمكن استخلاص مجموعة من النقاط المهمة:

- الهدف من هذه المبادئ التوجيهية هو توجيه الاستراتيجيات العملية واقتراح إطار عمل لبناء بيئة مواتية للتواصل بين المناطق الحضرية والريفية.

---

(١) United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), (2021), URBAN-RURAL LAND LINKAGES: A CONCEPT AND FRAMEWORK FOR ACTION, Report 3

(٢) الأمم المحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، نيروبي، (2019)، الروابط الحضرية الريفية، المبادئ الأساسية، إطار عمل لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة. For More detail, See also Urban Policy Platform, United Nation, HABITAT, Urban Rural Linkages

- المبادئ مرنة ويمكن تطبيقها على جميع المستويات من قبل أصحاب المصلحة على جميع المستويات بينما تم تصميم المبادئ للتطبيق العالمي.
- هناك أدوار وإجراءات متميزة مناسبة للحكومات الوطنية أو المحلية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تطبيقها في مختلف السياقات الوطنية؛ على سبيل المثال، عندما يكون هناك صلة بين معدل التحضر والتحول الريفي أو درجة التنوع في السكان.
- المبادئ الأساسية هي للمساعدة في التعامل مع تعقيد المواءمة بين مستويات مختلفة من الحكم (الوطني والإقليمي والمحلي) من خلال التعرف على السياقات المحلية الفريدة وإمكانيات التنفيذ المتعددة.
- لا تعد الروابط الحضرية – الريفية التي تعزز التنمية الإقليمية المتكاملة مجرد مجموعة من المناطق الإقليمية المنفصلة، بل ترتبط أيضًا بنظم المدن على الصعيد الوطني وأيضًا من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

وفيما يلي عرض تلك المبادئ بشئ من التفصيل.[1]

- **تدخلات محلية:** يعد السياق المحلي مهمًا للغاية في العمل على الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، وينبغي أن يسترشد به ويوجه عملية تحقيق الأجندات العالمية مثل أجندة التنمية المستدامة لعام (2030) بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة)، وغيرها. يجب أن يكون للالتزامات الوطنية والإقليمية تماسك سياساتي وإجراءات (NUA) والخطة الحضرية الجديدة متكاملة في جميع المناطق. يجب أن يدمج هذا التحول بين الروابط الحضرية الريفية والتنمية الإقليمية المتكاملة؛ كما ينبغي أن يساعد السلطات المحلية والجهات الفاعلة الإقليمية على أخذ زمام المبادرة في التغلب على أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع الإفادة في الوقت نفسه من المزايا النسبية لتدفق الأفراد والمنتجات والخدمات عبر الطيف الحضري – الريفي.
- **الحوكمة المتكاملة:** تعزيز آليات الحكم من خلال دمج الروابط بين الريف والحضر في الحوكمة متعددة القطاعات، متعددة المستويات ومتعددة أصحاب المصلحة. إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعامل مع

---

(1) United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), (2021), URBAN-RURAL LAND LINKAGES: A CONCEPT AND FRAMEWORK FOR ACTION, Report 3,

الأمم المحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، نيروبي، (2019)، الروابط الحضرية الريفية، المبادئ الأساسية، إطار عمل لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة.

For More detail, See also Urban Policy Platform, United Nation, HABITAT, Urban Rural Linkages

رابطة السلام التنموية الإنسانية، على سبيل المثال، يتطلب سياسات واستراتيجيات وخطط عمل تكون: مدمجة أفقيًا عبر النطاقات المكانية في المناطق الحضرية والمدن والبلدات المجاورة، بما في ذلك المناطق الريفية النائية؛ التكامل القطاعي مع القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات البحث والمهنيين، والشركاء المدنيين الرسميين وغير الرسميين؛ ومتكاملة رأسيًا من خلال مستويات مختلفة من المشاركة وصنع القرار الرسمي. تحسين وإضفاء الطابع المؤسسي على أوجه التآزر من خلال دمج العوامل والإجراءات الحضرية والريفية من خلال الأبعاد الأفقية والقطاعية والرأسية.

- **النهج المعتمدة على النظم الوظيفية والمكانية:** استخدام النهج المستندة إلى النظم الوظيفية والمكانية لتعزيز السياسات الحضرية والإقليمية والريفية المتكاملة والتخطيط لدعم تحليل تدفق الموارد مثل الناس والمياه والتنوع البيولوجي والغذاء. النظر في مستويات مختلفة من المستوطنات الحضرية والريفية في أنظمة المدن والبلدات من مختلف الأحجام. النظر في الترابط الوظيفي القائم على أساس المناطق والنظم الإيكولوجية بين المستوطنات الحضرية والريفية واستخدام الأراضي (بما في ذلك المناطق النائية والجزر الخارجية النائية) واستخدامها لتحقيق مزيد من التأثير والمساواة.
- **الشمولية المالية:** تأمين وترتيب أولويات الاستثمار العام والخاص المستدام لموازنة الروابط الحضرية والريفية وتعزيزها. كلما كان ذلك ممكنًا، يتم ضبط التمويل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الريفية والحضرية المتكاملة. يجب ألا يقتصر الاستثمار على المدن الكبيرة أو العواصم، بل يجب أن يشمل أيضًا المستوطنات الأصغر، بما في ذلك القرى والبلدات والمدن المتوسطة والمناطق المحيطة بالمدن. كما يجب الانتباه إلى مختلف الفاعلين في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي الذين يحتاجون إلى دعم مالي، بما في ذلك روابط صغار المزارعين وأصحاب المشروعات الجديدة. تشجيع الاستراتيجيات المالية للتعامل مع عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات العامة والاستثمار في البنية التحتية.
- **شراكة متوازنة:** تشجيع الجمعيات والتحالفات والشبكات التي تربط الوكلاء والقطاعات الحضرية والريفية المختلفة. تطوير وتعزيز القدرات والمهارات عبر مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية من خلال عمليات شاملة وتشاركية، لا سيما داخل المجموعات والتجمعات الأكثر تهميشًا. من المحتمل أن تتطلب الشراكات الشاملة المرونة والتعديلات بناءً على المعرفة الجديدة وإنشاء طرق جديدة للتعامل مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- **نهج حقوق الإنسان:** النهج المتكاملة القائمة على حقوق الإنسان في جميع أدوات وإجراءات السياسة العامة لضمان ألا تؤثر المبادرات والعمليات الإنمائية سلبًا على حقوق الإنسان لأي شخص عبر الطيف الحضري – الريفي. ينبغي أن تحترم التدخلات حقوق الإنسان وتعززها وتفي بها، مثل الحق في العمل والحق في التعليم والحق في الصحة والحق في السكن الملائم بأسعار معقولة والحق في الغذاء. يجب أن تكمل حماية التنوع البيولوجي الطبيعي في منطقة ما الدفاع عن حقوق الإنسان في تلك المنطقة.
- **تجنب إحداث الضرر وتوفير الحماية الاجتماعية:** تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية للتغلب على الصراعات، والتعرف على التنوع الثقافي والحد من أوجه عدم المساواة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الرفاه والصحة والأمن الغذائي والتغذية وحماية المياه والطاقة والتنقل والمأوى والتنوع البيولوجي وحيازة الأراضي في المبادرات والسياسات والبرامج وتقديم الخدمات. العثور على التوازن في تدابير وبرامج الحماية الاجتماعية التي تؤثر على الرجال والنساء ومجموعات من مختلف الأعمار والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الطيف الحضري والريفي.
- **حساسة بيئيًا:** مع وضع مبادئ ريو وريو (20+) الرئيسية في الاعتبار، يجب معالجة الموارد التي يحتاجها السكان الحاليون دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات المستقبلية. كما ينبغي للمبادئ الأخرى التي من شأنها تعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة والاستثمارات على طول الطيف الحضري – الريفي أن تعطي الأولوية لحماية واستدامة وتوسيع المناطق المهمة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. وسيضمن ذلك انتقالًا تكامليًا بين الريف والحضر إلى اقتصادات مرنة وفعالة من حيث الموارد واقتصادات دائرية ومنخفضة الكربون.
- **الشمولية والمشاركة:** ضمان المشاركة الفعالة من قبل الأفراد والمؤسسات والتجمعات المحلية من خلال الطيف الحضري الريفي. إنشاء مساحات وآليات حسب الضرورة للمشاركة في الحوار السياسي وعمليات التخطيط للنساء والشعوب الأصلية والأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وسكان الأحياء الفقيرة وصغار المزارعين والمشردين وغيرهم ممن يتعرضون للتهميش. بناء القدرات لتمكين الفئات الضعيفة والمشاركة الفعالة للتجمعات الحضرية وشبه الحضرية والريفية في الإدارة الإقليمية المتكاملة. حماية واحترام الثقافات المحلية والأصلية. ندرك أن علاقة الثقافة بالهجرة والتنقل والتشرد أمر بالغ الأهمية للحماية الاجتماعية والمرونة، وهي عامل رئيسي في تصميم الاستراتيجيات والتدخلات المناسبة.
- **بيانات موجهة وتستند على الأدلة:** إنشاء أو تحسين نظم المعرفة وملء الفجوات في البيانات بحيث يكون هناك أدلة لدعم أساليب التخطيط التي من شأنها تعزيز الطيف الحضري والريفي وتعزيز التماسك الإقليمي. تحسين

وجمع البيانات الإقليمية المصنفة، بما في ذلك حسب العمر والجنس والحالة الاجتماعية والاقتصادية. جمع البيانات والمؤشرات الحضرية وشبه الحضرية والريفية على المستويين الوطني ودون الوطني (التعامل مع النطاق المناسب بما في ذلك البيانات الكمية والنوعية). دمج المعرفة غير الثابتة والقاعدية. تسهيل تبادل المعرفة، ومراقبة الأداء والتقييم، وجعل المعلومات قابلة للوصول وشفافة وتفاعلية ومتاحة للجميع.

## 1-5 أهم الآليات لتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية([1])

تساهم هذه الآليات في تحقيق التكامل بين المناطق الحضرية والريفية، مما يعزز استدامة المدن الأسترالية ويجعلها أكثر ملاءمة للعيش، وهي:

- **الإدارة المتكاملة للموارد المائية:** تعزيز كفاءة استخدام الموارد المائية في المناطق الحضرية والريفية من خلال إنشاء محطات تحلية المياه وأنظمة تجميع مياه الأمطار.
- **الحفاظ على التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية:** من خلال حماية المحميات الطبيعية، بما يساهم في الحفاظ على البيئة والتوازن البيئي.
- **الحد من النفايات وإعادة التدوير:** تشجيع سياسات الحد من النفايات وزيادة معدلات إعادة التدوير لتقليل التلوث البيئي.
- **إنشاء المباني الخضراء:** تعزيز إنشاء المباني الصديقة للبيئة التي تستهلك طاقة أقل وتساهم في الحفاظ على البيئة.
- **الزراعة المستدامة والنظم الغذائية:** تعزيز التكامل بين المناطق الحضرية والريفية من خلال الزراعة المستدامة لتحقيق الاكتفاء الغذائي.
- **الحفاظ على الأراضي الزراعية:** منع تدهور الأراضي الزراعية والتعدي عليها بشكل عشوائي لحماية الموارد الطبيعية.
- **النقل الأخضر:** تقليل الانبعاثات الكربونية في المناطق الحضرية عبر تحسين وسائل النقل الجماعي وإنشاء مسارات مخصصة للمشاة، مما يعزز جودة الحياة ويقلل من الهجرة إلى الريف.

---

([1]) Urban Policy Platform, United Nation, HABITAT, Urban Rural Linkages.

- **الخدمات التعليمية المتكاملة:** تحسين الخدمات التعليمية في المناطق الريفية وربطها بالمناطق الحضرية لتوفير فرص تعليمية متساوية وتحقيق تنمية متوازنة بين المناطق.

# الفصل الثاني

# أدبيات الدراسة

## 2-1 تمهيد

يستعرض هذا الجزء من الدراسة أهم الأدبيات المتاحة من عدد من المصادر مصنفة وفق مكونات ومجالات الدراسة ومرتبة ترتيبًا تاريخيًّا كلما أمكن ذلك.

## 2-2 أهمية الحضر والريف

- **Richardson, T. (2000). "Discourses of Rurality in Eu Spatial Policy: The European Spatial Development Perspective"**

إن نشر المنظور الأوروبي للتنمية المكانية في عام 1999 يشكل خطوة مهمة نحو التخطيط المكاني الأوروبي. وهو يتبع فترة من التطوير الحكومي الدولي والمؤسساتي لإطار وسياسات، الأمر الذي يثير العديد من القضايا حول المواقف المعيارية والخطابية والبناءات التي يتم دمجها في العملية. يستعرض البحث ظهور المنظور الأوروبي للتنمية المكانية، ويستكشف كيف يتم الطعن في "الريفية" داخل الخطاب المكاني الأوروبي الجديد الذي يحتويه. ويركز النهج التحليلي للخطاب على صياغة خطاب سياسي جديد داخل نص وثيقة المنظور الأوروبي للتنمية المكانية المعتمدة، ولكنه يضع هذا التحليل ضمن اعتبار أوسع لعملية السياسة المتنازع عليها. ويناقش البحث ثلاث قضايا سياسية رئيسية: الطرفية، والشراكة الحضرية الريفية الجديدة، وإعادة هيكلة الريف، ويزعم أن التركيز على المنافسة، والتركيز على المناطق الحضرية والمناطق الوظيفية، يثير مخاوف واضحة بشأن التعامل مع الريف. تم تحديد المجالات الرئيسية لمزيد من البحث استجابة للفراغ الحالي في النقاش الأكاديمي حول الريف في السياسة المكانية الأوروبية.

- **Hadjimichalis, C. (2003). "Imagining Rurality in the New Europe and Dilemmas for Spatial Policy".**

تتناول هذه الدراسة تطور النظر إلى الاقتصاد الريفي في أوروبا، حيث انتقلت من التركيز التقليدي على الإنتاج الزراعي والقطاعات المرتبطة به إلى تصور جديد لأنشطة استهلاكية وترفيه تتناسب أكثر مع أساليب الحياة الاستهلاكية الحديثة. أدى هذا التحول إلى تغيرات هيكلية في استخدامات الأراضي الريفية خاصة في مناطق جنوب أوروبا. قبل ذلك، كان يُنظر للريف على مساحة للإنتاج الزراعي والأولوية لدعم الأنشطة الزراعية والبنية التحتية المرتبطة بها. أما التصور الجديد، فهو ينظر إلى الريف على أنه مساحة للأنشطة السياحية والترفيه حيث يتم التركيز على إمكانيات السياحة، الحفاظ على البيئة والنظام الإيكولوجي، الاستمتاع بجماليات الطبيعة بدلاً من الاقتصار على

الأنشطة الزراعية التقليدية. يمثل هذا التوجه رؤية للتخطيط المكاني لتعزيز التكامل بين الريف والمدينة مع تقليل التباينات بينهم. ومع ذلك تشير الدراسة إلى أن هذا التوجه لا يخلو من السلبيات مثل تهميش المناطق الريفية التي تعتمد بصورة كبيرة على الزراعة ومن ثم يعزز من التفاوتات الاجتماعية والإقليمية.

- **Gkartzios, M. and Scott, M. (2014). "Placing Housing in Rural Development: Exogenous, Endogenous and NeoEndogenous Approaches".**

تتناول الدراسة العلاقة بين الإسكان والتنمية الريفية من خلال التركيز على تجربة أيرلندا التي شهدت تطبيق عدة نماذج تقليدية للتنمية الريفية، سواء النهج الداخلي (Endogenous) أو الخارجي (Exogenous). تحاول الدراسة الإجابة عن تساؤل: كيف يمكن لسياسات الإسكان أن تؤثر على فرص التنمية الريفية؟ ومن خلال تحليل الدروس المستفادة من الإخفاقات في تطبيق هذه السياسات، تقدم الدراسة إطارًا جديدًا للتنمية يسمى "النهج الداخلي الجديد" (Neo–Endogenous)، يهدف إلى تعزيز التكامل بين الإسكان والتنمية الريفية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي حيث دراسة حالة أيرلندا من منظور تاريخي بالإضافة إلى تحليل وثائقي معمق لسياسات التخطيط والتنمية في أيرلندا. أوضح التحليل أن سياسات الإسكان الخارجية، مثل الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مجال الإسكان أدت إلى فائض عرض كبير في المساكن غير المستغلة، وهو ما يمثل هدر للموارد العامة ومن ثم فاقم من المشكلات الاجتماعية والبيئية. لم تكن السياسات الداخلية أوفر حظًا حيث ركزت على تلبية احتياجات السكان المحليين ومن ثم عمقت من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وأدى ضعف الحوكمة والمحسوبية إلى أنماط استيطانية غير مستدامة. ومن ثم يرى الباحث أن النهج الداخلي الجديد الذي يعمل على تكامل القدرات المحلية والدعم الخارجي يمثل الخيار الأمثل لتحقيق تنمية أكثر استدامة.

- **Li, Y., Long, H., et al. (2015). "Spatio-Temporal Pattern of China's Rural Development: A Rurality Index Perspective".**

تمر المناطق الريفية في الصين بتغيرات مكانية وزمانية كبيرة. وإلى حد ما، يزيد هذا التغيير من صعوبة فهمنا للتنمية الريفية الإقليمية وبالتالي يجلب تحديات لوضع سياسات التنمية الريفية الإقليمية القابلة للتطبيق والتخطيط الاستراتيجي. وتضع هذه الدراسة نظامًا للمؤشرات لتقييم درجة الريف في الصين على مستوى المقاطعات باستخدام بيانات التعداد الوطني لعامي 2000 و2010، وتفحص الارتباط بين مؤشر الريف والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية الرئيسية. وتُظهر نتائج التقييم والتحليل المكاني أن مؤشر الريف يمكن أن يعكس إلى حد كبير الأنماط المكانية والزمانية للتنمية الريفية في الصين، وأكد تحليل ارتباط بيرسون أن المقاطعات ذات الريف المرتفع قد تم تهميشها في جوانب كل من الموقع الجغرافي والتنمية الاقتصادية. وعلى هذا النحو، فإن أنماط التنمية الريفية التي حددها تحليل مؤشر الريف تعمل بشكل كبير على تحسين معرفتنا بالتنمية الأخيرة في المناطق الريفية في الصين.

ومع ذلك، فإن هذا المؤشر أقل نجاحًا في الكشف عن الوضع الراهن للإنتاج الزراعي وحده. ويرى المؤلفون أن مؤشر الريف يعد أداة مهمة لقياس التنمية الريفية، ويمكن أن يزودنا بمعلومات قيمة للتخطيط المحلي وابتكار سياسات التنمية الريفية. وعلاوة على ذلك، فإن دمج دراسات الريف والتحليل الاجتماعي والاقتصادي الريفي يمكن أن يساهم بشكل كبير في صياغة سياسات التنمية الريفية المتكاملة والإقليمية.

- **United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat). (2017). Implementing the New Urban Agenda by Strengthening Urban-Rural Linkages - Leave No One And No Space Behind.**

تقدم هذه الورقة نظرة عامة على نقاط الدخول العشرة إلى الروابط الحضرية الريفية والتدخلات اللازمة، وتقدم العديد من دراسات الحالة للاستراتيجيات والإجراءات الناجحة التي اتخذتها جهات فاعلة مختلفة من المستوى الوطني إلى السلطات المحلية. كما توضح الفرص والتحديات التي تواجه الروابط الحضرية الريفية. كما تقدم مجالات مختلفة من الخبرة داخل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتقدم أدوات مثل المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي، والسياسات الحضرية الوطنية وشبكة أدوات الأراضي العالمية وغيرها. في الجزء الأخير من الورقة، تم اقتراح مجالات ذات أولوية للتدخل لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فيما يتعلق بنقاط الدخول العشر المحددة، ومن بينها: التخطيط الإقليمي والتحضر الريفي: المدن الصغيرة والمتوسطة، الشراكات الحضرية الريفية الحوكمة والتشريعات والقدرات، التدفقات المكانية للمنتجات والخدمات والمعلومات والخبرة والحد من التأثيرات البيئية في التقارب الحضري الريفي.

تؤكد الورقة إن العمل على الروابط الحضرية والريفية يشكل جانبًا مهمًا لتنفيذ أجندة المناطق الحضرية الجديدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا بد من سد الفجوة التنموية بين المناطق الحضرية والريفية لصالح سكان المناطق الحضرية والريفية؛ والترابط بين المناطق الريفية والحضرية قوي ويجب مراعاته؛ وهناك حاجة ملحة لإعادة التفكير والاعتراف باستمرارية المناطق الحضرية والريفية. كما تقدم هذه الورقة نقاط الدخول ونظرة عامة على تعقيد الموضوع. ويتطلع موئل الأمم المتحدة إلى العمل مع شركائه في المجالات ذات الصلة لدعم الدول الأعضاء وجميع مستويات السلطات الحكومية في جهودها الرامية إلى تعزيز الروابط الحضرية والريفية و"عدم ترك أي شخص أو مساحة خلف الركب".

## 2-3 الروابط الحضرية الريفية

- **Douglass, M. (1998). "A Regional Network Strategy for Reciprocal Rural–Urban Linkages: An Agenda for Policy Research with Reference to Indonesia".**

يناقش الباحث أهمية تعزيز الروابط بين الريف والحضر في إطار تعاوني من أجل تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، حيث يؤدي الفصل بينهم إلى تنامي الفجوات الاجتماعية والاقتصادية. بالتركيز على إندونيسيا، يوضح الباحث أن هناك العديد من التحديات التي تحول دون هذا الترابط تتمثل في التوزيع غير العادل للموارد وضعف الحوكمة. ومن ثم يقترح تطوير إطار تعاوني لتعزيز التكامل بين الريف والحضر من خلال تحسين البنية التحتية، وتشجيع التصنيع في المناطق الريفية وتسهيل وصول المنتجين الريفيين إلى الأسواق بالتوازي مع مواجهة المشكلات الحضرية المتمثلة في اكتظاظ المدن ونقص الموارد. من جهة أخرى، يدعو الباحث إلى تعزيز الحوكمة في إطار لامركزي، ومشاركة المجتمعات المحلية وإدماج البعد المكاني في عملية التخطيط لضمان انسجام أهداف التنمية بين الريف والحضر. تحديدًا، يرى الباحث أن التنمية الريفية يمكن تحقيقها بشكل أفضل من خلال ربطها بالتنمية الحضرية على المستوى المحلي. ويحدث ذلك من خلال التركيز على ثلاث نقاط أساسية: الوصول إلى الأراضي الزراعية والمياه، نقل السلطة السياسية والإدارية إلى المستوى المحلي وتعديل السياسات القومية لدعم الإنتاج الزراعي المتنوع. ويرى هذا النهج أن وحدة التنمية ينبغي أن تكون district وليس village لأنه مستوى أكبر يسمح باتساع مدى النمو الاقتصادي وتنويعه وليس كبيرًا للدرجة التي يصعب من وصول الأسر الريفية إلى الخدمات الحضرية. كذلك يساعد في إشراك الأسر والمنتجين الريفين بفعالية أكبر في عمليات التخطيط للتنمية.

- **Friedmann, J. (2007). "The Wealth of Cities: Towards an Assets-Based Development of Newly Urbanizing Regions".**

يصيغ الباحث فرضية مفادها أن التنمية في المدن يجب أن تكون ذاتية Endogenous development من خلال توظيف المدخرات المحلية بدلاً من التركيز الحالي على "التنمية من الخارج" التي تعتمد على جذب الاستثمارات الخارجية وزيادة الصادرات. حيث يرى الباحث أن التنمية بالاعتماد على الخارج هي تنمية مؤقتة، تنتهي بتحول اهتمام رأس المال الأجنبي مثلاً إلى مدينة أخرى. يدعو الباحث إلى تبني استراتيجية تنموية ترتكز على استغلال الموارد والقدرات المحلية. ويؤكد أن تنمية ثروة المدن يعتمد بالأساس على الاستثمار في مجموعة رئيسية من الأصول المحلية التي تشمل أ) الاحتياجات الإنسانية الأساسية، مثل السكن الميسور التكلفة وخدمات الصحة والتعليم والنقل، ب) المجتمع المدني المنظم، ج) تراث البيئة العمرانية والثقافة الشعبية، د) الأصول الفكرية والإبداعية، مثل الجامعات والمراكز البحثية والشخصيات الثقافية، هـ) الموارد الطبيعية، مثل المزارع، موارد المياه والبيئة الطبيعية، ل) جودة

البيئة، لضمان استدامة الموارد الطبيعية، و) البنية التحتية الحضرية مثل إمدادات المياه والصرف الصحي والتخلص من النفايات والنقل والطاقة والاتصالات.

- **Vale, M. (2010). "Innovation Networks and Local and Regional Development Policy".**

يناقش هذا البحث على وجه التحديد مدى كفاية سياسات التنمية المحلية والإقليمية لدعم شبكات الابتكار على المستوى الإقليمي مع الأخذ في الاعتبار العالم الاقتصادي المعولم وسهولة الوصول إلى أنواع معينة من المعرفة، مع التشكيك في توجهات سياسة نوع المجموعة والقيود المفروضة على أدوات سياسة أنظمة الابتكار الإقليمية. أولاً، تستعرض المناقشة النظرية حول دور الفضاء في خلق المعرفة ولماذا وكيف تجمع الشركات بين مصادر المعرفة المحلية والبعيدة مع الأخذ في الاعتبار آثار الاقتصاد العالمي وعمليات خلق المعرفة على شبكات الابتكار المحلية. ثانيًا، تدرس الأدبيات ذات الصلة بالسياسة المحلية والإقليمية فيما يتعلق بالمعرفة والابتكار في المنطقة مع التركيز على توجهات سياسة المجموعة وأنظمة الابتكار الإقليمية. أخيرًا، يشير إلى اتجاهات جديدة لديناميكيات المعرفة الإقليمية والابتكار في المساحات متعددة المقاييس لشبكات الابتكار.

- **United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat). (2017). Implementing the New Urban Agenda by Strengthening Urban-Rural Linkages - Leave No One And No Space Behind.**

إن الروابط الحضرية الريفية عبارة عن تفاعلات وروابط حضرية ريفية غير خطية ومتنوعة عبر إقليم المدينة، بما في ذلك تدفقات الأشخاص والسلع ورأس المال والمعلومات، ولكن أيضًا بين القطاعات والأنشطة مثل الزراعة والخدمات والتصنيع. وبشكل عام يمكن تعريف الروابط الحضرية الريفية على أنها شبكة معقدة من الروابط بين الأبعاد الريفية والحضرية. كما يتضمن مفهوم الروابط الحضرية الريفية فكرة الوظائف والتدفقات التكميلية بين المناطق الريفية والحضرية ذات الأحجام المختلفة، مثل المناطق الحضرية والمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم بالإضافة إلى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة. وتشير الروابط الحضرية والريفية إلى التدفقات المستمرة والضرورية للأشخاص ورأس المال والسلع والخدمات والمعلومات بين المناطق الريفية والحضرية. وتشمل الروابط والتفاعلات بين المناطق الحضرية والريفية جوانب متنوعة مثل: (أ) السكان ورأس المال البشري (ب) الاستثمارات والمعاملات الاقتصادية (ج) تفاعلات الحوكمة (د) البيئة (هـ) المنتجات والخدمات (و) المعلومات والبيانات.

- **Ogrodnik, D. (2019). "Nodes and Corridors of Metropolitan Structure Development. Identification and Parametrization Issues on Example of Krakow".**

تتناول الدراسة الجوانب التخطيطية والحضرية لنمذجة البنية المكانية للمدن التي تمر بمرحلة التنمية الحضرية، مع التركيز بشكل خاص على المشكلات النموذجية لمدنها الداخلية. ويتلخص نهج البحث في محاولة تحديد العناصر

الرئيسية التي تشكل البنية الحضرية لهذه البنية. ويفترض أن هذه هي المواقع العقدية وممرات التنمية، أي النقاط والأشرطة التي تتميز بإمكانية الوصول إليها عن طريق وسائل النقل، وتنوع وكثافة استخدام الأراضي، وزيادة حركة الاستثمار وأهميتها للتكوين الحضري للمدينة. والغرض من البحث هو تحديد أساس السياسة المكانية لأنواع معينة من ممرات التنمية والمواقع العقدية المقابلة، والتي تسمى أيضًا المراكز الحضرية. وتقدم الدراسة افتراضات طريقة تحديد وتصنيف ومعلمة هذه العناصر. وقد تم استخلاص المعايير والعوامل من الافتراضات والتجارب التالية: أ) هناك علاقة وثيقة بين سياسة التنمية المكانية وسياسة النقل، حيث أصبحت حركة المشاة والدراجات ذات أولوية أعلى، ب) تتشكل المراكز الحضرية في الأماكن ذات أعلى توافر للنقل الجماعي، وتشكل هذه الأماكن شبكة من المساحات العامة للمدينة المعاصرة، ج) تزداد أهمية عوامل الجودة البيئية والمعمارية والحضرية، فضلاً عن القيم التي تخلق هوية المساحات المعينة التي تبني المدينة، د) يجب أن تدمج الممرات الرئيسية للتنمية المكانية المناطق الحساسة والاستراتيجية، بما في ذلك المناطق التي تتطلب التنشيط ومناطق التحولات المكثفة والعفوية. سمحت الاستنتاجات من البحث القائم على مثال كراكوف بتحسين العوامل التي تقيم إمكانات تنشيط وتكامل ممرات التنمية.

- **Zheng, Q. and Bao, C. (2022). "Evolution of the Regional Innovation Model".**

يغطي هذا الكتاب العديد من جوانب نظرية الابتكار، والاقتصاد التطوري، والجغرافيا الاقتصادية، ونماذج المحاكاة. وهو أحد الكتب الأولى التي تركز بشكل شامل ومنهجي على تطور الابتكار الإقليمي استنادًا إلى الخبرة الإقليمية في الاقتصاد الناشئ، بما في ذلك الحقائق المنمقة، والتفسير النظري، والمحاكاة. الكتاب مخصص لمصفوفة ابتكار إقليمي رائدة قائمة على العملية تستخدم لتصنيف نموذج الابتكار الإقليمي، والتي يتم توضيحها من خلال حالات واقعية وتحليلات البيانات. تشمل الموضوعات التي تمت مناقشتها هنا اعتماد المسار، والاحتجاز، والروتين، والاختلافات، والانتقائية، والفجوة الإقليمية، وتقدم الابتكار، والتكتل، وكفاءة الابتكار. كما تم تطوير أساليب المحاكاة التي تصف ديناميكيات تقييم الابتكار الإقليمي على الاقتصاد. الهدف الأساسي من هذا العمل هو توفير أداة حوكمة إقليمية قابلة للتنفيذ ومفيدة للباحثين وصناع السياسات في العلوم الإقليمية، والجغرافيا البشرية، والتخصصات ذات الصلة. يوصى بشدة بالكتاب للقراء الذين يسعون إلى مزيد من التبصر في التنمية المستمرة للصين أو فجوات التنمية الإقليمية.

## 2-4 قضايا التنمية العمرانية في الحضر والريف

- **الاعتماد على مدخل التنمية من أعلى إلى أسفل**

- **DeLeon, P. and DeLeon, L. (2002). "What Ever Happened to Policy Implementation? An Alternative Approach".**

مدخل التنمية من أعلى إلى أسفل هو نظام واضح المعالم للتخطيط والسيطرة من جانب الحكومة يبرز أهداف واضحة ومتسقة يتم التعبير عنها في أعلى نظام التخطيط الهرمي مع معرفة الأسباب والآثار ذات الصلة. وفي السياق نفسه، يستند التخطيط من أعلى إلى أسفل إلى افتراضات سلوكية بيئية واجتماعية غير مثبتة والتي ثبت خطؤها في معظم الأحيان لأن التشكيلات الاجتماعية والمحليات تختلف. ومع ذلك، فإن التخطيط الإقليمي والاستراتيجي من منظور من أعلى إلى أسفل لا يضمن بعد المشاركة والذي يتضمنه مدخل التخطيط المحلي من أسفل إلى أعلى أو "من المستوى الجزئي إلى المتوسط"، والذي يأخذ في الاعتبار الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية المضمنة. ومن ثم، فإن دمج النهج من الأعلى إلى الأسفل مع منظور من الأسفل إلى الأعلى أمر ضروري لبناء كفاءات جديدة تنطوي على إقامة روابط حضرية–ريفية قوية على كافة المستويات.

- **Pissourios, I. (2014). "Top-Down and Bottom-up Urban and Regional Planning: Towards a Framework for the Use of Planning Standards"**

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة الطرق التي يمكن من خلالها الجمع بين النهجين من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى في ممارسة معايير التخطيط. في الجزء الأول، تبحث الورقة في استخدام معايير التخطيط عبر الزمن، بينما تهدف في الجزء الثاني إلى كشف العلاقة بين استخدام معايير التخطيط والنهج من أعلى إلى أسفل، وكذلك النهج من أسفل إلى أعلى. في الجزء الثالث، تركز الورقة على قيود النهج من أسفل إلى أعلى، من أجل إثبات أنه لا يمكن استخدامها إلا في نطاق تخطيطي معين، وترك جميع المقاييس الأخرى للنهج من أعلى إلى أسفل. أخيرًا تقترح الورقة إطارًا لاستخدام معايير التخطيط في نهج تخطيطي مشترك من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى.

- **Tarek Rahmoun and Wanmin Zhao. (2024).” A New Model of a Spatial Structural Map for Re-Building Urban-Rural Links A Case Study: Syrian coastal region”.**

أوضحت الدراسة أنه من الضروري إجراء تحقيق منطقي للفضاء الاجتماعي والاقتصادي وتحسين مناهج التخطيط وفقًا لإمكانات الموقع لتحقيق استدامة التنمية. تركز هذه الورقة على نماذج الابتكار الإقليمي "RIMs" ومبادرات التنمية المكانية "SDI". الهدف هو إنشاء نموذج هيكلي مكاني من خلال تبني هياكل المجموعات الاستراتيجية ونهج شبكات التنمية المكانية لتحديد التنمية المستدامة الحضرية والريفية في المنطقة الساحلية السورية. يستخدم البحث نهجًا مختلطًا. يتم استخدام كل من التقنيات النوعية والكمية لتحليل البيانات والمعلومات المتاحة. تم إجراء مسح على عينة محددة من المستجيبين، بما في ذلك الخبراء والباحثين الأكاديميين وصناع القرار، لجمع الآراء حول مفاتيح / مشكلات التنمية الإقليمية ونمط التنمية المكانية الحضرية والريفية. أدت نتائج المسح والخصائص الجغرافية المكانية للمنطقة إلى اقتراح الروابط الإقليمية المفقودة على المستوى الكلي للتجمعات للتغلب على القيود وجني الفرص خارج

نطاقها المكاني. وعلى المستوى المتوسط، توفر الوحدات الجغرافية "أحواض الأنهار" حاضنة مكانية للخريطة البنيوية الحضرية الريفية المفاهيمية القائمة على سيناريو شبكات التنمية العنقودية المكانية. ولذلك، تم استخدام تحليل برنامج ArcGIS مع تصنيف متعدد المستويات للمزايا التنموية لتحديد التجمعات الإنتاجية/الفعّالة ذات القيمة المضافة العالية. ثم تم تبني عملية توسيع النطاق/التوسع لنقل الدروس المستفادة إلى المناطق الفرعية المجاورة من خلال صياغة رؤية مكانية إقليمية إرشادية. وأشارت النتائج إلى أن الخرائط البنيوية المكانية المفاهيمية يمكن أن تكون مفيدة لصناع القرار في تشكيل نظام دعم لكفاءة أصول التخطيط الإقليمي لتوجيه التنمية المستدامة الحضرية الريفية وإنشاء محركات نمو إقليمية ذات أبعاد وطنية.

- **عدم تضمين مدخل التنمية المكانية**

- **Jourdan, P. (1998). "Spatial Development Initiatives (Sdis) the Official View".**

تقيم هذه الدراسة مبادرات التنمية المكانية Spatial Development Initiatives التي أطلقتها حكومة جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٥ كاستراتيجية لتعزيز النمو وخلق فرص عمل في عدد إحدى عشرة منطقة محلية حددتها الحكومة من قبل كمناطق اقتصادية ذات إمكانات واعدة. هدفت المبادرات في جوهرها إلى تذليل العقبات أما الاستثمار من خلال تحسين البنية التحتية مثل الطرق والموانئ والسكك الحديدية. كما شملت تقديم حوافز ضريبية تصل إلى ست سنوات وبرامج لتفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) لضمان التمويل والتنفيذ للمشروعات. كما شملت المبادرات تشييد مشروعات أساسية كبرى (Anchoring Projects) مثل المصانع أو الشركات السياحية الكبيرة كنقطة انطلاق لأنشطة اقتصادية أوسع ومجال لخلق فرص عمل للسكان المحليين في مراحل الإنشاء والتشغيل وكذلك للأنشطة الخلفية كمدخلات لتلك المشروعات. تعرضت الدراسة لعدد من الأمثلة الناجحة مثل ممر تنمية مابوتو الذي فعل الربط الاقتصادي بين جنوب أفريقيا وبعض دول الجوار وممر نهر فيش الذي ركز على تطوير الصناعة وغيره. تشير الدراسة إلى أهمية التنسيق الفعال بين الجهات الحكومية المختلفة لتحسين بيئة الاستثمار.

- **Gálvez Nogales, E. (2014). Making Economic Corridors Work for the Agricultural Sector.**

يستعرض التقرير مفهوم الممر الاقتصادي Economic corridor الذي يمثل نموذجًا تنمويًا للاقتصاد الإقليمي القائم على تطوير المناطق من خلال تركيز السكان والأنشطة الاقتصادية على امتداد البنية التحتية للنقل (ممرات النقل). يمثل هذا النموذج مدخلًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان المتقدمة ومؤخرًا بدأ في الانتشار أيضًا في الدول النامية. كذلك اهتمت به العديد من المؤسسات المالية الدولية لدعم التكامل الإقليمي في الدول النامية والتنمية القائمة على المشاركة بين القطاعين العام والخاص في إدارة وتنمية هذه الممرات. تقدم الدراسة

الممرات الاقتصادية على أنها وسيلة لتعزيز النمو الزراعي في إطار تطور تلك الممرات من مبادرات نقل ولوجستيات إلى ممرات متعددة القطاعات. يقدم التقرير تحليلاً لمبادرات الممرات الاقتصادية ذات المكون الزراعي في بعض المناطق مثل آسيا الوسطى، إندونيسيا، موزمبيق، بيرو، وتنزانيا، بهدف تقييم تأثير هذه المبادرات على التنمية الزراعية–الصناعية. أوضح التقرير أن هذه الممرات عملت على مواءمة البنية التحتية مع سلاسل القيمة الزراعية مما أدى إلى تعزيز النمو وخلق فرص اقتصادية. وكاستخلاص أساسي للتقرير، يقدم توصيات لتصميم وتنفيذ الممرات الاقتصادية الزراعية، مع التأكيد على أهمية التوازن بين تحسين البنية التحتية المادية كالطرق، أنظمة الري ومستودعات التخزين إلى جانب السياسات "الناعمة" كالإصلاحات التنظيمية والتدريب وبرامج التمويل لضمان نجاح الممرات الزراعية. على سبيل المثال، يشير إلى أنه في بعض المناطق الاقتصادية الخاصة التي تستهدف المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، تم دعم النمو من خلال برامج تمويلية مناسبة تدمج صغار المزارعين مع الشركات الكبرى عبر آليات مثل الزراعة التعاقدية مما ساهم في توسيع قاعدة سلاسل القيمة الزراعية وتنمية الإنتاج. كذلك أكد التقرير على أهمية التنسيق بين القطاعين العام والخاص والأخذ في الاعتبار استراتيجيات النمو الأخضر لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، بهدف تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

- **محركات النمو العمراني وتأثيرها**

- **United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat). (2017). Implementing the New Urban Agenda by Strengthening Urban-Rural Linkages - Leave No One And No Space Behind.**

في الدول النامية، تنتقل أعداد هائلة من السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بحثًا عن فرص أفضل للتوظيف والتعليم والخدمات الطبية والاجتماعية والأساسية، ذلك بسبب تواجد وفورات البنية الأساسية والاقتصادية في المدن وبالأخص التي تمثل رؤوس النظم العمرانية "كمدن العواصم" فتشهد بشكل مستمر استقبال لحركة السكان من المناطق المحيطة بها سواء كانت مدن أقل في الوفورات أو التجمعات الريفية في نطاق تلك المدن حيث شهدت تلك المدن بين عامي 2015 و2018 في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تدفقات سكانية مثلت 2.5% من إجمالي السكان وذلك بمتوسط بلغ 9 و12 شخصًا لكل 10000 نسمة. هذه التدفقات تؤدي بشكل مباشر لزيادة الطلب على التنمية الحضرية (الإسكان وبنية أساسية)، مما يؤدي إلى زيادة معدلات استهلاك الأراضي للتحضر، ضعف الاتصال بشبكات البنية الأساسية والامداد غير المستدام لمصادر الطاقة. كما أن بعض التدفقات التي تستهدف الإفادة من الوفورات الاقتصادية بتلك المدن تتجه للإقامة بالقرى في نطاقات سير تمكنها من ارتياد رحلة عمل يومية ميسرة لا تزيد عن 60 دقيقه مما يزيد من ديناميكية العمران الريفي في تلك النطاقات بالإضافة إلى ارتفاع

العبء المكاني الإداري على المدن العواصم حيث تزداد تبعية التجمعات الريفية في نطاقها الإداري مما يزيد من الأعباء التنموية ويضعف عمليات المتابعة والتحكم.

- **Marshalian, M., P. Chan and M. Bournisien de Valmont (2023), "Networks and rural-urban linkages for rural innovation".**

تدرس هذه الورقة دور الشبكات والروابط الريفية والحضرية في استيعاب وتعزيز الابتكار في المناطق الريفية، مع التركيز بشكل خاص على الخصائص المميزة للمناطق الريفية التي تدفع الطرق المختلفة التي تتبنى بها الابتكار وتنشره. بعد مراجعة الأدبيات حول الابتكار وتبني الابتكار من خلال الشبكات والروابط للمناطق الريفية، تتم مناقشة ثلاثة عوامل تمكن من استيعاب الابتكار ونشره من خلال الشبكات والروابط: الشبكات القائمة على المكان والتي تركز على البنية الأساسية الرقمية؛ والروابط بين الناس عبر تدفقات الهجرة؛ والشبكات القائمة على الشركات بما في ذلك الروابط بين الجامعات والصناعة والتجارة الدولية والملكية الأجنبية والتجمعات. كما تقدم بعض الاستنتاجات السياسية.

- **الانقسام الريفي الحضري وصعوبة الترابط الريفي الحضري**

- **Magel, H. (2003). Urban-Rural-Interrelationship for Sustainable Development.**

يؤدي الانقسام الحضري الريفي إلى تنمية غير متساوية بين المناطق الريفية والحضرية. "التنمية غير المتساوية" هي ما يحدث عندما تكون المناطق الحضرية والريفية منفصلة عن سياسة الأراضي والتخطيط والتنمية المكانية – أحدهما (الحضري) يتطور بمعزل عن الآخر (الريفي). "تؤكد التنمية المتوازنة على الوظائف التي تشجع العلاقات الريفية الحضرية يشترك الحضر والريف في المزيد من الاهتمامات المشتركة حيث إنهم يواجهون مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية متشابهة ويتطلبون حلولاً تخطيطية وسياسية مماثلة لمشكلاتهم. كما أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في معالجة التحضر ولكن لا ينبغي أن تصبح المناطق الريفية مناطق قد تستخدمها المدن حسب الرغبة لتحقيق الأهداف الحضرية.

- **Chigbu, U.E. (2013). Territorial Development: Suggestions for a New Approach to Rural Development in Nigeria.**

يناقش الباحث إمكانية تطبيق تنمية ريفية قائمة على استراتيجية تنمية إقليمية وأشار إلى تزايد التحديات التي تواجهها المجتمعات الريفية في نيجيريا ومنها نقص البنية التحتية، وقلة فرص العمل، وضعف الخدمات الاجتماعية مقارنة بالمناطق الحضرية. هدفت الدراسة أيضًا إلى تحديد كيفية مواجهة الفقر في المناطق الريفية من خلال استراتيجيات تنموية إقليمية وتعزيز الروابط الريفية الحضرية بدلاً من الاقتصار على التعاون غير المخطط ووقت الضرورة فقط. اعتمدت الدراسة بالأساس على المنهج الوصفي بالإضافة الى دروس مستفادة من السياق الأوروبي حول العلاقات

الريفية–الحضرية. توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية، وهي أن عدم الاستقرار السياسي وإهمال المناطق الريفية في صياغة السياسات التنموية بالإضافة إلى تبني النهج القطاعي التقليدي تمثل الأسباب الرئيسية لتراجع المناطق الريفية. وقدمت الدراسة توصيات أساسية وهي ضرورة تبني الرؤية المكانية والتنمية الإقليمية والاستهداف الجغرافي للفقر في إطار البرامج والمبادرات التنموية المختلفة من أجل تعزيز التنمية المستدامة، وذلك باستغلال الطابع السياسي والقانوني اللامركزي في نيجيريا بالإضافة إلى تفعيل التخطيط لاستخدامات الأراضي ودعم المشاركة المجتمعية الفعالة. أشارت الدراسة إلى الحاجة إلى لوائح محلية تدعم التعاون بين المناطق الريفية والحضرية بما يسهم في تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

- **الهجرة من الريف إلى الحضر تدفع نمو المناطق غير الرسمية**

- **Chigbu, U.E. (2015). Ruralisation: a tool for rural transformation.**

إن تدهور الزراعة الريفية يعمل على تسريع مسار المهاجرين من الريف إلى المدن، حيث يواجه هؤلاء المهاجرون تحديات مختلفة تتعلق بالقدرة المحدودة على الوصول إلى الأراضي والإسكان ذات المستوى الجيد، بالإضافة أنهم يواجهون مشكلة الوصول إلى المرافق والخدمات الأساسية التي تزيد من حدة التفاوت الاجتماعي والمكاني، مما يزيد من العمليات غير الرسمية المتزايدة في الإسكان والأراضي بالأخص في البلدان النامية، حيث تظهر الأدلة أن المهاجرين من الريف إلى الحضر يميلون إلى بناء مساكنهم في أطراف المدن أو ما يسمى في مناطق الظل الحضري، وخاصة على طول الطرق الممهدة، من خلال تحويل الأراضي الزراعية إلى أخرى سكنية. ذلك يخلق سوق الأراضي المضاربة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأراضي مما يدفع أصحاب الأراضي الحاليين إلى بيع ممتلكاتهم، مع مخاطر أن يصبحوا بلا أراضٍ بسبب التوسع الحضري غير المنظم. وقد يتفاقم الحرمان من الأراضي بسبب الطلب المتزايد على الأراضي السكنية والبنية الأساسية والخدمات الضرورية التي يتعين توفيرها في المناطق الحضرية، من خلال تحويل استخدام الأراضي الحالي.

- **Eppler, U., Fritsche, U., & Laaks, S. (2015). Urban-Rural Linkages and Global Sustainable Land Use.**

ترصد الورقة التحولات في العلاقات الريفية الحضرية في إطار الفرص والتحديات التي أفرزتها العولمة والانفتاح الناتج عن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فمن ناحية، يتسارع تبني السكان الريفيين لأنماط السلوك والعادات الحضرية أو بعبارة أخرى "التمدن الاجتماعي". يعزز ذلك من الاعتماد المتبادل بين سكان الحضر والريف على الموارد والخدمات التي يقدمها كل طرف للآخر، ويزيد من أهمية الروابط الريفية الحضرية. على النقيض، مع توسع التجارة العالمية والابتكارات الرقمية يحدث نوع من فك الارتباط بين الريف والحضر حيث يسهل على المنتجين

الريفيين المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية لصناعات مثل الأغذية والمنسوجات والأخشاب دون الحاجة الى المراكز الحضرية ومن ثم تفقد الأخيرة تدريجيًّا دورها كمراكز إدارية وتجارية وثقافية. توضح الدراسة أن التوسع الحضري يمثل الاتجاه الأبرز خلال العقود القادمة خاصة في أفريقيا وآسيا، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة سكان المدن ستزداد من نصف سكان العالم في ٢٠١٠ إلى الثلثين بحلول عام ٢٠٥٠. ومن ثم يمثل التوسع الحضري المحرك الأساسي لاستخدامات الأراضي في المستقبل سواء بشكل مباشر من خلال إنشاء المباني والبنى التحتية الحضرية أو غير مباشر عبر زيادة الطلب على الأراضي الزراعية والغابات لتوفير الغذاء والطاقة والمواد الأولية. وتدعو الورقة إلى أهمية تطوير نهج تكاملي في إدارة الأراضي يجمع بين التخطيط الريفي والحضري لتحسين الحوكمة ومواجهة التحديات المرتبطة بالتنمية المستدامة وأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- **Agergaard, J., & Ortenbjerg, S. B. (2017). Urban transformations and rural-city connections in Africa.**

ترصد الدراسة النمو الحضري السريع في العديد من الدول الأفريقية وتنبه إلى أن هذا التوسع، الناتج جزئيًّا عن الهجرة من الريف إلى الحضر، يؤدي إلى تفاقم الفقر الحضري مما يستدعي إعادة النظر في سياسات استهداف الفقر القائمة على اعتبار الفقر مشكلة ريفية بالأساس. كما توضح الدراسة أن هذا التوسع الحضري، كما في حالة مدينة أديس أبابا بإثيوبيا، يساهم في تقليص مساحة الأراضي الزراعية في المناطق شبه الحضرية ومن ثم عدم كفاية إنتاج الغذاء بالتوازي مع تسارع النمو السكاني. بناءً على ذلك تؤكد على أهمية تضمين بعد الأمن الغذائي كعامل أساسي للتخطيط للمدن في إثيوبيا وأفريقيا بشكل عام.

في جانب آخر، تسلط الدراسة الضوء على ديناميكيات الحياة الحضرية مع توطن المهاجرين الريفيين في المدن كإطار آخر للروابط الريفية – الحضرية حيث تؤدي الهجرة إلى ضغط كبير على الإسكان وخدمات المرافق والنقل، ويزيد من انتشار المناطق العشوائية وغير المخططة. حيث لاحظت الدراسة أن تلك الظروف تدفع ساكني المدن القدامى للانتقال إلى الضواحي بحثًا عن فرص سكن مستقر وأقل تكلفة. تتناول الورقة أيضًا قضية اندماج المهاجرين الجدد في المجتمعات الحضرية، حيث تشير إلى أهمية وجود شبكات اجتماعية تساعد المهاجرين على الاندماج. وبصورة عامة تلك على أهمية إشراك السكان في التخطيط للخدمات والمرافق، من أجل تقليل العقبات التي تحول دون استفادتهم منها مثل التكاليف المرتفعة أو عدم توافقها مع احتياجاتهم.

- **Andreasen, M., Agergaard, J., & Møller-Jensen, L. (2017). Suburbanisation, homeownership aspirations and urban housing: Exploring urban expansion in Dar es Salaam.**

قام الباحثون بدراسة حالة خمس ضواحٍ سريعة النمو في محيط مدينة دار السلام في تنزانيا وتقدم الدراسة النمو في تلك الضواحي على أنه عملية تضاحي "suburbanization" بمعنى أن النمو فيها يرجع بالأساس إلى حاجه ساكني المناطق الحضرية في مراكز المدن إلى الانتقال إلى تلك الضواحي، ليس لحوافز اقتصادية مباشرة حيث يرتبط معظم السكان بالأنشطة الاقتصادية في مراكز المدن، ولكن بحثًا عن سكن ميسور التكلفة للتملك والبناء الذاتي. حيث يسمح شراء الأراضي غير المطورة للسكان ببناء منازلهم وفقًا لتدفقاتهم المالية المتغيرة. في الحقيقة تقلل تلك الدراسة من أهمية الهجرة من الريف إلى المدن كمحفز لنمو الضواحي سريعة النمو كما أشرنا حيث على النقيض تعكس حركة داخلية من المركز للضواحي من جانب السكان الحضريين. حيث يغلب الطابع الحضري على استخدامات الأراضي في هذه المناطق ولا يرتبط بأنشطة ريفية أو مختلطة كما هو الحال في حالة المناطق شبه الحضرية. ويحدث ذلك التوسع بطابع غير مخطط ولكن لا يمكن إطلاق مصطلحات مثل "الأحياء الفقيرة" أو "الأحياء العشوائية" المرتبطة عادةَ بالفقر والتدهور وذلك بملاحظة أن المنتقلين ليسوا من الطبقة الفقيرة حيث يتمكن السكان من تحقيق تطلعاتهم في التملك مما يعكس قدرة شرائية لا تتناسب مع فئات المجتمع الأشد فقرًا.

- **عدم تعزيز مراكز التنمية الريفية ودعمها**


- **Tacoli, C. (2003). The links between urban and rural development. Environ.**
- **Eppler, U., Fritsche, U., & Laaks, S. (2015). Urban-Rural Linkages and Global Sustainable Land Use.**
- **United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat). (2017). Implementing the New Urban Agenda by Strengthening Urban-Rural Linkages - Leave No One And No Space Behind.**


تعزيز قدرة مراكز الخدمات الريفية سيؤدي إلى تحسين وصول سكان المناطق الريفية إلى الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والمرافق الطبية والخدمات المالية والنقل والطاقة والغذاء، حتى يتمكنوا من جذب السكان والتحضر بشكل مستدام (UN–Habitat, 2017). وفي الوقت نفسه، يؤثر تطوير مراكز التنمية الريفية من خلال التخطيط وتوفير البنية الأساسية والخدمات داخل المساحات الريفية أو مفترق الطرق الحضرية الريفية (Tacoli, 2003; Eppler et al., 2015). وبالتالي، سيتم دعم مراكز التنمية الريفية وتحسن المؤشرات الحضرية بها لتصبح شبه حضرية وتصبح مناطق وسيطة بين المدن والقرى مما يخلق التوازن الذي يفيد المناطق الريفية والحضرية ويجنب السكان التركيز على المناطق الحضرية فقط.

### 2-5 دراسات التحضر والتنمية الريفية: من الاختلاف إلى التكامل

**- دينا الدجاني، (2009)، "تأثير التجمعات الحضرية الكبرى على تطور التنمية – دراسة حالة الجمهورية العربية السورية"**

هدفت الدرسة إلى مناقشة العلاقة ما بين التركز الحضري في التجمعات الحضرية الكبري وتطور عملية التنمية في دول العالم بشكل عام، بغية وضع أسس علمية لقياس هذه العلاقة في التجمعات الحضرية الكبري في الجمهورية العربية السورية. كما يهدف البحث أيضًا إلى استقراء مدلولات تطور التركز المكاني الحضري قياسًا بالتنمية خلال السلسلة الزمنية من العام 1994 حتى العام 2007 في التجمعات الحضرية الكبري في سورية. إن البحث عن منعكسات التركز الحضري في سورية، وتحديد الاستراتيجيات المناسبة المعالجة للتركز هو أمر ضروري ومهم، إضافة إلى أن الخبرة والنتائج المستفادة لدفع عجلة التنمية وتطوير أداء العملية التخطيطية، توجد نوعًا من المعرفة بين المتخصصين في مجالات تخطيط وتطوير المدن على الصعيد المحلي ودعم اتخاذ القرار.

**- Jae-Seob Ahn (2009), "The Change of Urban Structure in Ulsan Metropolitan City".**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل خصائص وتغيير البنية الحضرية في مدينة أولسان الحضرية. أولاً، كان الهيكل الحضري العام لمدينة أولسان مقيدًا بالبيئة الجيومورفولوجية. لأنه اعتماد على كثرة المعوقات المرتبطة بالتضاريس، شكلت الاختلافات الإقليمية في توزيع السكان والنقل بشكل كبير. ثانيًا، لدى أولسان هيكل في المناطق الحضرية والريفية. في عام 1995، تم دمج مدينة أولسان مع أولجو غون، والتي تحدد موقع الريف حول المدينة. لذلك أصبحت مدينة أولسان الحضرية المدينة الزراعية. ثالثًا، نظرًا لكونها منطقة حزام أخضر ومناطق جبلية في المدينة، فإن أولسان تفتقر إلى الاتصال المروري بين المناطق الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك، تم تناثر أولجو غون في المناطق المبنية. أخيرًا، فيما يتعلق ببناء المنطقة الجديدة لمحطة السكة الحديد ومركز الابتكار ووادي السيارات وجامعة العلوم والتكنولوجيا في المدينة، فإن مستقبل مدينة أولسان سيطور وسط المدينة الخمس في الضواحي.

- رولا أحمد ميا (2010)، "التخطيط الحضري في سورية والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة"

تعد مسألة التنمية الحضرية المستدامة من الموضوعات الحديثة والمعاصرة، ولكن أساليب وطرق العمل بها ما تزال غير واضحة المعالم بشكل كاف، لذلك انطلق البحث من تأسيس قاعدة نظرية لأهم المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالتخطيط الحضري والعمراني والتنمية الحضرية المستدامة، ليعتمد بعد ذلك المنهج التحليلي بالاستناد إلى معايير التحضر العالمية والعربية، ودراسة تحديات التحضر في سورية والمعايير المستخدمة، وقد تبين أن المؤشرات الكمية الإحصائية يمكن أن تكون أداة لقياس حجم التجمع السكاني واحتياجاته التنموية، وقد وجد أن هناك ارتباطًا واضحًا

بين دليل الفقر البشري وعدد التجمعات السكانية التي يقل عدد سكانها عن 5 آلاف نسمة، لكن تلك الأداة غير كافية بل يجب أن يترافق عملها بأدوات نوعية أخرى للقياس مثل مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة، ومن ثم أي استراتيجية لتنمية حضرية يجب أن تدعم وجود نمط هرمي متوازن للمدن والأقاليم يتضح من خلاله التسلسل الهرمي لوظائفها ويضمن لها الاستدامة.

- **Zasada Ingo, et. al. (2013), "Agriculture under Human Influence: A Spatial Analysis of Farming Systems and Land Use in European Rural-Urban-Regions".**

يناقش هذا البحث تعرض الزراعة شبه الحضرية في المناطق الحضرية لضغوط شديدة تتعلق بالتوسع الحضري وتتعلق بتوافر الأراضي والعمالة، مما يحد من الأنشطة الزراعية. ومع ذلك، تكشف الزراعة في المناطق المحيطة بالمدن عن خصائص محددة تساهم في الإمدادات الغذائية المحلية وإدارة المناطق الريفية متعددة الوظائف بالقرب من المدن. تسعى هذه الورقة إلى دراسة استخدام الأراضي الزراعية وخصائص النظام الزراعي في المناطق شبه الحضرية داخل المناطق الريفية الحضرية (RUR) عبر الاتحاد الأوروبي. تم تطوير نموذج RUR، الذي يتضمن تخصيص المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية، وتطبيقه في التحليلات المكانية والإحصائية لتحديد العلاقات بين التحضر والزراعة. تشير النتائج إلى أن الزراعة الحضرية تعوض تقلص قواعد الأراضي عن طريق زيادة كثافة العمالة وحجم الدوران الناتج، وهي متخصصة في تطوير المنتجات البستانية الموجهة نحو الأسواق الاستهلاكية الحضرية.

- **بوز غاية باية (2014)، "المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجًا".**

تناقش الورقة أن وضع تصور عام للتخطيط العمراني يتطلب تحديد أهم مناطق التوسع في المجال الحضري لنهضة عمرانية شاملة في إقليم الجنوب بالجزائر بصفة عامة ومدينة بسكرة بصفة خاصة، طبقًا لاعتبارات وإمكانات متعددة بالمدينة، من أجل تحقيق تنمية عمرانية والاقتصادية–الاجتماعية بكل المناطق، ومساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والمحافظة على البيئة والموارد النادرة لضمان الحاجات المستقبلية للسكان. يشير البحث إلى أن قوانين التخطيط العمراني تعد بمثابة الموجه والضابط لعناصر التنمية العمرانية، التخطيطية والبنائية، من حيث نوع استعمال الأرض، والمناطق التي يمنع فيها استخدامات معينة للأرض، ومحرمات الطرق والمرافق، وارتفاعات الأبنية وارتداداتها، وواجهات المباني ونوعية المواد المستخدمة فيها..إلخ. حيث إن قانون التوجيه العمراني للمدينة يهدف أساسًا إلى جعل المدينة إطارًا ملائمًا للحياة حتى تؤدي وظائفها الحيوية، لأن وضع المخطط يؤكد على الطابع المنسجم للمدينة اجتماعيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا...، هذه العوامل التي تشكل وعاءً للممارسات الحضرية في المجال

الحضري – المدينة – والتي تعد في حد ذاتها قاعدة سليمة لإنشاء سياسة شاملة تسمح بتحقيق التنمية، وتبقى هذه الدراسة التوجيهية وسيلة حضرية عمرانية للتحكم في تقنيات تسيير واستهلاك المجال لمختلف مكوناته والوصول إلى انسجام وتناسق بين مختلف القطاعات، وضرورة تحقيق المتغيرات المطلوبة للمعايير التخطيطية الوظيفية للمدينة المرتبطة بالنمو السكاني المتوقع لها، وفق استراتيجية واضحة ومحددة لتحقيق التكامل الوظيفي لاستعمالات الأرض الحالية المعبر عن الواقع المفروض، والمستقبل الذي سوف تكون عليه والمطلوب تحقيقه بحاجة ماسة إلى دراسات تنفيذية يتم تجسيدها ولفتح مجالات التفكير والاستشارة حول التهيئة المستقبلية لمجال التنمية الشاملة التي تدوم للأجيال القادمة أي التنمية المستدامة.

- **برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموائل) (2019)، "الروابط بين المناطق الحضرية والريفية: المبادئ الأساسية".**

يناقش التقرير المبادئ الأساسية للروابط بين المناطق الحضرية والريفية، حيث يتبنى التقرير فكرة أن التجمعات الحضرية والريفية لا تعيش بمعزل عن بعضها، حيث إن تدفق الأشخاص والمنتجات والخدمات والنقل، على سبيل المثال، لا يسير في اتجاه واحد فقط. ويتوقع التقرير أنه في غضون 30 عامًا، سيعيش ثلثا سكان العالم في المناطق الحضرية؛ وسيحدث 90% من النمو الحضري في المناطق الأقل نموًا مثل شرق آسيا وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بوتيرة متسارعة وفي الحالات التي تكون فيها القدرات والموارد أكثر محدودية وتكون تحديات التنمية أشد. الأمر الذي يجعل العلاقة بين التجمعات الحضرية والريفية ذات أهمية متزايدة. ويشير التقرير إلى أن اعتماد هدف عالمي للتحضر المستدام كأحد أهداف التنمية المستدامة، أدى إلى زيادة الاهتمام بموضوع الروابط الحضرية الريفية في الغاية رقم 11a من أهداف التنمية المستدامة. ويحدد التقرير أن فوائد الاستثمار في البنية التحتية والخدمات المتصلة، وبناء القدرات للمناطق الشاملة والوظيفية التي تربط التجمعات الحضرية والريفية هائلة في جميع مجالات التنمية المستدامة الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. من هذا المنطلق كان ظهور مناهج إقليمية للتنمية المستدامة التي تشمل المدن الصغيرة والمتوسطة والبلدات والقرى والمناطق الريفية المحيطة بها أمرًا بالغ الأهمية في إدارة نهج شامل متشابك تشاركي حقيقي للتنمية المستدامة، ولم يعد بالإمكان معالجة التحضر والتحول الريفي بشكل منفصل، ويجب أن تعزز العمليات بعضها بعضًا.

كما يهدف التقرير إلى أن الهدف من هذه المبادئ الأساسية هو إعلام الاستراتيجيات العملية واقتراح إطار عمل لبناء بيئة مواتية للتواصل بين المناطق الحضرية والريفية. ويصف التقرير تلك المبادئ بالمرونة ويمكن تطبيقها على جميع المستويات من قبل أصحاب المصلحة على جميع المستويات. وعلى الرغم من أن تلك المبادئ قد تم تصميمها

للتطبيق العالمي إلا أن التقرير يرى أن هناك أدوارًا وإجراءات متميزة مناسبة للحكومات الوطنية أو المحلية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تطبيقها في مختلف السياقات الوطنية؛ على سبيل المثال، عندما يكون هناك صلة بين معدل التحضر والتحول الريفي أو درجة التنوع في السكان. ويؤكد التقرير أن المبادئ الأساسية هي للمساعدة في التعامل مع تعقيد المواءمة بين مستويات مختلفة من الحكم (الوطني والإقليمي والمحلي) من خلال التعرف على السياقات المحلية الفريدة وإمكانيات التنفيذ المتعددة، حيث لا تعد الروابط الحضرية – الريفية التي تعزز التنمية الإقليمية المتكاملة مجرد مجموعة من المناطق الإقليمية المنفصلة، بل ترتبط أيضًا بنظم المدن على الصعيد الوطني وأيضًا من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

- **لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية (2020)، الروابط بين المناطق الحضرية والريفية من أجل التغذية – النهج الإقليمية للتنمية المستدامة.**

تقدم هذه الوثيقة أولًا لمحة عامة عن التغذية والسياق الحضري والريفي وكيف يتصل ذلك بصورة عامة بالحوكمة والتنمية الإقليمية المتكاملة، ثم تجري المناقشة في سياق خطة التنمية العالمية، وبخاصة المبادرات التي تُعنى بالتغذية والمستوطنات الحضرية والروابط بين المناطق الحضرية والريفية، وتستكشف الوثيقة من بعدها كيفية اتصال المبادئ التوجيهية بشأن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وإطار العمل بالإجراءات في مجال التغذية، ومع الإقرار بأن الصلة بين الروابط الحضرية والريفية غير مباشرة بل تمر عبر نظم وعوامل أخرى، ومع الإحاطة بأن التجارب في مجال تطبيق نهج إقليمي على السياسات والبرامج المتصلة بالتغذية ما زالت محدودة، تنتهي الوثيقة بتحديد خطوات أولية لتعزيز تخطيط إقليمي أكثر تكاملًا من أجل التغذية، فيما تشجع على مزيد من التفكير والمبادرات والبحوث في هذا الاتجاه.

- **Yang ،Y., Bao ،W., Wang ،Y .and Liu ،Y., (2021) .Measurement of urban-rural integration level and its spatial differentiation in China in the new century .**

تناقش الدراسة التحديات المتعلقة بعدم التوازن بين المناطق الريفية والحضرية في الصين. والذي ظهر كنتيجة للتوسع في التحضر والتصنيع بالإضافة الى السياسات التفضيلية التي تعزز هذا التباين. فمع استمرار النمو في المناطق الحضرية، تعاني العديد من المناطق الريفية من التدهور أو حتى الاختفاء. منذ بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت الحكومة الصينية في إدراك هذه الفجوات والتناقضات بين المناطق الريفية والحضرية ووضعت سلسلة من السياسات الهادفة الى تعزيز التنمية المتكاملة بين الريف والحضر بداية من سياسة التطوير المشترك للمناطق الريفية والحضرية (2002) إلى سياسة التكامل الحضري – الريفي (2017). تركز سياسة التكامل الحضري–الريفي التي تبنتها الصين على تحقيق التنمية المتوازنة من خلال مشاركة الفرص التنموية والأخذ في الاعتبار الخصائص الفريدة للمناطق

الريفية – عدم السعي لتحويلها لمناطق حضرية قصرًا. حيث تسعى استراتيجية "إحياء الريف" التي طرحت كتعبير عن سياسة التكامل الحضري–الريفي (2017) إلى حل المشكلات الرئيسية للتنمية الريفية من خلال تعزيز التصنيع الزراعي، وتحسين البيئة المعيشية وتعزيز الثقافة الريفية والحوكمة في المناطق الريفية تحت شعار تكامل المدن مع الريف " city integrating with the countryside " بدلًا من "city leading the countryside".

تقدم الدراسة عددًا من النقاط الأساسية لتعزيز التنمية المتكاملة في الريف من خلال تسريع انتقال فائض العمالة من الريف إلى المدن خلال التحضر، مع تحسين مستوى المواطنين الزراعيين، إذ يتطلب إحياء الصناعات الريفية استثمارًا في رأس المال البشري وجذب التقنيين وخريجي الجامعات إلى الريف لتعزيز ريادة الأعمال. من الضروري أيضًا توجيه الموارد المالية نحو الريف وتفعيل التمويل الشامل فيه، مع تشجيع الشركات على الاستثمار في الزراعة من خلال خلق بيئة أعمال مناسبة. كما ينبغي تنظيم نقل الأراضي الريفية وتسريع الإصلاحات في حقوق الملكية، وتفعيل الأراضي غير المستغلة لزيادة دخل الفلاحين. وأخيرًا، يحتاج الريف إلى تعزيز الابتكارات التكنولوجية، حيث تمثل المحرك الرئيس لتطوير الزراعة الحديثة، ويتطلب ذلك تسريع بناء أنظمة الابتكار الزراعي لرفع القدرة التنافسية والإنتاجية.

- **Fan Jianhua, Ran Qi, (2021), "The Urban-Rural Relationships in China in the Context of COVID-19: From Urban-Rural Integration to Rural Rebuilding".**

تعد المناطق الريفية هي أسس المجتمع الصيني. المدينة والريف، ارتباطًا بمفهوم الدورة العضوية الاجتماعية "عودة أوراق الأشجار المتساقطة إلى الأرض"، يدعمان بعضهما بعضًا منذ آلاف السنين. إلا أن التاريخ الصيني في العصر الحديث لم يتطور كما كان متصورًا نظريًّا. وبينما تتقدم المدينة، يتراجع الريف. لقد أدت ازدواجية المناطق الحضرية والريفية إلى تآكل الريف، وشهدت العلاقة بينهما تحولا جذريًّا. ويجب تصحيح هذه البنية الاجتماعية المشوهة. ولذلك، منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، فإن العمل على التوفيق بين التناقضات بين العلاقات الحضرية والريفية يمر عبر عملية التحديث الاشتراكي في الصين برمتها. وهذا يوفر الخط الرئيسي المنطقي للتكامل الحضري الريفي. المدينة هي مجموعة استهلاكية، وليس لها وظيفة إنتاجية، ويتم الحصول على المواد الأولية اللازمة للتنمية الحضرية كلها من الريف. على عكس المدن، كانت المناطق الريفية دائمًا قواعد إنتاج. ومع ذلك، نظرًا لمحدوديتها بسبب البنية الاقتصادية النادرة للاكتفاء الذاتي، إذا أرادت قرية ريفية أن تزدهر، فيجب عليها الاعتماد على السوق الحضرية. ونتيجة لذلك، فإن الطبيعة المزدوجة للتفاعل بين التنمية الاقتصادية الحضرية والريفية قد شرطت أن تكون العلاقة الحضرية الريفية علاقة مترابطة ومقيدة ومتوازنة ولا يمكن فصلها. وهذا يعني أيضًا أن الجوهر الأساسي للتكامل الحضري الريفي يكمن في إعادة بناء النمط الاجتماعي الريفي من منظور حديث. في ربيع عام 2020، أدى

كوفيد–19 إلى فصل المناطق الريفية والحضرية في الصين، مما تسبب في ضربة قوية لكل من المدن والمناطق الريفية. عندما تتكسر الدورة العضوية للمجتمع، ستعاني المدينة أولاً، ولن يتمكن الريف أيضًا من تجنب الخسائر الاقتصادية. ويبدو أن المدن والريف قد وقعت بالفعل في ما يسميه فاي شياو تونغ "مأساة الإفلاس الحضري والبدائية الريفية". وبدراسة العلاقة بين الحضر والريف في ظل الوباء، نرى أن الريف أصبح منطقة عازلة للضائقة الاجتماعية وملجأ للأزمات الحضرية. وفي مرحلة ما بعد الوباء، فإن إعادة بناء دورة عضوية أكثر مرونة وقدرة على الصمود هو موضوع العلاقات بين المناطق الحضرية والريفية.

- **Sakketa, T.G., (2022). Urbanisation and rural development in developing countries: A review of pathways and impacts.**

يناقش هذا البحث تأثير التحضر على التنمية الريفية في الدول النامية وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء. يسلط البحث الضوء على العلاقة المعقدة بين التحضر والتنمية الريفية. حيث تشير بعض الدراسات لتأثيرات إيجابية منها زيادة الطلب على السلع والخدمات الزراعية وتعزيرز تسويق المنتجات الزراعية وتحديث تقنياتها وتنويع مصادر الدخل الريفي بفتح فرص اقتصادية جديدة. بينما تبرز دراسات أخرى تأثيرات سلبية مثل فقدان سبل العيش بسبب الهجرة وتبوير الأراضي الزراعية. يحدد البحث سبع قنوات رئيسية تؤثر من خلالها عملية التحضر على التنمية الريفية: الروابط الإنتاجية والاستهلاكية، التوظيف، التدفقات المالية، ديناميات سوق الأراضي، الخدمات العامة والمعلومات، التفاعلات الإجتماعية والتأثيرات البيئية الخارجية. النسبة للتأثيرات المالية، يشير البحث إلى أن التدفقات المالية من المدن نحو المناطق الريفية قد زادت في العديد من الدول النامية، مما أفاد المناطق الريفية. ومع ذلك، تظهر بعض الدراسات أن هناك تأثيرات سلبية تتمثل في انخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب فقدان العمالة والتكنولوجيا، وكذلك إحباط الاستثمار بسبب تزاحم الأسواق العقارية. أما من حيث التفاعلات الاجتماعية، فإن التحضر قد يسهم في سد الفجوة الثقافية بين سكان المدن والريف من خلال تحسين تدفق المعلومات والموارد الضرورية للتحول الاقتصادي الريفي، ولكن لا تزال هناك حاجة لأدلة تجريبية قوية لتأكيد هذه الآثار.

علاوة على ذلك، يسلط البحث الضوء على تأثيرات التحضر البيئية التي تشمل التخلص من النفايات، وتدهور البيئة، وفقدان التنوع البيولوجي. إذا تم تنفيذ تقنيات مناسبة، يمكن للتحضر أن يحسن إدارة النفايات ويعزز خصوبة التربة، مما يقلل من تكاليف الإنتاج الزراعي. ومع ذلك، تواجه المناطق الريفية تحديات كبيرة في مواجهة التأثيرات السلبية للتحضر مثل ارتفاع أسعار الأراضي وانخفاض القدرة على تحمل تكاليف السكن، مما يؤثر سلبًا على الفئات السكانية ذات الحركية المحدودة. بناءً على هذه النتائج، يدعو البحث إلى تصميم سياسات تنموية فعالة تعزز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية بشكل مستدام. يجب أن تركز هذه السياسات على تعزيز البنية التحتية في المناطق

الريفية، وتوجيه الاستثمارات نحو الابتكار والتكنولوجيا في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى تحسين التنسيق بين التخطيط الحضري والريفي. كما يجب أن تأخذ هذه السياسات بعين الاعتبار التحديات البيئية الناجمة عن التحضر السريع، وضمان استفادة المناطق الريفية من النمو الحضري بطريقة شاملة ومستدامة.

- **Meriggi, M., Lin, M., Chu, X., & Chen, K. (2023), "Learning from the countryside: Designing in Chinese rural urban areas".**

يواجه التحول الحالي للريف في المناطق الريفية النائية لمناطق المدن الصينية تحديات في الحفاظ على التراث المعماري والمناظر الطبيعية. تمثل القرى الواقعة في هذه المناطق المركز التاريخي للمناطق الحضرية. ومن خلال دراسة المناطق النائية، يمكننا أن نتعرف بسهولة على سمات التواصل الحضري الريفي الصيني الذي حدده جي دبليو سكينرز في دراساته الممتدة من الأربعينيات إلى السبعينيات حول شبكات التسويق الريفية، والمدن، والتسلسل الهرمي للنظام المحلي. تقدم هذه الأنظمة المحلية مورفولوجيا تتكيف باستمرار مع السياقات الجغرافية والثقافية، وتقدم حلولاً حضرية معمارية وريفية غنية تعمل على تنسيق الوظائف الحضرية والريفية بسلاسة. اليوم، هذا الجزء من المستوطنة معرض بشدة لضغوط التوسع الحضري مع تطور المدن إلى مدن وتحول المدن إلى مناطق حضرية. وتفتقر ممارسة التخطيط التقليدية من أعلى إلى أسفل في هذه المناطق إلى أدوات مبتكرة قادرة على دمج السمات "الحضرية" و"الريفية" في وقت واحد. وقد اعترف علماء مثل إم ديفيس وج. جولدين بأن المستوطنة الصينية الهجينة بين الريف والحضر هي "شكل جديد من أشكال الاستيطان للإنسانية" (غولدين، 1997). في هذه المقالة، نقدم نهجًا تصميميًا شاملاً يهدف إلى تشكيل هذه المستوطنة الهجينة إلى "مدينة خضراء"، مع تطبيق النموذج الذي استخدمناه لأول مرة في 2010 – 2013 في هوبيانغ في دلتا نهر اللؤلؤ، وهي منطقة تتميز بالنظام الإقليمي لقرى هاكا، إلى حالتين أخريين في مناطق المدينة: بيدو في منطقة العاصمة تشنغدو وكاندون في منطقة نينغبو الحضرية. تتميز هذه المناطق بالأنظمة الإقليمية الخاصة بها مثل Lin Pan وSeawalls، والتي قمنا بدراستها مؤخرًا. الهدف من هذه الورقة هو توضيح كيف أن استلهام الهندسة المعمارية الريفية المحلية والعمران الريفي يمكّن من تطوير حلول التخطيط الفردي كبديل لممارسة التخطيط الحالية في المناطق الريفية شبه الحضرية، والتي تميل إلى تجانس المناظر الطبيعية الريفية مع الكتل الحضرية.

- **Wang, R., Gao, L., Zhu, Y., Liu, Y., Li, Y. and He, J., (2023). Urban–Rural Integration Empowers High-Quality Development of Tourism Economy: Mechanism and Empirical Evidence.**

تبحث هذه الدراسة دور التكامل الحضري – الريفي في تنمية قطاع السياحة في الصين، مع التركيز على دور السياسات الحكومية، خاصة منذ عام 2017، في تبني التكامل الريفي–الحضري كاستراتيجية لتعزيز التنمية السياحية

والنشاط الاقتصادي الإقليمي. اعتمدت الدراسة على بيانات من 30 مقاطعة خلال الفترة من 2010 إلى 2019، واستخدمت أساليب التحليل القياسي لقياس تأثيرات التكامل على متغيرات الدراسة. أظهرت النتائج أن التكامل الريفي–الحضري قد أسهم بشكل كبير في تحسين قطاع السياحة، سواء على المستوى الكمي أو النوعي. فعلى المستوى النوعي، عزز التكامل من تطوير السياحة الإقليمية من خلال تشجيع عودة المواهب ورواد الأعمال إلى المناطق الريفية، مما أسهم في تنويع مصادر رأس المال وتحسين قدرة الابتكار التكنولوجي لدى الشركات المرتبطة بالسياحة. وعلى المستوى الكمي، زاد الطلب على الخدمات السياحية نتيجة تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي الذي تعزز بدوره بفضل التكامل بين المناطق الريفية والحضرية، ما أدى إلى زيادة دخول المواطنين الريفيين وبالتالي تحسين قدرتهم الشرائية والمشاركة في الدورة الاقتصادية. تؤكد الدراسة على أهمية التكامل الحضري–الريفي كأداة لتعزيز التنمية المستدامة في قطاع السياحة، مع دور الدخل كعامل وسيط رئيس في هذا التأثير، مما يعزز النمو الاقتصادي الشامل.

- **أليكسيس ماكلين، (2023)، المجتمعات الريفية والهجرة – تقييم عوامل الهجرة في جنوب البحر الأبيض المتوسط.**

تُكرَّس هذه الدراسة لتحليل ظاهرة الهجرة في المناطق الريفية في دول جنوب المتوسط. وخلافًا للنهج دون الوطنية الحديثة التي تركز على المدن وقدراتها على الاستيعاب، توضح الدراسة الآليات التي تتشابك بها المجتمعات الريفية في أنماط التنقل الوطنية والإقليمية والدولية. وغالبًا ما يُنظر إلى التحليل على أنه مناطق انطلاق بشكل خاص، ويهدف إلى تمييز هذا المنظور من خلال إثبات أن تعرض المناطق الريفية للواجهات العالمية، مثل التجارة والزراعة والعمل المناخي، قد أغفل آثار الهجرة التي يحتاج صنّاع السياسات إلى الاعتراف بها. ويندرج بحث هذه الآثار والتحقق منها وتقييم الإمكانات المقابلة لصنع سياسات الهجرة في صميم الدراسة وجوهرها. وتهدف النتائج والتوصيات المنبثقة عن الدراسة إلى تعزيز المعرفة حول الهجرة في المنطقة الأورومتوسطية بما يتماشى مع الهدف 10.7 من أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة لتحقيق الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وتركز الدراسة على تحديد الاتجاهات الريفية للهجرة وشرحها، على النحو المفهوم في أوسع مفهوم للمصطلح. ويستند ذلك إلى دراسة متعددة التخصصات وتركيبية للوضع في خمسة بلدان: الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس. وعلى الرغم من احتمالية تطبيق الاتجاهات التي نوقشت وإمكانية تنفيذها على نطاق أوسع، إلا أنه يتعين النظر فيها أولًا وقبل كل شيء فيما يتعلق بهذه الفئة المقيدة. وتعتمد الدراسة على نهج الأساليب المختلطة: الأبحاث المكتبية والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين في جميع البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية كانت الوسيلة الرئيسية لجمع البيانات.

- **Foster Sheila, Clayton P. Gillette (2022), "Can micropolitan areas bridge the urban-rural divide?".**

في هذا المقال، نستكشف مجموعة فرعية من الانقسام بين الحضر والريف ونقترح آلية للحد من آثاره الاقتصادية والسياسية ضمن هذا المجال المحدود. وعلى وجه التحديد، فإننا نركز على المجموعة الفرعية من المناطق الريفية التي تقع ضمن ما يعرفه مكتب الإدارة والميزانية بالمناطق الحضرية الصغيرة. تتميز المناطق الحضرية الكبرى بمنطقة حضرية يتراوح عدد سكانها بين 10.000 و50.000 نسمة، والمقاطعات الريفية المجاورة. تشير البيانات إلى أن المناطق الريفية داخل المناطق الحضرية الكبرى تحقق أداءً اقتصاديًا أفضل من المناطق الريفية غير المرتبطة بالمناطق الحضرية، على الرغم من أنها ليست بنفس جودة المدينة الرئيسية داخل المنطقة الحضرية الكبرى. إذا كان الهدف هو تقليص الانقسام الاقتصادي، وربما السياسي أيضًا، بين المناطق الحضرية والريفية، فإن المناطق الحضرية الصغيرة قد تمثل ثمارًا قريبة للإصلاح. تناقش هذه المقالة أن المناطق الحضرية الصغيرة هي نافذة مهمة لفهم العلاقة بين الاقتصادات الحضرية والريفية، وتستكشف خصائص تلك المناطق التي من المرجح أن تولد النجاح الاقتصادي، وتوصي بالسياسات التي من شأنها تحقيق تلك الفوائد. بالإضافة إلى ذلك، نتوقع أن زيادة فرص التفاعل الاقتصادي بين الأجزاء الحضرية والريفية من المناطق الحضرية الصغيرة يمكن أن تعالج أيضًا الجوانب السياسية للفجوة بين المناطق الحضرية والريفية. وإدراكًا لتعقيد العلاقة بين الاقتصادات الحضرية والريفية، فإننا نحدد العقبات المختلفة التي تحول دون تحقيق أنواع التعاون المحلي التي نعتقد أنها ضرورية للحد من الانقسام الاقتصادي والسياسي داخل المناطق الحضرية الصغيرة. نختتم بمقترحات لأجندة بحثية لمعالجة الدراسة المتخلفة للمناطق الحضرية الصغيرة.

- **Shukla, M., (2024). Rural-Urban Integration: A New Perspective.**

تناقش الورقة البحثية التكامل الريفي–الحضري في الهند حيث تشير إلى أهمية الاستغلال الأمثل للإمكانيات التنموية في الريف الهندي وعلى ضرورة أن تعمل المجتمعات الحضرية على تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في المناطق الريفية. ويتمثل التأثير الإيجابي المتبادل في تقليل الهجرة غير المخططة للسكان الريفين إلى المدن مما يشجع رواد الأعمال الحضريين على تأسيس مشروعات في الريف ومن ثم تعزز فرص العمل والدخل ومن ثم النمو الإقليمي المتوازن. تسلط الدراسة الضوء على المبادرات الناجحة ومنها مبادرة "منتج واحد لكل منطقة" في ولاية أوتار براديش، التي تشجع التعاون بين الحرفيين الريفيين والمشروعات الحضرية. وتؤكد على أن التكامل بين الريف والحضر يمكن أن يجعل من المشروعات الريفية شركاء مهمين في سلاسل الإمداد العالمية، مما يعزز خلق فرص العمل. علاوة على ذلك، تدعو الورقة الى دمج التكنولوجيا والممارسات المستدامة في المناطق الريفية خاصة من خلال إشراك النساء في أنشطة ريادة الأعمال. وأخيرًا تناقش الورقة الاعتماد المتبادل بين الزراعة والصناعة، حيث تشير إلى أن العلاقة التكافلية يمكن أن تؤدي إلى تنمية اقتصادية حقيقية وتنتقد السياسات السابقة التي فضلت التصنيع دون دعم كافٍ

للزراعة، مشددة على الحاجه إلى التركيز المزدوج على كلا القطاعين لضمان النمو الشامل. وتخلص الدراسة إلى أن الروابط الفعالة بين الريف والحضر يمكن أن تساهم في التنمية المستدامة وتخفيف الازدحام الحضري.

### 2-6 دراسات دور تكنولوجيا ونظم المعلومات في تعزيز التكامل الحضري-الريفي

- **Fong ،Michelle W L، (2009), "Digital Divide between Urban and Rural Regions in China".**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم العلاقة التنموية بين معدل اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الإنترنت، والهاتف المحمول، وأجهزة النداء، والكمبيوتر الشخصي، والهاتف) وفجوة دخل الفرد بين المناطق الحضرية والريفية في الصين، خاصة بين عامي 1985 و 2006. تشير معاملات ارتباط بيرسون إلى وجود ارتباط قوي في العلاقة التنموية بين فجوة الدخل هذه واعتماد الإنترنت والهاتف المحمول والكمبيوتر الشخصي والهاتف خلال هذه الفترة. وتتناول هذه الورقة أيضًا اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذه بين المناطق الحضرية والريفية، وتبحث في قضيتين ملحتين تؤثران على الفجوة الرقمية – القدرة على تحمل تكاليف هذه التكنولوجيات لسكان الريف، والمستوى التعليمي للمستخدمين الريفيين الذي يؤثر على القدرة على الاستخدام.

- **Zhongwei Sun ،et .al. (2011), " ،(Research on Docking of Supply and Demand of Rural Informationization and Internet Digital Divide".**

استنادًا إلى إدراك "الفجوة الرقمية على الإنترنت" من خمسة جوانب في المناطق الحضرية والريفية في الصين، يحلل البحث الروابط الرئيسية لتخفيف مسألة "الفجوة الرقمية على الإنترنت" في المناطق الحضرية والريفية وبناء المعلومات الريفية. ويكتشف البحث أن تحسين الجودة البشرية هو العامل الأهم في حل مشكلة اتصال سكان الريف بشبكة الاتصال، كما أن زيادة دخل المزارعين هو المفتاح لرفع معدل شعبية الإنترنت في الريف، ويعد الهاتف المحمول وبناء مركز خدمة المعلومات بأشكاله المختلفة من الطرق المهمة لسكان المناطق الريفية للاتصال بالشبكة. تقترح الورقة أيضًا أن النقطة الأساسية للعمل التالي للمعلوماتية الريفية في الصين هي تحقيق الالتحام بين العرض والطلب من خلال تعزيز إمدادات المعلومات الحكومية وزيادة الطلب على المعلومات في المناطق الريفية.

- **Xue Weixian ،Ma Pengfei, (2011), "A Study of policy simulation of bridging urban-rural digital divide for promoting Shaanxi's urbanization".**

أدى وجود الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية إلى إعاقة عملية التنمية الحضرية في شنشي. تجمع الدراسة بين ديناميكيات النظام وأساليب محاكاة السياسات لإنشاء نموذج محاكاة لتأثير الفجوة الرقمية الحضرية والريفية في شنشي على إجراء التحضر. تتناول هذه الدراسة أربع سياسات لتضييق الفجوة الرقمية. وهي الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وفجوة الاستثمار في موارد برمجيات تكنولوجيا المعلومات بين المناطق الحضرية

والريفية، وفجوة الاستثمار في التعليم الأساسي، وفجوة الاستثمار في التدريب على مهارات تكنولوجيا المعلومات بين سكان الحضر والريف. ومن خلال محاكاة السياسة الفردية والمجمعة، يمكن تحديد مخطط تعزيز التحضر في شنشي. وتختتم الدراسة بمقترحات لصالح تقليص الفجوات، وأهمها إنشاء نظام شامل ومتنوع للتدريب على المهارات في المناطق الريفية.

- **الأمم المتحدة (2020)، المدن الذكية المستدامة والحلول الرقمية الذكية لتعزيز المرونة الحضرية في المنطقة العربية – دروس من الجائحة.**

تركز هذه الورقة على المرونة الاقتصادية الحضرية للمدن بوصفها أحد الأبعاد الرئيسية الأربعة للمرونة الحضرية، وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، كما تهدف الورقة إلى التعرّف على أفضل الممارسات في المنطقة العربية لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة وتأثيراتها على المدن العربية والفرص الممكنة لإعادة البناء على نحو أفضل. وتعمد الورقة أيضًا إلى استكشاف الحلول الرقمية الذكية التي يمكن أن تساعد في تحقيق مرونة المدن والإدماج الاجتماعي في أثناء الجوائح، وتسلط الضوء على كيف يمكن أن تساعد هذه الحلول على تقليل نقاط الضعف الحالية في المدن العربية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على المرونة المحلية وتحسينها. وعلاوة على ذلك، توفر هذه الورقة أيضًا دليلاً توجيهيًّا عن كيفية تسخير الحلول الرقمية الذكية والتكنولوجيات المستقبلية في السياق الحضري للمنطقة العربية لتطوير خطط استراتيجية للتعافي الحضري والقدرة على الصمود وقتَ الجوائح، وتستخلص من خلال توفير أحدث البيانات الإحصائية وتحليلات الحالة في البلدان العربية دروسًا لضمان فعالية المبادرات المستقبلية لتخطيط المرونة المحلية الحضرية، وتلقي الضوء على أفضل الممارسات بشأن الإجراءات التي يُستحسن أن تتخذها المدن لمواجهة الآثار المترتبة على الأزمة الراهنة، وتختتم بعدد من التوصيات لتحسين مرونة المدن العربية واستدامتها في أثناء الجائحة الراهنة وبعدها.

- **Hany Abu El Ela, (2022). Transforming the Egyptian Cities into Smarter Cities! Is it a dream? What is the role of GIS.**

يتناول البحث التحديات التي تواجه المدن المصرية نتيجة النمو السكاني السريع وزيادة الضغط على الموارد والخدمات ويشير إلى إن الطرق التقليدية في إدارة المدن لم تعد كافية مما يستدعي البحث عن حلول جديدة لتعزيز جودة الحياة. يستعرض البحث مفهوم المدن الذكية موضحًا كيف يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) كأدوات لدعم التحول الحضري حيث تمثل أدوات ضرورية لإدارة البيانات المكانية وتحليلها مما يساعد في اتخاذ قرارات مستندة إلى معلومات دقيقة. ويؤكد على أهمية التخطيط الشامل الذي يجمع جميع الأطراف المعنية سواء الحكومة، أو المجتمع المحلي لتحقيق أهداف التحول إلى مدن ذكية ويتناول الجهود الحالية في مصر

لإنشاء مدن ذكية، مثل العاصمة الإدارية الجديدة مع التركيز على تطبيقات الحكومة الإلكترونية وإدارة الموارد بشكل ذكي.

## 2-7 دراسات التحديات العمرانية بين الريف والحضر في مصر

- **Abou-korin ،Antar A.5, (2011), "Urban Concentration :a Characterizing Feature of Urban Change in Egypt".**

تناولت الورقة بالتحليل على نطاق واسع النمو التفاضلي لأحجام المستوطنات المختلفة وأنماط وحجم تدفقات الهجرة السكانية في البلاد. وبناءً على هذا التحليل، شهدت مصر خلال القرنين الماضيين نموًا عمرانيًا غير متوقع وساحقًا لم يسبق له مثيل عبر تاريخها الطويل. وبسبب التأثير الكبير والمعدل المتسارع لهذا النمو، يواجه النظام الحضري في مصر العديد من الاختلالات الخطيرة. يوضح البحث أن التركيز الحضري هو السمة المميزة للنمو الحضري غير المتوازن في البلاد. توصلت الورقة، عبر مراحلها المختلفة، إلى ثلاثة استنتاجات مهمة. **أولًا**، يعاني النظام الحضري في مصر من مستويات عالية من التركيز الحضري في مناطق معينة من البلاد؛ وهي القاهرة الكبرى والإسكندرية ومدن القناة. وإلى هذه المناطق تتجه كافة تيارات الهجرة من كافة أنحاء البلاد، من الحضر والريف. مناطق صعيد مصر هي الخاسر الرئيسي لسكان الحضر والريف على حد سواء. **ثانيًا**، كان للمدن الجديدة التي بنيت في مصر منذ عام 1977 تأثير محدود للغاية في تصحيح هذا النمط من التركيز الحضري. وعلى الرغم من أن هذه المدن كانت محاولة لتحقيق بعض اللامركزية الحضرية لسكان القاهرة، إلا أن هذه العملية أدت إلى تحسين نوعية الحياة والازدهار الاقتصادي للمنطقة الحضرية في القاهرة، مقارنة بالمناطق الأخرى في البلاد، وبالتالي زادت من جاذبيتها للمهاجرين الجدد من مختلف المناطق الحضرية والريفية في مصر. لذلك، على الرغم من أن هذه العملية تمثل اللامركزية الحضرية على المستوى المحلي، إلا أنها عملية تركز حضري على المستوى الوطني. **ثالثًا**، يعاني النظام الحضري في مصر من نمو تفاضلي كبير بين أحجام المستوطنات المختلفة، حيث تنمو المدن الكبيرة عادة بشكل أسرع من المدن الصغيرة، والتي عادة ما تفقد عدد سكانها لصالح المدن الأكبر. في عام 2006، كان 52% من سكان الحضر في البلاد يعيشون في 4 مدن كبيرة فقط يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة. خلال العقود الثلاثة الماضية، شهدنا موقفًا واعدًا للنمو السريع في حصة السكان من المستوطنات متوسطة الحجم لأكثر من 10000 نسمة. وهذا يعني أن فئة الحجم هذه من المستوطنات بدأت تصبح أكثر جاذبية وتنافسية.

- **فتحي محمد مصيلحي (2017)، المدينة العربية وتحديات التمدين في مجتمعات متحولة – القاهرة الكبرى مثالًا.**

نمت القاهرة بالتجزئة عبر تلاحمات متتابعة، بالاتفاق مع نظرية الدورة المكانية. وتصاعدت ظاهرة تناقص سكانها بسبب شيخوخة الأسر وتقادم أعمار المباني، وتميزت الكثافة بوجود فوهة بمركزها ترتفع عند حوافها وتتراجع بالاتجاه نحو الهوامش. ونزحت الصفوة إلى الضواحي، بينما توطنت العشوائيات السكنية حول المنطقة المركزية. تنحدر الطبقة العليا بالقاهرة القديمة تجاه الشمال والجنوب، وترتفع تجاه الشمال والغرب في القاهرة الشرقية، في حين تكونت مناطق حمراء مرتفعة الكثافة قابلة للتفجر تحيط بقلب المدينة، تجمهرت في ثورة 25 يناير وعطلت القلب الحركي. يوصي البحث بالتأكيد على التفريغ المرحلي، وإعادة بناء مجتمعات التفريغ بما يتوافق مع ثقافات السكان، ومقاومة إنشاء مجتمعات صفوية جديدة، ونقل الأنشطة الإدارية من قلب القاهرة إلى عاصمة إدارية جديدة.

- **Hammad, Ahmed M9, (2019), "The Future of Urban Growth in Egypt Assessmantof Current Trend and forgoing New Approach for Sustanalbe Development.**

منذ سبعينيات القرن الماضي، خطت مصر خطوات جادة نحو تبني سياسة إنشاء المدن الجديدة لتخفيف التعديات على الأراضي الزراعية وإعادة توزيع السكان على الأراضي الصحراوية المجاورة للوادي، ومن ثم إعادة توزيع السكان بشكل متجانس على كامل مساحة البلاد لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وقد مرت هذه السياسة بأربع مراحل أو أجيال من المدن الجديدة بأنواعها المختلفة (مستقلة، تابعة، توأمة)، ولكن لأسباب اقتصادية واجتماعية وتنفيذية لم تتمكن هذه السياسة من تحقيق أهدافها كاملة. ونتيجة لذلك أصبحت القاهرة الكبرى تكتلاً حضريًّا ضخمًا يبلغ طول رحلاته الداخلية أكثر من 100 كم، مما جعل مرافقه وشبكاته الخدمية صعبة للغاية، وتدهورت بيئته، وارتفعت معدلات التلوث إلى معدلات غير مسبوقة، ومع ذلك، لم تزد المساحة الحضرية للبلاد بأكثر من 3٪ في خمسة عقود وتضاعفت كثافة سكانها وكثافتها الحضرية – في وادي النيل ومحيطه، في حين أن معظم الدول الأوروبية تنشئ مجتمعات حضرية صغيرة ومتوسطة يبلغ عدد سكانها بين 10000 و 50000 وبين 50000 و 500000، والتي يمكن أن تكون خالية من الحركة الميكانيكية، مما يحافظ على البيئة ويقلل من معدلات التلوث، حيث إن المشكلات والتحديات التي تواجهها المدن الكبرى أكثر من المجتمعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يخلص البحث إلى أن مستقبل التوسع الحضري المصري يجب أن يتبنى سياسة توزيع التجمعات الحضرية الصغيرة والمتوسطة على محاور الطرق الإقليمية واعتبارها محاور للتنمية لإعادة توزيع السكان المتجانسين على كامل البلاد بدلاً من التجمعات السكانية الطويلة والمدن الكبرى.

- **ناجا عبدالحميد أبو الليل (2019)، فجوة الأنشطة الحضرية الريفية في مصر – محافظة المنوفية نموذجًا.**

شهد الريف والقرية المصرية في نصف القرن الأخير خطوات تنمية في المجالات المختلفة ضيقت الفوارق بين القرية والمدينة بالوادي والدلتا بعد أن كان التوازن بين الريف والحضر مختلًا قبل ذلك. ولكن تحول إلى اختلال مضاد فقد معه الريف والقرية ملامح شخصيته، وهذا ما ترصده إشكالية هذا البحث. وتأتي أهمية الورقة فى "التأصيل النظري لجذور مفهوم التنمية المستدامة، والتنمية المستدامة محليًا، والعلاقة بين الريف والحضر تاريخيًا فى الدول الصناعيه ودول العالم الثالث ومصر والفروق الريفية الحضرية فى ضوء تجارب التنميه السابقه فى المجتمع المصرى، وتقييم الحلول التى قدمها مفهوم التنمية المستدامة". وتدور إشكالية الدراسة حول الفوارق في حجم الأنشطة ونوعيتها بين الريف والحضر داخل المحافظات الريفية التقليدية، ودرجة توازن التنمية الاقتصادية بين القرية والمدينة بمحافظة المنوفية، واعتمدت منهجية البحث على منهج التحليل المكاني والمنهج النسبي التأثيري مع المنهج السلوكي، وقد تبين عدم التكافؤ في حجم الأنشطة خلال التعداد الأخير في الوقت التي تراجعت فيه القطاعات الإنتاجية والسلعية، وتعاظمت القطاعات الخدمية، وتراجع القطاع الزراعي الذي يقوم عليه المجتمع الريفي ليتمركز فيما بين ربع وثلث قوة العمل، وكادت الصناعات التحويلية تتجاوز عشر جملة قوة العمل، وأصبح قطاع الخدمات 58.5% ميهمنًا على سوق العمل بالمحافظة عام 2017. وقد أوصت الدراسة بإيقاف تضخم الأنشطة غير الأولية وتقويض تطورها خاصة تقييد توطن مشروعات تنموية على حساب الأراضي الزراعية المنتجة للغذاء.

- **إبتهال أحمد عبد المعطي (2019)، تنميط مستويات الاستقرار الحضري كموجه لإعداد المخططات الاستراتيجية للمراكز الإدارية.**

تأتي أهمية البحث في طرح أسلوب منهجي لتنميط المراكز كموجه للمخططات الاستراتيجية على مستوى المراكز. وأهم خطوات التنميط هو فهم طبيعة إقليم المدينة وهو الوحدة التخطيطية المقابلة للحدود الإدارية ويبنى على فهم طبيعة العلاقة بين المدينة وظهيرها الريفي. عملية التنميط لها معايير قياس مختلفة طرحت في التجارب والأدبيات العالمية، يركز البحث منها على استقراء استقرار السكان لمدينة المركز نتيجة حراك سكاني من خارجها وحراك داخلي في ظهيرها. لذلك استهدف البحث استقراء الاستقرار والحراك السكاني لسكان الحضر بين المدن المصرية لتنميط أقاليمها، أسباب التناول على المستوى القومي لأن حراك سكان الحضر يتم نتيجة العلاقات التشابكية بين المدن في النظام القومي كنتيجة لسياسات التنمية المختلفة على جميع المستويات لمركزية الدولة ومركزية النظام العمراني الحضري، لذلك إذا تم التدخل بسياسات لأقاليم المدن باعتبارها جزءًا من المنظومة القومية سيتحقق دور المدينة في

إقليمها وعلى المستوى القومي وخاصة أن هناك مستويات من أقاليم المدن ذات أهميات مختلفة على المستوى القومي والإقليمي.

- **رائدة المنشاوي (2023)، مدن الجيل الرابع ومستقبل التنمية العمرانية المستدامة في مصر.**

في ظل التحديات العمرانية التي تواجه مصر، مثل تكدس الحيز العمراني والعشوائيات، أصبحت قضايا التنمية العمرانية المستدامة في مقدمة اهتمامات الحكومة المصرية منذ عام 2014. تهدف الاستراتيجية المتكاملة للتنمية العمرانية إلى تحسين جودة حياة المواطنين من خلال توفير سكن مناسب وتطوير الحيز المعمور لاستيعاب الزيادة السكانية. وقد اتبعت الدولة مسارين متوازيين لتحقيق هذا الهدف؛ الأول يتمثل في تطوير البنية التحتية في الريف والحضر، والثاني في إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة كامتدادات للمدن القائمة، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات. تعد مدن الجيل الرابع التي بدأت الدولة المصرية في إنشائها منذ عام 2018 نقلة نوعية في مجال العمران، حيث تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة عبر خلق مدن متعددة الأنشطة، تتضمن خدمات النقل والربط مع المدن الأخرى وتتكيف مع التغيرات المناخية. ومن ضمن هذه المدن، تبرز مدينة العلمين الجديدة التي تتمتع بموقع استراتيجي ومرافق حديثة، ومدينة المنصورة الجديدة التي توفر بيئة سكنية متكاملة. كما تسعى الحكومة المصرية إلى إدراج مدن جديدة ضمن خطة التنمية العمرانية (مصر 2052) لتوسيع جهودها في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطنين من خلال إنهاء ظاهرة العشوائيات بحلول نهاية عام 2023.

- **UN HABITAT, (2023), UN-HABITAT Egypt 2023.**

يستعرض التقرير التحديات الرئيسية التي تواجه التوسع العمراني في مصر، حيث يتركز 96% من السكان في 6% فقط من مساحة البلاد، بما في ذلك 68% منهم يعيشون في أقل من 2% من المساحة الإجمالية (في القاهرة الكبرى، الإسكندرية، والدلتا). بينما يقيم 4% من السكان الحضريين في 77 مدينة تعاني من نقص الاستثمارات والخدمات. هذا الوضع يُبرز أهمية تطوير عواصم المدن بشكل متوازن لتعزيز التنمية الشاملة. تُعد نحو 40% من المناطق الحضرية و95% من المناطق الريفية غير مخططة، مما يعكس التحديات الكبيرة في إدارة التوسع العمراني، التي تظل مركزية ويشوبها ضعف في الامتثال بالإضافة إلى عقبات قانونية وإدارية تعيق تنفيذ الخطط. يعاني المصريون من ذوي الدخل المنخفض من صعوبة الحصول على الإسكان المناسب، حيث يعيش الكثير منهم في مناطق غير رسمية تفتقر إلى الخدمات الأساسية. كما تُركز الاستثمارات الحكومية في بنية تحتية عمرانية موجهة للسيارات، على الرغم من أن 4.8% فقط من السكان يمتلكون سيارات خاصة. علاوة على ذلك، تعاني مصر من نقص حاد في المياه وتفاوت كبير في خدمات الصرف الصحي بين المناطق الريفية والحضرية. نتيجة للتحديات العمرانية المذكورة، يُعد أكثر من 70% من المدن المصرية ذات إمكانيات تنموية منخفضة، مما يؤدي إلى تراجع عائدات الاستثمارات،

انخفاض مستويات المعيشة، ونقص الخدمات، وفقدان قيمة التنمية. تساهم هذه الظروف في ظهور مشكلات اقتصادية مثل الازدحام والتلوث والهجرة الداخلية مما يؤثر سلبًا على كفاءة المدن وإنتاجيتها وقدرتها التنافسية على مر الزمن.

- **هالة أحمد أبو الفتوح، وآخرون (2023)، أطر وآليات تفعيل الحوكمة الحضرية في ضوء المتطبات العالمية – دراسة حالة إقليم القاهرة الكبرى.**

تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى نظام العولمة الذي يعتمد بدرجة كبيرة على مجموعة من الشبكات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، النقل، الاتصالات، الخدمات، البيئة، والنواحي الإدارية في مختلف البلدان لتحقيق مجموعة من أهداف التنمية المستدامة لهذه البلدان عبر هذه الشبكات أو المحاور المختلفة. لذلك يستعرض البحث مفاهيم الحوكمة الحضرية وعناصرها والآليات والأساليب المتبعة والأطر الداعمة لها من خلال دراسة مقارنه بين عدد من الأقاليم الحضرية العالمية والمحلية، واستخلاص المحاور الأساسية. ومن ثم استنباط مجموعة من المؤشرات المؤثرة في الحوكمة العمرانية لتحقيق الاستدامة للأقاليم الحضرية العالمية ثم استعراض الحالة المصرية متمثلة في إقليم القاهرة الكبرى ومعرفة الفجوة بين دراسة الحالات العالمية المماثلة وحالة إقليم القاهرة الكبرى توصل البحث إلى تفاوت نظم الحوكمة الحضرية في دول العالم وبصفة عامة لا يوجد نموذج أحادي يضمن نجاح وفعالية نظام الحوكمة الحضرية بعناصرها الإداري، الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، النقل والخدمات، ولكن يتم تصميم وتنسيق وتنفيذ نظام حوكمة حضرية باستراتيجيات وأساليب وآليات تمتاز بالمرونة واختلاف الأمد تعنى بكل مؤثر في الإقليم لتمكين نظم الحوكمة الفاعلة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## 2-8 دور الروابط الحضرية الريفية في تحقيق الاستدامة

- **United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat). (2017). Implementing the New Urban Agenda by Strengthening Urban-Rural Linkages - Leave No One And No Space Behind.**
- **Godschalk, D. (2004). Land Use Planning Challenges: Coping with Conflicts in Visions of Sustainable Development and Livable Communities.**
- **Spijkers, O. (2018). Intergenerational Equity and Sustainable Development Goals.**

يساعد التكامل الحضري الريفي في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الريفية المستدامة وتنظيم وتوجيه التوسع الحضري، وأن الروابط الحضرية الريفية الإيجابية يمكن أن تعمل على تحسين الظروف المعيشية وتوفير فرص العمل لكل من السكان الريفيين والحضريين وبالتالي المساعدة في إدارة الهجرة الحضرية الريفية (UN-Habitat, 2017). ويسعى الهدف الحادي عشر إلى "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة

ومستدامة"، مما يجعله قابلًا للتحقيق من خلال "دعم الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية بين المناطق الحضرية والريفية من خلال تعزيز التخطيط على المستوى الوطني والإقليمي" (Godschalk, 2004; Spijkers, 2018). كما تلعب الروابط الحضرية–الريفية دورًا حاسمًا فيما يتعلق بالأمن الغذائي لكل من السكان سواء في الحضر أو الريف. إن تعزيز هذه الروابط يسهل من تدفق الأشخاص والموارد الطبيعية ورأس المال والسلع والعمالة وخدمات النظم الإيكولوجية والمعلومات والتكنولوجيا مما يستدعي أيضًا الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة الذي يهدف إلى "القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة" (UN–Habitat, 2017). وهذا جانب مهم لتعزيز الروابط الحضرية والريفية، فضلاً عن الهدف 9.3 الذي يهدف إلى "زيادة فرص وصول المؤسسات الصناعية الصغيرة وغيرها من المؤسسات، وخاصة في الدول النامية، إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمان بأسعار معقولة، ودمجها في سلاسل القيمة والأسواق". كما أن تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، مع التركيز على تدفقات السلع والخدمات التي تعزز سلاسل إمدادات الغذاء المحلية والإقليمية المستدامة، مما يساهم في استدامة إنتاج وتوريد الغذاء للمناطق الحضرية (UN–Habitat, 2017).

## 2–9 الدروس المستفادة

مما سبق من عرض أدبيات ودراسات سابقة في مختلف مجالات ترتبط بقضايا البحث يمكن استخلاص النقاط الأساسية والدروس الآتية:

- يعد تعزيز الروابط الحضرية الريفية تنفيذ توجيهات الأجندة الحضرية الجديدة والتي أحد مبادئها الرئيسية الثلاثة يتناول مسألة أمن الأراضي وحيازتها فيما يتصل بالروابط بين الأراضي الحضرية والريفية "عدم ترك أحد خلف الركب، والمساواة الحضرية، والقضاء على الفقر".
- تقدم العديد من دراسات الحالة للاستراتيجيات والإجراءات الناجحة التي اتخذتها جهات فاعلة مختلفة من المستوى الوطني إلى السلطات المحلية. كما توضح الفرص والتحديات التي تواجه الروابط الحضرية الريفية. كذلك تقدم مجالات مختلفة من الخبرة وتقدم أدوات مثل المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي، والسياسات الحضرية الوطنية وشبكة أدوات الأراضي العالمية وغيرها.
- إن الروابط الحضرية الريفية عبارة عن تفاعلات وروابط حضرية ريفية غير خطية ومتنوعة عبر إقليم المدينة، بما في ذلك تدفقات الأشخاص والسلع ورأس المال والمعلومات، ولكن أيضًا بين القطاعات والأنشطة مثل

الزراعة والخدمات والتصنيع. وبشكل عام يمكن تعريف الروابط الحضرية الريفية على أنها شبكة معقدة من الروابط بين الأبعاد الريفية والحضرية.

- يتضمن مفهوم الروابط الحضرية الريفية فكرة الوظائف والتدفقات التكميلية بين المناطق الريفية والحضرية ذات الأحجام المختلفة، مثل المناطق الحضرية والمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم بالإضافة إلى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

- تقدم مبادرات التنمية المكانية أحد آليات تعزيز النمو وخلق فرص عمل بالمناطق المحلية كمناطق اقتصادية ذات إمكانات واعدة، من خلال تحسين البنية التحتية مثل الطرق والموانئ والسكك الحديدية، وتقديم حوافز ضريبية وبرامج لتفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان التمويل والتنفيذ للمشروعات. كما شملت المبادرات تشييد مشروعات أساسية كبرى كنقطة انطلاق لأنشطة اقتصادية أوسع ومجال لخلق فرص عمل للسكان المحليين في مراحل الإنشاء والتشغيل وكذلك للأنشطة الخلفية كمدخلات لتلك المشروعات.

- هناك دور للشبكات والروابط الريفية والحضرية في استيعاب وتعزيز الابتكار في المناطق الريفية، مع التركيز بشكل خاص على الخصائص المميزة للمناطق الريفية التي تدفع الطرق المختلفة التي تتبنى بها الابتكار وتنشره.

- تؤكد التنمية المتوازنة على الوظائف التي تشجع العلاقات الريفية الحضرية، يشترك الحضر والريف في المزيد من الاهتمامات المشتركة حيث إنهم يواجهون مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية متشابهة ويتطلبون حلولاً تخطيطية وسياسية مماثلة لمشكلاتهم.

- هناك ضرورة لتطبيق تنمية ريفية قائمة على استراتيجية تنمية إقليمية حيث إن عدم الاستقرار السياسي وإهمال المناطق الريفية في صياغة السياسات التنموية بالإضافة إلى تبني النهج القطاعي التقليدي تمثل الأسباب الرئيسية لتراجع المناطق الريفية.

- يؤدي الانقسام الحضري الريفي إلى تنمية غير متساوية بين المناطق الريفية والحضرية. ويحدث ذلك عندما تكون المناطق الحضرية والريفية منفصلة عن سياسة الأراضي والتخطيط والتنمية المكانية – أحدهما (الحضري) يتطور بمعزل عن الآخر (الريفي).

- هناك ضرورة لتعزيز الحوكمة في إطار لامركزي، ومشاركة المجتمعات المحلية وإدماج البعد المكاني في عملية التخطيط لضمان انسجام أهداف التنمية بين الريف والحضر. حيث يمكن تحقيق التنمية الريفية بشكل أفضل من خلال ربطها بالتنمية الحضرية على المستوى المحلي.

- هناك تحولات في العلاقات الريفية الحضرية في إطار الفرص والتحديات التي أفرزتها العولمة والانفتاح الناتج عن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فمن ناحية، يتسارع تبني السكان الريفيين لأنماط السلوك والعادات الحضرية بما يعزز من الاعتماد المتبادل بين سكان الحضر والريف على الموارد والخدمات التي يقدمها كل طرف للأخر، ويزيد من أهمية الروابط الريفية الحضرية.
- مع توسع التجارة العالمية والابتكارات الرقمية يحدث نوع من فك الارتباط بين الريف والحضر حيث يسهل على المنتجين الريفيين المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية لصناعات مثل الأغذية والمنسوجات والأخشاب دون الحاجة إلى المراكز الحضرية ومن ثم تفقد الأخيرة تدريجيًا دورها كمراكز إدارية وتجارية وثقافية.
- يعد منهج تنميط المراكز منهجًا مهمًا كموجه للمخططات الاستراتيجية على مستوى المراكز. وأهم خطوات التنميط هو فهم طبيعة إقليم المدينة وهو الوحدة التخطيطية المقابلة للحدود الإدارية ويبنى على فهم طبيعة العلاقة بين المدينة وظهيرها الريفي.
- ظهور مناهج إقليمية للتنمية المستدامة التي تشمل المدن الصغيرة والمتوسطة والبلدات والقرى والمناطق الريفية المحيطة بها، وهذا أمر بالغ الأهمية في إدارة نهج شامل متشابك تشاركي حقيقي للتنمية المستدامة، ولم يعد بالإمكان معالجة التحضر والتحول الريفي بشكل منفصل، ويجب أن تعزز العمليات بعضها بعضًا.
- تركز سياسة التكامل الحضري–الريفي على تحقيق التنمية المتوازنة من خلال مشاركة الفرص التنموية والأخذ في الاعتبار الخصائص الفريدة للمناطق الريفية – عدم السعي لتحويلها لمناطق حضرية قصرًا. حيث تسعى الاستراتيجيات المختلفة إلى حل المشكلات الرئيسية للتنمية الريفية من خلال تعزيز التصنيع الزراعي، وتحسين البيئة المعيشية وتعزيز الثقافة الريفية والحوكمة في المناطق الريفية تحت شعار تكامل المدن مع الريف.
- أظهرت الدراسات أن التكامل الريفي–الحضري قد أسهم بشكل كبير في تحسين كثير من القطاعات الاقتصادية سواء على المستوى الكمي أو النوعي. على سبيل المثال عزز التكامل من تطوير السياحة الإقليمية من خلال تشجيع عودة المواهب ورواد الأعمال إلى المناطق الريفية، مما أسهم في تنويع مصادر رأس المال وتحسين قدرة الابتكار التكنولوجي لدى الشركات المرتبطة بالسياحة. وعلى المستوى الكمي، زاد الطلب على الخدمات السياحية نتيجة تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي الذي تعزز بدوره بفضل التكامل بين المناطق الريفية والحضرية، ما أدى إلى زيادة دخول المواطنين الريفيين وبالتالي تحسين قدرتهم الشرائية والمشاركة في الدورة الاقتصادية.

- يساعد التكامل الحضري الريفي في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الريفية المستدامة وتنظيم وتوجيه التوسع الحضري، وأن الروابط الحضرية الريفية الإيجابية يمكن أن تعمل على تحسين الظروف المعيشية وتوفير فرص العمل لكل من السكان الريفيين والحضريين وبالتالي المساعدة في إدارة الهجرة الحضرية الريفية.
- يعاني النظام الحضري في مصر من مستويات عالية من التركيز الحضري في مناطق معينة؛ وهي القاهرة الكبرى والإسكندرية ومدن القناة. وإلى هذه المناطق تتجه كافة تيارات الهجرة من كافة أنحاء البلاد، من الحضر والريف، لذا فإن مناطق صعيد مصر هي الخاسر الرئيسي لسكان الحضر والريف على حد سواء.
- من التحديات الرئيسية التي تواجه التوسع العمراني في مصر، تركز 96% من السكان في 6% فقط من مساحة البلاد، بما في ذلك 68% منهم يعيشون في أقل من 2% من المساحة الإجمالية (في القاهرة الكبرى، الإسكندرية، والدلتا). بينما يقيم 4% من السكان الحضريين في 77 مدينة تعاني من نقص الاستثمارات والخدمات.كما تُعد نحو 40% من المناطق الحضرية و95% من المناطق الريفية غير مخططة، مما يعكس التحديات الكبيرة في إدارة التوسع العمراني هذا الوضع يُبرز أهمية تطوير عواصم المدن بشكل متوازن لتعزيز التنمية الشاملة.
- كان للمدن الجديدة التي بنيت في مصر تأثير محدود للغاية في تصحيح هذا النمط من التركيز الحضري. وعلى الرغم من أن هذه المدن كانت محاولة لتحقيق بعض اللامركزية الحضرية لسكان القاهرة، إلا أن هذه العملية أدت إلى تحسين نوعية الحياة والازدهار الاقتصادي للمنطقة الحضرية في القاهرة، وبالتالي زادت من جاذبيتها للمهاجرين الجدد من مختلف المناطق الحضرية والريفية في مصر.
- يعاني النظام الحضري في مصر من نمو تفاضلي كبير بين أحجام المستوطنات المختلفة، حيث تنمو المدن الكبيرة عادة بشكل أسرع من المدن الصغيرة، والتي عادة ما تفقد عدد سكانها لصالح المدن الأكبر. خلال العقود الثلاثة الماضية، شهدت مصر موقفًا واعدًا للنمو السريع في حصة السكان من المستوطنات متوسطة الحجم، وهذا يعني أن فئة الحجم هذه من المستوطنات بدأت تصبح أكثر جاذبية وتنافسية.
- شهد الريف والقرية المصرية في نصف القرن الأخير خطوات تنمية في المجالات المختلفة ضيقت الفوارق بين القرية والمدينة بالوادي والدلتا بعد أن كان التوازن بين الريف والحضر مختلًا قبل ذلك. ولكن تحول إلى اختلال مضاد فقد معه الريف والقرية ملامح شخصيته.

# الفصل الثالث

# أفضل الممارسات الإقليمية والدولية

## 3-1 تمهيد

شهدت مصر زيادة سريعة في معدلات النمو السكاني خلال العقدين الماضيين وتمثل نسبة السكان في المناطق الحضرية 42.6%، وفي المناطق الريفية 57.4% عام 2006 حسب تقديرات البنك الدولي، ووصلت تلك النسب إلى 42.9% بالحضر 57.1% في الريف في بداية عام 2024.[1] على الرغم من الزيادة الطفيفة في نسبة سكان الحضر إلا أن هناك زيادة في الطلب على الأراضي العمرانية في المدن والأراضي الزراعية في الريف، وزيادة الامتداد الحضري إلى المناطق الريفية للبحث عن فرص استثمارية جديدة في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية في المناطق الريفية نتيجة لسهولة التنقل بين المناطق الحضرية والريفية، وتوفر شبكة الطرق والنقل الجماعي بين التجمعات الحضرية والريفية. ونتيجة لظهور تجمعات صغيرة أو مراكز حضرية على حدود المناطق الريفية، وزيادة أعداد وأحجام التجمعات السكنية العشوائية في الريف وفي الشياخات والمراكز الحضرية التابعة لها، وبما لها من أضرار اقتصادية وبيئية واجتماعية، نتج عن ذلك اتساع الفجوة بين قدرة العواصم والتجمعات الحضرية على جذب الاستثمارات والتكامل مع المناطق الريفية.

إن تجاهل التحديات وتأجيل الحلول في ظل ظروف النمو السكاني وانخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى إهدار الفرص المتاحة للتنمية المتوازنة بين الريف والحضر، وخاصة أن عجز التجمعات الحضرية عن التعامل مع هذه التحديات تتفاقم مع مرور الوقت. حيث يفرض النمو السكاني السريع على المدينة متطلبات اتخاذ سياسات وإجراءات من شأنها إدارة التنمية في ظل النمو السريع للسكان، مما يتطلب إدارة النمو الحضري والريفي والتحكم في الظواهر السلبية مثل التطوير العشوائي والتضخم الحضري بأشكاله المختلفة، والمحافظة على الأراضي الزراعية في وجه النمو العمراني الحضري، والحفاظ على المراكز الريفية من الامتداد والزحف الحضري، وتطوير وتنمية التجمعات الحضرية لتكون مراكز نمو وخدمات للمناطق الريفية مع المحافظة على طبيعتها العمرانية.

إن تنمية التجمعات الحضرية وتطويرها في مصر بحاجة إلى توفر منهجية مبتكرة للتخطيط العمراني المستدام لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية العمرانية المستدامة لتلبية احتياجات السكان ومواجهة تحديات النمو السكاني السريع

---

[1] (https://www.youm7.com/story/2024/7/12)

والعمل على تقوية الروابط الحضرية الريفية لتحقيق تطور حضري مستدام ومتوازن للتجمعات الحضرية والريفية على السواء. لذا يهدف هذا الفصل إلى استعراض أفضل الممارسات الإقليمية والدولية في مجال تنمية التجمعات الحضرية وتطويرها، للتعرف على تجارب النجاح بهدف فهمها والإفادة منها في عملية التطوير والتحسين المستمر في التخطيط والتنمية الحضرية والتعرف على آليات تعزيز الروابط الحضرية الريفية.

## 3-2 أفضل الممارسات في تطوير التجمعات الحضرية

طورت العديد من الحكومات السياسات الحضرية لإعادة توزيع التنمية بين المناطق الحضرية، الريفية، والتجمعات الثانوية. وتعزيز العلاقات الترابطية بينها لتحقيق التنمية المستدامة، وان هذه السياسات تركز بشكل رئيس على حل مشكلات الإسكان وخاصة لذوى الدخل المحدود الذي يعتمد على الموارد الذاتية أو الدعم الحكومي ويتركز في التجمعات الحضرية والثانوية، بينما يعتمد إسكان الأسر ذات الدخل المرتفع على القطاع الخاص، تطوير المرافق العامة من الصرف الصحي، والطرق والمواصلات وتطوير الخدمات العامة وتحسين كفاءة توزيعها مثل الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية، إضافة إلى تبسيط الأنظمة الإدارية بالإضافة إلى تحسين قواعد البيانات والمعلومات.

### 3-2-1 التجارب الدولية

- **تجربة مدينة لندن – المملكة المتحدة**[1]

تعد لندن مركزًا عالميًّا للتجارة والثقافة، ومركز للمال والأعمال ولإنتاج المعرفة والاختراعات المعتمدة على التقنية. وهي مدينة متنوعة الأنشطة معتمدة على منظومة ابتكارية متطورة Smart London Innovation Network، وتتميز بتنمية وتطوير التجمعات الحضرية وتحقيق الارتباطات، وتحقيق التوازن وتقليل الفوارق الحضرية من حيث توفير آليات دعم أنظمة المعرفة ومعالجة فجوات البيانات لضمان الاستدامة الحضرية والريفية، ويتم التعامل مع المناطق الحضرية والريفية ككيانات متصلة عند وضع خطط التنمية والسياسات واستراتيجية التنمية الحضرية على وضع إطار عمل لدعم للروابط الحضرية والريفية، حتى في مجال التطور التكنولوجي. ويتم تطوير الروابط بين لندن والتجمعات الحضرية كمدينة ذكية من خلال مواصلة التطور التكنولوجي وزيادة الاستثمارات ومشاركة المواطنين في

(1) ولمزيد من التحليل ، انظر القمة الحكومية ، المدن الذكية – المنظر الإقليمي ، الأمم المتحدة ،سلسلة بحوث القمة الحكومية ، دبي ، فبراير 2015.

استخدام التكنولوجيا واستخدام التطبيقات في مجالات الاقتصاد والخدمات الأساسية، وتنمية القدرات البشرية للإفادة من التطورات التقنية والذكاء الاصطناعي.

ومن الآليات المستخدمة لتحقيق الترابط بين التجمعات الحضرية هو توفير قواعد بيانات لتخطيط وتشغيل المدينة مصنفة حسب الأولويات وبالتنسيق مع الاتحاد الأوربى والسماح للمواطنين بالاطلاع عليها من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية مما ساعد سكان التجمعات الحضرية من تحقيق الإفادة من المرافق العامة (المياه والكهرباء والطرق والمواصلات) ومن الخدمات العامة (الخدمات التعليمية والترفهية والخدمات الصحية والدينية والاجتماعية) وبالتالى تقليل الفوارق الحضرية بين تلك التجمعات الحضرية.

- **تجربة أيرلندا الشمالية**[1]

تعد أيرلندا الشمالية جزيرة جغرافية صغيرة نسبيًا، تعتمد بشكل كبير على الروابط مع المراكز الحضرية والريفية لتلبية احتياجات سكانها. وإن الأغلبية منها يعيشون في نطاق قريب نسبيًا من هذه المراكز، حيث يعيش معظم السكان على بعد 15 ميلاً من مركز حضري و8 أميال من مجموعة أو تجمع سكني، مما يتيح لهم الوصول إلى غالبية الخدمات التي يحتاجونها.

تلعب المدن الصغيرة الحضرية دورًا حيويًا في خدمة المجتمعات الريفية، حيث توفر بنية تحتية تدعم الاحتياجات اليومية للسكان من خلال في توفير الخدمات الأساسية والمرافق، مما يعكس أهمية هذه الارتباطات الحضرية في دعم المجتمعات الريفية. هذا النظام يُبرز دور هذه المناطق الحضرية في الحفاظ على استمرارية البنية التحتية الضرورية لتلبية احتياجات السكان المحليين وتحقيق التوازن بينهم.

وللحفاظ على استدامة المناطق الريفية وتوفير حياة كريمة لسكانها، يُعد ضمان وصولهم إلى الخدمات الأساسية أمرًا حاسمًا لخلق بيئة مستدامة وداعمة من خلال التركيز على التعليم، وتوفير فرص العمل، وتوفير وسائل نقل مناسبة تربطهم بالمراكز الحضرية القريبة، وتقديم الرعاية الصحية، إضافة إلى تزويد المناطق الريفية بالبنية التحتية الترفيهية، مثل الخدمات العامة مثل المرافق الرياضية، لتحسين جودة الحياة في هذه المناطق، وإن تحقيق هذه الأهداف سيسهم في تقليل الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية، ويضمن أن تبقى المناطق الريفية أماكن جذابة ومستدامة للعيش والعمل.

---

(1) لمزيد من المعلومات انظر DRD, Department of Regional Development , Regional Development Strategy ,2035, *Building a Better Future*

ومن أهم آليات الارتباط بين التجمعات الحضرية لتعزيز الارتباط بين المناطق الحضرية والريفية في أيرلندا الشمالية توفر استراتيجية التنمية الإقليمية 2035، التركيز على المناطق الريفية التي تستوعب 40% من سكان أيرلندا الشمالية لتعزيز المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتحسين الاتصال لتعزيز حركة الأشخاص والبضائع والطاقة والمعلومات بين التجمعات الحضرية والريفية، وتعزيز التعاون بينهما والاتصال من خلال توفر وسائل النقل والمواصلات وتطوير البنية التحتية الرقمية لاستدامة تدفق السلع والخدمات.

وتهدف استراتيجية التنمية الإقليمية 2035 في سياق تعزيز الروابط بين التجمعات الحضرية إلى:

- توجيه التنمية العمرانية لتحقيق أهداف التنمية العمرانية المستدامة، والتي شجعت الحكومة على الاهتمام بالنمو الاقتصادي المتوازن وتعزيز التنمية الاجتماعية لدعم الروابط بين التجمعات الحضرية والريفية بشكل متوازن بين الريف والحضر لتحقيق استفادة كل من تلك التجمعات من عائد التنمية الاقتصادية، وبالتالي تعظيم الإفادة من كافة الخدمات العامة والمرافق العامة وتجنب الازدواجية، مما يترتب عليها توفر الحياة الكريمة لتلك التجمعات وتعزيز التماسك الاجتماعي، مع معالجة القضايا الشاملة التي تؤثر على المجتمع ككل.
- تعزيز ربط المناطق الريفية والحضرية كوسيلة لتوسيع القاعدة الاقتصادية لكل من الريف والحضر لتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي بينها من خلال تدريب موظفي المحليات لاستغلال الموارد المتاحة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المشتركة وزيادة فرص المشاركة الشعبية للإفادة من المرافق العامة والخدمات العامة.
- تنمية وتطوير الروابط بين التجمعات الحضرية والريفية ساهمت في إحياء القرى والعزب الريفية الصغيرة والشياخات والتي قد تكون شهدت تدهورًا اقتصاديًّا على مر السنوات الماضية من خلال تحسين البنية التحتية، وتوفير خدمات جديدة، ودعم المشروعات الصغيرة، مما ساعد السكان على الاستثمارات في الصناعات الريفية والاستغلال الأمثل للموارد المحلية، مما عزز من النمو الاقتصادي المستدام من خلال توفير إمكانات النمو في المناطق الريفية.
- استطاعت أيرلندا الشمالية توفير مقومات السياحة والترفيه الريفي من خلال تشجيع الاستثمارات، مما ساهم في توزيع النمو السكاني والاقتصادي بشكل متوازن وخاصة أن المناطق الريفية مستودعًا للموارد الطبيعية مثل

الأراضي الزراعية والمياه، إضافةً إلى مناظرها الطبيعية التي تضفي قيمة كبيرة على جاذبيتها الاستثمارية والسياحية.

- **تجربة مدينة كوبنهاجن – الدنمارك**[1]

تعد تجربة مدينة كوبنهاجن من التجارب المتميزة في تنمية التجمعات الحضرية الريفية وتطويرها، ويعتمد هذا التطور على توفير استراتيجية عمرانية مستدامة شاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية الحضرية والريفية، والحفاظ على البيئة وجودة الحياة للسكان. من أهم الآليات والأساليب التي تسهم في تحقيق الروابط بين التجمعات الحضرية والريفية في كوبنهاجن ما يلي:

- توفر استراتيجيات شاملة طويلة المدى (2018–2030) كإطار لتعزيز الربط بين الأراضي الحضرية والريفية لتحسين جودة الحياة وتعزيز الاستدامة لاستعمالات الأراضي ومتناسقة مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وفي ضوء استعمالات الأراضي المخصصة للخدمات والمرافق العامة والطرق، وتأخذ في اعتبارها كافة العناصر البيئية.
- توفر المخطط الشامل للتنمية الحضرية والريفية قصير المدى (5 سنوات) تتضمن تكامل المدن والتجمعات الحضرية والمناطق الريفية، مما يسهل حركة الأفراد والموارد.
- توفير الأمن وتمكين التفاعلات ذات المنفعة المتبادلة بين هذه المناطق.
- إدارة الأراضي (ومواردها الطبيعية المرتبطة بها) بما في ذلك استعمالات الأراضي.
- إدخال الحوكمة الإقليمية للموارد بغض النظر عن الموقع الجغرافي.
- توفير عمليات التنمية التشاركية والشمولية من خلال إشراك أصحاب المصلحة عبر الحدود الحضرية والريفية في تصميم وتنفيذ ومراقبة التدخلات لتحقيق تفاعلات حضرية ريفية أفضل وتبادل المعرفة.
- تبني التشريعات والسياسات اللازمة لتنمية امتداد المناطق الحضرية والريفية.
- تحقيق التوازن بين رؤى الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتشمل الأهداف الحضرية الريفية.

---

([1]) لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

- Copenhagen SOLUTIONS FOR SUSTAINABLE CITIES, Copenhagen municipality, January 2014. 3rd edition; United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat) ,URBAN-RURAL LAND LINKAGES: A CONCEPT AND FRAMEWORK FOR ACTION, Report 3/2021; City of Copenhagen's Bicycle Strategy 2011-2025; Urban Agriculture and Rural Connections: The Case of Copenhagen; Christian Fredricsson,, and Rayan weber, Integrated Models: planning urban sustainability , Nordregio Policy Brief 2014:1

- احترام حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في القوانين والوثائق.
- إدراج إجراءات عملية لصالح الفقراء، ومراعاة النوع الاجتماعي، ومراعاة الشباب في المشروعات والبرامج.
- اعتماد إطار عمل للربط بين الأراضي الحضرية والريفية حيث إن أي تدخل على الأراضي يعمل على تحسين المناطق الحضرية (بما في ذلك المناطق شبه الحضرية) والريفية في نفس الوقت، على أساس أن الروابط بين الأراضي الحضرية والريفية كمفهوم حل للتحديات المتصلة بالتواصل الحضري والريفي.

- **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية**[1]

يتميز التخطيط الإقليمي بالولايات المتحدة الأمريكية بوجود فجوة كبيرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، واختلاف في التركيبة السكانية والمواقف الاجتماعية والميول السياسية، ولهم نظرة سلبية تجاه السكان بالمناطق الحضرية بسبب الفجوة الاقتصادية بينهم، أي يتوفر انقسام حضري/ريفي، وتتميز الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة عدد المدن الحضرية الصغيرة إلى أكثر من 550 مدينة حضرية صغيرة على أطراف المناطق الريفية الحضرية متنوعة من حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية (هي مجموعات فرعية من المناطق الإحصائية الأساسية subsets of core based statistical areas (CBSA)، والتي هي في حد ذاتها مناطق تحتوي على نواة سكانية كبيرة، أو منطقة حضرية، وجامعات علمية)، إذا كان عدد سكان المدينة الرئيسية، داخل CBSA يبلغ 50 ألف أو أكثر، فإن المنطقة تصنف على أنها منطقة إحصائية حضرية. إذا كان عدد سكان المنطقة حضرية داخل CBSA يتراوح بين 10 آلاف و 50 ألف، فإن المنطقة تصنف على أنها منطقة إحصائية حضرية مثل Pecos, Texas، Findlay, Ohi، Calhoun, Georgia، Heber , Bozeman, Montana وبالتالي، تميل المناطق الريفية داخل المناطق الحضرية الصغيرة إلى أن يكون لها على الأقل صلة جغرافية مع المناطق الحضرية. ولكن لديها أيضًا بعض العلاقات الاقتصادية.

تؤكد الدرسات أن المناطق الريفية المتصلة بالمناطق الحضرية الصغيرة تحقق أداءً اقتصاديًا أفضل من المناطق الريفية غير المتصلة بالمناطق الحضرية، هذا الفرق في الأداء الاقتصادي يمكن تفسيره بعدة عوامل مثل القرب من مراكز الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية المتطورة. هذا يعزز من فرص السكان للحصول على الخدمات بسرعة وسهولة مقارنة بالمناطق الريفية المعزولة. ويمكن الإفادة من وجود الأعمال التجارية والشركات

(1) Can Micropolitan Areas Bridge the Urban/Rural Divide? وSheila Foster Georgetown University Law Centre, srf42@georgetown.edu Clayton P. Gillette New York University School of Law, gillette@juris.law.nyu.edu Draft 9/24/22, Georgetown University Law Centre, Scholarship @ GEORGETOWN LAW

الصغيرة في هذه المدن، حيث توفر هذه المدن الصغيرة فرص عمل متنوعة لسكان الريف المحيط بها، بالإضافة إلى سهولة وصول المنتجات الزراعية والموارد الطبيعية من المناطق الريفية إلى أسواق المدن. كذلك المناطق الحضرية الصغيرة توفر الروابط الحضرية بين الريف والمدن الكبرى، مما يساعد في توزيع الفوائد الاقتصادية بشكل أكثر توازنًا بين المناطق الحضرية والريفية. وتوفر بنية تحتية مثل الطرق والكهرباء والمياه مشتركة لتعزيز التكامل الاقتصادي بينهم. ومن الآليات لتعزيز الروابط الحضرية والريفية بالولايات المتحدة هي تحفيز النمو المحلي عن طريق دعم الصناعات المحلية والبنية التحتية في المدن الصغيرة، وتطوير البنية التحتية لتعزيز التكامل الاقتصادي، وتحسين مهارات السكان المحليين لتحقيق مبدأ التنافسية في العمل.

- **تجربة أستراليا**[1]

أستراليا عبارة عن اتحاد يضم ست ولايات وإقليمين لكل منهما دستوره وبرلمانه وحكومته وقوانينه الخاصة. يتمتع الحاكم العام (الذي يمثل الملك) بسلطات واسعة، لكنه لا يتصرف إلا بناءً على نصيحة الوزراء في جميع الأمور، حيث تصدر حكومة كل ولاية بانتظام ميثاق المسؤولية الاجتماعية والمالية الذي يوضح نتائج الحكومة وأولوياتها. وتوفر وزارة التخطيط مع وزارة المالية (الخزانة) في كل ولاية إرشادات التخطيط العمراني لدعم البلديات في تطوير خططها الاستراتيجية العمرانية بناء على منهجية محددة لإعداد الخطط الاستراتيجية، بالإضافة إلى ذلك، تقدم وزارة الخزانة في كل ولاية إرشادات التخطيط التشغيلي لدعم البلديات في ترجمة الخطط الاستراتيجية العمرانية إلى خطط عمل سنوية تشغيلية. وبالتالي تبنت وزارة التخطيط بالولايات الأسترالية سياسات واستراتيجيات عمرانية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة بشكل شامل ومتوازن في منهجية التخطيط الحضري بالاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية والتركيز على تحسين الروابط والعلاقات المكانية بين المناطق الحضرية والريفية للحد من الزحف العمراني على المناطق الريفية والحفاظ على العناصر الطبيعية والبيئية والحد من ظاهرة التلوث البيئي الناجم عن زيادة أحجام المدن وزيادة الكثافات السكانية وزيادة معدلات الازدحامات والاختناقات المرورية على بعض الطرق الرئيسية.

نتيجة التحديات التي تواجه المدن الأسترالية بالتجمعات الحضرية والريفية، تبنت وزارة التخطيط والأعمال بأستراليا منهجية محددة معتمدة على قواعد البيانات الجغرافية والمرتبطة بالمسوح الاجتماعية والسكانية والاقتصادية لإدارة

---

[1]() لمزيد من المعلومات انظر:

- Robyn Eversole , (2018), Regional Development in Australia: Being regional; Robyn Eversole , and John Martin , (2005), Participation and Governance in Regional Development: Global Trends in An Australian context; Robyn Eversole , (2005), Challenge the creative class innovation :creative reigns and community development , Australasian Journal of Regional Studies, Vol. 11, No. 3; Performance of Australian Development Cooperation Report 2022–23, Australian Government

التجمعات الحضرية والريفية وزيادة نطاق الروابط بينهما وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين السكان، والمبادرة بمجموعة من المشروعات العمرانية لتحقيق كفاءة توزيع الموارد. من أهم الآليات والأساليب التي تسهم في تحقيق الروابط بين التجمعات الحضرية والريفية في أستراليا ما يلي:

- توفر منهجية مبتكرة لإعداد الخطط الاستراتيجية العمرانية الشاملة وخطط لتحقيق كفاءة استعمالات الأراضي لتحقيق التكامل بين التجمعات الحضرية وخاصة بين المناطق الحضرية والريفية.
- الاهتمام بقواعد البيانات الجغرافية لإعداد التحليلات الجغرافية عند إعداد سيناريوهات استعمالات الأراضي لغرض التنمية الحضرية واختيار السيناريو المفضل، وتحديد نطاق التوسع العمراني وتحديد محاور التنمية لتعزيز الروابط الحضرية والريفية بغرض تحقيق التنمية المستدامة.
- الكفاءة الاقتصادية في استعمالات الأراضي، وتحقيق العدالة في استعمالات الأراضي لكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجالات الصحة أو التعليم أو الطاقة أو البنى التحتية أو الإسكان أو النقل.
- تعزيز الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- إتاحة الوصول إلى البيانات الحكومية وجعلها في متناول المعنيين بالتنمية الحضرية.
- الاهتمام بقضايا تحسين شبكة الطرق والمواصلات لتسهيل حركة السكان ونقل البضائع، لجعل المناطق الريفية أكثر ارتباطًا بالمدن.
- مواكبة التطورات التقنية والذكاء الاصطناعي لتعزيز التواصل بين المناطق الحضرية والريفية، وتوفير تطبيقات ذكية لتسويق المنتجات الريفية.
- الاهتمام بتحويل المدن إلى مدن ذكية، وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة بهدف تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستدامة.
- تشجيع النقل الجماعي المستدام، خاصة النقل الجماعي بين الريف والحضر.
- الاهتمام بترشيد الطاقة وتقليل التأثيرات البيئية السلبية.
- كفاءة توزيع الخدمات العامة مثل: الرعاية الصحية والخدمات التعليمية في المناطق الريفية وكفاءة توزيعها.
- التنمية الزراعية المستدامة من خلال تشجيع الزراعة الذكية واستخدام تقنيات مستدامة لتحقيق كفاءة استخدام الموارد الطبيعة مثل استعمالات الأراضي الزراعية واستخدامات مياه الري.

- الحفاظ على التنوع البيولوجي للمناطق الريفية وعدم التأثير سلبًا على البيئات الحضرية.

- **تجربة جمهورية الصين الشعبية**[1]

تلعب الأقاليم دورًا حيويًّا في دعم التنمية الاقتصادية في الصين نظرًا لحجمها الجغرافي الكبير وتنوع تضاريسها. وتعتمد سياسات التنمية الإقليمية الصينية بشكل رئيس على تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق رئيسية: الشرق، الوسط، والغرب. وكان البعد الإقليمي عنصرًا حاسمًا في هذه السياسات في الثمانينيات والتسعينيات. تركزت سياسة الانفتاح الاقتصادي واستراتيجية التنمية على المناطق الساحلية، مما أدى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير يصل إلى 9.6% خلال الفترة 1978–2006، مما زادات التفاوتات الإقليمية بين الشرق والغرب والشمال والجنوب وخاصة المناطق الوسطى.

لتحقيق هدف تقليل التفاوتات الإقليمية، حولت الصين تركيزها التنموي من الساحل الشرقي إلى الأقاليم الداخلية التي يتركز بها 86% من السكان، والأقاليم الشمالية الشرقية. ففي آواخر التسعينيات، أطلقت الحكومة المركزية "استراتيجية تنمية المناطق الغربية"، وفي عام 2003، بدأت تطبيق "استراتيجية إنعاش الشمال الشرقي". أما في السنوات الأخيرة، فقد تم طرح برنامج "النهوض بوسط الصين" وخاصة أن مناطق الساحل الشرقى والمدن الكبيرة كانت تستحوذ على الاستثمارات الخارجية الضخمة والتي ساهمت في تعزيز التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي، وتوليد العديد من فرص العمل. إلا أنها جذبت العديد من المهاجرين من المناطق الداخلية الأقل تطورًا. من فئة العمالة منخفضة المهارات، والعمالة ذات المهارات العالية. مما ساهم في زيادة الفجوة في التنمية بين المناطق الساحلية المزدهرة والمناطق الداخلية الأقل نموًا، مما أدى إلى تفاقم عدم التوازن في التنمية بين الأقاليم مما كان لها انعكاسات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولتنمية وتطوير التجمعات الداخلية ضخت الحكومة استثمارات ضخمة في البنية التحتية، والطاقة، ومشروعات البيئة، بهدف تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، وتعزيز التنمية الاقتصادية في الأقاليم التي كانت تعاني من تأخر نسبي مقارنة بالمناطق الساحلية المزدهرة. لنمو تلك المناطق بوتيرة أسرع من غيرها، إلا أن ذلك لم يحدث بالسرعة المتوقعة. قد يعود ذلك إلى عوامل مثل التفاوت في البنية التحتية، نقص الاستثمار في المناطق المحيطة، أو عدم قدرة تلك المناطق على الإفادة من الفرص الاقتصادية المولدة في مراكز النمو الرئيسية مما زاد من اهتمامات الحكومة المركزية

(1)Yongnian Zheng &, Minji Chen, 2007.

نتيجة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية من المناطق الداخلية، وخاصة رغبة الحكومة في تحقيق التوازنات الاقليمية، وكانت الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 هي المحرك الأساسي الذي دفع الحكومة الصينية إلى أهمية إعادة توجيه استراتيجياتها التنموية نحو المناطق الداخلية، وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين المناطق الساحلية والداخلية، لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتخفيف المخاطر التي قد تنشأ من الأزمات الخارجية.

وكان أهم الآليات التي ساهمت في تعزيز الروابط بين الأقاليم الحضرية مثل المناطق الساحلية والمناطق الداخية الأقل تنمية هي توجيه الموارد من المناطق الشرقية المتقدمة إلى بقية البلاد، بهدف تحقيق توازن أكبر في التنمية بين الأقاليم. ومع ذلك، كانت هناك حاجة إلى خلق بيئة أكثر مرونة لتسهيل حركة العمالة ورأس المال بين المناطق، مما يمكن أن يسهم في تعزيز النمو الشامل. على الرغم من أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة، إلا أن هناك مخاوف من أن هذه العملية قد تؤدي إلى إضعاف النمو المستقبلي في المناطق الشرقية، التي تعد محركات الاقتصاد الصيني. وترغب الحكومة ضمان أن تكون كل منطقة قادرة على تحقيق نمو مستدام دون التأثير السلبي على المناطق الأخرى، مما يعكس التعقيد الكبير الذي يواجه السياسات التنموية في الصين.

ومن خلال سعي الصين إلى تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، وتقليل فجوة التنمية الإقليمية بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، اهتمت الحكومة بتطوير الروابط والعلاقات التكاملية بين المناطق الحضرية والريفية وخاصة أن نسبة عالية من السكان يقطنون المناطق الريفية في الوسط وفي الأماكن غير الساحلية مما زاد من السخط الاجتماعي وكان محل اهتمام مؤتمر الشعب الوطني الصيني. ومن أهم الآليات والأساليب التي تسهم في تحقيق الروابط بين التجمعات الحضرية والريفية في الصين:

- العدالة في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة من خلال تعزيز كفاءة استخدام استعمالات الأراضس على كافة الأنشطة الاقتصادية في المناطق الحضرية والريفية من خلال جذب الاستثمارات بالمناطق الحضرية الساحلية الشرقية.
- الدعم الحكومي لصياغة استراتيجية التوجه نحو الأقاليم الريفية الداخلية وتعزيز الروابط مع التجمعات الحضرية لتحقيق رضا المواطنين وتخفيف الصراعات الاجتماعية.
- دعم التوجه نحو انعاش الشمال الشرقي من خلال تنوع الاقتصاد بالمناطق الحضرية والريفية والحفاظ على الأراضي الزراعية، ومنع تدهورها والتعدي عليها بشكل عشوائي لحمايتها كمورد من الموارد الطبيعية.
- تقليل الانبعاثات الكربونية في المناطق الحضرية عبر تحسين وسائل النقل الجماعي مما يعزز جودة الحياة بالمناطق الريفية للحد من الهجرة إلى الريف.

- الخدمات التعليمية المتكاملة من خلال الخدمات التعليمية في المناطق الريفية وربطها بالمناطق الحضرية لتوفير فرص تعليمية متساوية وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين المناطق.

- **تجربة هونج كونج**[1]

تتميز تجربة هونج كونج في تنمية الروابط الحضرية وتطويرها بالتركيز على الاستدامة من خلال مواكبة التكنولوجيا المتطورة، والتركيز على التنمية العمودية من خلال ناطحات السحاب بدلًا من التنمية الأفقية لمواجهة المساحة المحدودة والكثافة السكانية الكبيرة حيث يصل عدد سكانها إلى أكثر من 7.5 مليون نسمة يعيشون على مساحة 1075 كم$^2$ مقسمة إلى 240 جزيرة من حيث الموارد الطبيعية.

في عام 1997، كلفت حكومة هونج كونج بإجراء دراسة عُرفت باسم التنمية المستدامة للقرن الحادي والعشرين في هونج كونج وهي كانت بمثابة بداية لمشاركة المدينة لتبني أهداف التنمية المستدامة. كما نجحت هونج كونج في استقطاعات مساحة كبير من البحر وتم استصلاحها وتحقيق كفاءة عالية في الإفادة منها في كافة الأنشطة السكنية والتجارية والصناعية والترفيهية والزراعية. لقد أدى التوسع الحضري في هونج كونج إلى تحويل الأراضي الزراعية إلى مستوطنات بشرية غير زراعية وعلى مدى العقود الماضية، شهدت المناطق الريفية الجديدة في هونج كونج تغييرات كبيرة في استعمالات الأراضي إلى استعمالات معظمها أنشطة غير مصرح بها نتيجة ضعف قوانين استعمالات الأراضي. وبالتالي قامت حكومة هونج كونج بدمج المناطق الريفية مع المناطق الحضرية استجابة إلى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. ومن الآليات لتعزيز الروابط الحضرية والريفية:

- تشجيع النقل الجماعي، وخاصة خطوط قطارات الأنفاق، والحافلات، والعبّارات.
- الاستثمار في البنية التحتية.
- تتبنى هونج كونج منهجية محددة لتطوير نماذج عمرانية رائدة أكثر استدامة وشمولًا، وتعتمد هذه المنهجية على:
  - تعاون الشركات الرائدة مع الجامعات والمراكز البحثية، في تقديم منتجات وخدمات مبتكرة.
  - تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال تحسين الأنظمة الضريبية.
  - دعم الشركات الصغيرة، وزيادة الرواتب وتحسين الخدمات الاجتماعية.

---

([1]) لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على:

- Liang, et. al. (2022), Eddie C.M. Hui, et. al. (2007), S.s.Y. Lau , et. al. (2003), Louis Augustin-jean, (2005).

- بناء مدن خضراء وتقليل التلوث.

- **تجربة اليابان – طوكيو**[1]

قامت مدينة طوكيو بتطوير الطرق والسكك الحديدية والبنية الأساسية للنقل، وتحسين المناطق المبنية، وتقديم التوجيه في مجال البناء، وصياغة سياسات الإسكان، وبناء المساكن الحضرية وإدارتها، وتعزيز التنمية الحضرية لتعزيز مقاومة الزلازل والكوارث، وإنشاء مدينة منخفضة الكربون، وبناء بيئة حضرية مستدامة، خضراء، مزدهرة، ذكية، نظيفة بيئيًا، حيث تم تحديث المخطط الهيكلي في شهر يوليو 2009 على مستوى الحضر والريف للمدينة والذي انبثق عنه العديد من السياسات الخاصة والمبادرات والمشروعات بالتنمية الحضرية التي تساهم في تطوير وتنمية التجمعات الحضرية السياسات الخاصة والمبادرات بالتنمية الحضرية.

إن تنفيذ المخطط الهيكلي والمبادرات والمشروعات لتحقيق التنافسية مع المدن العالمية، تطلب السعي إلى تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة بين الريف والحضر، والتعامل مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى إحياء مدينة طوكيو وتحويلها إلى مدينة مناسبة للقرن الحادي والعشرين، تتمتع بالحيوية والحضور والسحر والسلامة والاستدامة بناءً على رؤية تخطيط المدينة المنقحة لطوكيو (يوليو 2009). لتحقيق أهداف استراتيجية: جعل طوكيو كمكان للعيش والعمل، تطوير البنية الأساسية الحضرية التي تدعم مدينة طوكيو، تعزيز التنمية الحضرية الجذابة والمريحة والصديقة للبيئة العالمية من خلال زيادة المساحات الخضراء، والحد من الحمل البيئي، وخلق مشهد حضري رائع، لتعزيز السلامة وضمان الأمن، وتعزيز برامج الإسكان. من أهم الآليات والأساليب التي تسهم في تحقيق الروابط بين التجمعات الحضرية والريفية في مدينة طوكيو لتوفير تجمعات حضرية آمنة ومريحة للعمل والعيش والاستثمارات:

- تحديث المخطط الهيكلي ووضع مبادرات ومشروعات لتطوير الروابط الحضرية والريفية.
- تطوير المناطق الأساسية في الحضر والريف من خلال الشراكة الاستراتيجية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
- ترشيد استعمالات الأراضي وكفاءة تخصيصها من قبل البلديات.
- تطوير البنية الأساسية الحضرية.

---

(1) Tokyo Metropolitan Government (2011).

- تطوير شبكة الطرق ومعابر السكك الحديدية وتطوير أنظمة النقل الجماعي وتعزيز الخدمات اللوجستية.
- إعادة هيكلة قطاع الإسكان طويل الأمد وذي الجودة العالية واستخدام مواد صديقة للبيئة ومقاومة الزلازل وتعزيز تدابير لمكافحة الفيضانات.
- زيادة مساحة الرقعة الخضراء وزيادة معدل نصيب الفرد من المساحات المزروعة.
- الاستخدام الفعال لموارد المياه.
- إعادة تدوير الموارد والعمل على تجميل التجمعات الحضرية.
- الإفادة من تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي.

### 3-2-2 التجارب الإقليمية

- **تجربة إمارة دبي – الإمارات العربية المتحدة** [1]

تعد مدينة دبي مدينة المال والأعمال والتجارة والسياحة، وقد أدركت إمارة دبي أهمية تنمية التجمعات الحضرية وتطويرها لتعزيز الروابط بين منطقة دبي الحضرية والمناطق الريفية التي تشكل 60% من مساحة الإمارة لتعزيز الأنشطة التجارية والسياحية من خلال اتخاذ الآليات التالية لتحقيق تنمية التجمعات الحضرية وتطويرها:

- إعداد خطة النمو العمراني الاستراتيجي لإمارة دبي (1998-2050) للمناطق الحضرية والمناطق الريفية لحماية الموارد البيئية والطبيعية، والمحافظة على مصادر المياه الجوفية وحمايتها من التلوث والاستنزاف واعتماد وتطبيق اللوائح والأنظمة التي تم وضعها لحماية المياه الجوفية، والعمل على زيادة المخزون الجوفي منها، والمحافظة على البيئة الطبيعية والتراث العمراني، والمحافظة على الأراضي الزراعية في وجه النمو العمراني الحضري بالمناطق الريفية، والتحكم في الظواهر السلبية مثل التطوير العشوائي والتضخم الحضري بأشكاله المختلفة وذلك لما يترتب عليهما من أضرار اقتصادية وبيئية واجتماعية (حامد هطل، 2003).
- وضع محاور للتنمية العمرانية على مستوى منطقة دبي الحضرية والمناطق الريفية واعتمادها بشكل متكامل وليس بصورة مجزأة، وتسعى تنفيذ خطة النمو العمراني الاستراتيجي لإمارة دبي إلى تحقيق الأهداف والأولويات العامة، وضمان تحقيق أهداف الخطة بوضوح، والحفاظ على أنظمة المعلومات الكافية وتحديثها بشكل مستمر، والعمل على تحديث الخطة باستمرار بحيث تظل صالحة في جميع الأوقات (حامد هطل، 2003).

---

(1) https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/transport-and-infrastructure/dubai-2040-urban-master-plan.

- إعداد المخطط الهيكلي لمنطقة دبي الحضرية (1993–2012)، كمخطط استراتيجي طويل المدى يهدف إلى توجيه اتجاهات التنمية الحضرية وعلاقتها العمرانية بالمناطق الريفية، حيث يحتوي على خطة تنموية شاملة ومرنة للنمو الحضري ويعتمد على الترابط والتنسيق بين مختلف القضايا والسياسات لعناصر التخطيط (استعمالات الأراضي، النقل، المرافق العامة، الإسكان، الخدمات العامة الموارد البيئية) لتحقيق العدالة في توفير الأراضي لأغراض الإسكان وغيرها من الاستخدامات لمختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق مستويات عالية من الكفاءة الاقتصادية في استغلال الأراضي (معهد التخطيط القومي، 2016).
- إعداد أساليب تنفيذ المخطط الهيكلي (1993–2012) بهدف متابعة تنفيذ السياسات والأهداف الخاصة بالمخطط مع التركيز على مراجعة وتحديث المخطط مع تحقيق التنسيق الفعال لتنفيذه (حامد هطل، 2001).
- وضع التشريعات والقوانين المتعلقة باستعمالات الأراضي للمناطق الحضرية والمناطق الريفية.
- تحديث المخطط الهيكلي (2020–2040) للمناطق الحضرية والريفية لتحقيق تنمية عمرانية مستدامة للارتقاء بجودة الحياة وتعزيز التنافسية العالمية للإمارة.
- إنشاء شبكة من المسارات الخضراء التي تربط مناطق الخدمات، والمناطق السكنية، وأماكن العمل.
- العدالة في توفير استعمالات الأراضي لمختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية، مع تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استعمالات الأراضي.
- إعداد آلية الترابط بين منطقة دبي الحضرية والمناطق الريفية بهدف إمكانية التحكم في النمو والتطوير بشكل منظم والحفاظ على الرصيد المتبقي من الأراضي داخل النطاق العمراني والتجمعات الريفية للاحتياجات المستقبلية وتطوير المناطق حسب برامج زمنية تعكس النمو الفعلي للسكان والاقتصاد، والاستعمال الكفء للاستثمارات الخاصة بالبنية التحتية والخدمات ويحد من النمو العشوائي للعمران.
- لتحقيق مبدأ التنمية المستدامة وكفاءة استعمالات الأراضي وحفاظًا على قيمة الأرض كثروة طبيعية تم إعداد لائحة تصنيف وتقنين استعمالات الأراضي وهي تمثل وثيقة مرجعية مهمة لصناع القرار، وتحتوي اللائحة على خرائط لكافة قطع الأراضي السكنية والتجارية والزراعية والصناعية، والجوانب التشريعية والتنفيذية.
- إطلاق الحكومة الإلكترونية عام 1998 على مستوى الدوائر المحلية (معهد التخطيط القومي، 2016).
- إطلاق الحكومة الذكية عام 2008 تغطي جميع الخدمات الحكومية بكفاءة وباستخدام نظام الهوية الرقمية ا ) (Pass وتطبيق دبي الآن (Dubai Now) لجميع الخدمات الإلكترونية، والتي تغطي جميع خدمات المرافق العامة والخدمات العامة على مستوى التجمعات الحضرية (معهد التخطيط القومي، 2016).

- توفير قواعد بيانات من خلال مركز دبي للإحصاء، وهي بيانات محدثة ومتبادلة بين كافة الدوائر والجهات الحكومية، والسكان على مستوى التجمعات الحضرية المختلفة، وتقليل الفوارق الحضرية بين تلك التجمعات الحضرية، وتنميتها وتطويرها، مما أدى إلى انخفاض مساحة المناطق الريفية.

### 3-2-3 تجارب أخرى (المدن الذكية)

تعرف المدن الذكية بأنها مدن حضرية متطورة تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا والبنية التحتية الذكية لتحقيق تواصل فعّال بين التجمعات الحضرية والمناطق الريفية والثانوية. تهدف هذه المدن إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وتلبية احتياجات السكان من خلال مبادرات تكنولوجية متميزة لتحسين جودة الحياة.[1] تركز المدن الذكية على التوازن بين التجمعات الحضرية المختلفة وتعزيز الروابط مع المناطق الريفية، مما يساهم في كفاءة استخدام شبكات البنية التحتية الرقمية. كما تعمل على تحقيق الاستدامة من خلال تطوير خطط استراتيجية تتضمن أهدافًا ومبادرات ابتكارية.

ومن أهم أبعاد وعوامل المدن الذكية المستدامة تتلخص في الاقتصاد الذكي، القدرة التنافسية، والبيئة الذكية، الموارد الطبيعية، والحوكمة الذكية، المشاركة، والحياة الذكية، جودة الحياة، والتنقل الذكي، رأس المال الاجتماعي والبشري.[2] وأحد أبرز مؤشرات المدينة الذكية هو المرصد الحضري العالمي، الذي يتضمن 22 مؤشرًا لتنمية المدينة الذكية (CDI)، والذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) عام 1988. يهدف هذا البرنامج إلى ضمان التطور الحضري المستدام من خلال تحقيق الروابط بين التجمعات الحضرية، ومن أهم تجارب المدن الذكية في تطوير التجمعات الحضرية وتنميتها وتعزيز الروابط الحضرية الريفية، هي:

- **مدينة باريس** من خلال مواكبة التقنية الرقمية لتخطيط استعمالات الأراضي ونظام المعلومات الجغرافية وتطبيق الأدلة الحضرية والعمرانية وتقنين استعمالات الأراضي لكفاءة استخدام الأراضي والمرافق العامة والخدمات العامة وتطوير نظام ذكى لتقليل الازدحامات المرورية وتطبيق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في تعزيز الروابط الحضرية الريفية.

---

(1) لمزيد من المعلومات انظر المدن الذكية المستدامة والحلول الرقمية الذكية لتعزيز المرونة الحضرية بالمنطقة العربية ، دروس من الجائحة ، الأمم المتحدة ، المستوطنات البشرية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ( الإسكوا ) 2021 .

(2) المدن الذكية المستدامة والحلول الرقمية الذكية لتعزيز المرونة الحضرية بالمنطقة العربية، دروس من الجائحة، الأمم المتحدة، المستوطنات البشرية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) 2021 صفحة 3.

- **مدينة سنغافورة** التي يتجاوز عدد سكانها 6 ملايين نسمة من خلال تطبيقاتها البيانات الكبيرة والتقنيات الذكية، وتمثل نموذجًا رائدًا في إدارة المدن الحديثة. وتعد مدينة "تينغاه" مثالاً حيًّا على كيفية تحسين الحياة الحضرية من خلال الابتكار والاستدامة، وبالتالي تعد مدينة سنغافورة من أبرز المدن الذكية في العالم، حيث تمثل مثالاً ناجحًا في استخدام البيانات الكبيرة لتحسين إدارة المرور وتخطيط استعمالات الأراضي والتصميم الحضري المستدام.
- **مدينة أمستردام** الذي يصل عدد سكانها إلى 4.2 مليون نسمة، يعيش 41.4% من سكانها بالمناطق الحضرية، 58.6% بالمناطق الريفية، ومن أهم الموانئ العالمية ومركزًا للتجارة والمال، تعد نموذجًا في التخطيط الحضري المستدام وتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، من خلال تحقيق التوازن بين الاحتياجات السكنية والبيئية والاجتماعية وخاصة عنصر النقل والمواصلات، وتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال كفاءة توزيع الاستثمارات والتركيز على الابتكار والاستدامة مثل تطبيق تقنيات المدن الذكية لتحسين الخدمات العامة. وتتضمن هذه التقنيات نظم المراقبة الذكية، والبيانات المفتوحة، بالإضافة إلى تحقيق التكامل من خلال زيادة المساحات الخضراء وتوفير الأمن الغذائي وتشجيع الزراعة الحضرية ومشروعات الحدائق المجتمعية والاهتمام بالزراعة على أسطح المباني. ومن الآليات المستخدمة لتحقيق تنمية وتطوير التجمعات الحضرية هو توفير قواعد بيانات ذات جودة عالية متبادلة بين التجمعات الحضرية المختلفة، وتنمية القدرات للسكان لاستخدام التطبيقات والإفادة منها لتبية احتياجاتهم، وتحسين جودة الحياة، مما أدى إلى الإفادة من البنية الأساسية التكنولوجية في عملية التخطيط والتشغيل وبالتالي تقليل الفوارق الحضرية بين تلك التجمعات الحضرية، وتنميتها وتطويرها.
- **ملبورن، أستراليا**، تُعد تجربة ناجحة في التخطيط الحضري وتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرارات، حيث تسعى المدينة إلى تحقيق توازن بين التنمية الحضرية واحتياجات المجتمعات الريفية، مع التركيز على الاستدامة والشمولية وتحسين جودة الحياة. ومن أهم الآليات لتعزيز الروابط بين المناطق التركيز على تطور نظام نقل متكامل يربط بين المدينة والمناطق الريفية. يشمل ذلك خدمات القطارات والحافلات، مما يسهل التنقل بين المناطق الحضرية والريفية. كما تنفذ المدينة برامج تنموية تهدف إلى دعم المجتمعات الريفية، مثل تشجيع الزراعة المستدامة ودعم المشروعات المحلية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- **مدينة برشلونة**، تُعد مثالاً ملحوظًا في تطوير التجمعات الحضرية وتنميتها وتعزيز الروابط مع المناطق الريفية. حيث يشمل منهج برشلونة في التخطيط الحضري الشامل، كفاءة توزيع استعمالات الأراضي بكفاءة، والتركيز

على الاستدامة، والابتكار والشمولية، وتعزيز جودة الحياة للسكان، وتلبية الاحتياجات السكنية والمرافق والخدمات العامة، وتشجيع استهلاك المنتجات المحلية من المناطق الريفية من خلال تنظيم الأسواق المحلية والمهرجانات، مما يعزز من الاقتصاد المحلي ويزيد من الوعي بأهمية الزراعة المستدامة.

- **مدينة دبي** والتي بدأت منهجية رحلة المدينة الذكية منذ عام 1998 بداية من إطلاق الحكومة الإلكترونية ثم التحول إلى الحكومة الذكية عام 2008 ثم التحول إلى الذكاء الاصطناعى منذ عام 2020. واستفادت مدينة دبي من التقنيات المبتكرة في استراتيجية التخطيط العمراني وتحقيق الروابط الحضرية والريفية باتصال بدون فواصل من خلال تحسين شبكة الطرق والاهتمام بالمرافق العامة من مياه وكهرباء وصرف صحي وشبكات تصريف مياه الأمطار إلى البحيرات المائية، والاهتمام بكفاءة توزيع الخدمات العامة من خدمات تعليمية وصحية وأمنية ورياضية بين الحضر والريف، كما نجحت في تعزيز الروابط بين مدينة دبي ومنطقة حتا الجبلية والتي تقع على مسافة 150 كم$^2$ من مدينة دبي وتقع ضمن حدود سلطة عمان من خلال الاهتمام تطوير الروابط بين التجمعات الحضرية بدبي والتجمع الريفي بالتركيز على تحسين المرافق العامة والخدمات العامة والأنشطة السياحية، مما جعل المناطق الريفية تتميز بالنشاط السياحي والمزارات السياحية، ومناطق الخيام السياحية في أشهر الشتاء.

### 3-3 الدروس المستفادة

إن تنمية التجمعات الحضرية وتطويرها بهدف تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية يتطلب وضع استراتيجية شاملة تلبي احتياجات السكان تتكون من العناصر التالية:

**أولا: التخطيط الاستراتيجي العمراني الشامل**

- تطوير إدارة التنمية العمرانية والبنية التحتية من خلال تفعيل دور الأجهزة المحلية في إدارة التنمية العمرانية وتنفيذ المخططات الهيكلية.
- تحسين شبكة الطرق والنقل الجماعي، وتوفير المرافق الأساسية مثل المياه النظيفة، الصرف الصحي، وشبكة تجميع مياه الأمطار، والخدمات العامة مثل: الرعاية الصحية والخدمات التعليمية في المناطق الريفية وضمان كفاءة توزيعها لجعل المناطق الريفية أكثر ارتباطًا بالمدن.
- تحقيق مستويات عالية من الكفاءة الاقتصادية في استعمالات الأراضي.
- تفعيل التنسيق بين كافة المعنين لتنفيذ المخطط الشامل للتنمية الحضرية وخاصة بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني.

- تحديث البيانات والمعلومات والخرائط الجغرافية بشكل مستمر.
- تحديث القضايا والسياسات بشكل مستمر لضمان تكامل السياسات الحضرية والريفية بشكل مستمر، وتحسين البنية التحتية التي تربط المدينة بالمناطق الريفية لجعلها أكثر كفاءة.
- تطوير التخطيط العمراني للمناطق الحضرية، وتنفيذ خطط التنمية التي تعزز الروابط بين الريف والمدينة.
- المشاركة الشعبية لمناقشة التحديات والفرص التي تواجه الروابط الحضرية والريفية واتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير التجمعات الحضرية، مما يعزز من الشفافية ويزيد من قبول المشروعات.

**ثانيًا: الحوكمة والمشاركة المجتمعية**

- تعزيز الحوار المستمر بين صناع القرار والمجتمعات المحلية في الريف والحضر لضمان تلبية احتياجات السكان وتعزيز روح المسؤولية المشتركة في عملية التنمية.
- التطوير المؤسسي وحوكمة منظومة التخطيط الاستراتيجي للتنمية العمرانية والمخططات الهيكلية.
- حوكمة إدارة النمو العمراني بما فيها إدارة الأراضي بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية.

**ثالثًا: التنمية الاقتصادية والتنمية المكانية المتوازنة لتقليل الفوارق الحضرية**

- تحقيق التوازن بين استعمالات الأراضي والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- جذب الاستثمارات إلى القطاعات الاقتصادية المنتجة في الحضر والريف لخلق فرص العمل مثل تشجيع الصناعات الزراعية التحويلية، مثل تعبئة المنتجات وتصنيع الأغذية.
- الاهتمام بالتنمية الحضرية المتوازنة للحد من التوسع العمراني العشوائي وتدهور الأراضي الزراعية، والحد من التجاوزات والتعديات بالعمران القائم، والتوزيع العادل للاستثمارات الحكومية.
- تحقيق التوازن الرشيد بين العرض والطلب في مجال استعمالات الأراضي.
- تطوير السياحة الريفية، مما يعزز من الروابط بين المدينة والمناطق المحيطة بها.
- تشجيع التعاونيات الزراعية والحرفية التي تربط بين الريف والمدينة، والتي تسهم في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية التي ترتبط بالأسواق الحضرية لتقليل الفجوة الاقتصادية بين الريف والحضر، وهذا يعتمد على الميزات النسبية لكل محافظة على حده.

**رابعًا: الاستدامة البيئة والمالية**

- التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تشجيع الزراعة الذكية واستخدام تقنيات مستدامة لتحقيق كفاءة استخدام الموارد الطبيعة مثل استعمالات الأراضي الزراعية واستخدامات مياه الري.
- الاهتمام بالمشروعات البيئية المستدامة مثل مشروعات استخدام الطاقة المتجددة في المناطق الريفية وتوفير بنية تحتية تكنولوجية، وزيادة رقعة المساحات الخضراء في المناطق الحضرية والريفية.
- الاستدامة المالية لتوفير التمويل اللازم لتحسين الترابط بين المناطق الحضرية والريفية لتنفيذ المبادرات والمشروعات الداعمة.
- تعزيز كفاءة استخدام الموارد المائية في المناطق الحضرية والريفية من خلال إنشاء محطات تحلية المياه وأنظمة تجميع مياه الأمطار.

**خامسًا: البيئة الحضرية والريفية**

- الحفاظ على التنوع البيولوجي للمناطق الريفية وعدم التأثير سلبًا على البيئات الحضرية.
- الفعاليات الاجتماعية والثقافية بين سكان المدينة والمناطق الريفية.
- تعزيز إنشاء المباني الصديقة للبيئة مثل المباني الخضراء التي تستهلك طاقة أقل وتساهم في الحفاظ على البيئة.
- تشجيع سياسات الحد من النفايات وزيادة معدلات إعادة التدوير لتقليل التلوث البيئي.
- منع تدهور الأراضي الزراعية والتعدي عليها بشكل عشوائي لحماية الموارد الطبيعية.
- تقليل الانبعاثات الكربونية في المناطق الحضرية عبر تحسين وسائل النقل الجماعي وإنشاء مسارات مخصصة للمشاة، مما يعزز جودة الحياة ويقلل من الهجرة إلى الريف.

**سادسًا: تدريب الكوادر البشرية وتأهيلها**

- تنمية الموارد البشرية وتدريبها من خلال إنشاء المدارس الفنية والتقنية لتلبية الاقتصاد المحلي في القطاع الزراعي لتحسين جودة الحياة.
- تأهيل الباحثين والأكاديمين والخبراء في مجال استعمالات الأراضي بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية.

**سابعًا: استخدام تكنولوجيا المعلومات**

- استخدام التقنيات الحديثة لتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، من خلال تطبيقات النقل الذكي وإدارة البيانات البيئية، وتطبيق أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) لتحليل البيانات ورسم خرائط الطرق والمواصلات لتسهيل الوصول بين المدينة والمناطق الريفية.

- مواكبة التطورات التقنية لتعزيز التواصل بين المناطق الحضرية والريفية، مثل استخدام تطبيقات لتسويق المنتجات الريفية في المدن.

# الفصل الرابع

# سياقات تنمية التجمعات الحضرية وتطويرها – مع الإشارة للحالة المصرية

## 4-1 تمهيد

ركزت أغلب نظريات وممارسات التنمية على القضايا "الحضرية" أو "الريفية" مع القليل من الاهتمام بالعلاقات المتبادلة بين الاثنين. وعلى النقيض من ذلك، تُظهر العديد من الأدبيات أن الروابط بين المراكز الحضرية والريف، بما في ذلك حركة الأشخاص والسلع ورأس المال والمعاملات الاجتماعية الأخرى، تلعب دورًا مهمًا في عمليات التغيير الريفي والحضري. في المجال الاقتصادي، تعتمد العديد من المؤسسات الحضرية على الطلب من المستهلكين الريفيين، وغالبًا ما يكون الوصول إلى الأسواق والخدمات الحضرية أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للمنتجين الزراعيين. كما يعتمد عدد كبير من الأسر في كل من المناطق الحضرية والريفية على الجمع بين مصادر الدخل الزراعية وغير الزراعية لسبل عيشهم.

وبصفة عامة، ركزت أدبيات التنمية الإقليمية إما على المناطق الحضرية أو الريفية بدلاً من الترابطات بين هذين النوعين المختلفين من الأقاليم (Korsgaard, 2015, Lee, S.Y., 2004). كما كان هناك تقسيم صارم بين "الريف" و"الحضر" عندما يتعلق الأمر بدراسات التنمية المكانية المرتبطة بها (Korsgaard, 2015, Bosma, N., 2014, Freire-Gibb, 2013, Faggio, G., 2014) دون مراعاة كبيرة للارتباطات، خاصة بين رواد الأعمال الموجودين في المناطق الريفية؛ الذين يشاركون بنشاط في الأسواق في المناطق الحضرية. وقد ركزت العديد من الأدبيات على ما يعنيه أن تكون رائد أعمال يقع في منطقة ريفية، كما تم إيلاء قدر أقل من الاهتمام لدور مشروعات التنمية الاقتصادية المحلية على ربط المناطق الريفية والحضرية– (Bergmann, H., 2010, Baumgartner, D., 2013, Meccheri, N., 2005, Gülümser, A.A., 2016, Akgün, A.A.; 2011)

من المنظور الخاص بالروابط الريفية والحضرية في سياق التنمية المستدامة، فإن التجمعات الحضرية الكبيرة تستفيد بشكل غير متناسب، من خلال التكامل المتزايد للاقتصاد العالمي، وتحرير التجارة، والأهمية المتزايدة للاقتصاد القائم على المعرفة، وما إلى ذلك (Pike, A.; Rodríguez-Pose, 2016). وعلى النقيض من ذلك، فإن المناطق

الريفية التي تتميز بتباعد المسافات بينها وبين المراكز الحضرية، والكثافة المنخفضة، وهيمنة القطاعات التقليدية، وما إلى ذلك، لا تستفيد من هذه التطورات. وقد تستفيد بعض المناطق الريفية فقط من القدرة على الاتصال بالمناطق الحضرية، وهي تظهر بالفعل أنماط نمو إيجابية (Dijkstra, L,.2013). ونتيجة لذلك، تتزايد الفوارق المكانية– وخاصة بين المراكز والأطراف. والواقع أظهر أن ثلاث دول فقط من عينة من 28 دولة أظهرت انخفاضًا في التباينات المكانية منذ تسعينيات القرن العشرين. وقد شهدت جميع البلدان الأخرى تباينات متزايدة. وتتناقض مثل هذه الأدلة مع الافتراضات النظرية والسياسية حول ما يسمى بتأثيرات "التسرب" أو الانسكاب لاقتصادات التجمعات الحضرية (Rodríguez–Pose, 2015).

كما ترتبط المناطق الحضرية والريفية من خلال مجموعة متنوعة من التدفقات، والتي قد تكون اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وإعلامية، وما إلى ذلك. وقد اكتسبت الروابط بين المناطق الريفية والحضرية على نحو متزايد اهتمامًا سياسيًا لأنها تُرى على أنها تساعد المناطق الريفية على تنويع اقتصاداتها وضمان وصول المناطق الحضرية إلى الموارد الحيوية (ESPON 2007, Davoudi, S. 2003). وتساهم مثل هذه الروابط بين المناطق الريفية والحضرية في تحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة على المستوى الكلي لأنها تعمل على مواجهة قوى التركيز أو الاستنزاف القوية، من خلال منح المناطق الريفية فرصًا للتطور (Davoudi, S. 2002, Stead, D. 2002, Tacoli, C. 2003).

وعندما نفكر في زيادة الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية، فإن "التنمية المستدامة في المناطق الريفية لها أهمية أساسية للحفاظ على التقاليد الاجتماعية والثقافات (الأصلية) ومساحات المرافق الطبيعية القيمة، مع الحد من الفوارق الإقليمية، وتوليد اقتصاد ريفي نابض بالحياة، وفرص عمل جديدة ومتنوعة وتحويل المساحات الريفية إلى أماكن مناسبة للحقائق الاجتماعية والاقتصادية الحديثة" (Rodríguez–Pose, 2015). لكن هذا التحول لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وكلاء التغيير الريفيين مثل رواد الأعمال الذين يتجذرون في السياق الريفي، ولكنهم يمتلكون أيضًا روابط قوية مع المناطق الحضرية. ومن ثم فإن رواد الأعمال الذين ينشئون روابط بين المناطق الريفية والحضرية قد يكون لديهم القدرة على تقليل الفوارق المكانية من خلال قدرتهم على خلق الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية.

نتيجة لكل ما سبق يستعرض هذا الفصل سياقات تنمية التجمعات الحضرية لمزيد من الترابط الريفي – الحضري، والنظر في كيفية تصور التفاعلات الريفية والحضرية في إطار التخطيط للتنمية، كما يستعرض الفصل بعض الدراسات التجريبية حول التدفقات المختلفة التي تربط المناطق الريفية والحضرية (تدفقات الأشخاص والسلع والنفايات)، والتفاعلات القطاعية (مثل الزراعة في المدن، والعمالة غير الزراعية في الريف، والارتباطات الريفية

والحضرية في المناطق شبه الحضرية)، ووصولاً إلى مناقشة بعض جهود مصر في تنمية وتطوير التجمعات الحضرية.

## 4-2 التفاعلات الريفية الحضرية في إطار تخطيط التنمية المكانية

ترتبط التفاعلات الريفية الحضرية في إطار تخطيط التنمية المكانية بالجوانب التالية:

### 4-2-1 التصنيع والتحضر

يتعدى دور التصنيع نطاقه الاقتصادي، في نمو الإنتاجية ومتوسط الدخل للفرد والتحولات العميقة في بنية الإنتاج والتشغيل، وكل ما يتضمنه مفهوم التنمية الاقتصادية في تعريفه الأوسع. فقد أدت عملية التصنيع إلى اختلاف حياة السكان في الريف والحضر، وطبقاتهم وأنماط معيشتهم، عما كانت عليه منذ زمن بعيد وإلى وقت قريب. ومثلما يُفسِر التصنيع تفاوت الشعوب في مستويات الدخل والرفاهة، كذلك هو المسؤول الأول عن توزيع القوة وفرص التأثير في المستقبل. فقد تم تصور التنمية من حيث انطلاق الاقتصادات الوطنية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية وخلق الحوافز للاستثمار خلال القرن العشرون، وبهذه الطريقة، فإن قطاع الصناعة سوف يتعدى تدريجيًّا على قطاع التقليدي (الزراعة)، والاقتصاد النقدي على مستوى الكفاف أو ما يقرب من الكفاف لعدة عقود. وكان التصنيع والتحضر جزءًا لا يتجزأ من عملية التحديث، كان يُنظر إلى الهجرة الريفية الحضرية باعتبارها عملية إيجابية، وركزت العديد من الدراسات على آثار التوطين الدائم للعمال وأسرهم في المناطق الحضرية، ومع ذلك، بحلول نهاية القرن، أصبح من الواضح أن خلق فرص العمل في قطاع التصنيع كان أقل بكثير من المتوقع ولم يتمكن من استيعاب السكان الحضريين سريعي النمو.

وقد ترجم القلق بشأن التوسع الحضري المفرط إلى سياسات تحاول الحد من هجرة العمالة إلى المدن، وفي الوقت نفسه، أشعلت الدراسات الأولية حول القطاع غير الرسمي الحضري المناقشة المستمرة حتى الآن حول إمكانات تطوير القطاع (Standing, G. and V. Tokman, 1991, Portes, A., Castells, 1989)، وقد ارتبط هذا القطاع منذ نشأته بالحضر، واعتبر ظاهرة مقترنة بارتفاع معدل التحضر، والهجرة من الريف إلى المدينة حيث يعتمد هذا المفهوم على ازدواجية النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، وانقسام اقتصادياتها إلى قطاعين: قطاع رسمي Formal، وآخر غير رسمي Informal (World Bank, 2021).

### 4-2-2 التحيز الحضري

يوجد إدراك عام بين الدول النامية ومن بينها مصر بأهمية المدينة؛ وبوصفها مركزًا للنشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل، حيث ينتشر عدد من الاتجاهات الاقتصادية المتعلقة بالتوسع الحضري والتي تمثل تحديًا في حد ذاتها، وتشمل هذه الاتجاهات فيما تشمل محدودية تنوع الاقتصاديات المحلية مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، ونقص فرص العمل، ويعزو ذلك جزئيًا نتيجة لخصخصة المؤسسات التي كانت في السابق مملوكة للدولة، وندرة القروض الصغيرة وعدم وجود سكن يسير التكلفة، مما أدى إلى نمو القطاعات الاقتصادية الرئيسية غير الرسمية، وكذلك التوسع السريع للتنمية المكانية غير الرسمية.

كذلك أدت الفوارق الاجتماعية والمكانية إلى وجود بعض مظاهر من التهميش ونقص في الفرص اللازمة للمساهمة بشكل فعّال في المجتمع، مما أسهم في تدفق السكان السريع داخل المدن وفيما بينها، وأدى ذلك إلى ارتفاع مفاجئ في تكاليف المعيشة على المستوى المحلي؛ بما في ذلك استئجار المساكن، والتنافس على فرص العمل، وعدم كفاية فرص الحصول على الخدمات الأساسية.

كذلك تتسم إدارة الأراضي والتخطيط الحضري بالمركزية الشديدة في كثير من الأحيان، والتي تميل إلى ترك المدن دون القدرة على التخطيط الفعّال وتنظيم التنمية الحضرية والتوسع. وغالبًا ما تكون مناهج التخطيط الحضري قد عفا عليها الزمن، ولا تأخذ بعين الاعتبار واقع السكان في المناطق الحضرية، وتنظيمها غير جيد. وكثيرًا ما ينتج عن ذلك الفصل المكاني حسب الطبقة، وانخفاض الكثافة، والافتقار إلى الفضاء العام وظهور الأحياء العشوائية.

على غرار التخطيط الحضري، فإن الدرجات العالية من المركزية تعوق الحوكمة والتشريعات الفعالة في المدن العربية، حيث غالبًا ما تعتمد المحليات اعتمادًا كليًا على الحكومة المركزية، سواء ماليًا أو سياسيًا، وغالبًا ما تفتقر إلى الموظفين المدربين على تخطيط وإدارة النمو العمراني. وفي ظل غياب الحكومة المحلية المُمكنة سياسيًا وماليًا، تفتقر العديد من المدن إلى القدرة للاستجابة بفعالية لاحتياجات وأولويات المواطنين المحليين (UN–Habitat, 2024).

### 4–2–3 التكيف الهيكلي والعولمة واللامركزية

مما لاشك فيه أن الاقتصاد الكلاسيكي (الليبرالي)، يدعو إلى إعادة هيكلة الحكومات والقطاعات العامة والأسواق الحرة التنافسية التي تحدد تكوين رأس المال البشري وتخصيص الموارد والنمو، كما أن استراتيجيات التنمية موجهة نحو التصدير، وهذا يعني تصدير السلع الأساسية لغالبية الدول النامية، بما في ذلك المواد الغذائية. وتستخدم العملات الصعبة المكتسبة بعد ذلك لشراء الحبوب الأجنبية أو زيادة رؤوس الأموال الخاصة المتاحة للمزارعين. وفي كلتا الحالتين، فمن المتوقع أنه بمجرد إزالة أنظمة الأسعار المشوهة المرتبطة بالتصنيع الذي يعتمد على إحلال

الواردات وغيرها من السياسات المنحازة، سوف يزدهر الإنتاج الزراعي المحلي ويتوسع (Steve Keen, 2022 ,Corbridge, S., 1989).

ولكن بالنسبة للعديد من صغار المزارعين، وخاصة في أفريقيا، فقد أدى التعديل الهيكلي إلى ضغوط الأسعار مع ارتفاع تكلفة المدخلات الزراعية والسلع الاستهلاكية بشكل أسرع من أسعار المنتجات الزراعية. وكثيرًا ما يعني خفض الدعم الحكومي أن المزارعين الكبار وحدهم هم القادرون على شراء المدخلات بكميات كبيرة وبيعها بكميات كبيرة للتغلب على تكاليف النقل المرتفعة، أو يستطيعون تحمل تكاليف الانتظار وبيع منتجاتهم بعد فترة من الحصاد، مستفيدين من تقلبات الأسعار الموسمية. وعلى هذا، وعلى الرغم من هدف برامج التكيف الهيكلي المتمثل في تقليص الفجوة في الدخل بين المناطق الريفية والحضرية، وبالتالي خفض معدلات الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وقد ثبت أن الوصول إلى الأسواق الدولية ليس متساويًا بالنسبة لجميع المنتجين، وأن تعميق التمايز الاجتماعي في كل من المدن والريف يشكل جزءًا لا يتجزأ من الإصلاح الاقتصادي. ولقد استمرت الهجرة كاستراتيجية للبقاء، جنبًا إلى جنب مع تنويع الدخل بطبقة العمال الذين يعملون بأجر، والذين يشكلون بالنسبة لهم التعايش بين الريف والحضر عنصرًا أساسيًّا إما في استراتيجيات البقاء أو التراكم (Pedersen, P.O., 1997).

من الجوانب المركزية الأخرى للعلاقات بين الريف والحضر في تسعينيات القرن العشرين اللامركزية في الوظائف الإدارية، ويرجع ذلك جزئيًّا على الأقل إلى الضغوط المتزايدة من جانب المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين من أجل تحقيق الديمقراطية السياسية وإصلاح الدولة. ومع ذلك، ففي العديد من البلدان، لا تخلو هذه العملية من التناقضات بين نظرية اللامركزية وممارستها، وكثيرًا ما تواجه السلطات المحلية مشكلات كبيرة في الإفلات من سيطرة الحكومة المركزية وتدخلها وفي تحقيق الاستقلال المالي والإداري ( Jaglin, S. and A. Dubresson, 1993؛ Nyassogbo, G., 1997 ). ومن حيث السياسات، جددت اللامركزية الاهتمام بالتخطيط التنموي الإقليمي فضلاً عن دور المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنمية العالم الثالث.

- **التحكم في النمو الحضري والهجرة من الريف إلى الحضر**

يميل القلق بشأن التوسع الحضري المفرط في العالم الثالث إلى تصوير النمو الحضري على أنه يرجع في المقام الأول إلى الهجرة من الريف إلى الحضر. ويُنظَر إليه كمؤشر على التشوهات الإقليمية والقطاعية في أنماط التنمية، فضلاً عن كونه أصل الصعوبات الإدارية العملية في تخطيط الخدمات العامة الحضرية، ومصدرًا محتملًا للاضطرابات الاجتماعية في المدن. وكثيرًا ما يكون هذا التهويل غير مبرر، لأن الزيادة الطبيعية هي عادة السبب الرئيسي للنمو الحضري، والذي كان أسرع أيضًا حيث كان النمو الاقتصادي أعلى (UNCHS, 1996).

ومع ذلك، فإن الخوف من التوسع الحضري غير المنضبط أدى إلى انتشار سياسات مصممة للحد من النمو الحضري والسيطرة على الهجرة من الريف إلى الحضر على أساس ضغوط المهاجرين على الإسكان والبنية الأساسية غير الكافية. وعادة ما يكون لهذه السياسات تأثير ضئيل إلى جانب خفض الرعاية الاجتماعية، وخاصة بالنسبة للفقراء والطبقة المتوسطة (Jellinek, L.,1988؛ Gilbert, A., 1992). وقد تمكنت الأنظمة الاستبدادية في الصين وكمبوديا، وجنوب أفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري، من تنفيذ ضوابط صارمة للهجرة على الرغم من التكلفة البشرية الباهظة للغاية وضمن أنظمة سياسية تنتهك العديد من حقوق الإنسان. وبعد عام 1978، بدأت الصين في تخفيف قيود الهجرة لأنها أثبتت عدم توافقها مع الطلب المتغير بسرعة على العمالة، وخاصة في وحول مراكز التجارة الأجنبية الرئيسية في المناطق الساحلية (Chen, X. and W. L. Parish, 1996). في كثير من الحالات، يجهل صناع السياسات بشكل عميق تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على الهجرة والتنمية الحضرية (Becker, C.M. and A. R. Morrison, 1996).

وبصفة عامة تؤثر استراتيجيات السوق الحرة، وتحرير التجارة، وتقليص التدخل الحكومي في الاقتصاد على حركة السكان وعلى الشكل المادي الحضري. كما تتحكم الشركات العابرة للحدود المتحالفة مع الصناعة المحلية في شكل وطبيعة التحضر في كثير من الدول النامية، وغالبًا ما يرتبط الاتجاه نحو المدن الكبرى بالتركيز المستمر لمؤسسات التصنيع في المناطق الحضرية الرئيسية، لتوافر العمالة الرخيصة، والتي غالبًا ما تكون نسبتهم أعلى من الإناث والمهاجرات (Parnwell, M. and L. Wongsuphasawat 1997).

- **المدن الصغيرة والتخطيط الإقليمي**

على الرغم من أن أدبيات التفاعلات الريفية – الحضرية كانت تهيمن عليها تقليديًا الاهتمام بالطرق التي تؤثر بها المدن الكبيرة جدًا على تطوير هذه التفاعلات، إلا أن المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة الحجم غالبًا ما يُنظر إليها على أنها تلعب دورًا حاسمًا في التفاعلات الريفية والحضرية نظرًا للرابط القوي والعلاقة التكميلية عادةً مع المناطق الريفية الداخلية (Baker, J. and C–F. Claeson, 1990). وبصفة عامة ترتبط تفسيرات العلاقات الريفية والحضرية حول دور المراكز الحضرية الصغيرة في التنمية الإقليمية، من خلال وجهات النظر المختلفة التالية:

- في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كان يُنظر إلى المدن الصغيرة عمومًا على أنها تلعب دورًا إيجابيًا في التنمية باعتبارها المراكز التي تتسرب منها الإبداعات والتحديثات إلى السكان الريفيين. وكان من بين المساهمات الأحدث والأكثر تأثيرًا في هذه النظرة الإيجابية تطوير مفهوم "الوظائف الحضرية في التنمية الريفية" (Belsky, E.S. and G.J. Karaska, 1990)، حيث تتمثل الاستراتيجية المكانية الأكثر فعالية

وعقلانية لتعزيز التنمية الريفية في تطوير تسلسل هرمي حضري مفصل جيدًا ومتكامل ومتوازن. وتوصف هذه الشبكة من المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بأنها فعالة من حيث الموقع، فهي تسمح لمجموعات من الخدمات والمرافق والبنية الأساسية التي لا يمكن وضعها اقتصاديًا في القرى الصغيرة والنجوع بخدمة سكان متفرقين على نطاق واسع من مكان مركزي يمكن الوصول إليه" (Rondinelli, D., 1985).

- يوفر تحديد موقع المزيد من نقاط إمداد الخدمات؛ مجموعة متنوعة من الخدمات والمدخلات الزراعية والسلع الاستهلاكية للمناطق الريفية، ويُنظر إليه على أنه يلعب دورًا حاسمًا في التنمية الريفية. وفي حين تم استخدام هذا النهج على نطاق واسع من قبل الجهات الدولية المانحة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ولا يزال يؤثر على نماذج التخطيط الإقليمي الأكثر حداثة، فقد تعرض لانتقادات على أساس أن الاستهلاك الريفي المنخفض ناتج عن التفاوت الاجتماعي وانخفاض الدخول وليس عن صعوبة الوصول إلى الإمدادات (Pedersen, 1997; Simon, 1992 Morris, 1997;).

- ومن وجهة النظر المتشائمة، فإن المدن الصغيرة تساهم في إفقار المناطق الريفية من خلال استغلال الفقراء في المناطق الريفية من قبل قوى خارجية، والتي قد تكون، وفقًا للحالة، قوى استعمارية، وشركات متعددة الجنسيات، وحكومات وطنية مركزية، وإداريين محليين ونخب، وفي بعض الحالات، مانحين دوليين. ومع ذلك، عندما يكون هناك هيكل طبقي متساوٍ نسبيًا وإمكانية وصول مجانية إلى الأراضي، حيث يؤدي الحافز إلى النمو الحضري إلى نشاط في المقام الأول من قبل الناس ومن أجل أنفسهم، فقد يكون التوسع الحضري على نطاق صغير مفيدًا محليًا" (Southall, A., 1988).

- ومن وجهة نظر ثالثة، وعلى النقيض من كثير من الأدبيات، فإن التعميمات والوصفات العالمية، التي شكلت الأساس لمعظم نماذج التخطيط المكاني، ليست صالحة. وعلى هذا فإن السياسات المركزية قد لا تكون فعّالة لأنها لا تستطيع أن تأخذ في الاعتبار خصوصيات ومواصفات المدن الصغيرة ومناطقها. وما نحتاج إليه بدلاً من ذلك هو اللامركزية الحقيقية في صنع القرار، مع الاستثمار وجمع الموارد على المستوى المحلي، وهو ما من شأنه أن يسمح بتحديد الاحتياجات والأولويات المحلية، وهو ما من شأنه أن يحفز التنمية الريفية والحضرية على حد سواء. وعلاوة على ذلك، من المرجح أيضًا أن تؤثر القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقًا على المدن الصغيرة، وبالتالي الهجرة إلى المدن الكبرى. على سبيل المثال، تشكل هياكل ملكية الأراضي غير العادلة في جنوب الهند أحد الأسباب التي جعلت النمو السريع في الإنتاج الزراعي لا يحفز التنمية في العديد من المراكز الحضرية الصغيرة (Harriss, B. and J. Harriss, 1988). كما يمكن

لسياسات الحكومة في شراء المحاصيل والضرائب أن تؤثر على مستويات الرخاء والحرمان في المناطق الريفية والحضرية.

## 4-3 النهج المتبع في التخطيط المكاني

لقد تم الاعتراف منذ فترة طويلة بالحاجة إلى نوع ما من التدخل الحكومي لتعزيز التنمية، على الرغم من أن الأشكال التي اتخذتها قد تغيرت بمرور الوقت. ففي ستينيات القرن العشرين، وتماشيًا مع نموذج التنمية السائد آنذاك، تم تصميم الاستراتيجيات المكانية لتحقق النمو الاقتصادي من خلال تحفيز التنمية الصناعية في مراكز محددة ("أقطاب النمو") من خلال الاستثمار العام. ومع ذلك، فشل التأثير المتوقع للنمو المتوازن مكانيًا في التحقق، نتيجة تركز معظم الأنشطة في أقاليم أو محافظات أو مناطق معينه وقلتها أو ندرتها في الأقاليم الأخرى، مما أدى ذلك إلى بروز مشكلة التباين الحاد بين المناطق الأكثر تطورًا والأخرى الأقل تطورًا بين الأقاليم والمحافظات أو داخل الإقليم أو المحافظة نفسها. وفي كثير من الحالات، انتهت هذه السياسات إلى إثراء المجموعات الاجتماعية والمناطق والتجمعات الحضرية الكبيرة المتميزة بالفعل. وبحلول سبعينيات القرن العشرين، أدى فشل سياسات "مركزية التنمية والنمو" والتحول الكبير في نموذج التنمية إلى الرأي القائل بأن التحضر عملية طفيلية تؤدي إلى التخلف وإهمال الزراعة (Hardoy and Satterthwaite, 1986، معهد التخطيط القومي، 2016).

ومن حيث السياسات، كان يُنظَر إلى برامج التنمية الريفية المتكاملة باعتبارها الاستراتيجية "الملائمة". وركزت تلك البرامج على التغيير الزراعي مع إيلاء القليل من الاهتمام، إن وجد، لدور المراكز الحضرية في الاقتصاد الريفي (Escobar, A., 1995, ؛Becker, C.M. and A. R. Morrison, 1996). وقد أدت النتائج المخيبة للآمال لهذه الاستراتيجية القطاعية، إلى جانب التغييرات الكبرى في السياسات الاقتصادية الكلية وفي السياق الاجتماعي الاقتصادي العالمي، إلى تحول آخر في اهتمامات التخطيط.

وأصبحت الروابط الريفية والحضرية مؤخرًا محور اهتمام متجدد بين صناع السياسات والباحثين ( Evans, H., Gaile, G. L., 1992؛ UNDP/UNCHS (Habitat),1995)، ويرجع ذلك إلى سببين:

- **السبب الأول:** يرتبط بالانتشار المتزايد لاستراتيجيات التنمية القائمة على اقتصاد السوق، وتأكيدها على الإنتاج الزراعي الموجه نحو التصدير؛ والذي يعتمد على الروابط الاقتصادية الفعّالة التي تربط المنتجين بالأسواق الخارجية. ومن المفترض أن يؤدي الوصول إلى الأسواق الخارجية إلى تحويل الطلب المحتمل إلى طلب فعال، والذي بدوره سيحفز الإنتاج المحلي. ومن ثم فإن زيادة الدخول في القطاع الزراعي؛ ستؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات والسلع المصنعة. ومن وجهة النظر هذه، يُنظر إلى المدن الصغيرة على أنها تلعب دورًا

رئيسيًا في ربط المناطق الريفية الداخلية بالأسواق المحلية والدولية، فضلاً عن توفير فرص العمل غير الزراعية للسكان الريفيين، وبالتالي توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي.

- **السبب الثاني،** يرتبط بالسبب الأول، وهو الأولوية المتزايدة الممنوحة، جزئيًا عن قصد وجزئيًا كنتيجة لخفض التمويل، للإصلاح الحكومي، ولامركزية الموارد والمسؤوليات، وتعزيز المؤسسات العامة المحلية، بالإضافة إلى دورها التقليدي كمقدمي البنية الأساسية والخدمات، فإن السلطات المحلية مسؤولة أيضًا عن دعم التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر. ومع ذلك، فقد أعيد تركيز توفير البنية الأساسية نحو ما يرتبط مباشرة بالنشاط الإنتاجي، وعادةً على حساب البنية الأساسية الاجتماعية مثل الصحة والتعليم.

وعلى الجانب الإيجابي، عزز هذا التحول من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي نهجًا أكثر مرونة للتخطيط الإقليمي، ويستند هذا أيضًا إلى الاعتراف بأن فشل سياسات "أقطاب النمو" السابقة كان يرجع إلى حد كبير إلى الإفراط في تعميم إمكانات التنمية في المراكز الحضرية، وأن "برامج المدن الصغيرة" تميل الآن إلى إعطاء المزيد من الاهتمام لاحتياجات وإمكانات المواقع الفردية.

ومع ذلك، فإن التركيز على الكفاءة الاقتصادية والتنمية التي يقودها السوق يميل إلى التعامل مع المجتمع باعتباره كيان واحد غير متمايز، مما يحول الانتباه عن الظروف المعيشية للفئات الأكثر ضعفًا في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وتوضح الأجزاء التالية كيف ترتبط التغيرات في التفاعلات الريفية والحضرية بالاستقطاب الاجتماعي المتزايد في كل من الحضر والريف.

## 4-4 تدفقات الأشخاص (الهجرة)

في حين اجتذبت الهجرة الدولية اهتمامًا متزايدًا في السنوات الأخيرة (غالبًا بسبب آثارها السياسية في بلدان المقصد)، إلا أنه لا يُعرف سوى القليل عن الهجرة الداخلية على الرغم من حقيقة أن حجمها واتجاهها وخصائصها الديموغرافية (مثل التركيبة الجنسية والعمرية) تشكل أهمية أساسية لفهم عمليات التحضر. وقد اعتمدت المناهج التقليدية للهجرة على مفهوم عوامل "الدفع والجذب" باعتبارها العناصر التفسيرية الرئيسية. فمن المنظور الكلاسيكي، تُتخذ قرارات الانتقال على المستوى الفردي استجابةً للصعوبات في مناطق المصدر (عوامل "الدفع")، وللمزايا النسبية المتصورة في مناطق المقصد (عوامل "الجذب")، ويقرر الأفراد الهجرة بعقلانية لأنهم ينجذبون إلى الأضواء الساطعة للمدينة التي تعد، في الأمد البعيد، بتقديم فرص اقتصادية أفضل من الريف.

ومن ناحية أخرى، يميل النهج البنيوي للهجرة إلى تصوير المهاجرين باعتبارهم ضحايا وليسوا صناع قرار عقلانيين، لأن الانتقال يتحدد من خلال العمليات الاجتماعية الكلية والتاريخية والجدلية مثل إعادة الهيكلة الاجتماعية المكانية

للإنتاج على المستويين الوطني والإقليمى. وتُرى عوامل الدفع والجذب هنا باعتبارها عملية استقطاب فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد، والهجرة باعتبارها أحد الخيارات القليلة المتاحة لأكثر طبقات السكان ضعفًا.

### 4-4-1 التغيرات في أنواع الهجرة واتجاهها

تفترض نماذج الدفع والجذب لحركة السكان بشكل جوهري أن اتجاه الهجرة هو في الأساس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، والفجوة في الدخل بين المنطقتين تشكل عاملاً تفسيريًا مهمًا. ومع ذلك، فقد أشارت بعض الأدبيات إلى أنه منذ منتصف السبعينيات، أدى التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي إلى تقليص الفجوة بين الدخول الحضرية الحقيقية والدخول الريفية الحقيقية في بعض الدول، وقد حدث هذا التباطؤ في أعقاب برامج التكيف الهيكلي في كثير من الدول النامية ومن بينها مصر، مما أدى إلى انخراط عدد كبير من العمال الحضريين المسرحين في الهجرة من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية؛ والعودة إلى مناطقهم الأصلية حيث تكون تكاليف المعيشة أدنى (Potts, D.,1995).

وبالرغم من ندرة الأدبيات التي أجريت بشأن هجرة العودة، فمن المرجح أن يكون لها تأثيرات مهمة على مناطق المقصد، حيث قد يتنافس العائدون على الموارد النادرة مع السكان المحليين، وفي الوقت نفسه، يسهلون إدخال الابتكارات، سواء التكنولوجية أو الاجتماعية الثقافية. كما زادت المدن الثانوية من دورها كوجهات. ففي بعض المناطق، عمومًا داخل المناطق الصناعية أو القريبة من المدن الكبرى، نجحت العديد من المراكز الحضرية الأصغر في جذب استثمارات جديدة كانت تميل في السابق إلى التركيز في المدن الكبرى، ومن بينها مصر، بمساعدة البنية التحتية الإقليمية المحسنة كثيرًا للنقل والاتصالات. وقد ساعد الركود أو انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية؛ وخفض مستويات الموظفين والدخل داخل القطاع العام في تثبيط الهجرة إلى العواصم الوطنية في بعض البلدان، وإلى اتجاه الهجرة نحو المدن الصغرى في بعض البلدان حيث كان توفير الغذاء للأسر الحضرية أكثر جدوى، خاصة خلال فترة السبعينيات والثمانينات من القرن العشرون (UNCHS, 1996).

ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أنه في تسعينيات القرن العشرين، عاد نمط الحركة نحو المدن الكبرى استجابة لتركيز الثروة ومركزية النشاط الاقتصادي في مراكز الطلب المربحة التي أعقبت إعادة إدخال تدفقات الاستثمارات والمساعدات الأجنبية وتحرير السوق (Bryceson, D.F.,1997). وفي حالات أخرى، قد تكون وجهات الهجرة ريفية، لامتلاك أراضٍ جديدة مستصلحة، وذلك لبعض الفلاحين الذين لا يملكون، وتشير الأدلة إلى أن الهجرة الدائرية تتزايد أيضًا نتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة في المدن (Boyce, J., 1993).

### 4-4-2 انتقائية الهجرة (للسن والنوع)

تتوافق تعقيدات اتجاه الهجرة ومدتها مع تعقيدات تكوين التدفقات، ففي حين أن عدم المساواة في السيطرة على الموارد من المرجح أن يؤدي غالبًا إلى الهجرة إلى الخارج، فإن هذا لا يقتصر على الفئات ذات الدخل المنخفض؛ بل قد يحدث أيضًا على مستوى الأسرة، حيث يكون عادةً قائمًا على البناءات الإيديولوجية للأدوار والعلاقات بين الرجال والنساء، والآباء والأطفال. وبالتالي، قد يلعب الجنس والجيل دورًا حاسمًا في اتخاذ القرارات والانتقائية المتعلقة بالهجرة (Chant, S.,1992).

فعلى سبيل المثال، من المرجح أن تشعر النساء بالمسؤولية عن رفاهية أفراد أسرتها، وقد يكون هذا عاملاً مهمًا في قرارات الهجرة خاصة عندما تكون الفرص العمل محدودة في نطاقهم. ويمكن للهجرة أيضًا أن توفر مخرجًا من القيود الاجتماعية والأسرية وتمنح النساء مستوى من الاستقلال قد لا يكون من السهل الوصول إليه في مناطقهن الأصلية (Rakowski, 1995 Gadio and). وقد يقرر الشباب الذين لديهم إمكانية محدودة للوصول إلى أراضي الأسرة والعمل المأجور الانتقال أيضًا. وفي حين أن التأثيرات على مناطق الهجرة قد تكون كبيرة في جميع الحالات (من حيث، على سبيل المثال، توافر العمالة، والتحويلات المالية، وتنظيم الأسرة، وأنظمة الإنتاج الزراعي)، فمن المرجح أيضًا أن تختلف اعتمادًا على من ينتقل ومن يبقى.

وبصفة عامة، تتنوع حركة السكان وتتغير باستمرار استجابة لديناميكيات اجتماعية واقتصادية أوسع، ويشكل المهاجرون من الشباب والذكور الأغلبية، كما تتزايد هجرة النساء من الشباب إلى المدن بحثًا عن العمل والترقي في مناصب أعلى (David, R., & Others, 1995). ومع ذلك، عندما تكون السياسات متجذرة في الاحتياجات المحلية، وتعتمد على الموارد التي يوفرها المهاجرون، فإنها يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تحسين الظروف في مناطق الهجرة إلى الخارج (Simelane, H.S.,1995).

### 4-5 دور تدفقات السلع والسكان في تنمية الروابط الريفية الحضرية

يشكل تبادل السلع بين المناطق الحضرية والريفية عنصرًا أساسيًّا في الروابط بين المناطق الريفية والحضرية، وتنظر السياسات المكانية إلى تفاعلات السوق باعتبارها عاملاً حاسمًا في تنمية المناطق الريفية، وهو ما يعكس الاتجاه العالمي نحو استراتيجيات يقودها السوق. ومن هذا المنظور، فإن الاستثمار الحكومي في البنية الأساسية المرتبطة بالإنتاج (تحسين الوصول إلى الطاقة والمياه والنقل) من شأنه أن يعوض عن عيوب السوق التي تشكل جذور التفاوتات الإقليمية (Gilbert, A. (1992).

ونظرًا لأن إنتاج الصادرات الزراعية يُنظر إليها باعتبارها الميزة النسبية لمعظم دول العالم الثالث في الأسواق العالمية، فإن التركيز ينصب على الروابط الاقتصادية الفعّالة التي تربط المنتجين بالأسواق المحلية والخارجية، مما يسهم في إيجاد نموذج متشابك للعلاقة بين التنمية الريفية الحضرية على النحو التالي:

- **أولاً**– الأسر الريفية عندما تكتسب دخولاً أعلى من إنتاج السلع الزراعية للأسواق غير المحلية، مما يحفز الطلب على الغذاء وغيره من السلع الاستهلاكية، ويؤدي ذلك إلى خلق فرص عمل غير زراعية وتنويع الأنشطة الحضرية، وخاصة في المدن الصغيرة القريبة من مناطق الإنتاج الزراعي. وهذا بدوره يمتص فائض العمالة الريفية، ويزيد الطلب على المنتجات الريفية، يعزز الإنتاجية الزراعية والدخول الريفية (UNDP/UNCHS (Habitat) 1995).
- **ثانيًا**، القرب من الأسواق الحضرية مما يحسن قدرة المزارعين على الوصول إلى المدخلات والخدمات المطلوبة لزيادة الإنتاجية الزراعية (Zoomers, A.E.B. and J. Kleinpenning, 1996 )، ويركز هذا النموذج على الأسواق باعتبارها عوالم تنافسية مثالية للتبادل الاقتصادي غير الشخصي، وعلى النقيض من ذلك، تركز المفاهيم الأكثر تعقيدًا للأسواق على الجهات الفاعلة والمؤسسات الاجتماعية، وعلى آليات الوصول والسيطرة من قبل بعض المجموعات واستبعاد مجموعات أخرى أضعف.
- **ثالثًا**، نقطة انطلاق هذا النموذج هي أن الأنشطة في المناطق الريفية والحضرية متميزة قطاعيًا، فالسكان الريفيون منخرطون في المقام الأول في الزراعة، بينما يعمل سكان الحضر بشكل أساسي في التصنيع والخدمات. ويُنظر إلى نمو الدخل غير الزراعي للسكان الريفيين على أنه نابع من زيادة الدخل الزراعي.

ومع ذلك، في حين أن اتجاه الروابط الريفية الحضرية غالبًا ما تكون قضية رئيسية في نماذج التنمية الإقليمية، فإن السؤال حول ما إذا كان ارتفاع الدخل من الزراعة يدفع نمو الأنشطة غير الزراعية، أو ما إذا كان الدخل من الأنشطة غير الزراعية يحفز نمو الزراعة (Evans, H.E. and P. Ngau,1991).

## 6-4 جهود مصر في تنمية التجمعات الحضرية وتطويرها

اتسمت التنمية الحضرية في مصر على مدار الأربعين عامًا الماضية بالتوسع السريع والتحديات الكبيرة. وقد شهدت منطقة القاهرة الكبرى، على وجه الخصوص، نموًا كبيرًا، حيث زادت الأراضي الحضرية بنسبة 33.7% بين عامي 1986 و 1999 (Yin et al., 2005). وقد حدث هذا التوسع في المقام الأول من خلال تحويل الأراضي الصحراوية والأراضي الزراعية في دلتا النيل إلى مناطق حضرية، مما يعكس الأولوية العالية الممنوحة للتنمية الحضرية في مصر (Aly, 2005). كما تواجه التنمية الحضرية في مصر، وخاصة في منطقة القاهرة الكبرى والمدن

الجديدة، العديد من التحديات والفرص: إذ تشهد مصر توسعًا حضريًا، مما أدى إلى ظهور العديد من القضايا البيئية والتنموية (Hegazy, I., Seddik, W., & Ibrahim, H. (2017).). وقد أدى هذا التوسع إلى تنمية متفاوتة، مع زيادة الكثافة السكانية في بعض المناطق وانخفاضها في مناطق أخرى.

ومن المثير للاهتمام أنه بينما زادت الكثافة السكانية في القاهرة الكبرى بنسبة 26.8% في الفترة من 1986 إلى 1999، انخفض عدد السكان لكل وحدة من الأراضي الحضرية بالفعل، مما يشير إلى أن نمو استخدام الأراضي الحضرية ربما تجاوز النمو السكاني الإجمالي (Yin et al., 2005). ولم يكن هذا الاتجاه موحدًا في جميع أنحاء المدينة، حيث تشهد الضواحي والمناطق الجنوبية زيادات كبيرة في الكثافة السكانية. كما يتم التخطيط للمجتمعات الحضرية الجديدة في مصر مع أخذ الاستدامة في الاعتبار. لقد كان تطوير المدن والمجتمعات الجديدة بمثابة استراتيجية رئيسية في التوسع الحضري في مصر. على سبيل المثال، استخدمت مدينة المنيا الجديدة منهجًا قائمًا على نظام المعلومات الجغرافية لتقييم مدى ملاءمة الأراضي للتنمية الحضرية، وهي واحدة من 16 مجتمعًا تنمويًا جديدًا يهدف إلى معالجة النمو الحضري، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الظروف الكارستية والسمات الهيكلية (Aly, M. H. (2005). وبالمثل، يجري استكشاف مفهوم المدن الخضراء والبيئية، كما يتضح من مدينة جديدة مخطط لها في الصحراء الشرقية بمحافظة سوهاج، والتي تهدف إلى إنتاج معظم احتياجات البنية التحتية دون إجهاد الأنظمة القائمة (El Ghorab, H. K., & Shalaby, H. A. 2016).

يجدر الإشارة إلى أن التنمية الحضرية في مصر واجهت العديد من التحديات، بما في ذلك التحضر العفوي غير المخطط له، وعدم قدرة المدن الجديدة على جذب السكان، والقيود المالية. وأخيرًا، فإن التنمية الحضرية في مصر هي عملية معقدة تتطلب التخطيط والإدارة الدقيقة. وفي حين أن التحديات مثل الزحف غير الرسمي (Osman, T., Arima, T., & Divigalpitiya, P. (2016). والتدهور البيئي (El Araby, M. 2002) لا تزال قائمة، إلا أن هناك أيضًا مبادرات واعدة تركز على الاستدامة وتحسين التصميم الحضري واعتماد آليات الإدارة الحضرية الخضراء (Hegazy, I., Seddik, W., & Ibrahim, H. 2017).

من أحدث تلك المبادرات مبادرة "تطوير التجمعات الحضرية" ضمن مشروع حياة كريمة، والتي أطلقتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ضمن الخطة السنوية (2022 – 2023)، وتستهدف المبادرة مدن المراكز والشياخات التابعة لها، ضمن المرحلة الأولى من مبادرة "حياة كريمة". وتهدف هذه المبادرة "تطوير التجمعات الحضرية" لتحقيق التكامل بين الجهود التنموية التي تقوم بها الدولة في الريف والحضر؛ بما يعزز الشعور بالرضا المجتمعي، والاتساق مع توجهات الدولة لتوطين أهداف التنمية المستدامة بالمحافظات؛ بما يساهم في سد الفجوات التنموية بين المناطق

المختلفة. وتأتي مبادرة تطوير التجمعات الحضرية كواحدة ضمن عدد من مبادرات وبرامج التنمية المكانية التي ركزت عليها الخطة الاستثمارية للعام المالي القادم 2023/2022، بالتعاون مع الجهات ذات الصلة في إطلاق المبادرات والبرامج التنموية التي من شأنها تحقيق العدالة في توزيع الاستثمارات بين مختلف المناطق، وتعظيم الإفادة منها، بما يساهم في تحقيق رؤية مصر 2030.

وتضم المبادرة نحو 77 تجمعًا حضريًا في نطاق محافظات المرحلة الأولى من "حياة كريمة"، وعددها 20 محافظة هي (الأقصر، أسوان، سوهاج، أسيوط، قنا، بني سويف، الوادي الجديد، المنيا، الفيوم، الغربية، المنوفية، دمياط، الشرقية، القليوبية، الإسكندرية، البحيرة، الجيزة، الإسماعيلية، كفر الشيخ، الدقهلية)، ويستفيد منها نحو 4 مليون مواطن. وترتكز المُبادرة على التخطيط المبني على الأدلة، من خلال دراسة مؤشرات أداء حالة التنمية في الوقت الحالي، ووضع خطة متكاملة لتحسين معدلات إتاحة الخدمات الأساسية في مدن المراكز. كما تستهدف المبادرة 6 قطاعات رئيسية هي: مياه الشرب والصرف الصحي، التعليم (إنشاء وتطوير المدارس)، الصحة (وحدات الرعاية الصحية الأولية، والمستشفيات المركزية)، الشباب والرياضة (مراكز الشباب، والأندية)، فضلاً عن مشروعات التنمية المحلية (رصف الطرق داخل المدن، تطوير الأسواق والمواقف، ومناطق الحرف والورش). كما استهدفت المبادرة خلال العام المالي (2023/2022) استكمال تنفيذ 35 مشروعًا لمياه الشرب والصرف الصحي، وتطوير 15 مستشفى و 104 وحدات صحية، وإنشاء وتطوير وتوسعة أكثر من 8 آلاف فصل في كل المراحل التعليمية (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2023). (انظر الشكل (2) والشكل (3) لمزيد من المعلومات ومؤشرات أداء المرحلة الأولى من المبادرة.

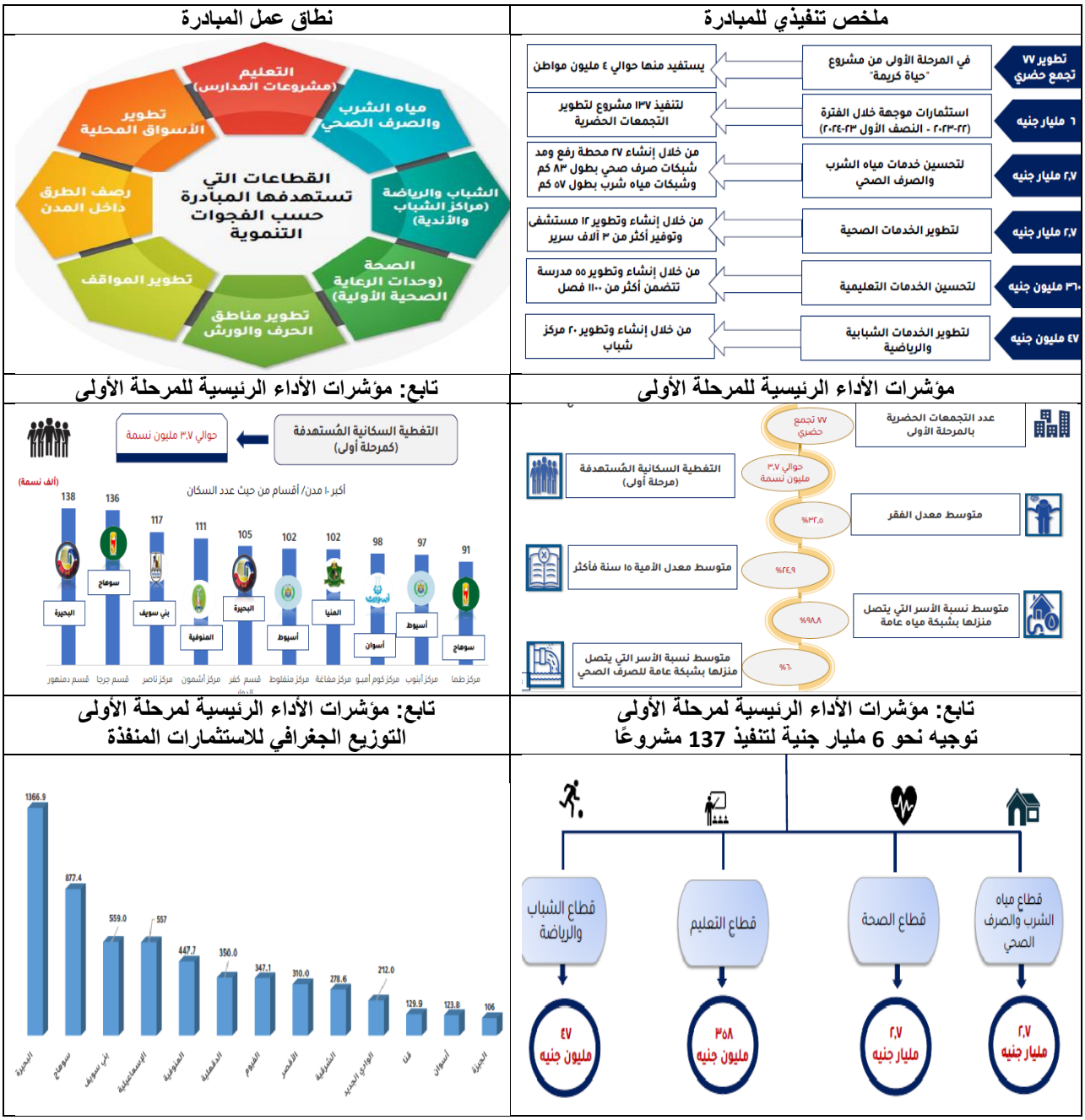


**المصدر**: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2024.

**شكل (2)**

**الملخص التنفيذي وبعض مؤشرات الأداء للمرحلة الأولى لمبادرة تطوير التجمعات الحضرية**

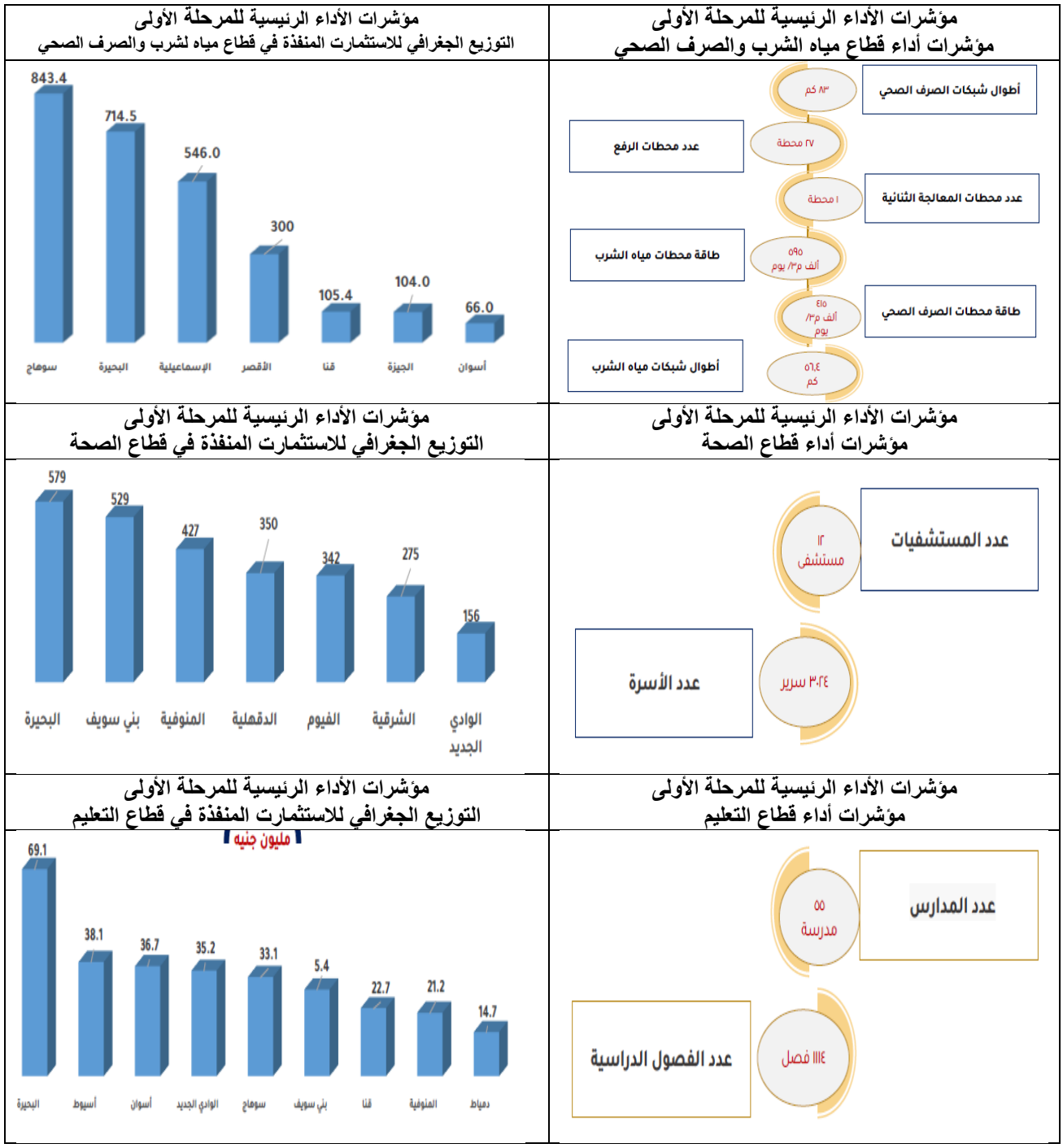


**المصدر**: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2024.

**شكل (3)**

**مؤشرات الأداء في بعض القطاعات للمرحلة الأولى لمبادرة تطوير التجمعات الحضرية**

## 4-7 استنتاجات

من خلال استعراض ما سبق يمكن استنتاج بعض النقاط المهمة:

- ترتبط التفاعلات بين الريف والحضر بشكل أوثق عبر الفضاء وعبر القطاعات مما يعتقد عادة، فغالبًا ما يختلف تعريف "مركز حضري" من بلد إلى آخر، وقد تكون الأسر "متعددة الأماكن"، حيث يقيم بعض الأعضاء في المناطق الريفية وبعضها الآخر في المدن، فضلاً عن الانخراط في الزراعة داخل المناطق الحضرية أو في أنشطة غير زراعية في الريف. وتعمل تدفقات الأشخاص والسلع والنفايات، والتدفقات ذات الصلة من المعلومات والأموال، كروابط عبر الفضاء بين المدن والريف.

- من المنظور الخاص بالروابط الريفية والحضرية في سياق التنمية المستدامة، تستفيد التجمعات الحضرية الكبيرة بشكل غير متناسب، من خلال التكامل المتزايد للاقتصاد العالمي، وتحرير التجارة، والأهمية المتزايدة للاقتصاد القائم على المعرفة.

- تتميز المناطق الريفية بتباعد المسافات بينها وبين المراكز الحضرية، والكثافة المنخفضة، وهيمنة القطاعات التقليدية، مما يعني عدم استفادتها من أي تطوير للمراكز الحضرية. وقد تستفيد بعض المناطق الريفية فقط من القدرة على الاتصال بالمناطق الحضرية، وهي تظهر بالفعل أنماط نمو إيجابية ونتيجة لذلك، تتزايد الفوارق المكانية– وخاصة بين المراكز والأطراف.

- تأثرت العلاقات المتبادلة القوية بين المناطق الريفية والحضرية بالتحولات الحالية على المستوى الكلي، بما في ذلك الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي التي تم فحص تأثيرها تقليديًا في المقام الأول في الاقتصادات الحضرية وأسواق العمل.

- أسهمت برامج التكيف الهيكلي وتحرير التجارة ونمو الزراعة الموجهة نحو التصدير إلى تهميش دور الريف، مما اضطر الكثير من السكان إلى الهجرة أو اللجوء إلى العمل غير الزراعي منخفض الأجر. وبالنسبة للسكان الحضريين والريفيين على حد سواء، أدت التغيرات الأخيرة والحالية في السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العالمي إلى تعميق التباين الاجتماعي وزيادة الفقر.

- يشكل تبادل السلع عنصرًا أساسيًّا في الروابط بين المناطق الريفية والحضرية، وتنظر السياسات المكانية إلى تفاعلات السوق باعتبارها عاملاً حاسمًا في تنمية المناطق الريفية، ومن ثم فإن الاستثمار الحكومي في البنية الأساسية المرتبطة بالإنتاج من شأنه أن يعوض عيوب السوق التي تشكل جذور التفاوتات الإقليمية.
- تساهم مبادرة "تطوير التجمعات الحضرية" في تحقيق التكامل بين الجهود التنموية التي تقوم بها الدولة في الريف والحضر؛ بما يعزز الشعور بالرضا المجتمعي، والاتساق مع توجهات الدولة لتوطين أهداف التنمية المستدامة بالمحافظات؛ بما يساهم في سد الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة.

# الفصل الخامس

# أنماط العلاقات الحضرية الريفية لأقاليم مدن عواصم المحافظات المصرية

## 5-1 تمهيد

تعد المدن حجر الزاوية في فكر التنمية الإقليمية من خلال استخدام المدن المتنامية كقاعدة لتطوير النمو الاقتصادي حيث يرى البنك الدولي أن المدن يمكن أن تساعد في خلق فرص العمل والحد من الفقر وتوفير نوعية حياة أفضل، لذا فإن المدن هي محركات النمو وحاضنات الابتكار. وتدعم المدن السكان لمواجهة تحديات التنمية في المستقبل. وبما أن أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي يتحقق في المدن، فإن المستقبل الاقتصادي لمعظم البلدان النامية سيعتمد على إنتاجية سكانها الحضريين. لذلك هناك حاجة إلى تطوير سياسات تمكن المدينة من الإفادة من قدراتها الإنتاجية ليس فقط لزيادة الإنتاج، ولكن أيضًا لجعل المدينة قادرة على المنافسة (Seddek, 2019). ويرى Abdalmoity (2019) أن المدن لا بد أن تتم تنميتها في إطار إقليمها حيث إن إقليم المدينة يشمل العديد من التجمعات الحضرية والريفية ذات العلاقات التشابكية، وتنامي مفهوم إقليم المدينة مع زيادة التحضر للمجتمعات وظهور أنماط جديدة من التجمعات الحضرية، منها ما يلعب دور المركز الصناعي، والمدن العالمية، ومدن مراكز الأعمال. جميعها قدمت نماذج مختلفة من شكل العمران وشكل العلاقات التبادلية بينها وبين ظهيرها المباشر وغير المباشر، كما أصبح مفهوم الإقليم ومكوناته وحدوده تختلف باختلاف الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. وعليه تحولت العلاقة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين من فكرة التدرج الهرمي من المدينة إلى التجمعات الريفية في محيطها ودور المدينة كمركز الأنشطة الحضرية، إلى مفهوم الإقليم الحضري الممتد يضم مزيجًا من الأراضي الزراعية ومراكز التسوق والأنشطة الخدمية ومناطق السكن (Scott, 2019). وبالتالي تأكد أهمية مفهوم الروابط الحضرية–الريفية أو الريفية–الحضرية كأحد أهم روافد تلك العلاقة حيث لا جدوى من تنمية أحدهم دون الأخر، ولفهم طبيعة تلك العلاقة لا بد أن يتم فهم مصطلحي الريف والحضر، حيث تأتي الكلمة الإنجليزية "rural" من الكلمة اللاتينية "RURALIS"، والتي تعني أو تتعلق بالريف أو بالأرض المفتوحة وهو ما يجعل الريف مصدر الغذاء للحضر، على النقيض من المدينة أو البلدة، وتأتي كلمة "urban" من الكلمة اللاتينية "URBANIS"، والتي تعني أو تنتمي إلى مدينة والتي تعد مركزًا للأنشطة الاقتصادية والخدمية ومقصدًا للوظائف من سكان الريف (Smith, B. J. and Parvin, 1973).

يهتم هذا الفصل من البحث بمحاولة فهم أعمق للعلاقات الحضرية الريفية من خلال تصنيف أنماط تلك العلاقات في الواقع المصري بالتطبيق على مجموعة من مدن عواصم المحافظات. إلى جانب تحليل الأبعاد المكانية لأقاليم مدن العواصم المختارة، وتناول بعض من قضايا التنمية في أقاليم مدن العواصم.

## 5-2 تصنيف أنماط العلاقات الحضرية الريفية لمدن عواصم المحافظات[1]

يساهم فهم وتصنيف الروابط الحضرية الريفية بدور أساسي في نجاح صياغة سياسات التنمية المختلفة التي تهدف إلى دعم الروابط المختلفة التي تؤدي إلى تحقيق استدامة التنمية للحضر والريف. هناك العديد من الروابط الحضرية الريفية، كما ذكرنا سالفًا، ويتمثل بعضها في الآتي:

- **الروابط المكانية والعمرانية:** ويلعب النقل فيها دورًا رئيسًا في نقل السلع والموارد، وأيضًا حركة السكان للحصول على الخدمات ورحلات العمل. وتؤثر الروابط المكانية على توزيع الأنشطة والعمران على محاور الحركة، وبالتالي تركيز النمو العمراني والكثافات السكانية بقرب محاور النقل من طرق وسكة حديد ومجارٍ مائية، مكونة بذلك أنماط مختلفة من التنظيم المكاني للعمران.
- **الروابط الاقتصادية:** تعد أساسًا لكل من التنمية الحضرية والريفية، والتي تشمل روابط التسويق المختلفة، وتدفقات المواد الخام والمنتجات الوسيطة والسلع ورؤوس الأموال والدخل والإنتاج. وتشكل هذه الروابط وظيفة المدينة الاقتصادية وأيضًا وظائف إنتاجية شبه حضرية للريف، وينعكس ذلك على الخصائص الاجتماعية الاقتصادية لسكان الريف من وظائف ومهن وتوطن المنشأت غير الزراعية.
- **روابط البنية التكنولوجية والأساسية:** وتشمل شبكة الاتصالات، وإمدادات المياه، ونظم الصرف الصحي، وتدفقات شبكات الطاقة، والري وغيرها من الأنظمة التي تتطلب نظم هندسية وتكنولوجية قد تمد من خلال المدينة إلى الريف أو تتوطن منشآتها في الريف مع إشراف من الجهات الإدارية والمؤسسات تقديم الخدمة. وتساهم وجود هذه الشبكات بشكل مباشر في زيادة فرص الإنتاج في كل من المناطق الحضرية والريفية، ويؤدي تجاهلها أو نقصها إلى تراجع التنمية وزيادة الفوارق الحضرية الريفية أو الريفية الريفية.
- **الروابط الاجتماعية والثقافية:** وهي التفاعلات بين المجموعات الاجتماعية مثال الزيارات والقرابة، وحركة السكان التي تولد هجرة بين الحضر والريف. إلى جانب ملكية الأراضي الزراعية التي تنتقل ملكياتها بين العائلات وتمثل

(1) من إعداد فريق البحث.

هوية لسكان الريف. وتساعد الروابط الاجتماعية والثقافية في تعزيز الروابط الاقتصادية بين المدينة والريف محدثة بذلك حراكًا اجتماعيًّا وتغير العلاقات الأسرية التقليدية والتي تنعكس على أنماط استهلاك الأراضي الزراعية نتيجة تحول الوظائف الريفية للسكان، وعلى نمط الإسكان في الحضر والريف، وأيضًا معدلات الطرد والجذب السكاني بين التجمعات.

- **الروابط الإدارية والمؤسسية:** وهي هيكل العلاقات المؤسسية وقنوات الدعم السياسي للسلطات التي تتدفق من خلالها الميزانية الحكومية، والمعاملات بين الإدارات والمؤسسات المركزية والمحلية من حيث التخطيط والتنفيذ وإدارة المشروعات المحلية، وسلسلة القرارات السياسية. وتتمركز المؤسسات المركزية في العواصم والمدن ذات الدور الإقليمي مثال عواصم المحافظات. لكي تكون الارتباطات الإدارية فعالة في تعزيز الروابط الريفية والحضرية، يجب أن ترتبط الوحدات الإدارية من نفس المستوى الإداري أفقيًّا مثال قرى الوحدات المحلية، وعموديًّا بين الإدارات المحلية والإدارات المركزية. أنماط موافقة السلطة أو الإشراف. وضعف الروابط الادارية والمؤسسية أو ضعف قدرات المؤسسات في القيام بدورها في التخطيط والتنفيذ والإدارة يؤدي إلى العديد من المشكلات العمرانية والاقتصادية والبيئية.

### 5-2-1 منهجية تصنيف عواصم المحافظات من حيث أنماط الروابط الحضرية الريفية[1]

يتكون النسق الحضري في مصر من عدة مستويات إدارية للمدن منهم مدن عواصم المحافظات وعواصم المراكز الإدارية بالإضافة إلى مدن قائمة ومدن جديدة، وقد اعتمدت سياسات التنمية الحضرية لسنوات عديدة على عواصم المحافظات كأقطاب تنمية ومراكز نمو رئيسية في الاقتصاد وبرامج الإسكان وأيضًا المدن الجديدة في ظهيرها لإعطائها فرصًا للنمو الأفقي لاستيعاب السكان والأنشطة الاقتصادية. وتعد مدن العواصم مراكز للخدمات الإقليمية بحكم وظيفتها الخدمية، ومنها ما قد يمثل مراكز للتنمية الصناعية على المستوى القومي، لذلك فإن المدن عواصم المحافظات بالرغم من اختلافها في الفئات الحجمية فلها أهمية كبيرة في الاتزان الحضري وقيادة التنمية، وتختلف قضياها الاقتصادية والعمرانية والبيئية، ولكن عند تدني مؤشراتها للتنمية الحضرية المستدامة تعد دالة في تدني وتداعي اقتصادي وحضري للمدن الأصغر في محافظاتها للروابط الاقتصادية القائمة ومركزية الخدمات بها. وتتزايد أهمية عواصم المحافظات في الأقاليم الطرفية للدولة نظرًا لضعف البنية العمرانية للمدن المتوسطة والصغيرة، أو عدم وجود مدن لها صفات التحضر. ولذلك هناك أهمية في تحسين عوامل التنمية الحضرية المستدامة لها من خلال

---

(1) من إعداد فريق البحث.

سياسات متعددة يتم الوقوف عليها بعد استنباط خصائص مدن العواصم في مصر. وسوف تتم الدراسة على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** وهي عملية استنباط خصائص مدن عواصم المحافظات والتي تضم 18 مدينة عاصمة بعد استبعاد عواصم المدن الحضرية الكبرى مثل مدينتي القاهرة والجيزة المكونتين لإقليم القاهرة الكبرى، بالإضافة إلى استبعاد عواصم المحافظات ذات النواة الواحدة مثل مدن السويس وبورسعيد والإسكندرية، بالإضافة إلى المحافظات الممتدة على الشريط الساحلي مثل البحر الأحمر ومرسى مطروح نظرًا لأن خصائص الموقع والتباعدات بين المراكز العمرانية تفرض حالة من التركز العمراني في عواصم كلٍ منهما (انظر شكل 4). وسوف يتم استخلاص مجموعات مختلفة بناءً على الخصائص المختلفة لمدن العواصم.

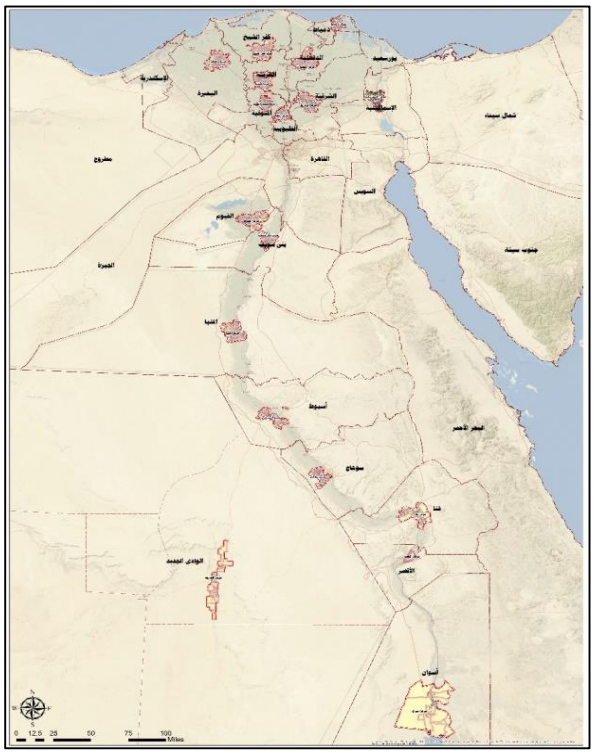

**شكل (4)**

**أقاليم المدن عواصم المحافظات المختارة لإجراء الدراسة**

- **المرحلة الثانية:** سوف تشهد العديد من الاختبارات المكانية على نموذج من كل مجموعة والتي تهدف إلى تحديد مدى وقدرة الروابط المكانية داخل كل نموذج وهل هناك اختلافات في شكل تلك الروابط وقوتها، وعلاقة التجمعات الريفية في إقليم مدن العواصم أم أنها جميعًا تتخذ نفس الشكل والعلاقات والوظائف.

أما عن المستوى المكاني فسوف تتم التحليلات المختلفة على مستوى أقاليم المدن حيث تمثل مدن العواصم المصرية مرتكزًا حقيقيًّا لتحقيق أهداف التنمية في مصر نظرًا للمقومات الاقتصادية والعمرانية التي تتمتع بها، ولكن تناول تلك المدن بشكل منفرد دون النظر إلى علاقاتها الريفية قد يساهم في التعامل الأحادي لقضايا الحضر دون الالتفات لمدى تأثيرها على الريف الذي يعد مكملاً لتلك القدرات ومدعمًا لها، ولذلك فإن الدراسة سوف تبحث في تحليل العلاقات الريفية الحضرية وخاصة لمدن العواصم المصرية.

**5-2-2 تصنيف أنماط الروابط الوظيفية**

**5-2-2-1 الوظائف الحضرية الحضرية**

تؤثر وظائف التجمعات الحضرية بشكل مباشر على التجمعات الريفية الواقعة في إقليمها بما قد يساهم في تكوين روابط وظيفية قد تؤثر على الوظيفة المستقبلية لتلك التجمعات، ومع تعدد الوظائف الحضرية للتجمعات قد يكون مدلولًا في مدى التأثيرات المستقبلية على ظهير تلك التجمعات Periphery سواء كانت تلك التجمعات مدن صناعية أو مدن خدمات إقليمية. إن التجمعات الحضرية تؤثر بشكل مباشر على وظائف الريف المحيط وتساهم بشكل رئيس في تحول الوظائف الريفية إلى أخرى حضرية وهو أحد المراحل المتعارف عليها في urbanization process، رصد التحولات في تلك الوظائف وسوف يبرز الضغوط التي تمارس على الأراضي الريفية التي ستظل مطلوبة بشدة مع نمو سكان الحضر، كما أن تحول الوظائف في الريف سوف يساهم في عدم انخفاض الهجرة من الريف إلى الحضر لأن فقدان الأراضي الزراعية سوف يفقدهم الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية، ومن ثم البديل هو التوجه للمناطق الحضرية والذي بدوره سوف يزيد من الخلل المكاني بسبب الجهود المتجددة للحد من المشكلات المتزايدة في المناطق الحضرية مع إهمال المناطق الريفية.

ومن خلال التعرف على نسب العاملين بالأنشطة الحضرية التي تشمل القطاعات الاقتصادية كافة ما عدا الأنشطة المرتبطة بقطاعات الزراعة والصيد جاءت النتائج كالتالي بالنسبة للحضر (جدول 1):

- **نسبة عمالة ضعيفة "أقل من 80%"**: ولم تظهر أي مدن في تلك الفئة وهذا يدل على قيام تلك المدن بوظائفها كمدن عواصم على الوجه الأكمل والتي تعد تلك وظائف حضرية خالصة.
- **نسبة عمالة منخفضة "من 80 – 85%"**: وظهرت 7 مدن في تلك الفئة، وهي مدن: المنصورة، أسيوط، دمنهور، الفيوم، سوهاج، بني سويف وكفرالشيخ، ومن الملاحظ أن هذه المدن تعتمد في هيكلها الاقتصادي بشكل أساسي على أنشطة الخدمات والأنشطة العقارية ولا تمثل الأنشطة الصناعية جزءًا أساسيًّا ضمن هيكلها الاقتصادي.

- **نسبة عمالة متوسطة "من 85 – 90%"**: وظهرت 6 مدن في تلك الفئة، وهي مدن: قنا، شبين الكوم، المنيا، الأقصر، أسوان والزقازيق. وتعد تلك المدن مزيجًا بين المدن الخدمية والمدن الخدمية السياحية مثل الأقصر وأسوان بينما بعض المدن مثل قنا والزقازيق بها بعض الوظائف الصناعية، ولكن ليست المدن المصنفة كقلاع صناعية على المستوى القومي.
- **نسبة عمالة مرتفعة "من 90 – 95%"**: وجاءت مدن الإسماعيلية والخارجة ودمياط ممثلة لتلك الفئة، وعلى الرغم من أن دمياط مصنفه مدينة صناعية ذات مرحلة التصنيع الواحد ولها تأثير واضح على ريفها، بينما الإسماعيلية والخارجة يمكن أن يعزى ارتفاع تلك النسبة إلى ضعف القطاع الريفي والتركز السكاني للحضر من جملة إقليم المدينة.
- **نسبة عمالة عالية "أكبر من 95%"**: وتعد طنطا وبنها من المدن الأعلى في نسب العمالة الحضرية وتعد كلتاهما من المدن التي تعتمد على الأنشطة الصناعية بالإضافة إلى الأنشطة الخدمية.

**5-2-2-2 الوظائف الحضرية للريف**

نظريًّا فإن التجمعات الحضرية تؤثر بشكل مباشر على وظائف الريف المحيط وتساهم بشكل رئيس في تحول الوظائف الريفية إلى أخرى حضرية وهو أحد المراحل المتعارف عليها في urbanization process، رصد التحولات في تلك الوظائف سوف يبرز الضغوط التي تمارس على الأراضي الريفية التي ستظل مطلوبة بشدة مع نمو سكان الحضر، حيث من المتوقع أن ينمو عدد سكان المدن بنسبة 175٪ بحلول عام 2030 ( UN Habitat, 2017). وسيستمر التحضر في الضغط على الأراضي. ولضمان الأمن الغذائي للجميع، هناك حاجة إلى 70٪ من الأراضي الزراعية الإضافية لزيادة إنتاج الغذاء بحلول عام 2050 (UN Habitat, 2017). ولكنه من المرجح أن تستمر المجموعات المحرومة من الحصول على الأراضي بنفس معدلاتها دون تحسن ( Tutu et a., 2016; Chigbu et al., 2020). ويلاحظ من الجدول (1) نسب عمالة الأنشطة الحضرية بالريف كالتالي:

- **نسبة عمالة ضعيفة "أقل من 50%"**: ومثل ريف 6 أقاليم مدن في تلك الفئة، وهي: مدن أسيوط، دمنهور، المنيا، الفيوم، بني سويف وكفرالشيخ وهذا مدلول على عدم التأثير من حضر الإقليم على الريف الواقع عليه.
- **نسبة عمالة منخفضة " 50 – 60%"**: ومثل ريف 6 أقاليم مدن في تلك الفئة، وهي مدن: الخارجة، قنا، سوهاج، أسوان، الإسماعيلية والزقازيق، وأيضًا يشهد ريف تلك المدن تأثير منخفض منها.
- **نسبة عمالة متوسطة "من 60 – 75%"**: وظهر ريف مدينتي المنصورة وشبين الكوم فقط.

- **نسبة عمالة مرتفعة "من 75 – 90%"**: وظهر ريف مدينتي الأقصر ودمياط وهي المدن التي ترتفع بها نسب العاملين بالأنشطة الحضرية كما ذكرنا أما نتيجة البعد الصناعي في دمياط أو العاملين بالأنشطة الخدمية والسياحية كما في الأقصر.
- **نسبة عمالة عالية "أكبر من 90%"**: ويعد ريف مدينة طنطا الوحيد الذي ظهر في تلك الفئة، وهو يبرز التأثير الواضح من المدينة على وظائف الريف ويرجع ذلك لمكانة مدينة طنطا الخدمية لكل إقليم الدلتا بالإضافة إلى القاعدة الصناعية في المدينة.

**جدول (1)**

**نسب السكان العاملين بالأنشطة الحضرية لأقاليم مدن الدراسة (الحضر – الريف)**

| فئات نسب السكان العاملين بالأنشطة الحضرية | عدد المدن | نسبة من إجمالي عدد المدن | فئات نسب السكان العاملين بالأنشطة الحضرية | عدد الريف | نسبة من الريف |
|---|---|---|---|---|---|
| **أكبر من 95%** | 2 (طنطا – بنها) | %11.1 | **أكبر من 90%** | 1 (طنطا) | %5.5 |
| **من 90 – 95%** | 3 (الإسماعيلية – الخارجة – دمياط) | %16.7 | **من 75 – 90%** | 2 (الأقصر – دمياط) | %11.1 |
| **من 85 – 90%** | 6 (قنا – شبين الكوم – المنيا – الأقصر – أسوان – الزقازيق) | %33.3 | **من 60 – 75%** | 2 (المنصورة – شبين الكوم) | %11.1 |
| **من 80 – 85%** | 7 (المنصورة – أسيوط – دمنهور – الفيوم – سوهاج – بني سويف – كفرالشيخ) | %38.9 | **من 50 – 60%** | 6 (الخارجة – قنا – سوهاج – أسوان – الإسماعيلية – الزقازيق) | %33.3 |
| **أقل من 80%** | – | – | **أقل من 50%** | 6 (أسيوط – دمنهور – المنيا – الفيوم – بني سويف – كفرالشيخ) | %33.3 |

**المصدر:** من إعداد فريق البحث.

### 5-2-3 تحديد مرحلة التحضر

من المعروف أن أشكال النسيج الحضري هي نتاج ديناميكيات معينة داخل المناطق الحضرية، والتي تظهر بطريقة أو بأخرى دورة حياة المنطقة الحضرية: التحضر urbanisation، والتحضر الفرعي sub-urbanisation، والتحضر المضاد counter-urbanisation، وإعادة التحضر re-urbanisation (Champion, 2001)، ولكل مجموعة من المدن في مرحلة من المراحل السابقة خصائص معينة يمكن أن تؤثر على دورها ووظيفتها في إقليمها والتي يمكن أن تؤثر على قدراتها التنموية سواء في جذب أنشطة واستثمارات جديدة أو قدرتها في إدارة التنمية الإقليمية. ونظرًا لصعوبة تحديد تلك المرحلة فسوف يتم الاستعاضة بالاعتماد على نسبة سكان الحضر من جملة السكان، والتي تشير إلى مدى تركز السكان بإقليم المدينة في حضره نظرًا لوجود الوفورات الاقتصادية والعمرانية وغيره؛ لأن هناك نسبة كبيرة تسكن الريف وهو مدلول إلى تمتع الريف ببعض الوفورات الاقتصادية التي تدعم الحضر حيث يمثل الريف الظهير الغذائي للمدينة والمحافظة عليه يعني مزيدًا من استدامة إقليم المدينة. ولقد جاءت فئات نسب سكان الحضر لجملة سكان إقليم المدنية كالتالي (جدول 2):

- **أكبر من 80%:** وجاءت مدينتا الخارجة وأسوان في تلك الفئة، وهذا يعكس التركز السكاني الكبير في حضر إقليم المدينة، وضعف الهيكل الريفي على مستوى الإقليم.
- **من 60 – 80%:** وجاءت أيضًا مدينتا الأقصر والإسماعيلية في تلك الفئة وهي مجموعة المدن التي تشهد تركيزًا سكانيًّا فيها، ولكن بحده أقل من الفئة السابقة، وهذا قد يدل على توافر وتعاظم الأنشطة الاقتصادية في الحضر كما في مدينة الأقصر بالإضافة إلى ضعف القطاع الريفي كما في مدينة الإسماعيلية.
- **من 40 – 60%:** ويلاحظ أن في تلك الفئة قد يظهر تأثير وجود وفورات اقتصادية في الحضر والريف أو أن هناك تأثيرًا من الحضر على الريف، وظهور علامات للتكامل الاقتصادي بين الحضر والريف، كما في مدينة طنطا ودمياط والمنصورة بالإضافة إلى مدينة أسيوط.
- **أقل من 40%:** وتضم 3 مدن مثل مدينة الخارجة وبنها وكفر الشيخ، وتضم 8.5% من حجم سكان مدن الدراسة، ويعد المدن الثلاث من فئة المدن الدنيا Lower range.

**جدول (2)**

**نسبة سكان الحضر من جملة سكان إقليم المدينة**

| فئات نسبة سكان الحضر من جملة سكان إقليم المدينة | عدد المدن | نسبة من إجمالي عدد المدن |
|---|---|---|
| **أكبر من 80%** | (2) (الخارجة – أسوان) | %11.1 |
| **من 60 – 80%** | (2) (الأقصر – الإسماعيلية) | %11.1 |
| **من 40 – 60%** | (4) (دمياط – طنطا – المنصورة – أسيوط) | %22.2 |
| **أقل من 40%** | (10)<br>(الزقازيق– دمنهور – المنيا – الفيوم – سوهاج – شبين الكوم – قنا – بني سويف – بنها – كفرالشيخ) | %55.6 |

**المصدر:** من إعداد فريق البحث.

### 5-2-4 التكوين المكاني للعمران الحضري الريفي لأقاليم مدن العواصم

إن دعم التجمعات العمرانية ذات الرتب الأقل داخل إقليم مدن العواصم من أهم الموجهات لتخفيف الضغط عن المدينة الرئيسية حيث إن المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم هي في أغلب الأحيان نقاط الوصول لسكان الريف إلى الخدمات الإدارية والمالية والتعليمية والطبية، وهي في كثير من الأحيان أكثر سهولة في الوصول إليها بالنسبة لسكان الريف، حيث تعمل كجسر بينهم وبين المدن الكبرى (Marshalian and Bournisien, 2023).

تعزيز دور المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم يساهم في تعزيز أنظمة الأمن الغذائي والتغذية، وتوفير إمكانية تحقيق سياسات الإسكان والبنية الأساسية والخدمات بشكل مستدام وبتكاليف أقل بالإضافة إلى دعم الروابط الاقتصادية وبالأخص التجارية عبر الروابط الحضرية والريفية. ويمكن للمدن الثانوية أيضًا أن توفر السكن المناسب والبنية الأساسية والخدمات والوصول إلى فرص العمل في المناطق الريفية بشكل خاص، كما يمكن للمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم أن توفر الخدمات الأساسية والرعاية الصحية والمرافق والتعليم لسكان الريف؛ ويمكنها أن تعمل كأسواق للمنطقة المحيطة بها، ويمكن أن تكون عاملاً حاسمًا في الأمن الغذائي. تشير اتجاهات التحضر إلى أن عدد سكان المدن الصغيرة والمتوسطة سوف ينمو باستمرار، وبحلول عام 2025 من المتوقع أن تشكل المدن التي يقل عدد سكانها عن 500 ألف نسمة 45% من الزيادة المتوقعة في عدد سكان المدن في العالم، وأن المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة سوف تمتد إلى الخارج بنسبة 170% بحلول عام 2030 ( UN-Habitat, 2017).

### 5-2-4-1 الفئات الحجمية لمدن العواصم

توضح الفئات الحجمية للمدن المصرية عام 2017 الأهمية النسبية للمدن من حيث حجم السكان ومدى التوازن في هرم الأعداد والأحجام السكانية للمدن المصرية سواء المدن الصغرى أو المتوسطة أو الكبرى، وينقسم التصنيف الحجمي للمدن إلى 6 فئات على النحو التالي (جدول 3):

- **أكبر من مليون نسمة:** نتيجة استبعاد المدن المكونة للأقاليم الحضرية الكبرى مثل القاهرة والجيزة والإسكندرية، فترتب على ذلك عدم وجود أي من المدن العواصم داخل تلك الفئة.
- **من 500 ألف نسمة – مليون نسمة:** وتضم 3 مدن مثل مدينة طنطا والمنصورة وأسيوط، ومثلت 16.7% من جملة مدن الدراسة بينما يمثل حجم سكانها 27.6% من جملة سكان مدن الدراسة، وإذا ما تم تقسيم تلك الفئة إلى فئات فرعية عليا ومتوسطة ودنيا (Upper range, Middel range and Lower range) فإن المدن الثلاث تصنف في الفئة العليا من الفئة الحجمية.
- **من 250 – 500 ألف نسمة:** وتضم الغالبية العظمي من المدن، وصلت إلى 12 مدينة بنسبة 66.7% مثل مدينة الإسماعيلية والزقازيق ودمياط وأسوان ودمنهور والفيوم وشبين الكوم وبني سويف، وتضم 64% من حجم سكان مدن الدراسة، وتعد الزقازيق والإسماعيلية من مدن الفئة العليا من الفئة الحجمية Upper range بينما باقي المدن من الفئة المتوسطة Middel range.
- **من 100 ألف – 250 ألف نسمة:** وتضم 3 مدن مثل مدينة الخارجة وبنها وكفر الشيخ، وتضم 8.5% من حجم سكان مدن الدراسة، وتعد المدن الثلاث من فئة المدن الدنيا Lower range.
- أما الفئات الحجمية الصغرى والتي تمثل **أقل من 100 ألف** فلا توجد أي مدينة في تلك الفئة مما يبرز أحد أهم خصائص مدن عواصم المحافظات التي تعتمد على الحجم السكاني المتوسط أو الكبير للقيام بالوظائف الموكلة لها.

**جدول (3)**

**الفئات الحجمية لمدن العواصم**

| الفئات الحجمية للمدن عام 2017 | *عدد المدن | نسبة من إجمالي عدد المدن | إجمالي عدد سكان الحضر | نسبة من إجمالي الحضر |
|---|---|---|---|---|
| **أُقل من 50 ألف نسمة** | – | – | – | – |
| **من 50 – 100 ألف نسمة** | – | – | – | – |
| **من 100 ألف – 250 ألف نسمة** | (3)<br>(الخارجة – بنها – كفرالشيخ**) | %16.7 | 463151 | %8.5 |
| **من 250 – 500 ألف نسمة** | (12)<br>(الزقازيق** – الإسماعيلية – دمياط – أسوان – الأقصر – دمنهور – المنيا – الفيوم – سوهاج – شبين الكوم – قنا – بني سويف) | %66.7 | 3499551 | %64.0 |
| **من 500 ألف نسمة – مليون نسمة** | (3)<br>(المنصورة – طنطا – أسيوط) | %16.7 | 1506904 | %27.6 |
| **أكبر من مليون نسمة** | – | – | – | – |
| **الإجمالي** | **(18)** | **100** | **5469606** | **100** |

**المصدر:** من إعداد فريق البحث.

* تم إضافة بعض المدن الموجودة في نهايات الفئات الحجمية للفئات الحجمية الأعلى مثل أسيوط، بني سويف والخارجة.

** يضم حضر مركز كفرالشيخ مدن سيدي غازي ومسير بالإضافة إلى مدينة كفر الشيخ، كما يضم حضر الزقازيق مدينة القنايات ويضم حضر دمياط عزبة البرج ورأس البر، أما الأقصر فيضم مدينة البياضية.

### 5-2-4-2 معدلات النمو السكاني

إن المدن هي موقع للنمو الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية الحضرية (الخدمات والصناعات التحويلية) المستعدة لاستقبال هذه الأنشطة، النمو الحضري أحد العوامل الضرورية في اقتصاد ديناميكي وحيوي، ولكن يجب إدارته بشكل جيد (Angel et al., 2005) وتعبر معدلات النمو السكاني عن ديناميكية المدن وقدرتها على الحراك والجذب السكاني، وسوف يتم قياس معدلات النمو السكاني في المدينة وإقليمها من خلال معدلات نمو الحضر والريف، ومن خلال الجدول رقم (4) يتضح الآتي:

- **معدلات نمو سكاني سالبة "أقل من صفر"**: ولم تسجل أي من المدن معدلات نمو سكانية سالبة بينما ريف مركزي الإسماعيلية والأقصر سجل معدل نمو سالب للفترة 2006–2017 وإذا كان يعزي ذلك في الأخير إلى عمليات الفصل الإداري التي تمت عليه في الفترة بعد 2006.
- **معدلات نمو ضعيفة "من صفر – 1%"**: وتمثل تلك الفئة معدلات النمو الضعيفة ولقد صنف حضر دمنهور وبنها في تلك الفئة بينما جاء ريف أسوان فقط في تلك الفئة.
- **معدلات نمو متوسطة "من 1 – 2%"**: وجاءت 7 مدن في تلك الفئة بنسبة بلغت 38.9% من جملة مدن الدراسة، وجاءت أهم تلك المدن، وهي: طنطا، أسوان، قنا، أسيوط، الخارجة، بني سويف، الإسماعيلية مما يبرز عدم وجود تأثير مكاني محدد سواء للمدن الواقعة في إقليم الدلتا أو الصعيد أو حتى خارج نطاق الوادي والدلتا مثل الإسماعيلية على تلك الفئة. بينما ريف تلك الفئة لم يظهر إلا في مركز أسوان فقط وهو ما يبرز الضغوط السكانية الكبيرة الواقعة على ريف مدن العواصم.
- **معدلات نمو مرتفعة "من 2 – 3%"**: وتعاني المدن الواقعة في تلك الفئة من ضغوط سكانية كبيرة، ولقد جاءت 7 مدن في تلك الفئة بنسبة 38.9% وهي مدن سوهاج، المنصورة، الأقصر، المنيا، الزقازيق، كفرالشيخ وشبين الكوم، بينما جاءت الظاهرة الواضحة أن 12 ريف من أقاليم مدن الدراسة بنسبة 66.7% في هذه الفئة، حيث شهد ريف المدن ذات النمو السكاني الضعيف نموًا سكانيًا مرتفعًا في الريف مثل دمنهور وبنها بالإضافة إلى مدن طنطا، قنا، أسيوط، الخارجة، بني سويف، الاسماعيلية، سوهاج، المنصورة، الأقصر، المنيا، الزقازيق وشبين الكوم.
- **معدلات نمو عالية "أكبر من 3%"**: وتعد تلك الفئة الأكثر ضغوطًا ولكنها أيضًا يمكن أن تصنف أنها أكثر ديناميكية من غيرها وتعد مدينتي الفيوم ودمياط هما ممثلي تلك الفئة، ولكن على الرغم من ذلك الارتفاع إلا أن ريف نفس المدينتين صنف في نفس الفئة وهو ما يعد تأكيدًا على الضغوط التي يتعرض لها عمران إقليم المدينة الحضري والريفي.

**جدول (4)**

**معدلات النمو السكاني لأقاليم مدن الدراسة (الحضر – الريف)**

| فئات النمو السكاني | عدد المدن | نسبة من إجمالي عدد المدن | عدد الريف | نسبة من الريف |
|---|---|---|---|---|
| **أقل من صفر** | – | – | (2)<br>(الأقصر، الإسماعيلية) | %11.1 |
| **من صفر – 1%** | (2)<br>(دمنهور – بنها) | %11.1 | (1)<br>(أسوان) | %5.5 |
| **1 – 2%** | (7)<br>(طنطا – اسوان – قنا – أسيوط – الخارجة – بني سويف – الإسماعيلية) | %38.9 | (1)<br>(كفرالشيخ) | %5.5 |
| **2 – 3%** | (7)<br>(سوهاج – المنصورة – الأقصر – المنيا – الزقازيق – كفرالشيخ – شبين الكوم) | %38.9 | (12)<br>(طنطا – قنا – أسيوط – الخارجة – بني سويف – الإسماعيلية – سوهاج – المنصورة – الأقصر – المنيا – الزقازيق – شبين الكوم – بنها – دمنهور) | %66.7 |
| **أكبر من 3%** | (2)<br>(الفيوم – دمياط) | %11.1 | (2)<br>(الفيوم – دمياط) | %11.1 |

**المصدر:** من إعداد فريق البحث.

### 5-2-5 العبء والتدرج الإداري في أقاليم مدن العواصم

لتحقيق تنمية مستدامة بين الحضر والريف وخاصة في أقاليم مدن عواصم المدن يجب أن يكون من خلال تحقيق التوزان الإداري بين الوحدات الإدارية وبعضها مما يتيح تنمية الريف بمنظور أكثر حداثة أو ما يسمى الريف الجديد New Ruralism والذي من خلاله يتم الحفاظ على المناطق الحضرية والمناطق الريفية والزراعية وتعزيزها لخلق مرحلة شاملة للنمو الزراعي الفعال والمستدام (Newman and Saginor, 2016). كما يشير مفهوم "الريف الجديد" إلى مبدأ التخطيط الريفي الموجه نحو المستقبل من خلال دعم عمليات التصنيع (Yi and Son, 2021 ). إن مثل هذا التطور المتهور وتدمير البيئة الريفية من شأنه أن يقلل من قيمة المناطق الريفية في نظر سكان الحضر المهتمين بالمناطق الريفية وسكان الحضر الذين قد يرغبون في الاستقرار في المناطق الريفية في المستقبل. إن المبادئ الأساسية للتخطيط المكاني الريفي في المستقبل تستهدف الحفاظ على الزراعة، المجتمع، والإبداع، وإعادة تنظيم الأنشطة والمشروعات من أجل التنمية المستدامة (Dong-Yoon Yi and Yonghoon Son, 2022)،

ويجب دعم المجتمعات الريفية من خلال تحسين مستوى المعيشة، والخدمات العامة، واستخدام الموارد، والبيئة؛ وتوفير فرص جديدة لسلاسل القيمة الريفية (Marshalian and Bournisien, 2023). وقد لا نستطيع تحقيق ذلك التوجه في ضوء اختلال العبء الإداري على التجمعات الحضرية في مصر ومدى قدرتها على توجيه الريف المحيط بها. وسوف يتم قياس متوسط عدد القرى لكل وحدة محلية تحت تبعية المدينة، والمستوى الثاني متوسط عدد العزب والكفور والنجوع لكل قرية. ومن خلال جدول (5) نلاحظ الاتي:

- يرتفع العبء الإداري بإقليم مدينة دمنهور والذي يزيد فيه متوسط عدد القرى بالوحدة المحلية عن 6 قرى/ للوحدة المحلية، وكذلك يرتفع العبء الإداري في أقاليم مدن المنصورة، الزقازيق، المنيا، شبين الكوم، بني سويف وبنها حيث بلغ المتوسط 5–6 قرى للوحدة المحلية.
- بينما يعد وجود عبء إداري متوسط في أقاليم مدن طنطا وأسيوط والفيوم وسوهاج وقنا بالإضافة إلى كفرالشيخ حيث بلغ المتوسط من 3–4 قرى للوحدة المحلية.
- ينخفض العبء بشكل واضح في أقاليم مدن الإسماعيلية ودمياط وأسوان والخارجة والأقصر بمتوسط 2 قرية لكل وحدة محلية. وعلى الرغم من انخفاض هذا العبء لكنه مؤشر إلى التكتل العمراني في تلك الأقاليم حيث تتركز الفرص والمقومات في عدد قليل من التجمعات.

فيما يخص متوسط عدد العزب والكفور لكل قرية كمدلول للانتشار العمراني مما يعني مزيد من الضغوط العمرانية مستقبلاً حيث تعد تلك العزب والكفور فرصًا للنمو المستقبلي نظرًا لانخفاض القيود العمرانية على تلك التجمعات، نلاحظ التالي:

- بالنظر إلى أقل فئة، وهي أقل من 4 عزب وكفور لكل قرية فظهر ذلك في إقليم مدينة المنصورة وأسيوط وشبين الكوم وبني سويف والخارجة.
- أما الفئة الثانية فكانت متوسط 4 – 7 لكل قرية وظهر ذلك في إقليم مدينة طنطا والزقازيق ودمياط بالإضافة إلى المنيا.
- الفئة التي تمثل متوسط من 7 – 10 لكل قرية، وظهر ذلك في إقليم مدينة الفيوم وقنا، أما الفئة الكبرى والأكبر من 10 فظهر ذلك في إقليم مدينة الإسماعيلية والأقصر ودمنهور بالإضافة إلى أسوان.
- يلاحظ أن إقليم مدينة دمنهور شهد حالة الانتشار في القرى والتوابع مما يعني أن الضغوط العمرانية المستقبلية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار للحفاظ على الموارد الطبيعية في نطاق إقليم المدينة.

**جدول (5)**

**العبء الإداري لأقاليم المدن (الحضر – الريف)**

| متوسط عدد القرى لكل وحدة محلية | عدد المدن | نسبة من إجمالي عدد المدن | متوسط عدد العزب والكفور والنجوع لكل قرية | عدد الريف | نسبة من الريف |
|---|---|---|---|---|---|
| **أقل من 2 قرية/ وحدة محلية** | (5)<br>(الإسماعيلية – دمياط – أسوان – الأقصر – الخارجة) | %27.7 | أقل من 4 | (5)<br>(المنصورة – أسيوط – شبين الكوم – بني سويف – الخارجة) | %27.7 |
| **من 3 – 4 قرية/ وحدة محلية** | (6)<br>(طنطا – أسيوط – الفيوم – سوهاج – قنا – كفرالشيخ) | %33.3 | 7 – 4 | (4)<br>(طنطا – الزقازيق – دمياط – المنيا) | %22.2 |
| **من 5 – 6 قرية/ وحدة محلية** | (6)<br>(المنصورة – الزقازيق – المنيا – شبين الكوم – بني سويف – بنها) | %33.3 | 10 – 7 | (2)<br>(قنا – الفيوم) | %11.1 |
| **أكبر من 6 قرية/ وحدة محلية** | (1)<br>(دمنهور) | %5.5 | أكبر من 10 | (4)<br>(الإسماعيلية – أسوان – الأقصر – دمنهور) | %22.2 |

**المصدر:** من إعداد فريق البحث.

### 5-2-6 تأثير الأبعاد المكانية على تنمية أقاليم مدن العواصم

#### 5-2-6-1 معدل استهلاك الأرض

في الدول النامية، تنتقل أعداد هائلة من السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بحثًا عن فرص أفضل للتوظيف والتعليم والخدمات الطبية والاجتماعية والأساسية (UN-Habitat, 2017)، ذلك بسبب تواجد وفورات البنية الأساسية والاقتصادية في المدن وبالأخص التي تمثل رؤوس النظم العمرانية "كمدن العواصم" فتشهد بشكل مستمر استقبال لحركة السكان من المناطق المحيطة بها سواء كانت مدن أقل في الوفورات أو التجمعات الريفية في نطاق تلك المدن حيث شهدت تلك المدن بين عامي 2015 و2018 في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تدفقات سكانية مثلت 2.5% من إجمالي السكان، وذلك بمتوسط بلغ 9 و12 شخصًا لكل 10 آلاف نسمة (Marshalian and Bournisien, 2023).

هذه التدفقات تؤدي بشكل مباشر لزيادة الطلب على التنمية الحضرية (الإسكان وبنية أساسية)، مما يؤدي إلى زيادة معدلات استهلاك الأراضي التي تعد المورد الرئيس في الأقاليم المصرية من خلال تحويل الأراضي الزراعية إلى أخرى سكنية، مما يخلق سوق الأراضي المضاربة ويؤدي إلى ارتفاع أسعار الأراضي مما يدفع أصحاب الأراضي

الحاليين إلى بيع ممتلكاتهم، مع مخاطر أن يصبحوا بلا أراضٍ (Eppler et al., 2015) بسبب التوسع العمراني غير المنظم. وقد يتفاقم الحرمان من الأراضي بسبب الطلب المتزايد على الأراضي السكنية والبنية الأساسية والخدمات الضرورية التي يتعين توفيرها في المناطق العمرانية وخاصة في الحضر، من خلال تحويل استخدام الأراضي الحالي (Andreasen et al., 2017; Töpfer, 2001).

ومن خلال تحليل جدول (6) يتضح الآتي بالنسبة لمعدل استهلاك الأراضي بالنسبة للحضر:

- **معدل استهلاك أرض منخفض "أقل من 2 فدان/ عام** ": وعلى الرغم من احتياج الحضر لمعدل استهلاك كبير من الأراضي إلا أن ذلك قد يرجع لقدرات ووظائف التجمع الاقتصادية وأيضًا لمدى القدرات الإدارية للتحكم في النمو العمراني الذي يكون معظمه غير مخطط وعشوائي، وجاءت مدن هذه الفئة متمثلة في دمنهور وسوهاج وبني سويف، وقد يكون ذلك واضحًا نظرًا لطبيعة الوظيفة الخدمية لتلك المدن، أما مدينة بنها على الرغم من وجود قاعدة صناعية بها إلا أن ذلك لم ينعكس على حضرها، وقد تكمن المشكلة في تحول ذلك النمو إلى ريف المدينة.
- **معدل استهلاك أرض متوسط "من 2 – 3 فدان/عام"**: وظهرت مدن المنصورة والفيوم وشبين الكوم، وهي أيضًا مدن خدمية بشكل أساسي لخدمة إقليمها والمدن الأقل رتبة.
- **معدل استهلاك أرض مرتفع "من 3 – 4 فدان/عام"**: وهنا تظهر الضغوط الواضحة على الأراضي نتيجة استهلاك أراضٍ مرتفع كما في مدن طنطا وأسيوط وقنا، بالإضافة إلى الخارجة التي قد لا تكون بنفس ذات الضغوط نظرًا للطبيعة الصحراوية حول المدينة.
- **معدل استهلاك أرض عالٍ "أكبر من 4 فدان/عام"**: وهي الفئة الأكبر في عدد المدن التي وصلت إلى 7 مدن، منها ما هو ذو قاعدة صناعية مثل دمياط، أو يشهد تغيرات اقتصادية متسارعة نتيجة النشاط السياحي المميز كما في الأقصر وأسوان، أو مدن خدمات إقليمية مثل الزقازيق والإسماعيلية وكفرالشيخ. وعلى الرغم من وجود مدن جديدة في نطاق بعض المدن مثل الأقصر أو أسوان الجديدة إلا أن ذلك لم ينعكس حتى الآن بشكل كامل على خفض معدلات استهلاك الأرض بتلك الأقاليم.

**جدول (6)**

**معدل استهلاك الأراضي لأقاليم مدن الدراسة (الحضر – الريف)**

| فئات معدل استهلاك الأراضي في الحضر | عدد المدن | نسبة من إجمالي عدد المدن | فئات معدل استهلاك الأراضي في الريف | عدد الريف | نسبة من الريف |
|---|---|---|---|---|---|
| **أقل من 2 فدان/ عام** | (4) (دمنهور – بنها – سوهاج – بني سويف) | %22.2 | **أقل من 2 فدان/ عام** | (1) (الأقصر) | %5.5 |
| **من 2 – 3 فدان/ عام** | (3) (المنيا – الفيوم – شبين الكوم) | %16.7 | **من 2 – 3 فدان/ عام** | (1) (الخارجة) | %5.5 |
| **من 3 – 4 فدان/ عام** | (4) (طنطا – أسيوط – قنا – الخارجة) | %22.2 | **من 3 – 4 فدان/ عام** | – | – |
| **من 4 – 8 فدان/ عام** | (7) (المنصورة – الزقازيق – الإسماعيلية – دمياط – أسوان – الأقصر – كفرالشيخ) | %38.9 | **من 4 – 8 فدان/ عام** | (4) (أسوان – شبين الكوم – الإسماعيلية – بني سويف) | %22.2 |
| **أكبر من 8 فدان/ عام** | – | – | **أكبر من 8 فدان/ عام** | (12) (المنصورة – طنطا – أسيوط – الزقازيق – دمياط – دمنهور – المنيا – الفيوم – سوهاج – قنا – كفرالشيخ – بنها) | %66.6 |

**المصدر:** من إعداد فريق البحث.

أما فيما يخص معدلات استهلاك الأراضي في الريف، والتي من المتوقع أن تكون أقل من الحضر نتيجة اختلاف الوظائف التي يقوم بها، وأيضًا توافر الأراضي الزراعية كمورد مهم يجب الحفاظ عليه، ولكن نتيجة التحليل لفئات استهلاك الأراضي كانت مغايرة كالتالي (جدول 6):

- **معدل استهلاك أرض منخفض "أقل من 2 فدان/عام"**: وظهر فقط ريف مدينة الأقصر في هذه الفئة، وهو ما يتماشى مع الارتفاع في معدل استهلاك الأراضي الكبير في حضر الإقليم.

- **معدل استهلاك أرض متوسط "من 2 – 3 فدان/عام"**: وظهر فقط ريف مدينة الخارجة في هذه الفئة وهو ما يتماشى أيضًا مع الارتفاع في معدل استهلاك الأراضي الكبير في مدينة الخارجة، والتي سجلت 3.13 فدان/عام.
- **معدل استهلاك أرض مرتفع "من 3 – 4 فدان/عام"**: وعلى الرغم أنه معدل استهلاك كبير ولكن لم يظهر أي ريف في تلك الفئة.
- **معدل استهلاك أرض عالٍ "من 4 – 8 فدان/عام"**: وظهر ريف أربع مدن في هذه الفئة وهم ريف أسوان، شبين الكوم، الإسماعيلية وبني سويف، وبالمقارنة فإن مدينة أسوان صنفت أيضًا في معدلات استهلاك عالية مما يعني أن حضر أسوان وريفها يشهد معدلات استهلاك أراضٍ عالية، وهنا يعكس الضغوط الكبيرة على الموارد الأرضية في تلك الأقاليم.
- **معدل استهلاك أرض عالٍ جدًّا "أكبر من 8 فدان/عام"**: كان من المتوقع أن تكون هذه أقل الفئات في عدد ريف المدن الواقع فيها أو تظهر أي منها، ولكن على النقيض ظهرت أعلى نسبة من ريف المدن فيها حيث بلغت 12 ريف مدينة بنسبة بلغت 66.6 من أقاليم مدن الدراسة، ويلاحظ أن هناك ريف مدن سجل معدلات استهلاك وصلت إلى 13.7 فدان/سنة كما في ريف مدينة المنيا على الرغم من أن الحضر يستهلك من 2–3 فدان/عام، وأيضًا مدينة المنصورة ريفها ودمياط سجلا أعلى معدلات استهلاك أرض مما يبرز ضغوط النمو العمراني القوية على أقاليم تلك المدن.

**5-2-6-2 نصيب الفرد من الكتلة العمرانية**

يبرز معدل نصيب الفرد من الكتلة العمرانية أحد مظاهر الضغوط العمرانية الواقعة على مدن العواصم التي تبرز نتيجة زيادة السكان بشكل أكبر من القدرات الاستيعابية لتلك المدن ولقد لوحظ الآتي: (جدول 7)

- **معدل منخفض من نصيب الفرد من الكتلة العمرانية "أقل من 40 م/للشخص"**: يبرز وجود مدن في تلك الفئة إلى الضغوط العمرانية الواقعة عليها وظهرت مدن: المنصورة، طنطا، أسيوط، دمنهور، سوهاج وبني سويف، وقد يبرز ذلك للحجم السكاني الكبير لمدينتي المنصورة وطنطا في ضوء عدم وجود فرص امتداد عمراني نتيجة وجود أراضي زراعية من كل الاتجاهات، وكذلك الأمر في دمنهور، أما مدن الوادي مثل أسيوط وسوهاج وبني سويف فتعاني من نفس الأمر بل ارتفاع قيمة الأراضي يزيد من تلك الضغوط في الجنوب.

- **معدل متوسط من نصيب الفرد من الكتلة العمرانية "من 40 – 60 م/للشخص"**: ويلاحظ في تلك الفئة سيطرة مدن عواصم الدلتا مثل بنها، كفرالشيخ، شبين الكوم، الفيوم، دمياط والزقازيق، أما المدينة الوحيدة من الوادي وهي المنيا قد برزت في تلك الفئة.
- **معدل مرتفع من نصيب الفرد من الكتلة العمرانية "من 60 – 80 م/للشخص"**: وظهور مدن في تلك الفئة يبرز انخفاض الضغوط إلى حد ما مثل مدينة الإسماعيلية وقنا.
- **معدل عالٍ من نصيب الفرد من الكتلة العمرانية "80 فأكثر م/للشخص"**: وظهرت في تلك الفئة مدن الخارجة وأسوان والأقصر، وتعد الخارجة حالة مختلفة كما ذكر سابقًا نتيجة ظروف الموقع المكاني، وعدم وجود ضغوط على الامتدادات العمرانية، أما مدن أسوان والأقصر فالبعد الاجتماعي وفكرة الأسر الممتدة التي تطلب مساحات أكبر للمسكن قد تساهم في تحسن المعدل في كلتيهما.

أما على مستوى الريف فمن المتوقع أن تتحسن تلك المعدلات مقارنة بالحضر نظرًا لانخفاض الضغوط العمرانية بها وأيضًا لانخفاض قيمة الأراضي مقارنة بالأراضي المحيطة بالحضر، وقد تنخفض قيم المؤشرات بالحضر مقابلة تحسنها بالريف وهو ما سوف نتحقق منها كالتالي:

- **معدل منخفض من نصيب الفرد من الكتلة العمرانية "أقل من 40 م/للشخص"**: لم يظهر إلا ريف مدينة الأقصر فقط في تلك الفئة، وقد يرجع ذلك إلى القيود القائمة نتيجة انتشار المناطق الأثرية وصعوبة الامتدادات العمرانية.
- **معدل متوسط من نصيب الفرد من الكتلة العمرانية "من 40 – 60 م/للشخص"**: لم يظهر ريف أي مدينة في تلك الفئة.
- **معدل مرتفع من نصيب الفرد من الكتلة العمرانية "من 60 – 80 م/للشخص"**: ظهور ريف 8 مدن في تلك المدن، مثل: المنصورة، طنطا، الزقازيق، دمياط، كفرالشيخ، شبين الكوم، بني سويف وبنها يؤكد انخفاض الضغوط في ريف تلك المدن مقابل الحضر مثل مدن المنصورة وطنطا على سبيل المثال.
- **معدل عالٍ من نصيب الفرد من الكتلة العمرانية "80 فأكثر م/للشخص"**: اشتركت كلٌ من مدينة الخارجة وأسوان مع ريفها في ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الكتلة العمرانية، بينما ظهر ريف مدن مثل سوهاج والمنيا وأسيوط بالإضافة إلى الإسماعيلية ودمنهور.

**جدول (7)**

**متوسط نصيب الفرد من الكتلة العمرانية (الحضر – الريف)**

| فئات متوسط نصيب الفرد من الكتلة العمرانية م/ للشخص | عدد المدن | نسبة من إجمالي عدد المدن | فئات متوسط نصيب الفرد من الكتلة العمرانية م/ للشخص | عدد الريف | نسبة من الريف |
|---|---|---|---|---|---|
| **أقل من 40 م/ للشخص** | (6) (المنصورة – طنطا – أسيوط – دمنهور – سوهاج – بني سويف) | %33.3 | **أقل من 40 م/ للشخص** | (1) (الأقصر) | %5.5 |
| **من 40 – 60 م/ للشخص** | (7) (بنها – كفرالشيخ – شبين الكوم – الفيوم – المنيا – دمياط – الزقازيق) | %38.9 | **من 40 – 60 م/ للشخص** | – | – |
| **من 60 – 80 م/ للشخص** | (2) (الإسماعيلية – قنا) | %11.1 | **من 60 – 80 م/ للشخص** | (8) (المنصورة – طنطا – الزقازيق – دمياط – كفرالشيخ – شبين الكوم – بني سويف – بنها) | %44.4 |
| **80 فأكثر م/ للشخص** | (3) (الخارجة – أسوان – الأقصر) | %16.7 | **80 فأكثر م/ للشخص** | (9) (الخارجة – أسوان – الإسماعيلية – قنا – أسيوط – دمنهور – سوهاج – المنيا) | %50 |

**المصدر:** من إعداد فريق البحث.

### 5-2-7 التصنيف المركب لأنماط الروابط الحضرية الريفية لعواصم المحافظات

من المتوقع أن تؤدي التصنيفات الفرعية السابقة لظهور تباينات واختلافات بين أنماط العلاقات الحضرية الريفية، فيمكن تصنيف أقاليم مدن الدراسة إلى أربع مجموعات ذات خصائص متباينة ويمكن أن تصنف تلك المجموعات على أنها أقاليم مدن عالية الديناميكية، أقاليم مدن ديناميك، أقاليم مدن ضعيفة الديناميكية، أقاليم مدن مستقرة ويمكن توصيف كل مجموعة كالتالي (انظر جدول 8):

- **أقاليم مدن عالية الديناميكية:** وهي ذات تأثير قوي على وظائف التجمعات الريفية، وظهور نسب أنشطة مرتفعة لمتوسطة في ضوء تكتل شديد للعمران الريفي في نطاق الإقليم وعبء إداري مرتفع/عالٍ، بالإضافة

إلى أنها تشهد أعلى معدل استهلاك للأراضي في الحضر والريف. وظهر في تلك المجموعة كلٌ من إقليم مدينة أسوان وإقليم مدينة قنا.

- **أقاليم مدن ديناميك:** وتوصف تلك المدن أنها ذات معدل استهلاك عالٍ للأراضي في الحضر فقط أو الريف فقط بالإضافة إلى وجود تكتل عالٍ، أما العبء الإداري فهو عالٍ إلى متوسط، بينما نسبة الأنشطة الحضرية تصنف أنها مرتفعة إلى عالية. ويمكن أن تقسم تلك المجموعة إلى مستويين، المستوى الأول ظهرت فيه أقاليم مدن بنها، طنطا ودمياط، والمستوى الثاني ظهرت فيه مدن أسيوط، الزقازيق، الأقصر، دمنهور، كفرالشيخ وأخيرًا المنيا.
- **أقاليم مدن ضعيفة الديناميكية:** وتختص تلك المجموعة بأن أقاليم مدنها تشهد استهلاك أرض متوسط للحضر والريف بينما تكتلات متوسط لعالية وعبء إداري متوسط لمرتفع بالإضافة إلى أنشطة حضرية متوسطة لمرتفعة. وظهرت أقاليم مدن الإسماعيلية، المنصورة، الفيوم بالإضافة إلى سوهاج.
- **أقاليم مدن مستقرة:** وتعد تلك المدن ذات استهلاك منخفض للأراضي سواء في الحضر أو الريف بالإضافة إلى تكتلات ضعيفة وعبء إداري ضعيف بالإضافة إلى نسب أنشطة حضرية ضعيفة لمتوسطة.

وبناء على التصنيف السابق فسوف يتم التعامل بإجراء المرحلة الثانية من الاختبارات والتي سيتم فيها محاولة الوقوف على قوة الروابط الحضرية الريفية على نموذج من كل مجموعة مع الأخذ في الاعتبار أن تكون تلك النماذج ممثلة للعمران المصري، وعليه تم اختيار إقليم كل من مدينة أسوان، طنطا، كفرالشيخ، الإسماعيلية، وأخيرًا بني سويف.

## جدول (8)

## مؤشرات الخصائص السكانية والعمرانية لأقاليم مدن العواصم

| م | الفئة | مراكز عواصم المحافظات | أحجام السكان 2017 | | معدل النمو السكاني /2006 2017 | نسبة سكان الحضر للريف | معدل استهلاك الأرض فدان/ عام | | العبء الإداري | | نصيب الفرد من الكتلة العمرانيه 2017 بالمتر المربع | | عدد المدن | | الفئات الحجمية للمدن | | | | | | نسبة عمالة الأنشطة الحضرية من إجمالي عماله الأنشطة الاقتصادية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | حضر | ريف | معدل عزبة / قريه | معدل قريه / وحدة محلية | حضر | ريف | قائم | جديد | قائم | | | جديد | | | حضر | ريف |
| 1 | Upper range | المنصورة | إجمالي الحضر | 543581 | 2.0% | 47% | 4.46 | 9.77 | 2.1 | 6 | 38 | 73 | 1 | 0 | المنصورة | 543581 | Upper range | - | - | - | 85.3% | 62.1% |
| | | | إجمالي الريف | 620328 | 3.0% | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 2 | | طنطا | إجمالي الحضر | 504855 | 1.7% | 42% | 3.82 | 11.17 | 4.4 | 4 | 35 | 75 | 1 | 0 | طنطا | 504855 | Upper range | - | - | - | 95.4% | 97.4% |
| | | | إجمالي الريف | 685038 | 2.2% | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 3 | | أسيوط | إجمالي الحضر | 458468 | 1.6% | 47% | 3.80 | 12.52 | 2.9 | 4 | 38 | 112 | 1 | 0 | أسيوط | 458468 | Upper range | - | - | - | 84.3% | 47.6% |
| | | | إجمالي الريف | 516525 | 2.4% | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 3 | medial range | الزقازيق | إجمالي الحضر | 443547 | 2.1% | 34% | 4.13 | 12.57 | 4.5 | 6 | 50 | 66 | 2 | 0 | الزقازيق | 380980 | Upper range | - | - | - | 89.3% | 59.1% |
| | | | إجمالي الريف | 875376 | 2.7% | | | | | | | | | | القنايات | 62567 | lower range | - | - | - | | |
| 4 | | الإسماعيلية | إجمالي الحضر | 384351 | 1.5% | 71% | 5.58 | 5.55 | 37.6 | 1 | 67 | 160 | 1 | 0 | الإسماعلية | 384351 | Upper range | - | - | - | 94.5% | 58.0% |
| | | | إجمالي الريف | 159923 | -3.1% | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 5 | | دمياط | إجمالي الحضر | 339727 | 10.5% | 54% | 4.46 | 9.77 | 5.3 | 2 | 50 | 73 | 3 | 0 | دمياط | 281493 | medial range | - | - | - | 90.6% | 77.8% |
| | | | إجمالي الريف | 284500 | 3.1% | | | | | | | | | | عزبة البرج | 48835 | lower range | - | - | - | | |
| | | | | | | | | | | | | | | | رأس البر | 9399 | lower range | - | - | - | | |
| 6 | | أسوان | إجمالي الحضر | 319950 | 1.7% | 82% | 7.81 | 5.06 | 15.5 | 2 | 113 | 327 | 1 | 0 | أسوان | 319950 | medial range | - | - | - | 87.6% | 58.4% |
| | | | إجمالي الريف | 71490 | 0.2% | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 7 | | الأقصر | إجمالي الحضر | 291390 | 2.9% | 71% | 5.78 | 0.77 | 14.3 | 1 | 92 | 31 | 2 | 0 | الأقصر | 242375 | medial range | - | - | - | 87.5% | 74.7% |
| | | | إجمالي الريف | 116233 | -4.1% | | | | | | | | | | البياضية | 49015 | lower range | - | - | - | | |
| 8 | | دمنهور | إجمالي الحضر | 259213 | 0.6% | 32% | 1.90 | 11.78 | 13.0 | 8 | 34 | 100 | 1 | 0 | دمنهور | 259213 | medial range | - | - | - | 85.8% | 43.2% |
| | | | إجمالي الريف | 546841 | 2.0% | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 9 | | المنيا | إجمالي الحضر | 259137 | 0.9% | 28% | 2.71 | 13.67 | 6.0 | 5 | 48 | 93 | 1 | 0 | المنيا | 259137 | medial range | - | - | - | 87.5% | 39.6% |
| | | | إجمالي الريف | 676181 | 2.4% | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 10 | | الفيوم | إجمالي الحضر | 251466 | 3.7% | 31% | 2.72 | 11.24 | 9.7 | 3 | 50 | 94 | 1 | 1 | الفيوم | 251072 | medial range | الفيوم الجديدة | 394 | lower range | 82.4% | 47.8% |
| | | | إجمالي الريف | 555159 | 3.5% | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 11 | | سوهاج | إجمالي الحضر | 240162 | 2.2% | 31% | 1.68 | 11.07 | 5.1 | 3 | 32 | 96 | 1 | 1 | سوهاج | 239988 | medial range | سوهاج الجديدة | 174 | lower range | 82.4% | 50.6% |
| | | | إجمالي الريف | 533950 | 2.7% | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 12 | | شبين الكوم | إجمالي الحضر | 239624 | 2.8% | 33% | 2.95 | 7.13 | 2.3 | 5 | 57 | 69 | 1 | 0 | شبين الكوم | 239624 | medial range | - | - | - | 87.1% | 65.1% |
| | | | إجمالي الريف | 478640 | 2.8% | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 13 | | قنا | إجمالي الحضر | 237176 | 1.2% | 35% | 3.44 | 12.72 | 8.6 | 3 | 68 | 131 | 1 | 1 | قنا | 235647 | medial range | قنا الجديدة | 1529 | lower range | 87.0% | 57.4% |
| | | | إجمالي الريف | 448532 | 2.5% | | | | | | | | | | | | | | | | | |

| م | الفئة | مراكز عواصم المحافظات | أحجام السكان 2017 | | معدل النمو السكاني /2006 2017 | نسبة سكان الحضر للريف | معدل استهلاك الأرض فدان/ عام | | العبء الإداري | | نصيب الفرد من الكتلة العمرانيه 2017 بالمتر المربع | | عدد المدن | | الفئات الحجمية للمدن | | | | | | نسبة عمالة الأنشطة الحضرية من إجمالي عماله الأنشطة الاقتصادية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | حضر | ريف | معدل قريه / وحدة محلية | معدل عزبة / قريه | حضر | ريف | قائم | جديد | قائم | | | جديد | | | حضر | ريف |
| 14 | | بنى سويف | إجمالي الحضر | 233808 | 1.7% | 35% | 1.73 | 6.97 | 5 | 3.6 | 34 | 75 | 1 | 0 | بني سويف | 233808 | medial range | - | - | - | 83.4% | 45.8% |
| | | | إجمالي الريف | 429379 | 3.4% | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 15 | Lower range | كفر الشيخ | إجمالي الحضر | 220559 | 2.9% | 34% | 4.46 | 9.77 | 3 | 5.3 | 50 | 75 | 3 | 0 | كفر الشيخ | 176883 | lower range | - | - | - | 83.0% | 43.6% |
| | | | | | | | | | | | | | | | سيدى غازي | 25578 | lower range | - | - | - | | |
| | | | إجمالي الريف | 421049 | 1.8% | | | | | | | | | | مسير | 18098 | lower range | - | - | - | | |
| 16 | | بنها | إجمالي الحضر | 170656 | 0.7% | 26% | 1.88 | 8.20 | 5 | 4.6 | 51 | 79 | 1 | 0 | بنها | 170656 | lower range | - | - | - | 95.1% | 81.3% |
| | | | إجمالي الريف | 481287 | 2.3% | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 17 | | الخارجة | إجمالي الحضر | 71936 | 1.5% | 80% | 3.13 | 2.49 | 2 | 0.4 | 201 | 637 | 1 | 0 | الخارجة | 71936 | lower range | - | - | - | 90.0% | 57.9% |
| | | | إجمالي الريف | 18078 | 2.4% | | | | | | | | | | | | | | | | | |

**المصدر** : من إعداد فريق البحث.

## 5-3 تحليل الأبعاد المكانية لأقاليم مدن العواصم المختارة

أحد أهم معززات الروابط الحضرية الريفية هي تشجيع التفاعلات والترابط بين المناطق الحضرية والريفية من خلال تعزيز شبكات وبنية النقل والتنقل والتكنولوجيا والاتصالات المستدامة، وينبغي أن يشمل ذلك الربط بين المدن ومحيطها الريفي (UN-Habitat, 2017). وعليه سوف تمثل تحليلات زمن الوصول والسيولة بالإضافة إلى زمن التنقل بين التجمعات الحضرية والتجمعات الريفية الرئيسية والتابعة جزءًا مهمًا من مراجعة مدى قوة تلك الروابط والوقوف على نمط التقارب المكاني بين المدينة الرئيسية والتجمعات في إقليمها من تحليل شبكة الطرق ومدى سهولة الوصول من المدينة العاصمة وإليها.

أما فيما يخص تقليص الفجوات بين التجمعات الحضرية والريفية، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالاتصال والبنية الأساسية والتدفق السلس للأشخاص والوظائف والسلع والمعرفة والتمويل، والاستثمار في البيانات والمعلومات الجيدة، بهدف تحسين جودة الخدمات والفرص، وتعزيز الاتصال بين التجمعات الريفية والحضرية، والحوكمة الإقليمية الشاملة والفعالة والمستدامة، فسوف يتم قياس بعض المؤشرات مثل نسب الاتصال بشبكات البنية الأساسية خاصة الكهرباء والصرف الصحي بالإضافة إلى متوسط كثافة الفصول في خدمات التعليم الأساسي كنموذج للخدمات التعليمية. وسوف تتم تحليلات تلك المرحلة على مستوى المكونات الإدارية لإقليم المدينة (المدينة – وحدات محلية ريفية) وما يمثلها من مكونات عمرانية (عاصمة المركز – القرى الأم "عواصم الوحدات المحلية").

### 5-3-1 أنماط التركيز العمراني (Urban density)

تمت تحليلات التركيز العمراني على مستويين: الأول على مستوى إجمالي إقليم المدينة بكل مكوناته العمرانية "الحضرية والريفية" واستخدام التحليل الجغرافي المكاني بأداة (معامل صلة الجوار Nearest neighbor) وتبين أن كل عمران الأقاليم الخمسة يصنف تحت العمران المركز "Clustered" حيث إن القيم الناتجة كلها أقل من 1 مما يشير إلى أن نمط التوزيع العمراني في فراغ الإقليم يميل إلى التكتل (انظر شكل 5). أما المستوى الثاني من تحليلات التركز العمراني تتم باستخدام الأدوات التحليلية المكانية ببرنامج Arc map وربط البعد المكاني للتجمعات العمرانية بمسطح وعدد الكتل العمرانية (Kernel Density)، وتم استخراج خريطة تحليلية للتركيز المكاني للتجمعات العمرانية. أظهرت التحليلات على مستوى أقاليم المدن وجود نمطين من التركز العمراني:

- **الأول هو النمط المحوري** ويعبر عنه مكانيًا بالتركيز المكاني في نطاق واحد على هيئة بقع عمرانية كما في إقليم مدينة كفر الشيخ، طنطا، بني سويف والإسماعيلية مع اختلاف حدة ذلك التركيز الذي يبلغ أقصاه في طنطا وكفر الشيخ وتقل في بني سويف والإسماعيلية.
- **أما النمط الثاني هو النمط الشريطي** ويعبر عنه مكانيًا بالتركيز العمراني للتجمعات حول محور أو طريق في اتجاه معين كما في إقليم مدينة أسوان (انظر شكل 6)، وبشكل عام أظهرت الدراسة النتائج الأتية:
- **مناطق ذات عمران شديد التركيز:** تمثل النطاقَ المكانيَّ لأكبر عدد تجمعات عمرانية متقاربة ونمط تجمع مكاني حيث لا تتعدى المسافات 3.5 كم ومسطحات الكتل العمرانية منخفضة. ويظهر ذلك بكثافة كما في إقليم مدينة كفرالشيخ وطنطا وأسوان.

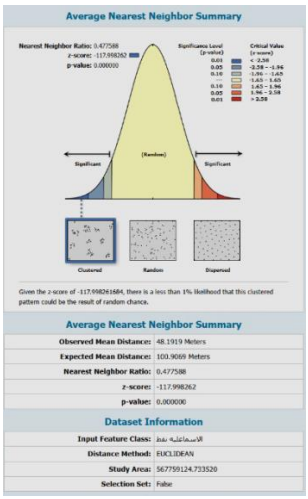


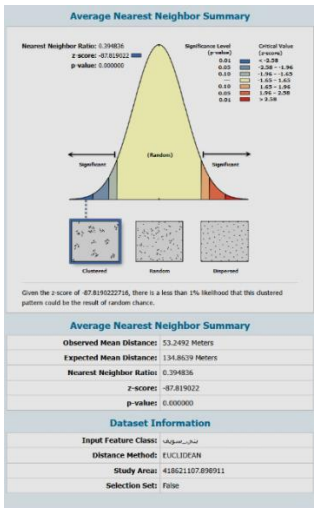


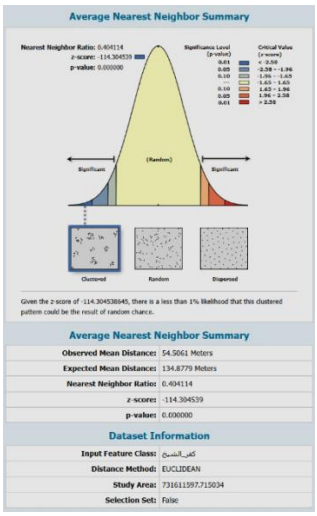


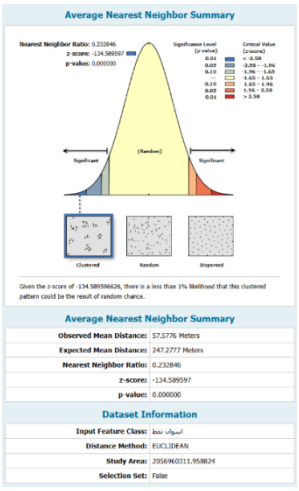


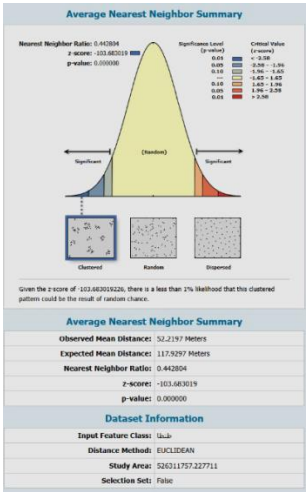


**المصدر**: من إعداد فريق البحث

**شكل (5)**

**نتائج تحليل الجار الأقرب Nearest neighbor لأقاليم المدن الخمسة المختارة**

- **مناطق ذات عمران مركز:** تمثل النطاق المكاني لعدد تجمعات عمرانية متوسط ونمط انتشار مكاني مركز متعدد (Patches) وتتقارب فيه التجمعات حيث لا تتعدى المسافات 6 كم وذات مسطحات كتل عمرانية منخفضة. ويبرز ذلك النمط في إقليم مدينة كفرالشيخ وطنطا وبني سويف.
- **مناطق ذات عمران متقارب:** تمثل النطاق المكاني لعدد تجمعات عمرانية متوسط إلى منخفض ونمط انتشار مكاني حيث لا يتعدى مسافة التقارب بين التجمعات أكبر من 6 كم. ويبرز ذلك النمط في إقليم مدينة الإسماعيلية وبني سويف.
- **مناطق ذات عمران متباعد:** تمثل النطاق المكاني لعدد تجمعات عمرانية منخفض ونمط انتشار مكاني، حيث تتباعد فيه التجمعات العمرانية أكبر من 10 كم. ويبرز ذلك النمط في إقليم مدينة أسوان والإسماعيلية وبني سويف.

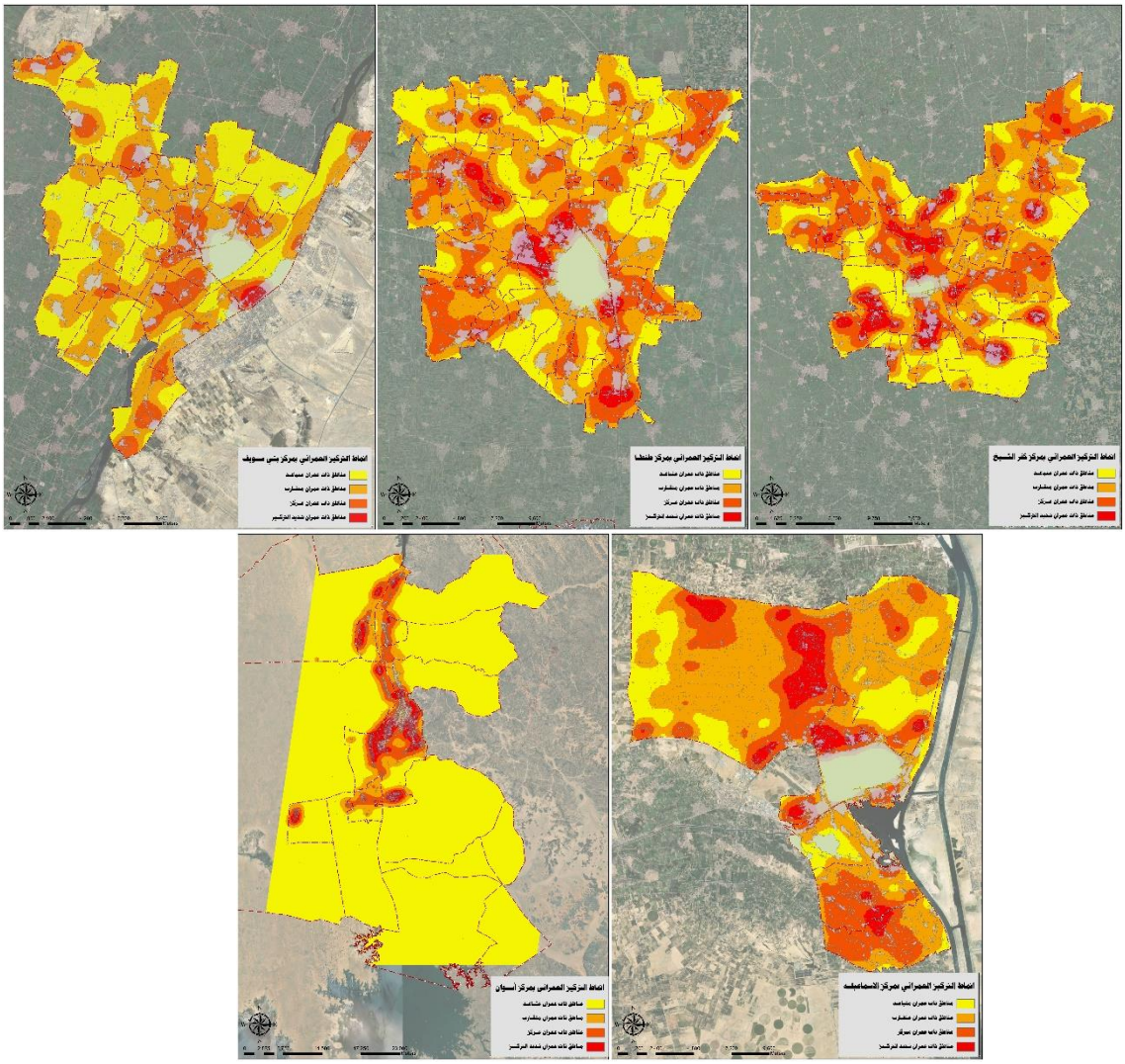

**المصدر**: من إعداد فريق البحث.

**شكل (6)**

**نتائج تحليل أنماط التركز العمراني لأقاليم المدن الخمسة المختارة**

ولمزيد من التحليل المكاني تم استخدام أداة (Weighted Overlay Patches) والتي تستهدف مقارنة عدد الباتشات العمرانية التي تمثل كل واحدة منها كتلة عمرانية ما بين عام 2006 و2017 أظهرت النتائج ما يلي (انظر جدول 9، وشكل 7):

- يعد إقليم مدينة طنطا وكفرالشيخ الأكثر تركيزًا من بين أقاليم مدن الدراسة بينما إقليم مدينة الإسماعيلية وأسوان أقلهم بينما إقليم مدينة بني سويف ما بين الحالتين.

- يعد إقليم مدينة أسوان الأكبر في نسب زيادة الباتشات ما بين الفترتين يليه إقليم مدينة كفرالشيخ ثم الإسماعيلية وبني سويف، بينما إقليم مدينة طنطا الأقل في نسب الزيادة.

**جدول (9)**

**تطور أعداد الـ Patches العمرانية لأقاليم المدن الخمسة المختارة**

| مراكز عواصم المحافظات المختاره | | | عدد الpatch لسنة ٢٠٠٦ | عدد الpatch لسنة ٢٠١٧ | معدل زيادة الكتلة العمرانيه عن طريق حساب ال patch |
|---|---|---|---|---|---|
| مركز طنطا | حضر المركز | | 155746.7314 | 221110.9374 | 29.6% |
| | وحدة محلية | أخناواى الزلاقة | 9674.486028 | 13037.05929 | 25.8% |
| | | الرجدية | 16772.04913 | 25426.14498 | 34.0% |
| | | برما | 23624.88754 | 37604.7253 | 37.2% |
| | | دفره | 14821.75888 | 20004.54337 | 25.9% |
| | | شوبر | 10857.80016 | 15942.4068 | 31.9% |
| | | شونى | 9712.311639 | 14267.82308 | 31.9% |
| | | فيشا سليم | 7232.402152 | 10090.51213 | 28.3% |
| | | محلة مرحوم | 18100.41162 | 18863.41068 | 4.0% |
| | | محلة منوف | 8005.753389 | 13347.94808 | 40.0% |
| | | بيت حبيش البحرية | 6647.461869 | 8628.251679 | 23.0% |
| | | نواج | 12000.79263 | 17778.52855 | 32.5% |
| مركز الاسماعيليه | حضر المركز | | 80372.32735 | 109915.8926 | 26.9% |
| | وحدة محلية | الضبعية | 12122.87218 | 19492.40283 | 37.8% |
| | | عين غصين | 9099.341484 | 16790.92142 | 45.8% |
| | | نفيشة | 25480.56217 | 35136.51962 | 27.5% |
| | | الفردان الجديدة | 33669.55151 | 38496.04874 | 12.5% |
| مركز اسوان | حضر المركز | | 48611.53823 | 84333.00057 | 42.4% |
| | وحدة محلية | أبو الريش بحرى | 26339.63045 | 34819.44382 | 24.4% |
| | | وادى كركر | 2489.644775 | 7547.197395 | 67.0% |
| | | العلاقي | 55.31897556 | 438.7504848 | 87.4% |
| مركز بني سويف | حضر المركز | | 86940.24061 | 138015.7268 | 37.0% |
| | وحدة محلية | أبشنا وبنى موسى | 12537.7677 | 21681.82694 | 42.2% |
| | | أهناسيا الخضراء | 7204.3097 | 12937.71491 | 44.3% |
| | | باروط | 9151.889379 | 14633.97036 | 37.5% |
| | | بلبيفيا | 10370.5806 | 15559.16382 | 33.3% |
| | | بياض العرب | 23832.99895 | 33654.6135 | 29.2% |
| | | تزمنت الشرقية | 12228.09211 | 19127.76318 | 36.1% |
| | | شريف | 11614.60217 | 20420.67405 | 43.1% |
| مركز كفر الشيخ | حضر المركز | | 103014.1002 | 178590.7008 | 42.3% |
| | وحدة محلية | أربمون | 3827.499774 | 6533.567361 | 41.4% |
| | | إسحاقة | 6673.364289 | 12603.40128 | 47.1% |
| | | الحلافى | 4692.550138 | 9717.643029 | 51.7% |
| | | الحمراء | 7379.411589 | 13729.4287 | 46.3% |
| | | الخادمية | 4008.028435 | 5713.598059 | 29.9% |
| | | الشمارقه | 4625.42242 | 10766.13096 | 57.0% |
| | | المرابعين | 6986.657086 | 11569.00277 | 39.6% |
| | | دقلت | 7490.52013 | 12003.92804 | 37.6% |
| | | دقميرة | 6432.039963 | 12878.35947 | 50.1% |
| | | سندلا (تشمل طاهر | 3790.673144 | 7604.5247 | 50.2% |
| | | كفر الحمراوى | 13383.11058 | 18225.59605 | 26.6% |
| | | كفر المنشى | 2020.221149 | 2462.736324 | 18.0% |
| | | متبول | 8890.600876 | 12415.75089 | 28.4% |
| | | محلة القصب | 8715.179548 | 14154.21899 | 38.4% |
| | | محلة موسى | 9323.986255 | 16243.09291 | 42.6% |
| | | منشة الشرقية | 4774.834808 | 11969.7213 | 60.1% |

**المصدر**: من إعداد فريق البحث.

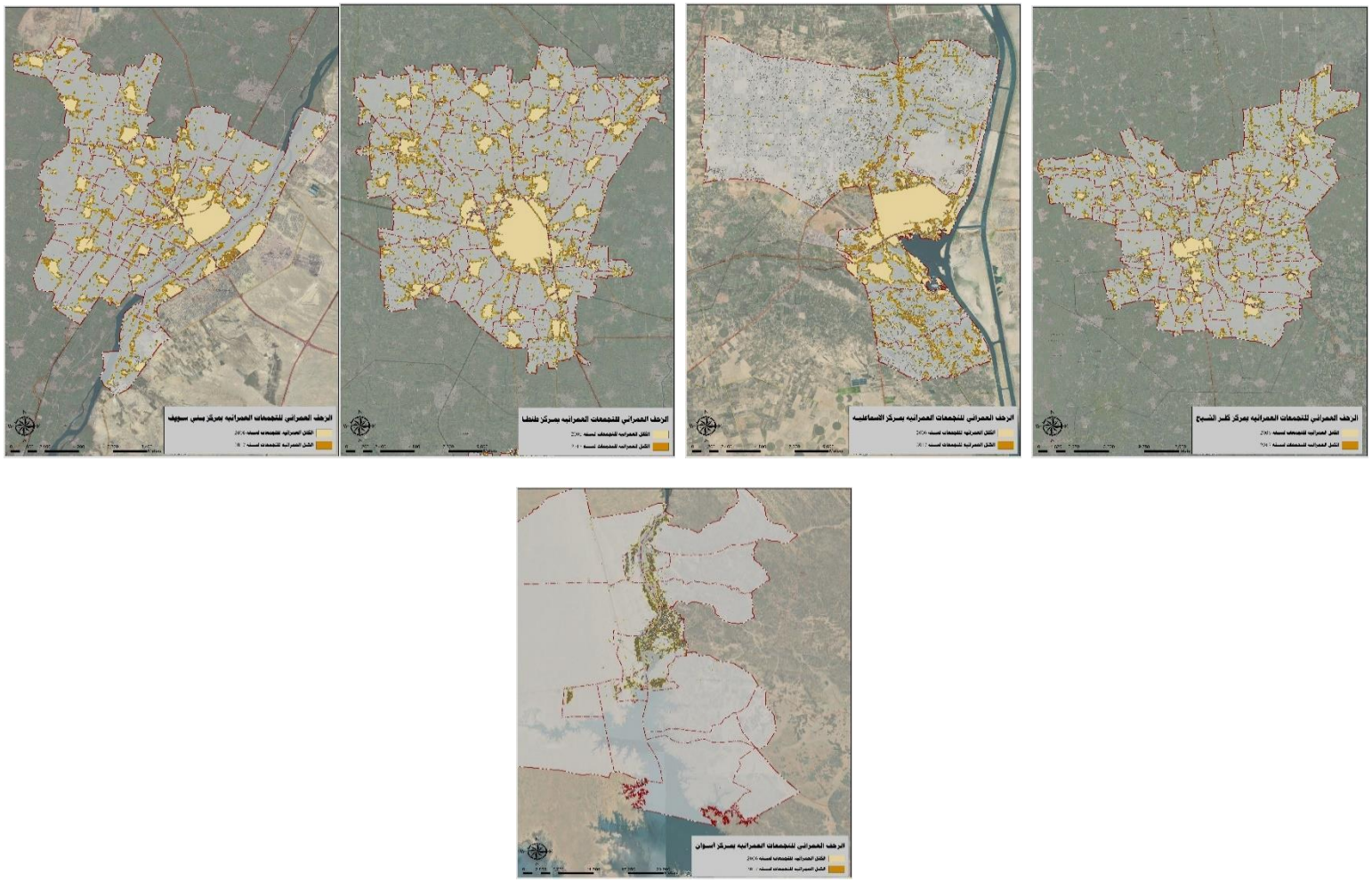

**المصدر**: من إعداد فريق البحث

**شكل (7)**

**مقارنة مساحات الكتلة العمرانية 2006 و2017 لأقاليم المدن الخمسة المختارة**

**5-3-2 الروابط الحضرية الريفية – الريفية الريفية**

الاهتمام بتحديد قوة الروابط بين المكونات العمرانية داخل إقليم المدينة العاصمة من أهم الموجهات لتخفيف الضغط عن المدينة الرئيسية حيث إن التجمعات ذات المرتبة الثانية هي في أغلب الأحيان نقاط الوصول لسكان الريف إلى الخدمات الإدارية والمالية والتعليمية والطبية، وهي في كثير من الأحيان أكثر سهولة في الوصول إليها بالنسبة لسكان الريف، حيث تعمل كجسر بينهم وبين المدن الكبرى (Marshalian and Bournisien, 2023). وتعزيز دور تلك التجمعات يساهم في تعزيز أنظمة الأمن الغذائي والتغذية، وتوفير إمكانية تحقيق سياسات الإسكان والبنية الأساسية والخدمات بشكل مستدام وبتكاليف أقل بالإضافة إلى دعم الروابط الاقتصادية وبالأخص التجارية عبر الروابط الحضرية والريفية (UN-Habitat, 2017). كما تُعَد العقد والمحاور وطرق النقل المكونات الرئيسية لشبكة الروابط بين الحضر والريف. حيث تستضيف العقد مجموعات من الأنشطة المختلفة حيث تتجمع الوظائف والجهات الفاعلة بالإضافة إلى شبكات البنية التحتية والشبكات الوظيفية والاجتماعية. أما الممرات والمحاور وطرق النقل هي التي تربط التجمعات الرئيسية "مراكز التكتل" والثانوية في المناطق الحضرية والريفية بعضهما ببعض مما يسهم في تشكيل إقليم المدينة (Ogrodnik, 2019).

**5-3-2-1 زمن الوصول ونطاقات التنقل**

ومن خلال تحليل الاتصالية بين المكونات العمرانية داخل إقليم المدينة من خلال شبكة الطرق وتحديد زمن الوصول الذي أصبح من أهم العوامل المؤثرة في تغير مفهوم التنمية التقليدية لشبكة التجمعات العمرانية باستخدام الأداة التحليلية (Travel Time Platform) ودمجها مع البيانات مفتوحة المصدر المتاحة من خرائط الجوجل الحية المستحدثة فإنه قد تم تحديد النطاقات الزمنية على الطرق الفعلية (أقل من 20 دقيقة – من 20 إلى 30 دقيقة – أكبر من 30 دقيقه) وهو المعدل الزمني المتوسط المطلوب للوصول إلى مدينة الإقليم من أبعد نقطة فيه، وتم ذلك القياس في توقيتا وقت الذروة (الساعة 7.5 صباحا – الساعة 2 بعد الظهر – الساعة 6 مساءً) والتي تمثل التوقيتات ذات الازدحامات المرورية وأكثر استخدامًا لوسائل النقل والطرق. وأظهرت النتائج كما هو موضح بالخرائط (شكل 8):

- أن النطاقات الزمنية أقل من 20 دقيقه وعلى مداخل التجمعات العمرانية وخاصة المدينة تحدث معظم الاختناقات المرورية على الطرق مما يبطئ من السيولة المرورية للطرق بشكل عام.

- يعد إقليم مدينة كفرالشيخ وأسوان الأكثر تباعدًا حيث إن معظم مناطق الإقليم خارج نطاق الوصول أكثر من 30 دقيقة مع سرعات بطيئة إلى متوسطة على شبكة الطرق مما يضعف العلاقة بين العاصمة والتجمعات الرئيسية.
- يعد إقليم مدينة الإسماعيلية حالة مختلفة نظرًا لوجود أجزاء كبيرة من مناطق الاستصلاح وانخفاض عدد القرى الأم والانتشار الكبير للعزب والنجوع مما يلزم ترقية بعض تلك العزب لتكون قرى رئيسية في المستقبل وربطها بشبكة طرق قوية مع المدينة العاصمة، كذلك الأمر في إقليم مدينة أسوان.
- إقليم مدينتي طنطا وبني سويف على الرغم من السيولة المرورية على معظم الطرق بين المدينة والقرى الرئيسية إلا أن تقريبًا ما يقارب من 30% من التجمعات خارج نطاق زمن الوصول أقل من 30 دقيقة.

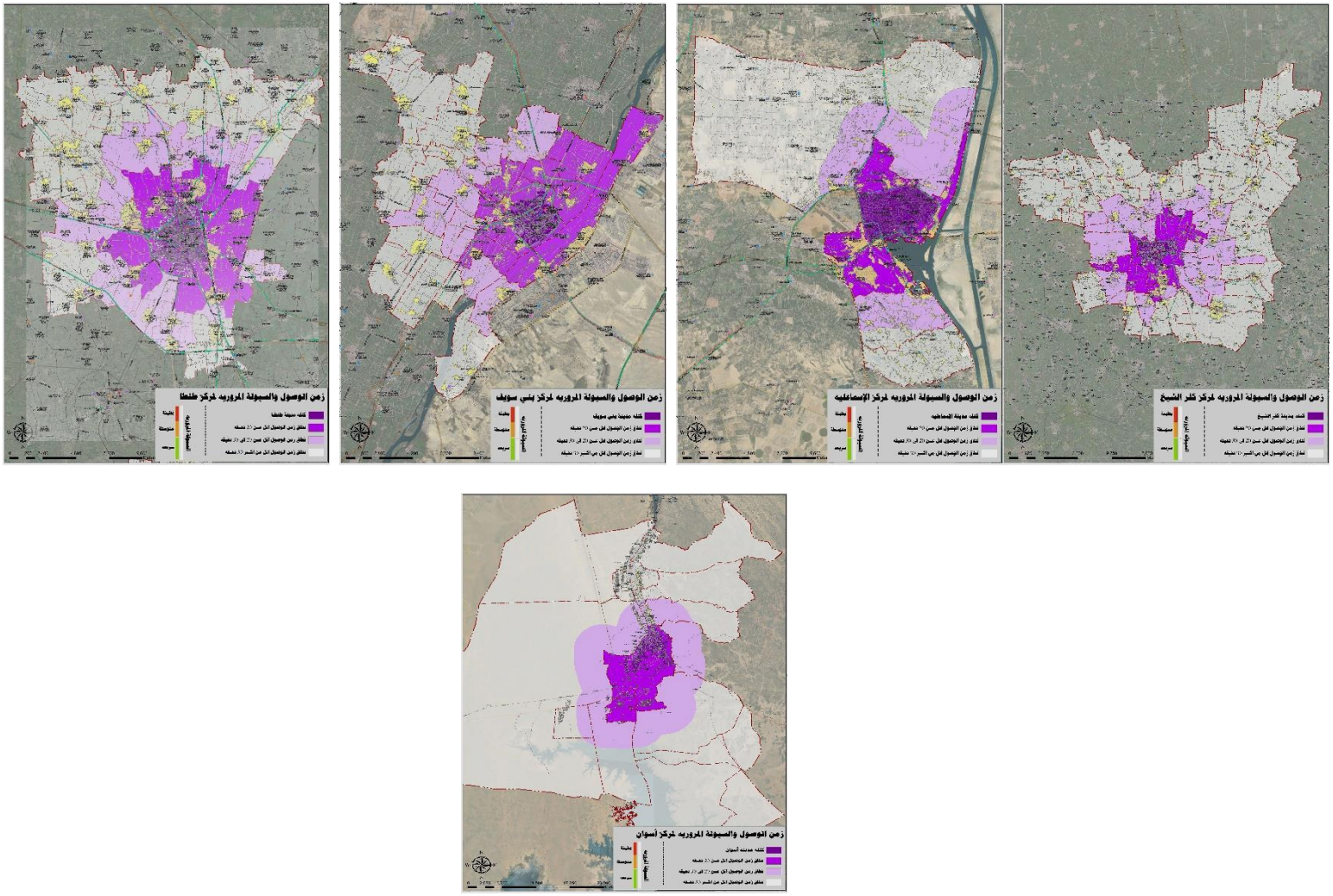


**المصدر**: من إعداد فريق البحث

**شكل (8)**

**تحليل زمن الوصول والسيولة المرورية لأقاليم المدن الخمسة المختارة**

كما أن دعم التجمعات العمرانية الريفية الرئيسية يمكن أن توفر السكن المناسب والبنية الأساسية والخدمات والوصول إلى فرص العمل في المناطق الريفية بشكل خاص، كما توفر الخدمات الأساسية والرعاية الصحية والمرافق والتعليم لسكان الريف؛ ويمكنها أن تعمل كأسواق للمنطقة المحيطة بها، ويمكن أن تكون عاملاً حاسمًا في الأمن الغذائي (UN–Habitat, 2017). من المهم تحليل العلاقة المكانية بين التجمعات الريفية الرئيسية والتجمعات الريفية التابعة لقياس مدى نجاح العلاقة بين التجمعات الرئيسية والتابعة لها. وباستخدام الأدوات التحليلية ببرنامج (GIS) وباستخدام أداة التحليل الشبكي (Network Analysis) فقد تم تقييم مسافة التنقل الفعلية بين القرى الأم وتوابعها لقياس مدى قدرة الوصول من التجمعات الريفية الفرعية للتجمعات الريفية الرئيسية، ومنه فقد تم تحديد 3 نطاقات كالتالي (شكل 9):

- **النطاق الأول:** هو النطاق الذي سكانه لديهم إمكانية الوصول إلى القرى الأم بمسافة تنقل لا تزيد عن 3 كم، ويفيد ذلك في سهولة الوصول إلى الخدمات المجتمعية وخاصة الصحية التي برزت أهمية سهولة الوصول لها بعد أزمة فيروس كورونا. ويضح أن ذلك النطاق متواجد في كل الأقاليم الخمسة لكن بدرجات سيطرة متفاوتة حيث هو الأبرز في أقاليم مدن كفرالشيخ وطنطا وبني سويف فقط.
- **النطاق الثاني:** هو النطاق الذي سكانه لديهم إمكانية الوصول إلى القرى الأم بمسافة تنقل لا تزيد عن 10 كم (20 إلى 30 دقيقة مسافة تنقل بالمركبات). ويظهر أيضًا ذلك النطاق في كل أقاليم مدن الدراسة الخمسة.
- **النطاق الثالث:** ويعد أضعف نطاق في القدرة على إمكانية الوصول للقرية الأم بمسافة أكبر من 10 كم. ويظهر ذلك النطاق بدرجات متفاوتة بين أقاليم الدراسة، فأسوان الأبرز، والتي بها العديد من المناطق داخل ذلك النطاق، وأيضًا الإسماعيلية ثم بني سويف وطنطا وأخيرًا كفرالشيخ. ويراعى أن تلك التجمعات التابعة إما أن يتوافر بها هيكل الخدمات المجتمعية الرئيسية أو إعادة تقييم مدى قدرة التجمعات لتكون تجمعات رئيسة، ومحاولة إعادة التوزيع لتحقيق الاتزان المكاني وتحقيق سهولة تنقل مرتفعة بين كل التجمعات التابعة والتجمع الريفي الرئيس.

**5-3-2-2 الاتصالية بشبكات البنية الاساسية**

تعد الاتصالية بشبكات البنية الأساسية من أهم الروابط الحضرية الريفية ويؤدي ضعف الاتصال بشبكات البنية الأساسية والإمداد غير المستدام بها إلى فقدان بعض التدفقات التي تستهدف الإفادة من الوفورات الاقتصادية بالمدينة أو حتى بالقرى التي في نطاقات سير تمكنها من ارتياد رحلة عمل يومية ميسرة لا تزيد عن 30 دقيقة داخل إقليم

المدينة أو 60 دقيقة من خارجة، مما يزيد من ديناميكية العمران الريفي في تلك النطاقات. كما يساهم ذلك في الوقوف على مدى الانقسام الحضري الريفي الذي يؤدي إلى تنمية غير متساوية بين المناطق الريفية والحضرية. "التنمية غير المتساوية" هي ما يحدث عندما تكون المناطق الحضرية والريفية حيث يتطور أحدهم "الحضري بمعزل عن الآخر "الريفي". ويؤدي ذلك إلى التنمية المتوازنة على الوظائف التي تشجع العلاقات الريفية الحضرية (Chigbu, 2013) حيث يشترك الحضر والريف في المزيد من الاهتمامات المشتركة حيث إنهم يواجهون مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية متشابهة ويتطلبون حلولاً تخطيطية وسياسية مماثلة لمشكلاتهم. كما أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في معالجة التحضر، ولكن لا ينبغي أن تصبح المناطق الريفية مناطق قد تستخدمها المدن حسب الرغبة لتحقيق الأهداف الحضرية (Magel, 2003). ومن الملحق (2) يمكن استخلاص النقاط التالية:

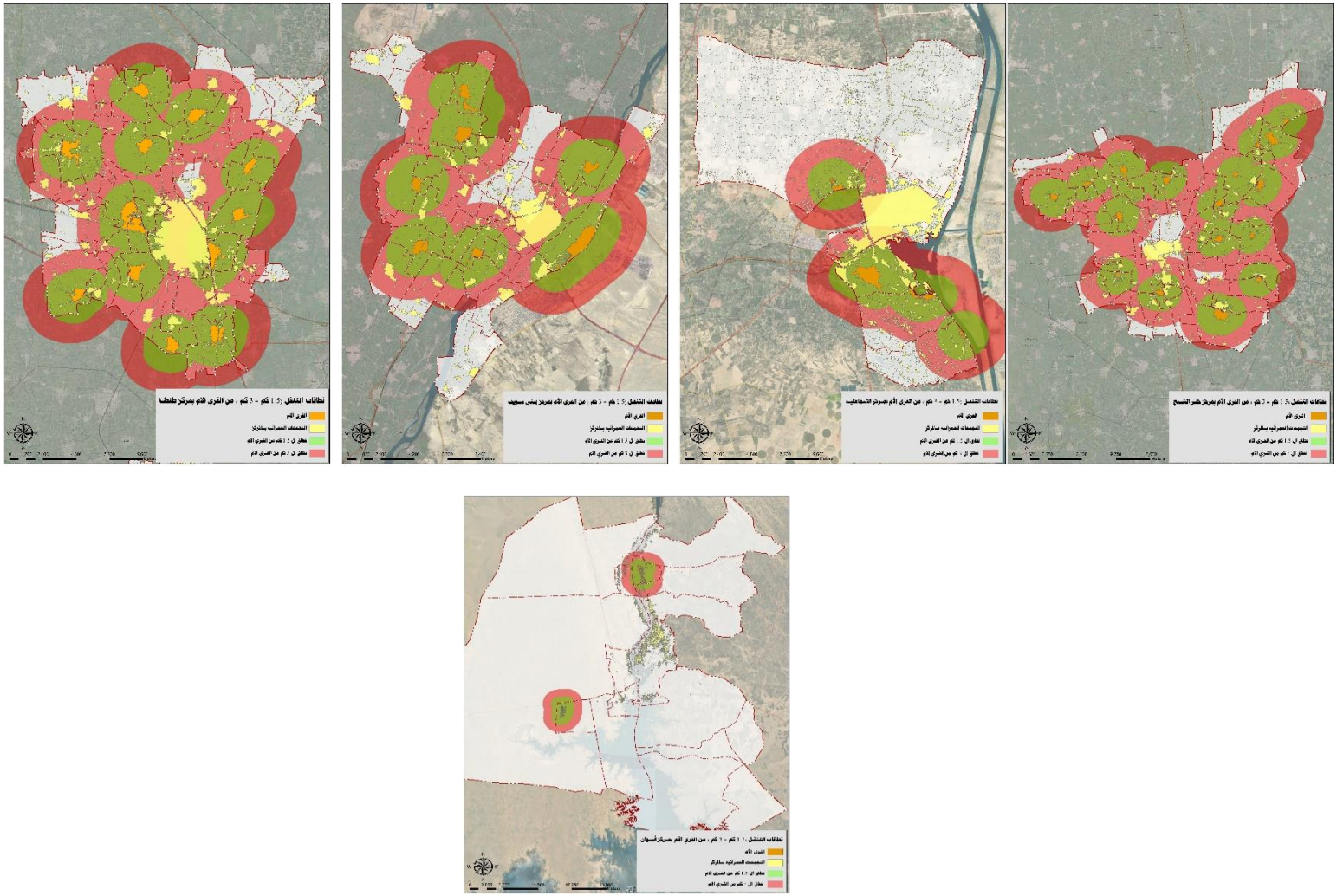

**المصدر:** من إعداد فريق البحث

**شكل (9)**

**تحليل نطاقات التنقل من التجمعات الريفية الرئيسية للتجمعات الفرعية داخل أقاليم المدن الخمسة المختارة**

- فيما يخص الاتصالية بالكهرباء يلاحظ أن في كل عواصم المحافظات وريف أقاليم المدن ترتفع نسبية الاتصالية بالكهرباء لما فوق 95% ما عدا بعض التفاوتات فوق الـ 95% وتحتها في ريف أقاليم مدن كفرالشيخ وطنطا وبني سويف، وتشهد تذبذب واضح في ريف إقليم مدينة الإسماعيلية، وكذلك الأمر في أسوان مثل وادي العلاقة التي تنخفض بها النسبة إلى 18% فقط تقريبًا.
- فيما يخص الاتصالية بالصرف الصحي فيلاحظ تفاوت كبير بين الحضر والريف وما بين الريف والريف داخل أقاليم المدن، فبشكل عام تتخطى نسب الاتصال الـ 90% في مدن طنطا والإسماعيلية وبني سويف بينما تنخفض في كفرالشيخ إلى 89% وتزداد انخفاضًا في مدينة أسوان إلى 84%.
- أما على مستوى القرى الرئيسية بأقاليم المدن يلاحظ التفاوت الكبير حيث بعضهم تصل نسبة التغطية بهم إلى 100% كما في قرية فيشا سليم بطنطا أو تصل إلى 1.0% كما في قرية دفرة في نفس إقليم المدينة. ونفس التفاوتات في باقي أقاليم المدن حيث تصل إلى 90% في قرية كفر الحمراوي في كفرالشيخ بينما تصل إلى 1.0% في منشة الشرقية. وتصل إلى 100% في وادي كركر بأسوان بينما 0% في العلاقي بأسوان أيضًا. ويتكرر نفس النموذج في الإسماعيلية وبني سويف (انظر ملحق 2).
- يلاحظ أن التجمعات الريفية غير المتصلة بشبكات الصرف الصحي تستخدم طرق صرف غير مستدامة "طرنشات" وهي التي تؤدي إلى مشكلات بيئية وصحية على المدى المتوسط والبعيد مثل قرية دفرة بطنطا وقرية عين غصين بالإسماعيلية وأبوالريش بحري بأسوان وباروط ببني سويف وقرية منشة الشرقية بكفر الشيخ.

**3-2-3-5 الطرد والجذب السكاني**

يعد التحضر قادر على الحد من الفقر وزيادة النمو الاقتصادي (UN-Habitat, 2017)، وبما أنه يعيش أكثر من 50% من سكان العالم في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 66% بحلول عام 2050. وتأتي نسبة كبيرة من أولئك الذين ينتقلون إلى المدن من المناطق الريفية حيث إن تدهور الزراعة الريفية يعمل على تسريع مسار المهاجرين من الريف إلى المدن (Chigbu, 2015). يواجه هؤلاء المهاجرون تحديات مختلفة تتعلق بالقدرة المحدودة على الوصول إلى الأراضي والإسكان ذات المستوى الجيد، بالإضافة إلى أنهم يواجهون مشكلة الوصول إلى المرافق والخدمات الأساسية التي تزيد من حدة التفاوت الاجتماعي والمكاني (Agergaard & Ortenbjerg, 2017). وبقياس الطرد والجذب السكاني على مستوى التجمعات العمرانية بأقاليم المدن للتأكد من

حجم التدفقات السكانية بين التجمعات الريفية والحضرية كأحد عوامل رأس المال البشري بإقليم المدينة يلاحظ الآتي (انظر ملحق 2):

- سجلت كافة التجمعات الحضرية جذبًا سكانيًّا على مستوى أقاليم الدراسة مما يبرز وجود وفورات اقتصادية وعمرانية في تلك المدن بشكل مستمر ماعدا حضر مدينة بني سويف الذي سجل قيم سالبة.
- تباينت نتائج الطرد والجذب على مستوى ريف أقاليم المدن فصنف الريف بشكل جاذب في إقليم مدينة طنطا وبني سويف بشكل عام، ولكن سجلت بعض التجمعات الرئيسية نتائج سلبية تعبيرًا على الطرد في إقليم مدينة كفرالشيخ وأسوان بالإضافة إلى جملة الريف في إقليم مدينة الإسماعيلية وأيضًا إقليم مدينة كفرالشيخ.

**5-3-3 السمات الاقتصادية والاجتماعية**

لا تقتصر الروابط الحضرية على الأبعاد المكانية والفيزيقية بل يتضمن مفهوم الروابط الحضرية الريفية فكرة الوظائف والتدفقات التكميلية بين المناطق الريفية والحضرية ذات الأحجام المختلفة، حيث تشير الروابط الحضرية والريفية إلى التدفقات المستمرة والضرورية للأشخاص ورأس المال والسلع والخدمات والمعلومات بين المناطق الريفية والحضرية (UN-Habitat, 2017). وتشمل الروابط والتفاعلات بين المناطق الحضرية والريفية جوانب متنوعة مثل: (أ) السكان ورأس المال البشري (ب) الاستثمارات والمعاملات الاقتصادية (ج) تفاعلات الحوكمة (د) البيئة (هـ) المنتجات والخدمات (و) المعلومات والبيانات. ونظرًا لصعوبة قياس تلك التدفقات في الحالة المصرية فسوف يتم الاستعاضة ببعض المؤشرات التي قد تعكس السمات وتباينها في أقاليم مدن الدراسة ومنها معامل التكثيف المحصول كسمة اقتصادية، كثافة الطلاب في فصول التعليم الأساسي كسمة اجتماعية بالإضافة إلى متوسط نصيب الفرد من أسرة المستشفيات ومتوسط نصيب الفرد من الجمعيات الأهلية. ويلاحظ من (ملحق 2) ما يلي:

- بالنسبة لمعامل التكثيف المحصول الذي يشير لعدد مرات زراعة الأراضي الزراعية من خلال مقارنة المساحة المحصولية بمساحة الزمام الزراعي، لوحظ أن أقاليم مدن طنطا وكفرالشيخ وبني سويف أو ما يسمى بأقاليم المدن ذات الأراضي الزراعية القديمة تقترب من معامل تكثيف محصولي 2، أو ما يعني زراعة تلك الأراضي مرتين في العام، وهذا يعكس مدى أهمية تلك الأراضي حيث تزرع في دورتيها الصيفية والشتوية.
- بينما أقاليم المدن التي يغلب عليها المناطق الزراعية الجديدة أو المستصلحة فكان معامل التكثيف المحصولي 1، أو ما يعني الزراعة لدورة واحدة فقط وهو ما يرجع لأن تلك الأراضي تعتمد على الزراعات التصديرية وزراعات الفواكه التي غالبًا ما تكون ذات دورة زراعية واحدة.

- فيما يخص كثافات الطلاب في التعليم الأساسي فيلاحظ أن الكثافات الفصلية في الحضر أعلى بشكل ملحوظ منها في الريف (36 طالب/فصل) وذلك ينطبق على كافة أقاليم مدن الدراسة ما عدا مدينة الإسماعيلية وهو ما قد يكون بسبب عدم وجود تركزات عمرانية ريفية وأن هناك انتشارًا كبيرًا للعزب والكفور مما يقلل انتشار عدد المدارس وتركزها في بعض التجمعات الأساسية مما يرفع من تلك الكثافات، ويشير ارتفاع الكثافات في الحضر بشكل عام عن الريف إلى التركيز السكاني في الحضر مقارنة بالريف.
- أما فيما يخص نصيب الفرد من عدد أسرة المستشفيات وحيث إن مدن العواصم تمثل نقطة تجمع الخدمات الصحية الإقليمية بمختلف مستوياتها وهذا ما ينطبق على التحسن النسبي لسكان مدن أقاليم الدراسة من أسرة المستشفيات مقارنة بالمعدل المستهدف (2.7 سرير/1000 نسمة)، حيث كانت أقاليم مدن طنطا والإسماعيلية وأسوان وبني سويف أقل من المعدل المستهدف بينما يرتفع قليلاً في أقليم مدينة كفرالشيخ.
- وعلى العكس من المؤشر السابق فلقد شهد إقليم مدينة كفرالشيخ تحسنًا واضحًا في مؤشر نصيب الفرد من الجمعيات الأهلية حيث كان الأفضل بعد إقليم مدينة أسوان بينما جاء إقليم مدينة طنطا الأقل بين أقاليم مدن الدراسة، ويشير انخفاض قيم المؤشر إلى انخفاض تأثير ومساهمة منظمات المجتمع المحلي من حيث المبادرات المجتمعية أو تحسين كفاءة وقدرات السكان.

## 5-4 قضايا التنمية في أقاليم مدن العواصم

### 5-4-1 الاعتماد على مدخل التنمية من أعلى إلى أسفل

مدخل التنمية من أعلى إلى أسفل هو نظام واضح المعالم للتخطيط والسيطرة من جانب الحكومة يبرز أهداف واضحة ومتسقة يتم التعبير عنها في أعلى نظام التخطيط الهرمي مع معرفة الأسباب والآثار ذات الصلة ( DeLeon and DeLeon, 2002). وفي السياق نفسه، يستند التخطيط من أعلى إلى أسفل إلى افتراضات سلوكية بيئية واجتماعية غير مثبتة والتي ثبت خطؤها في معظم الأحيان لأن التشكيلات الاجتماعية والمحليات تختلف (Waniganeththi, 2017). ومع ذلك، فان التخطيط الإقليمي والاستراتيجي من منظور من أعلى إلى أسفل لا يضمن بعد المشاركة والذي يتضمنه مدخل التخطيط المحلي من أسفل إلى أعلى أو "من المستوى الجزئي إلى المتوسط"، والذي يأخذ في الاعتبار الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية المضمنة (Pissourios, 2014). ومن ثم، فإن دمج النهج من الأعلى إلى الأسفل مع منظور من الأسفل إلى الأعلى أمر ضروري لبناء كفاءات جديدة

تنطوي على إقامة روابط حضرية – ريفية قوية على كافة المستويات ( Tarek Rahmoun and Wanmin Zhao, 2024).

**5-4-2 عدم تضمين مدخل التنمية المكانية**

يضمن مدخل التنمية المكانية تحديد الأطر المختلفة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المختلفة وتحديد متطلباتها المكانية وإعطائها الأولوية من خلال صياغة الأطر الهيكلية المكانية ومشروعات التنمية لتشمل المناطق ذات الإمكانات الاقتصادية غير المستغلة، وبالتالي تعزيز إمكانات التنمية في نطاق مكاني محدد. ويهدف مدخل التنمية المكانية إلى تحقيق تنمية متوازنة مع إدراج المجتمعات ذات الأدوار المختلفة والمستويات المتعددة مما يتيح إمكانية توزيع الاستثمارات بشكل يحقق نجاح الشراكات بين الحضر والريف والإفادة من مقومات كافة التجمعات في الإقليم وبالأخص المشروعات الاستثمارية الكبرى (Gálvez Nogales, 2014; Jourdan, 1998).

**5-4-3 عدم تعزيز مراكز التنمية الريفية ودعمها**

يعتمد الهيكل الإداري للتجمعات العمرانية في مصر على تصنيف تلك التجمعات إلى نوعين "الحضر والريف"، بينما التجمعات شبه الحضرية أو ما يسمى بالـ Towns أو مراكز التنمية الريفية فيوجد فقط في التصنيف التنموي للتجمعات، وتعزيز قدرة مراكز التنمية الريفية سيؤدي إلى تحسين وصول سكان المناطق الريفية إلى الخدمات الأساسية المستدامة، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والمرافق الطبية والخدمات المالية والنقل والطاقة والغذاء، حتى يتمكنوا من جذب السكان والتحضر بشكل مستدام (UN-Habitat, 2017). وفي الوقت نفسه، يؤثر تطوير مراكز التنمية الريفية من خلال التخطيط وتوفير البنية الأساسية والخدمات داخل المساحات الريفية أو مفترق الطرق الحضرية الريفية (Tacoli, 2003). وبالتالي سيتم دعم مراكز التنمية الريفية لتصبح مناطق وسيطة بين المدن والقرى مما يخلق التوازن الذي يفيد المناطق الريفية والحضرية ويجنب السكان التركيز على المناطق الحضرية فقط.

**5-4-4 عدم التوجه نحو التنمية التي يقودها المجتمع Community-led development**

وينقسم هذا الأمر إلى شقين، الأول من حيث تأثير المجتمعات المحلية على قيادة التنمية، وهذا وضح ضعفه نتيجة انخفاض نصيب السكان من تلك المنظمات وخاصة الجمعيات الأهلية كنموذج، أما الشق الثاني فيخص الحكومات المحلية والتي تلعب دورًا رئيسًا في تحقيق الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، إلا أن درجة التفويض على توليد إيراداتها لم تتطابق بعد مع درجة تفويض المسؤوليات المتعلقة بالإنفاق وتقديم الخدمات. وفي ظل محدودية الوسائل والقدرة على جمع الإيرادات والحفاظ على الإدارة المالية المستدامة، وتعزيز دور المجتمعات، وكذلك المبادرات من القاعدة إلى القمة bottom-up ودمجها في عمليات الحوكمة والتخطيط يساهم كمحرك للتنمية الاقتصادية الشاملة.

## 5-5 النتائج

تتلخص أهم نتائج هذا الجزء من البحث فيما يأتي:

- يعاني ريف أقاليم مدن العواصم من ارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل أكبر من تلك القائمة في الحضر مما يؤثر بشكل واضح على تناقص مساحة الأراضي الزراعية المورد الأهم للقطاع الريفي المصري.
- وجود تأثير قوي من المدن العواصم على الأنشطة الاقتصادية بريفها حيث سجلت نسبة العاملين بالأنشطة الحضرية في ريف أقاليم مدن العواصم 97% كما في إقليم مدينة طنطا.
- انخفاض جودة البيئة العمرانية حيث انخفاض نصيب الفرد من الكتلة العمرانية بشكل واضح في حضر أقاليم مدن العواصم والتي تنخفض بشكل واضح حتى عن الريف مما يبرز انخفاض جودة البيئة العمرانية نتيجة ضغوط الجذب السكاني للمدن من أقاليمها.
- ضعف البنية العمرانية حيث ضعف الاتصال بالمرافق والخدمات الأساسية وخاصة شبكات صرف الصحي وجود الطرق غير المرصوفة داخل التجمعات الحضرية والطرق المؤدية إلى التجمعات الريفية، بالإضافة إلى ضعف مؤشرات الخدمات الأساسية التعليمية والصحية.
- بعض أقاليم المدن تتمتع بالتكتلات العمرانية مما يحسن قدرات تلك الأقاليم في المنافسة الاقتصادية، وبعضها الآخر يعاني من انتشار التجمعات التابعة من العزب والكفور بشكل كثيف مما يساهم في صعوبة السيطرة العمرانية على النمو العمراني مما ينذر بنمو عمراني غير مستدام في تلك الأقاليم مستقبلاً.
- يعاني ريف مدن أقاليم العواصم من ارتفاع معدل استهلاك الأراضي مقابل النمو العمراني حيث إن ما يقارب من 66.6% من أقاليم مدن الدراسة يستهلك أكبر من 8 أفدنة في العام وتصل في بعض الأحيان إلى 13.6 فدان/سنة كما في ريف مدينة المنيا، مما يعني خسارة متسارعة للموارد الاقتصادية وانخفاض فرص العمالة الريفية وزيادة معدلات البطالة مستقبلاً.

# الفصل السادس

# الدراسة الميدانية

## 6-1 تمهيد

ترتبط التجمعات الحضرية وخاصة المدن عواصم المحافظات بعلاقات إنتاجية وتجارية وثقافية وثيقة مع المجتمعات الحضرية والريفية الصغيرة المجاورة لها بل والتي تتبعها إداريًا، فالمدن والقرى هي مجتمعات إنسانية مستقرة كل له صفاته الإنتاجية ولا يستغني أحدهما عن الآخر في تبادل السلع والخدمات نظرًا لاختلاف الإنتاج والثقافة والكم والجودة. ونظرًا لقوة وحاجة كل منهما للآخر، فإن دعم وتعزيز تلك الروابط التنموية الشاملة والمستدامة بالأسلوب العلمي والإدارة الرشيدة يؤدي إلى زيادة حركة متغيرات التنمية وخاصة رؤوس الأموال والاستثمارات وانتقال وحدات العمل وزيادة الدخول والإنتاج وخفض معدلات البطالة وخفض معدلات الفقر في المناطق المختلفة. وتعد الإدارة المحلية الأداة الأساسية لدعم روابط التنمية وتسهيل حركة عوامل الإنتاج والتنمية بين الريف والحضر، هذا وتؤكد قوانين ونظم الإدارة المحلية في جميع الدول ومن بينها مصر (قانون نظام الإدارة المحلية رقم 43 لسنة 1979) على ضرورة توزيع مهام وإدارة موارد التنمية الأساسية الطبيعية والبشرية بين الحضر والريف وفقًا لمستويات وحدات الإدارة المحلية حجمًا وسكانًا ومساحة، وذلك بهدف تحقيق التكامل والتنسيق حسب النظم القانونية المعمول بها.

ومن هذا المنطلق، عملت الدراسة الميدانية على رصد عوامل التمكين والتحديات والعوائق التي تواجه الأطراف الفاعلة وخاصة على المستوى المحلي، والتي من شأنها أن تحد من قدرتهم على الحفاظ على الروابط الحضرية الريفية وضمان استمراريتها، وذلك بالتركيز على أربعة محاور رئيسة، وهي:

- **نظم عمل الإدارة المحلية:** وتُعنى بتوزيع المهام والمسئوليات وفقًا لمستويات الإدارة المحلية المختلفة، وما بين المحافظة ومراكزها والمدن والوحدات المحلية، وآليات التكامل والتنسيق وفقًا للقانون.
- **التخطيط والبنية الأساسية:** تقييم جودة وشمول عمليات التخطيط المحلي، وتوزيع الاستثمارات ما بين حضر وريف المراكز، ووجود نظام شامل ومتكامل لتطوير البنية الأساسية، والطاقة، والمياه، والنقل والبيئة لتحقيق التكامل بين المناطق الريفية والتجمعات الحضرية.
- **تدفق وحركة الأفراد والمنتجات والمعلومات:** من حيث وجود بنية معلوماتية تتيح تدفق البيانات بين الريف والحضر، وطرق ومواصلات جيدة تسهل حركة الأفراد والمنتجات.

- **الموارد البشرية والمالية:** مدى توافر الموارد البشرية وكفاءتها، والموارد المالية (سواء المخصصات المركزية أو الإيرادات الذاتية) اللازمة للتشغيل والصيانة المستدامة للأصول وتوزيعهم بين الريف والحضر.

## 6-2 أهداف الدراسة الميدانية

**الهدف الرئيس**

استكشاف عوامل الربط ورصدها والتمكين بين الوحدات المحلية والتحديات التي تواجهها للتغلب عليها لتحقيق معدل نمو وتنمية محلية / مكانية مستدامة.

**الأهداف الفرعية**

- التأكد من وجود وتطبيق إطار تخطيط حضرى شامل ومتكامل للتنمية الإنتاجية وخاصة مفردات البنية الأساسية اللازمة لتحقيق التكامل بين الحضر والريف التابع.
- التحقق من مدى توفر إطار تنظيمي وقوانين وسياسات واضحة تحدد نظام الربط والتمكين والتوزيع العادل لعوامل الإنتاج وخاصة الاستثمارات.
- تحديد مدى كفاءة سياسات تنفيذ وضبط ومراقبة المشروعات وتكاملها بين الجانبين الحضري والريفي.
- تقييم المعايير المستخدمة لتوزيع الموارد المالية والبشرية وخاصة في توصيل الوحدات الحضرية والريفية ومدها بالبنية الأساسية.
- التحقق من مدى توفر البيانات والمعلومات الصحيحة والدقيقة لتحقيق الشفافية والأمن والاستقرار بين الإدارة المحلية والمواطن.

## 6-3 منهجية الدراسة الميدانية

لمعرفة حقيقة الوضع التشريعي والتخطيطي والإداري بسياساته المختلفة لوضع أسس أفضل للترابط والتكامل بين الحضر والريف في إطار شامل للتنمية المحلية. تطلب ذلك استخدام أسلوب المقابلة الشخصية مع عدد من المسئولين عن التخطيط والتنمية المحلية في كلٍ من المستويين المركزي والمحلي. كما تنتهج الدراسة استطلاع رأي عدد من المسئولين التنفيذيين، وقد تم تطبيق استطلاع الرأي على عينة قصدية من رؤساء المراكز ومسئولي التخطيط والمتابعة ومسئولي التخطيط العمراني، لمعرفة آرائهم وتوصياتهم لزيادة دعم روابط التمكين والتنمية لجميع وحدات الإدارة المحلية، كالآتي:

- **المستوى المركزي:** قيادات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ووزارة التنمية المحلية.
- **المستوى المحلي:** قيادات تنفيذية على مستوى المحافظة والمراكز وبعض الإدارات المختصة.

- **إطار المقابلات الشخصية على المستوى المركزي:**

- قيادات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي للسؤال عن آليات تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة والخاص بمجتمعات محلية آمنة ومستدامة ضمن رؤية مصر 2030 وخطة التنمية المستدامة السنوية، ومبادرة تنمية التجمعات الحضرية التي تركز على تطوير الشياخات والمدن الصغيرة في المراكز التي يتم فيها تنفيذ مشروعات حياة كريمة وكيف يمكن أن تساهم كلتا المبادرتين في تعزيز الروابط الحضرية الريفية.
- قيادات وزارة التنمية المحلية للسؤال عن محددات تعريف الريف والحضر وصلاحيات كل منهما وفقًا للإطار القانوني المصري، والمشكلات الناتجة عن التوسع الحضري وأثره على ظهور المناطق شبه الحضرية وتدهور الريف، وآليات توزيع الاستثمارات ما بين الريف والحضر ودور الوزارة في تعزيز الروابط الحضرية الريفية في إطار برنامج عمل الحكومة (2024 – 2027).

- **إطار استطلاع الرأي على المستوى المحلي:**

تم عقد عدد من ورش العمل متضمنة استطلاعًا لرأي الكوادر التنفيذية بالمحافظات (رؤساء مراكز، ومديري تخطيط ومتابعة بالديوان والمراكز، مدير ومسئولي التخطيط العمراني بالديوان) وتحديدًا بمحافظة بني سويف كمثال على أحد المحافظات التي يجرى فيها تنفيذ مبادرة حياة كريمة ومبادرة تطوير التجمعات الحضرية، ركزت استمارة استطلاع الرأي على أهم جوانب العمل الخاصة بالتنمية المحلية، وهي:

- جانب التخطيط المحلي وتوزيع استثمارات الخطة ما بين الحضر والريف واختيار المشروعات المشتركة.
- الجانب التشريعي، النصوص القانونية التي يعتمد عليها ومدى تناسبها ومرونتها مع الأوضاع الراهنة.
- الموارد المحلية (المالية والبشرية) المتاحة والممكنة ووجه العمل بها وكيفية الإفادة منها.
- توفر قواعد البيانات اللازمة لاستدامة التدفقات المكانية للأفراد والمنتجات والخدمات والمعلومات.
- دور الإدارة المحلية في تقوية ودعم التكامل والترابط والاعتماد المتبادل بين الريف والحضر.

وقد تم تنفيذ ورش العمل على النحو التالي:

- عقد ورشة عمل في ديوان عام محافظة بني سويف برئاسة السيد نائب المحافظ، وقد ضمت الورشة كل رؤساء المراكز السبعة بالمحافظة بالإضافة إلى عدد من المسئولين المعنيين بالمحافظة.

- عقد مناقشة جماعية مركزة في ديوان عام محافظة بني سويف (مدير ومسئولي التخطيط العمراني بالمحافظة)، ضمت عدد 3 من المسئولين بالإدارة.
- عقد ورشة عمل بمركز التنمية المحلية بسقاره ضمت عدد 32 من مديري ومسئولي التخطيط والمتابعة من 5 محافظات تجمع ما بين المحافظات الريفية والحضرية والحدودية، توزيعهم كما بالجدول رقم 10:

**جدول (10)**

**توزيع عينة الدراسة الميدانية من مديري التخطيط والمتابعة**

| المحافظة | بني سويف | الفيوم | شمال سيناء | بورسعيد* | الإسماعيلية | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد | 8 | 6 | 4 | 5 | 9 | 32 |

* محافظة بورسعيد هي محافظة حضرية بها 7 أحياء تضم مجموعة من الشياخات، بالإضافة إلى قطاع ريفي في سهل الطينة يضم مجموعة من القرى، لذا لدى المبحوثين معرفة جيدة بعمليات التخطيط على المستوى الحضري والريفي.

ويوضح الملحق رقم (1) نماذج دليل المقابلات الشخصية واستطلاع الرأي للدراسة الميدانية.

## 6-4 عرض نتائج المقابلات الفردية (المستوى المركزي)

- **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي**

سعت المقابلة الشخصية (النموذج أ في ملحق رقم 1) إلى استكشاف البرامج والمبادرات التي أطلقتها الوزارة لتحقيق الغاية (11-أ) الخاصة بدعم الروابط بين المناطق الحضرية والريفية من خلال التخطيط للتنمية الوطنية والإقليمية، وكذلك تقييم آليات توزيع استثمارات الخطة بين الحضر والريف والمتطلبات اللازمة لتعزيز الروابط بينهما، وقد جاءت الإجابات على النحو التالى:

- **الأهداف الأممية (الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة)**

ينص الهدف (11) من أهداف التنمية المستدامة العالمية على "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، الغاية (11 – أ): دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية.

- **المبادرات والبرامج التي وضعتها الوزارة لتنفيذ هذا الهدف:**

أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي عددًا من المبادرات المعنية بالبعد المكاني، وهي:

- **مبادرة حوافز تميز الأداء** في إدارة الاستثمار العام على المستوى المحلي: وتضع عددًا من المعايير، للحصول على حافز أداء إضافي، يعادل نسبة 10% من جملة الاعتمادات الاستثمارية للمحافظة.

- **خطط المواطن:** وهي وثيقة سنوية لكل محافظة، بهدف توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، حيث تتضمن معلومات مُفصّلة عن الاستثمارات الموجهة من الدولة، وتوزيعها مكانيًّا على القطاعات المختلفة.
- **مبادرة تطوير التجمعات الحضرية:** بهدف تحقيق التكامل بين الجهود التنموية التي تقوم بها الدولة في الريف والحضر.
- **مبادرة "القرية الخضراء" ضمن مشروع "حياة كريمة":** وتهدف إلى تأهيل قرى المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"، لتتوافق مع أحدث المعايير البيئية العالمية.
- **التقارير الطوعية المحلية:** وتُعَد أداة تسمح للمحافظات متابعة وتقييم مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية على مستوى المحافظة، تم إطلاق تقارير ثلاثة محافظات (الفيوم، وبورسعيد، والبحيرة) ضمن محافظات المرحلة الأولى.
- **تقرير التنافسية على مستوى المحافظات:** لتحديد أهم المزايا التنافسية لكل محافظة من حيث الأنشطة الاقتصادية التي تتميز بها كل محافظة وحجم القوى العاملة بها، وأهم الصادرات، والمزايا التي تميزها عن غيرها من المحافظات لإتمام التكامل الاقتصادي والتنمية بين المحافظات والأقاليم المختلفة.

- **مؤشرات قياس الهدف ومدى تطورها في مصر:**

وضعت الأمم المتحدة 10 غايات و15 مؤشرًا لهدف التنمية المستدامة الحادي عشر، منها 4 مؤشرات أمكن قياسها (3 باستخدام المنهجية الدولية و(1) باستخدام منهجية وطنية، ونشرها ضمن التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في مصر الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمؤشرات، هي:

- **المؤشر 11-1-أ:** نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة.
- **المؤشر 11-6-2:** المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات من الفئة 2.5 والفئة 10 ميكرون في المدن.
- **المؤشر 11-ب-1:** عدد الدول التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيًا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.
- **المؤشر 11-ب-2:** نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشيًا مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث.

- **ولتحسين جمع البيانات اللازمة لقياس هذه الغاية يقترح:**

- الاستثمار في عمليات جمع البيانات في المحافظات.

- إنشاء قواعد بيانات لمؤشرات التنمية المستدامة على مستوى المحافظات.
- أدوات التحقق من جودة البيانات، حيث إن تضارب واختلاف البيانات من جهة لأخرى هي معوق للوقوف على الموقف الفعلي لتطور المؤشرات وحالة التنمية.
- استخدام النظم التكنولوجية الحديثة في جمع وتحليل البيانات (استخدام التابلت في عمليات الجمع)، وكذا النماذج الإحصائية المطورة في تحليل تلك البيانات وتحسين آليات عرضها.

- **الإفادة من نتائج هذه البيانات لتعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية:**

- يتم الاعتماد على البيانات في تحليل الفجوات سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي ومن ثم تحديد مجالات العمل الأكثر أولوية، ومناطق التدخل.
- كما تمثل مؤشرات البوصلة التي يتم متابعة نتائج التقدم في الأداء بناء عليها، ومن ثم تتبع مدى التقدم في توطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات.
- إصدار تقارير التنمية البشرية على مستوى المحافظات، وتقارير التنافسية بصورة دورية ومستمرة مما يعظم من أهمية جمع البيانات واستدامة إصدارها.

- **توزيع الاستثمارات بين الريف والحضر**

الآليات المتبعة لضمان توزيع عادل للاستثمارات بين الحضر والريف، هي كالتالي:

- في قطاع التنمية المحلية يتم الاعتماد على معادلة تمويلية تم تطبيقها منذ العام المالي 2021/2020 لضمان توزيع الاستثمارات بشكل عادل بين المحافظات، وداخل المحافظة يتم توزيع الاستثمارات مناصفة بين ديوان المحافظة والمراكز، ويتحدد نصيب كل مركز بناء على عدد سكانه، أما على المستوى الكلي فتوجد برامج موجهة مثل برنامج حياة كريمة لتطوير الريف ومبادرة تطوير التجمعات الحضرية تستهدف جغرافيًا مناطق بعينها بناء على معايير محددة، كما أن الإدخال على المنظومة الإلكترونية لإعداد الخطة ومتابعتها يستلزم تحديد موقع المشروع، مما يوضح التوزيع المكاني للمشروعات.

وفيما يتعلق بكيفية توزيع الاستثمارات قطاعيًا أخذًا في الاعتبار التوازن بين الحضر والريف:

- يختلف نطاق الخدمة للمشروعات وفقًا لطبيعتها، فهناك مشروعات تخدم الدولة ككل أو عدة محافظات، وهناك مشروعات بطبيعتها محلية، وهي عادة المشروعات الخدمية مثل التعليم والصحة والثقافة والمرافق العامة، كما أن هذه المشروعات لها معايير تخطيطية وفقًا لعدد السكان ونطاق تقديم الخدمة والمستوى المحلي الذي تقدم فيه، ومن ثم هناك قطاعات مثل قطاعات التعليم والصحة والثقافة والتضامن والشباب

والرياضة والمرافق العامة يفضل أن يطبق فيها معادلة تمويلية تراعي الاحتياجات بين المحافظات وداخل المحافظة بين المراكز وداخل المراكز ما بين الريف والحضر، على غرار ما تم تطبيقه على قطاع التنمية المحلية.

- **مبادرة "تطوير التجمعات الحضرية"**

تستهدف مبادرة "تطوير التجمعات الحضرية" التي أطلقتها وزارة التخطيط مدن المراكز والشياخات التابعة لها، ضمن المرحلة الأولى من المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة".

- **المتوقع من تنفيذ هذه المبادرة؟ وما المدى الزمني لها؟**

- تستهدف المبادرة 57 من مدن المراكز والشياخات التابعة لها ضمن المرحلة الأولى من مشروع "حياة كريمة"، تقع ضمن النطاق الجغرافي لـ 20 محافظة، لتنفيذ المشروعات ذات الأولوية خاصة في قطاعات (الصرف الصحي، مياه الشرب، وحدات الرعاية الصحية الأولية، والمدارس، ومراكز الشباب والأندية، ورصف الطرق داخل المدن، وتطوير الأسواق المحلية).
- ويتم تنفيذها بالتوازي بين المناطق الريفية والتجمعات الحضرية في المراكز المستهدفة، حيث تم توجيه 6 مليارات جنيه لتنفيذ 137 مشروعًا لتطوير التجمعات الحضرية ضمن المرحلة الأولى من حياة كريمة خلال الفترة (2023/2022 – النصف الأول 2024/2023)، حيث تستهدف المبادرة 77 تجمعًا حضريًّا يضم 3.7 مليون نسمة.
- وبالنسبة لتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة، ففي ضوء الظروف الاقتصادية الضاغطة وضعف الموارد المالية المتاحة هناك تباطؤ في تنفيذ الكثير من المشروعات في الدولة منها مشروعات ضمن مبادرة حياة كريمة أو تطوير التجمعات الحضرية.
- وفيما يتعلق بالإطار الإداري والقانوني الحالي بتحقيق المستهدف من المبادرة، هناك بعض العوائق الإدارية التي تواجه تنفيذ المشروعات، وخاصة تلك المتعلقة بصعوبة توفير الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات وتعدد جهات الولاية على الأرض، بالإضافة إلى بعض المشكلات التنسيقية بين الجهات وبعضها في حالات مثل الحفر للمرافق العامة ورد الشئ لأصله.
- المعوقات التي تواجه أو من المتوقع أن تواجه عمل المبادرة، تتمثل في ضعف التمويل وارتفاع الأسعار وعدم توفر معدات وخامات أساسية نتيجة استيرادها من الخارج، والمرحلة التالية بعد الانتهاء من تنفيذ الاستثمارات، وهي: الصيانة والتشغيل وتقديم الخدمات والتي لا تتاح لها موارد بشرية ومالية كافية.

- **آلية توزيع الاستثمارات من خلال المبادرتين (حياة كريمة وتطوير التجمعات الحضرية)**

- تقوم مبادرة حياة كريمة على أساس الاستهداف الجغرافي بالتركيز على المراكز الأكثر احتياجًا في كل مرحلة وصولاً إلى تغطية كافة المراكز، أما مبادرة تطوير التجمعات الحضرية، فتركز على تطوير التجمعات الحضرية الصغيرة والشياخات الواقعة في نطاق المراكز التي يتم تنفيذ حياة كريمة فيها، بغرض تحقيق العدالة والتكامل في تقديم الخدمات.

- **نظام المتابعة والتقييم**

- للتحقق من تكامل وترابط أنظمة البنية الأساسية والخدمات بين المناطق الريفية والتجمعات الحضرية في المراكز المستهدفة، يتم من خلال نظام متابعة إلكتروني للمتابعة المكتبية والمالية من خلال المنظومة الإلكترونية لكل مشروعات الدولة، وهناك نظام للمتابعة الميدانية الدورية للتحقق من تنفيذ المشروعات على الأرض.

- **المتطلبات اللازمة لتعزيز الروابط الحضرية الريفية في المراكز المصرية، فيما يتعلق بالتالي:**

- **الإطار القانوني:** يوفر قانون التخطيط العام رقم 18 لسنة 2022 الإطار القانوني لعملية التخطيط في مصر، ومن المتوقع عند الانتهاء من اللائحة التنفيذية للقانون أن يتم تفعيل المواد الخاصة بإعداد الخطط الاستراتيجية ومتوسطة الأجل للمراكز، والتي من خلالها سيتم الربط ما بين الاستثمارات على المستوى الحضري والريفي بشكل متكامل وفي إطار رؤية استراتيجية لكل مركز على حدة.
- **نظم الإدارة وتوزيع الاختصاصات:** إعادة تنظيم الهياكل المؤسسية داخل المحافظات لإيلاء مزيد من الاهتمام لعمليات التخطيط المحلي وتعزيز الروابط الحضرية الريفية.
- **قواعد البيانات والمعلومات:** هناك الكثير من العمل الذي يجب أن يبذل لتحسين قواعد البيانات المحلية والتحقق من جودتها ودقتها، واستخدام نظم المعلومات المكانية والتوقيع الجغرافي للمشروعات والتي يمكن على أساسها تحديد الفجوات ونطاق الخدمة.
- **تدفق الأفراد والمنتجات:** بذلت الدولة المليارات في تطوير شبكات الطرق الرئيسية ومحاور المرور القومية وشبكة السكة الحديد، ولكن الطرق الداخلية والمحلية التي تصل ما بين الوحدات المحلية ومناطق الخدمة الرئيسية ما زالت في حاجة لمزيد من الاهتمام.
- **تكامل أنظمة البنية الأساسية:** يحتاج ذلك إلى تنسيق قوي وفعال ما بين جهات الإسناد (التنفيذ) في الدولة لضمان تكامل عملية التنمية.

- **توفر الموارد المالية والبشرية:** الاتجاه إلى وسائل بديلة لتمويل التنمية المستدامة بالمحافظات لخفض الضغط على الموازنة العامة، والاتجاه للقطاع الخاص لتمويل وإدارة المشروعات التي لا يستلزم بالضرورة تقديمها من خلال الحكومة.

- **<u>وزارة التنمية المحلية</u>**

سعت المقابلة الشخصية (النموذج ب في ملحق رقم 1) إلى استكشاف دور الإدارة المحلية في تعزيز الروابط الحضرية الريفية لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة كما جاء في برنامج عمل الحكومة (2024–2027) من خلال مجموعة من المحاور القانونية والسياسات العامة والمبادرات والبرامج القومية، وقد جاءت الإجابات على النحو التالي:

- **مفهوم الحضر والريف**

في يناير 2024، كان 43% من إجمالي سكان مصر يعيشون في الحضر، وفقًا للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مع عدم وجود تعريف واضح للتمييز بين المناطق الحضرية والريفية وفقًا للقانون، حيث إن عدد من القرى تخطى عدد سكانها سكان المدن.

- **الإطار القانوني: (قانون الإدارة المحلية)**

- **آليات التمييز قانونًا وإداريًّا ما بين المناطق الحضرية والريفية وشبه الحضرية:** وفقًا للترتيب القانوني الحالي يعد ريفًا كلُّ ما هو ليس عاصمة لمحافظة أو مركز، بينما في الواقع العملي هناك شواهد على أن بعض التجمعات ذات الطابع الريفي يتم تصنيفها كجزء من الحضر، وهناك عدد من المعايير التي يجب أخذها في الاعتبار للتصنيف، وهي: (النشاط الغالب – الحرف والوظائف – مدى توفر الخدمات – البيئة الاجتماعية والثقافية).
- **المشكلات التي تواجه عمليات التعريف** والنتائج المترتبة عليها:
  - الذوبان الثقافي والاجتماعي والحرفي وتأثير ثورة المعلومات والاتصالات التي أذابت الفوارق وأضعفت العادات والتقاليد.
  - التمدد العمراني العشوائي على أطراف المدن، والتداخل بين الأحوزة العمرانية للريف والحضر.
  - عدم اللجوء لتوصيف محدد يعتمد على طبيعة النشاط الاقتصادي والاجتماعي والنمط العمراني.

يؤدي ذلك لتصنيف مناطق ذات طبيعة ريفية على أنها حضر، كما يؤدي إلى عدم وضوح الطابع العمراني والإداري لكثير من الأقسام الإدارية، والتفاوت الكبير في أحجام ومساحات وعدد سكان التقسيمات

الإدارية المختلفة، وهو ما يكون له تداعياته على جودة وعدالة التقسيم الانتخابي والتمثيل السياسي للمناطق المختلفة، فضلاً عن عدم تصميم خطط تنموية تلائم طبيعة كل منطقة.

- **أسس تعريف الحضر والريف:** والتي لها علاقة بتحقيق التوازن في العلاقة بين الحضر والريف، الأساس المتعارف عليه حاليًا في مصر هو اعتبار الحضر متمثل في عواصم المحافظات والمراكز دون النظر لاعتبارات أخرى كالأنشطة الاقتصادية والطبيعة العمرانية وحجم السكان والمساحة ومدى توفر الخدمات على سبيل المثال، وبالنسبة للمعايير واجبة التطبيق – من وجهة النظر الشخصية– فهي كالتالي :–
  - الأخذ بمعيار النشاط الاقتصادي الرئيسي للنسبة الغالبة من السكان واعتبار المجتمعات التي يغلب عليها نشاط زراعي أو نشاط الصيد (أنشطة استخراجية) ريف.
  - الأخذ بمعيار عدد السكان، بحيث كلما قل العدد داخل مساحة معينة عن عدد محدد يعد ريفًا.
  - الأخذ بمعيار النمط العمراني السائد، واعتبار المناطق التي تنخفض فيها ارتفاعات المباني وتزيد فيها المساحات الخضراء والزراعية ونمط البيوت التقليدية ريف.
- **واجه القانون تحول قطاعات من الريف إلى مناطق شبه حضرية** وخاصة التعديات على الأراضي الزراعية وتبويرها، من خلال الآتي:
  - تغليظ العقوبات القانونية على البناء على الأراضي الزراعية بل وتجريم التعدي.
  - إصدار قانون التصالح في مخالفات البناء.
  - تفعيل الإجراءات التنظيمية للالتزام بالأحوزة العمرانية والمخططات التفصيلية للقرى والمدن.
- يمكن **استيعاب النمو في الريف** دون التأثير سلبًا على مقدراته الإنتاجية وأنماطه الحياتية ودون الضغط على المناطق الحضرية، من خلال:
  - التحديث المستمر للأحوزة العمرانية بالمدن لتشمل التجمعات الريفية المحيطة التي انصهرت في المدن وأصبحت جزءًا منها.
  - إعداد وتنفيذ استراتيجية لإنشاء قرى جديدة في الظهير الصحراوي تعمل كامتداد للقرى الأم وتكون متصلة بها.
  - إعداد وتنفيذ استراتيجية لتنمية التكتلات الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية القائمة على الزراعة والتصنيع الزراعي والأنشطة الحرفية وتكون مرتبطة ومغذية لمصانع أكبر في المناطق الصناعية.
  - استيعاب تيارات الهجرة القادمة من الريف في المدن الجديدة.

- **التنمية المحلية المتكاملة: (السياسات العامة)**

وفقًا لبرنامج عمل الحكومة (2024–2027) تهدف وزارة التنمية المحلية إلى تعزيز الروابط الحضرية الريفية لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وتقليص الفجوات التنموية الموجودة بين الريف والحضر. وذلك من خلال:

- راعت السياسة العامة الحاجة إلى تنمية متوازنة للمركز ككل، بما في ذلك التنمية المتكافئة لجميع الوحدات المحلية التي تشمل المدن والقرى والمناطق شبه الحضرية، من خلال وضع معايير لتوزيع الاعتمادات تضمن التوزيع العادل للاستثمارات، وهناك توجهات إيجابية تشير لتبني برامج تنموية تعزز هذا الاتجاه أهمها برنامج حياة كريمة الذي يستهدف تطوير القرى داخل نطاق كل مركز، وبرنامج تطوير عواصم المحافظات والمراكز، لكن لا يمكن الجزم بأن هناك سياسة عامة أو استراتيجية واضحة لها رؤية محددة تستهدف تحقيق التنمية المتوازنة للمركز ككل.
- يتم أخذ الروابط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمكانية بين المناطق الحضرية والمناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية بهدف تعزيز التسلسل الريفي الحضري المتصل في الاعتبار لتحقيق التكامل في التنمية وذلك من خلال خلق محاور تنموية متكاملة (حالة المشروعات القومية)، ولكن في كثير من الأحيان لا يؤخذ هذا البعد في الاعتبار، وهو ما أدى إلى النمو العشوائي للمدن وتمددها وانتشار المناطق غير المخططة عمرانيًا وتشوهات التقسيم الإداري.
- تم إطلاق مبادرة تطوير التجمعات الحضرية في إطار مبادرة حياة كريمة، وذلك لتطوير مدن المراكز والشياخات التابعة لها ضمن المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة، ولكن أهداف ونطاق وخطط المبادرة تحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتحديد.
- في ضوء الخبرات المكتسبة، من الأجدى تخطيطيًا عدم تطوير الريف والحضر ضمن برامج تنموية منفصلة، الأفضل التكامل وأن تكون الرؤية والاستراتيجية التنموية شاملة ينبثق عنها برامج متكاملة ومتساندة لتنمية الريف والحضر.
- ضمان تنمية متوازنة وتقليص الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية هو أحد مسارات برنامج عمل الحكومة، ومن ثم هناك عدد من السياسات والآليات التي سيتم اتباعها، والمتمثلة في التالي:
  - التوزيع العادل للاستثمارات بين المراكز وبعضها وداخل المركز بين الحضر والريف.
  - التركيز الأكبر على تنمية الريف لتقريب مستواه من الحضر وتعد مبادرة حياة كريمة هي البرنامج الأهم والرئيس في هذه السياسة.

- وللحفاظ على المكتسبات من مبادرتي حياة كريمة وتطوير التجمعات الحضرية بعد الانتهاء منهما، يلزم ذلك ضمان استدامة عملية التنمية، على النحو التالي:
  - **بالنسبة لمبادرة حياة كريمة:** ضمان تشغيل المرافق والمشروعات التي تم تنفيذها وتوفير التجهيزات والموارد البشرية، وتوفير موارد مالية كافية لتغطية نفقات الصيانة والتشغيل، وتطبيق نظام للمساءلة الاجتماعية وتقييم الخدمات بشكل دوري، وضع خطط فعالة للتشغيل والصيانة ونظام لإدارة الأصول.
  - **إعادة تخطيط مبادرة تطوير التجمعات الحضرية** بما يتماشى مع مبادرة حياة كريمة وتوفير التمويل والموارد اللازمة لها.

- تتمثل المتطلبات اللازمة لتعزيز الروابط الحضرية الريفية في المراكز المصرية في الآتي:

  - **الإطار القانوني:** إعادة التعريف القانوني للريف والحضر، ومراجعة قوانين وتشريعات التخطيط العمراني والأحوزة، وتعديل قانون البناء الموحد، وتعديل قانون الإدارة المحلية، والاعتراف القانوني بالقرى التوابع والأقسام الإدارية داخل المدن.
  - **نظم الإدارة وتوزيع الاختصاصات:** تطوير الهياكل المؤسسية للمراكز والمدن والوحدات القروية، وفصل إدارة المركز عن إدارة المدينة عاصمة المركز، بحيث يكون مستوى المركز مسئول عن المشروعات المشتركة والدعم والرقابة والتوجيه، بينما يكون مستوى المدينة مسئول عن التخطيط والموازنة والتنفيذ، وترسيخ ممارسات التخطيط التشاركي.
  - **قواعد البيانات والمعلومات:** توفير قواعد البيانات وتحقيق التكامل بينها، واستحداث وتعزيز وجود وحدات نظم المعلومات المكانية على كل مستوى ووحدات لتحديث الإحصائيات وقواعد البيانات، إيجاد منصات إلكترونية لكل مستوى.
  - **تدفق الأفراد والمنتجات:**

    - تعزيز الاقتصاد الريفي من خلال تطوير الصناعات الحرفية في القرى وربطه بمناطق التصنيع بالمدن.
    - أن تكون القرى قاعدة إنتاجية أولية (مدخلات – مواد خام) بينما تكون أطراف المدن قاعدة صناعية تعتمد على المدخلات القادمة من القرى.
    - تعزيز الاتصالية الجغرافية وتطوير خدمات النقل بين القرى والمدينة عاصمة المركز.
    - التوسع في ميكنة الخدمات وتقديمها أونلاين أو التوسع في إنشاء وحدات لتقديم الخدمات الإجرائية على مستوى القرى لتقليل الضغط على مراكز تقديم الخدمات في المدن.

- توفير الخدمات التجارية وفقًا للمستوى المحلي بحيث يتم إنشاء سويقة بكل قرية، وسوق صغير بكل وحدة قروية، وسوق جملة كبير بكل مركز.

- **تكامل أنظمة البنية الأساسية:** يتم ذلك بالفعل ويتم تعزيزه في استثمار برنامج حياة كريمة، مع أهمية إنشاء مراكز لنظم معلومات البنية الأساسية بكل مركز، والأخذ بنظام التجمعات clusters في خدمات البنية الأساسية.
- **توفر الموارد المالية والبشرية:** الاعتراف بالقرى والمدن كمستوى تخطيطي وموازني، وتمكين مستوى المدينة والوحدة القروية من الإفادة من موارده المالية، وتنمية الموارد الذاتية على كافة المستويات وإدخال القطاع الخاص والجمعيات الأهلية من خلال إقامة شراكات محلية.

## 6-5 عرض نتائج استطلاع الرأي (المستوى المحلي)

- **الكوادر التنفيذية المحلية (رؤساء المراكز)**

سعى استطلاع الرأي (النموذج ج في ملحق رقم 1) من خلال ورشة العمل التي تم عقدها لرؤساء المراكز في ديوان عام محافظة بني سويف إلى استكشاف العوامل التمكينية لتعزيز الروابط الحضرية الريفية والتحديات التي تواجهها من خلال عدد من المحاور، وقد جاءت الإجابات على النحو التالي:

- **البيانات والمعلومات**

بالنسبة لتداول البيانات والمعلومات ومصادرها داخل المركز، ووفقًا للجدول رقم (11)، يتضح التالي:

- أشار غالبية المبحوثين إلى توفر بيانات جيدة وفي الوقت المناسب حول تركيبة سكان المناطق الحضرية والريفية والاتجاهات والتوقعات ذات الصلة لكي تستخدم في تطوير سياسات تقديم الخدمات (بشكل كافٍ تمامًا أو إلى حد ما)، وأن مصادر البيانات تتمثل في مركز معلومات المحافظة ومراكز معلومات التنمية المحلية بالمراكز ويتم تحديثها سنويًا بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كذلك يتم الاعتماد على البيانات الواردة من ديوان عام المحافظة ووزارة التنمية المحلية.
- وبالنسبة لمدى إتاحة إحصاءات لتدفقات الأفراد والمنتجات والخدمات ما بين ريف وحضر المركز، أشار غالبية المبحوثين إلى أنها متاحة إلى حد كبير ودقيقة إلى حد ما، وتتنوع المصادر التي يتم الاعتماد عليها ما بين طرق التواصل الرسمية مع الإدارات المختصة والسجلات الخاصة بذلك، وعن طريق الرصد الميداني وتقارير مسئولي الأسواق والقرى والمواقف.

- وتختلف مصادر البيانات الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات الخاصة بتقديم وتوزيع الخدمات حسب نوعية القرار، فبالإضافة إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومراكز المعلومات بالمحافظة والمراكز، هناك مصادر تعتمد على التعليمات المباشرة الواردة من الوزارة أو المحافظة، أو من الجهات الحكومية المختصة بنوع الخدمة، والرصد والجولات الميدانية التي يقوم بها المسئولون والمختصون، والاجتماعات واللقاءات مع أعضاء مجلس النواب والمواطنين بالمدن والقرى التابعة، ومديرية التضامن الاجتماعي وفروعها والجمعيات الأهلية المشهرة والمعتمدة.
- وفيما يتعلق بالاعتماد على المعايير التخطيطية عند تحديد الاحتياجات من الخدمات ومواقع المشروعات، فتتم إلى حد ما وفقًا للمعايير المعتمدة من الهيئة العامة للتخطيط العمراني والمخططات الاستراتيجية للمراكز، واعتمادًا على مدى توفر الأراضي ملكية الدولة والتمويل المتاح في الخطط الاستثمارية للجهات.
- وبالنسبة لتداول البيانات بالدقة والسرعة اللازمة ما بين الوحدات الإدارية بالمركز وخاصة في حالات الأزمات والطوارئ التي تتطلب تدخلًا سريعًا، فهناك إجماع على سرعة التداول واختلاف على مدى دقتها، وقد أوضح المبحوثون أن المعوقات أمام التداول الدقيق والسريع للبيانات تتمثل في اختلاف نفس البيان وفقًا لاختلاف مصدره مما يؤدي إلى التأخير في اتخاذ القرار نحو توزيع الخدمات لمستحقيها والإفادة منها كما يجب بشكل أمثل.

**جدول (11)**

**تداول البيانات والمعلومات ومصادرها داخل المركز**

| | | | |
|---|---|---|---|
| توفر بيانات جيدة وفي الوقت المناسب حول تركيبة سكان المناطق الحضرية والريفية | أكثر من كافية | كافية تمامًا | إلى حد ما |
| | 1 | 4 | 3 |
| مدى إتاحة إحصاءات لتدفقات الأفراد والمنتجات والخدمات ما بين ريف وحضر المركز | متاحة كاملة | إلى حد كبير | متاحة جزئيًا |
| | 1 | 5 | 2 |
| الاعتماد على المعايير التخطيطية عند تحديد الاحتياجات ومواقع المشروعات | نعم تمامًا | إلى حد ما | أحيانًا |
| | 3 | 5 | 5 |
| تداول البيانات ما بين الوحدات الإدارية بالمركز | دقيقة وسريعة تمامًا | سريعة ولكن غير دقيقة | تفتقر إلى الدقة والسرعة |
| | 4 | 4 | 0 |

**المصدر:** الدراسة الميدانية.

- **الموارد المالية والبشرية**

بالنسبة لتوفر الموارد البشرية والمالية اللازمة لتقديم الخدمات داخل المركز، ووفقًا للجدول رقم (12)، يتضح التالى:

- أشار غالبية المبحوثين إلى أن السياسات العامة تأخذ في الاعتبار توفير الموارد المالية اللازمة لتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، إلى حد ما كبير أو نوعًا ما.
- وقد أوضح المبحوثون أن مصادر التمويل المتاحة (حكومي – ذاتي – منح ومعونات – ....) للمركز ونسبتها التقريبية من موازنة المركز، تعتمد أساسًا على التمويل الحكومي (الخزانة العامة) بنسب تصل إلى 80–90%، وأن التمويل الذاتي لا يتجاوز 10% من التمويل، كذلك يتم الاعتماد على مساهمات اجتماعية عينية مثل التبرع بأرض للخدمات أو شراء أجهزة للصحة.
- وبالنسبة لمصادر التمويل (الذاتي/الصناديق) المتاحة على مستوى المركز وكيفية اقتسامها/ تخصيصها مع الوحدات المحلية التابعة، فتتمثل في صناديق النظافة وإيراداتها من اشتراكات ورسوم النظافة، والمخصصات المتاحة لصندوق الخدمة بموجب القانون مثل الحصة من قانون البناء ورسوم الاشغالات ورسوم الإعلانات ومقابل التحسين والحصة من بيع أراضي الدولة، وأنه يتم توريد المبالغ للصرف على أنشطة الصندوق وفقًا للائحة كل صندوق على حدة، وذلك بعد خصم نسبة 15% حصة وزارة المالية في إيرادات الصناديق، وبالنسبة للوحدات المحلية القروية فهي ليست وحدات حسابية وليس لها موازنة خاصة بها، ويتم توزيع المخصصات وفقًا لطبيعة واحتياجات كل وحدة محلية تابعة.
- تتمثل أهم العوائق التي تواجه كل مستوى محلي في تحصيل الإيرادات من الموارد الذاتية في التحصيل اليدوى وضعف العنصر البشري الذي يقوم بعملية تحصيل الإيرادات وعدم توفر الحوافر المالية لديهم مما قد يؤدي إلى التقاعس عن التحصيل، خاصة أن معظم الإيرادات تؤول إلى وزارة المالية خاصة في حالة تمويل المشروعات الإنتاجية من التمويل الحكومى، بالإضافة إلى كثرة المناقضات الواردة من الجهاز المركزي للمحاسبات، ومن جانب آخر امتناع وتهرب المواطنين من سداد الرسوم، ويقترح التحفيز المالي للمحصلين وفرض التحصيل الإلكتروني على جهات تقديم الخدمات مثل الكهرباء والمياه والاتصالات، والتعاون مع الجمعيات الأهلية في توعية المواطنين المستفيدين بأهمية سداد الرسوم.
- وفيما يتعلق بمدى أخذ السياسة العامة القدرات البشرية المطلوبة في الاعتبار لتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، أوضح المبحوثون أنه يتم أخذها في الاعتبار إلى حد ما كبير أو نوعًا ما، وأن كل القطاعات والمرافق تواجه تحديًا كبيرًا في توفير العمالة البشرية اللازمة لتشغيل الزيادة الكبيرة في عدد المنشآت.

- وقد أوضح المبحوثون أن تخطيطهم لمواجهة هذا التحدي يتمثل في التالي:

  - استخدام التقنيات الحديثة والتحول الرقمي في تقديم الخدمات مع تدريب العمالة الحالية على التعامل مع تطورات التحول الرقمي.
  - إعادة هيكلة الوظائف والقيام بعمليات النقل والندب بين الإدارات المختلفة لمواجهة العجز في بعض الإدارات في ظل وقف التعيينات وصعوبة التعاقدات.
  - الاعتماد على المجتمع المدني في تقديم بعض الخدمات المحلية.
  - تكوين فرق محلية من الشباب تكون مدربة ولديها خبرات مثل المجلس الاستشاري للشباب في محافظة بني سويف ليكون داعمًا للأجهزة التنفيذية.
  - أهمية قيام الحكومة بزيادة الموارد المالية والبشرية وتعديل القوانين المقيدة لذلك.

**جدول (12)**

**توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية**

| | إلى حد ما كبير | نوعًا ما | إلى حد ما ضعيف |
|---|---|---|---|
| توفير الموارد المالية اللازمة لتقديم الخدمات | 4 | 4 | 0 |
| توفير القدرات البشرية اللازمة لتقديم الخدمات | 3 | 4 | 1 |
| مواجهة القطاعات تحدي توفير العمالة | نعم | إلى حد ما | لا |
| | 6 | 2 | 0 |

**المصدر:** الدراسة الميدانية.

- **البنية الأساسية**

بالنسبة للمسئول (شخص/جهة) عن إجراء تحليل متكامل وشامل لاحتياجات البنية الأساسية الحضرية والريفية والتخطيط والتمويل والتنفيذ للبنية الأساسية للمياه والصرف الصحي والنقل العام والكهرباء والاتصالات، وما إلى ذلك، فقد تباينت إجابات المبحوثين ما بين الآتي:

- إدارة التخطيط ومتابعة الخطة بديوان المحافظة والمراكز مع الإدارة الهندسية بمراكز المدن.
- الجهات الرسمية والشعبية ذات الصلة والشخصيات العامة وأعضاء المجالس النيابية.
- الجهات منفردة من إدارات تابعة لمديريات الخدمات وشركات مرافق ويتم عرضها على المجلس التنفيذي للمركز للتنسيق فيما بينهم.

- لجان التخطيط المحلي، وهي لجان جرى تشكيلها في بعض المحافظات على مستوى المحافظة والمراكز تضم في عضويتها مسئولي المحافظة ومديري التخطيط بالمديريات والشركات والأجهزة التنفيذية بدائرة المحافظة، وتختص بتنسيق الخطط بين كل القطاعات لإعداد خطط تنموية متكاملة للمحافظة/المركز.

وفيما يتعلق بشبكات الطرق والبنية التحتية وسهولة الحركة والتنقل، وكما يوضح جدول رقم (13)، فكانت كالآتي:

- بالنسبة لمدى سهولة التدفقات المكانية للأفراد والبضائع بين المناطق الحضرية والريفية، أجاب غالبية المبحوثين أنها سهلة جدًا أو نوعًا ما.
- أما فيما يتعلق بمدى تغطية شبكة الطرق والمواصلات كامل المركز، فأجاب نصف المبحوثين أنها كاملة، والنصف الآخر رأى أنها تغطية جزئية أو ضعيفة، فقد شهدت محافظة بني سويف في السنوات الأخيرة عددًا من المحاور المرورية المهمة، ومنها محور عدلي منصور ومحور الفشن.
- وبالنسبة مدى كفاءة شبكة الطرق والمواصلات بالمركز، فأشار غالبية المبحوثين أنها كفئة إلى حد ما.
- وقد أوضح المبحوثون أن التحديات والمشكلات التي تواجه شبكة الطرق والمواصلات بالمركز، كانت متعددة على النحو التالي:
  - عدم توفر الاعتمادات المالية الخاصة برفع كفاءة الشبكات الرئيسية للطرق والمواصلات.
  - ضيق بعض الطرق الرئيسية وعدم إمكانية إتاحة طرق واسعة تستوعب الكثافات المرورية الكبيرة عليها.
  - انحدار الطرق (نحر الطرق من جهة الترع والمصارف) وغرق مياه الصرف الصحي لبعض الشوارع.
  - صعوبات في المواصلات نتيجة قلة العربات العاملة على بعض الخطوط في المواقف.
  - توقف أعمال الرصف في القرى على الرغم من الضرورة القصوى لبعضها لحين الانتهاء من توصيل المرافق المختلفة في ظل مبادرة حياة كريمة.
  - عدم استكمال البنية التحتية مثل الغاز والصرف الصحي والمياه وخاصة في المناطق المستحدثة، وبالتالي عدم إمكانية الرصف إلا بعد انتهاء الموافق.
  - قيام شركات المرافق بحفر الشوارع لتوصيل المرافق بعد فترة قصيرة من رصفها على الرغم من توقيع المحاضر التنسيقية والانضمامية، بالإضافة إلى عدم الالتزام برد الشئ لأصله.

- وبالنسبة للاستثمارات الأكثر تأثيرًا على التنمية بالمركز (الطرق – المرافق – الاتصالات – المدارس والمستشفيات)، فقد تباينت الآراء ما بين الطرق والاتصالات لما لها من انعكاسات على عملية التنمية، والتعليم والصحة باعتبارهما أساس تقدم الأمم، والمناطق الصناعية لزيادة الاستثمارات والتوظيف.
- وفيما يتعلق بما إذا كان لمبادرة حياة كريمة وغيرها من المشروعات القومية قدرة على تحقيق الترابط بين الريف والحضر، فقد توافق جميع المبحوثين على هذا الرأي، وأرجعوا ذلك إلى توفير جميع الخدمات الموجودة بالحضر لأهالى القرى والريف مثل المرافق الأساسية (مياه – صرف – كهرباء – طرق – غاز – اتصالات) والخدمات الاجتماعية (المدارس – المستشفيات – مراكز الشباب – ..) وأن ذلك كان له تأثير على خفض حجم الفجوة التنموية بين الحضر والريف وتقليل احتياج الريف للخدمات والأنشطة من الحضر، كما وفرت الوقت والجهد للحصول على الخدمة، وحققت رضا المواطنين مع توفير فرص عمل وظهور مهن وحرف جديدة.
- وفيما يتعلق باعتماد ريف المركز على المدينة في الحصول على الخدمات، فأجاب غالبية المبحوثين أنه ما زال هناك اعتماد جزئي للخدمات والأنشطة على مدينة المركز بطبيعة الحال نظرًا لظاهرة التركز الحضري التي تعاني منها المحافظة.
- يتم تنسيق ذلك من خلال عدة وسائل من خلال رئيس المركز ومديريات الخدمات والإدارات التابعة لها بالمدن، مع إنشاء فروع لتقديم الخدمات لجميع مؤسسات الدولة بالقرى مثل المدارس الثانوية فضلاً عن مدارس التعليم الأساسي والإسكان الاجتماعي ومكاتب البريد والتأمينات وغيرها، وتوفير وسائل مواصلات بالقرب من أماكن تقديم الخدمات، وتحديد أيام محددة لكل قرية على حده للإفادة من بعض الخدمات غير المتاحة في كل القرى مثل الخدمات الطبية والتأمينات والسجل المدني.
- وبالنسبة لإدارة منظومة المخلفات الصلبة والعلاقة بين المركز والوحدات المحلية في هذا الشأن، يتم إدارة المخلفات الصلبة بمعدات المدينة ومعدات القرى ويتم تدعيم القرى بالمعدات في حال الاحتياج، حيث يتم تجميع المخلفات الصلبة من المدينة والقرى بالتعاقد مع الشركات والجمعيات العاملة في هذا المجال أو من خلال الوحدات المحلية ويتم نقلها إلى مصانع التدوير والمدافن الصحية للتخلص الآمن منها، وعلى الرغم من وجود نظام متكامل يبدأ بالجمع والنقل وينتهي بإعادة التدوير والتخلص إلا أن منظومة المخلفات تعاني من ضعف المخصصات المالية اللازمة للتعاقد مع شركات النظافة وعدم توفر الكوادر المدربة في المراكز والوحدات بالإضافة إلى ضعف الوعي والثقافة لدى المواطنين.

- وحول كيفية استيعاب الزيادات السكانية في الريف دون التأثير على الأراضي الزراعية أو التعدى عليها، وتوفير خدمات الإسكان للريف والحضر، اقترح المبحوثون أنه نظرًا لعدم كفاية أراضي الحيز، يجب محاولة تغيير التركيبة السكانية والاجتماعية للسكان بالريف من خلال زيادة ثقافة التوسع الرأسي للمساكن مع السماح بالبناء في الأراضي غير الصالحة للزراعة، والتي فقدت مقومات الزراعة، وتوفير خدمات الإسكان بالمشاركة مع القطاع الخاص، وإنشاء إسكان اجتماعي على أراضي أملاك الدولة لمراعاة احتياجات وقدرات الطبقات الاجتماعية المختلفة.
- وبالنسبة للإفادة من التكنولوجيا لتحسين الاتصال والتكامل بين المناطق الحضرية والريفية، وربط أسواق الإنتاج والتصدير، فتراوحت إجابة المبحوثين ما بين نعم وإلى حد ما.

**جدول (13)**

**سهولة التدفقات المكانية للأفراد والبضائع**

| | | | |
|---|---|---|---|
| سهولة التدفقات المكانية للأفراد والبضائع بين المناطق الحضرية والريفية | سهل جدًّا | سهل نوعًا ما | صعب |
| | 4 | 3 | 1 |
| تغطية شبكة الطرق والمواصلات كامل المركز | تغطية كاملة | تغطية جزئية | تغطية ضعيفة |
| | 4 | 2 | 2 |
| كفاءة شبكة الطرق والمواصلات في المركز | كفئة للغاية | كفئة لحد ما | ضعيفة الكفاءة |
| | 0 | 6 | 2 |
| قدرة مبادرة حياة كريمة والمشروعات القومية على تحقيق الترابط بين الريف والحضر | أوافق تمامًا | أوافق | إلى حد ما |
| | 4 | 4 | 0 |
| اعتماد ريف المركز على المدينة في الخدمات | يعتمد كليًّا | يعتمد جزئيًّا | لا يعتمد |
| | 2 | 6 | 0 |
| الإفادة من التكنولوجيا لتحسين الاتصال والتكامل | نعم | إلى حد ما | لا |
| | 3 | 5 | 0 |

**المصدر:** الدراسة الميدانية.

- **الروابط الاقتصادية**

فيما يتعلق بمساهمة تعزيز الترابط على دمج الأنشطة الاقتصادية الريفية في المدينة والعكس، يوضح جدول رقم (14)، إجابات المبحوثين على النحو الآتي:

- تراوحت إجابات المبحوثين حول ما بين نعم وإلى حد ما، ودللوا على ذلك بعدد من الأمثلة منها:

- في المناطق الريفية القريبة من المدن يتم زراعة الخضراوات ويتم التسويق بالمدينة كما يتم تخزين بعض السلع بالمناطق الريفية القريبة من المدينة لتدني أسعار الإيجار بالريف، وعلى العكس يتم نقل السلع المصنعة وغيرها من المدينة للقرى.
- في موسم حصاد القمح والمحاصيل الاستراتيجية كالقطن والبنجر يتم توفير وسائل النقل بين القرى والبندر وتمهيد الطرق وإعداد الشون لتجميع المحاصيل الزراعية وتوريدها للجهات الرئيسية سواء بالمحافظة أو المخازن الحكومية الكبرى أو مصانع الإنتاج.

- كما أوضح المبحوثون أن البنية الأساسية للنقل تساعد في تحسين توافر السلع وحركة الأسواق من خلال سهولة نقل وسلامة السلع من مواقع الإنتاج إلى الأسواق، وتحسين سلاسل الإمداد والتوزيع وتشجيع التصنيع الزراعي والحيواني نظرًا لتقليل تكاليف النقل والوقت والجهد، وأنه كلما كانت البنية التحتية للنقل بمستوى عالٍ كانت أسعار المنتجات من الريف منخفضة، وبالعكس يتم زيادة الأسعار لزيادة التكلفة في حالة سوء البنية الأساسية.
- وبالنسبة لتقييم حركة العمالة اليومية والهجرة من الريف للمدينة بالمركز للحصول على فرص العمل، وكذلك الحركة ما بين المركز والمراكز المجاورة، فهي كثيفة وتشكل ضغطًا كبيرًا على الخدمات بالمركز وبالإضافة إلى الإشغالات والازدحام والمشكلات المرورية، واتجاهات الحركة الأكثر من الريف إلى المدينة لزيادة الأنشطة الاقتصادية في المدينة ومن أجل الحصول على فرصة عمل ومحاولة تحسين الدخل ومستوى المعيشة وتنمية المهارات وتلبية احتياجات سوق العمل خاصة مع حالة غلاء المعيشة التي تسود العالم كله.

**جدول (14)**

**مساهمة تعزيز الترابط على دمج الأنشطة الاقتصادية في الريف والمدينة**

| | نعم | إلى حد ما | لا |
|---|---|---|---|
| مساهمة تعزيز الترابط على دمج الأنشطة الاقتصادية | 3 | 5 | 0 |

**المصدر:** الدراسة الميدانية.

- **إدارة عملية التنمية**

فيما يتعلق بإدارة عملية التنمية على مستوى المركز، يوضح جدول رقم (15)، التالي:

- بالنسبة لمدى مناسبة الهيكل التنظيمي والاختصاصات للإدارات بين المركز والوحدات المحلية التابعة له، أوضح المبحوثون أنها مناسبة إلى حد ما، وأن التنسيق والترابط في العمل بين الوحدات الإدارية التابعة للمركز، يتم من خلال الاتصال والتواصل المباشر اليومي واللحظي بين الوحدات القروية والوحدات الإدارية بالمركز، وعقد اجتماعات دورية لمناقشة ومتابعة تنفيذ التعليمات، والزيارات الميدانية المنتظمة إلى الوحدات القروية، ويتم بطريقة رسمية عبر المنظومات الحكومية الورقية أو الإلكترونية المعتمدة ومحاضر التنسيق بين المراكز والجهات الإدارية، وبطريقة غير رسمية للربط بينها عبر قنوات التواصل الاجتماعي.
- وفيما يتعلق بإدارة عملية التدفقات للأشخاص والخدمات بين المناطق الحضرية والريفية لتجنب الضغط على الخدمات، فتتم من خلال التنظيم والتوجيه المنسق بين المدينة والوحدات القروية مصاحبة للتطوير الكبير في شبكات النقل والاتصال لتسهيل حركة الأشخاص والخدمات دون ازدحام، مع الاتجاه إلى توفير جميع الخدمات الموجودة بالمركز في الريف وتنظيم القوافل والمبادرات الدورية للخدمات غير المتاحة في القرى وذلك وفقًا للإمكانيات المتاحة والخطط الحكومية.
- ولتغطية المناطق النائية بالخدمات وخاصة الحيوية، يتم ذلك من خلال قنوات بديلة لتقديم الخدمات عن طريق الخدمات المتنقلة مثل المراكز التكنولوجية المتنقلة، أو عن طريق القوافل سواء كانت الطبية أو التعليمية (إدارة محو الأمية) أو معارض السلع، أما بالنسبة لمرافق البنية التحتية (الطرق والمواصلات – الكهرباء – المياه والصرف الصحي) فيتم مراعاة ذلك في الخطط الاستثمارية للجهات المختصة وبالمساهمة الذاتية والدعم المالي والإداري لتلك المناطق النائية.
- وفيما يتعلق بمدى عدالة توزيع المرافق والخدمات، فإن غالبية المبحوثين أفادوا بأنها عادلة، وبالنسبة لكيفية إدارة المرافق التي تخدم أكثر من وحدة إدارية فيوجد شركات وهيئات متخصصة تعمل تحت اشراف ومتابعة رئيس المركز ويتم التنسيق بينهم من خلال المجلس التنفيذي للمركز والاتصالات اليومية المباشرة.
- كما أجاب المبحوثون بنعم وإلى حد ما فيما يتعلق بوضع معايير لتخطيط وإدارة وتنظيم استخدام الأراضي بالمركز (حضر وريف).
- وعن كيفية اختيار مواقع المشروعات، والتغلب على محدودية توفير أرض أملاك دولة لتقديم بعض الخدمات التي تخدم أكثر من وحدة محلية، أفاد المبحوثون بالتالي:

- يتم في البداية دراسة جدوى المشروعات وتحديد حجمها ونطاقها وأهميتها ومدى العائد من إنشائها وعدد المستفيدين منها، وذلك بناء على توجيهات الدولة والحوار المجتمعي مع المواطنين.
- يلي ذلك مراجعة الاشتراطات الخاصة بالمشروع مع الجهات المختصة والتنسيق مع شركات المرافق، والتأكد من الملاءة المالية والقدرة على التمويل، واختيار المكان المناسب والأمثل للمشروع الذي يخدم عددًا من الوحدات القروية.
- ويتم التنسيق مع جهات الولاية الأخرى مثل الزراعة أو الأوقاف في حالة توفر أرض فضاء مناسبة لديهم ويتم نقل ملكية الأرض وتخصيصها بعد موافقة السلطات المختصة.
- في حالة عدم توفر أرض أملاك دولة، يمكن أن يتم التبرع من أصحاب الأملاك الخاصة أو القيام بنزع الملكية من المواطنين لصالح المنفعة العامة وتعويضهم وفقًا للقانون وتخصيص المكان بقرار من السلطة المختصة مع الدراسة الميدانية والفنية من الجهات ذات الصلة.

- بالنسبة لمدى توفر أو غياب الصلاحيات التخطيطية والموازنية لمستوى الوحدة المحلية القروية، أجاب غالبية المبحوثين أنها متوفرة نوعًا ما.
- أما دور الوحدة المحلية القروية في متابعة المرافق والخدمات وتحسينها، فهو دور مهم وحيوي لقيامهم بالمعاينة المباشرة والرصد والإبلاغ لإدارة المركز ومتابعة القرارات المتخذة في هذا الشأن وتنفيذها، ومتابعة وإدارة الأزمات بالمرافق والتنسيق مع الشركات في حالة وجود أي أزمات أو معوقات، وتشجيع المجتمع المدني على المساهمة في رصد المرافق والخدمات ومتابعتها.
- تتفاوت أحجام الوحدات القروية والقرى التابعة لها من وحدة لأخرى، وهو ما ينتج عنه عبء كبير على بعض الوحدات مقابل عبء محدود على وحدات أخرى، ويتم عمل توازن في تخصيص الجانب الأكبر من الخطة الاستثمارية ومشروعات البنية التحتية للقرى ذات الكثافة الأكبر ودعمها بعدد كافٍ من العاملين وإعادة توزيع الخدمات طبقًا للكثافة السكانية واحتياجات المناطق النائية، ويقترح أن يتم إعداد هيكل إداري وتنظيمي مناسب لكل وحدة واحتياجاتها من الخدمات وإدراجها بنسب تغطي احتياجات كل قرية حسب الخطط السنوية المخصصة للمركز سواء موازنة عامة أو استثمارية.

**جدول (15)**

**إدارة عملية التنمية**

| مناسبة الهيكل التنظيمي والاختصاصات | مناسب تمامًا | مناسب | الى حد ما |
|---|---|---|---|
| | 2 | 5 | 1 |
| عدالة توزيع المرافق والخدمات | عادلة جدًّا | عادلة | غير عادلة |
| | 0 | 6 | 2 |
| وضع معايير لاستخدام الأراضي بالمركز | نعم | الى حد ما | لا |
| | 5 | 3 | 0 |
| توفر الصلاحيات التخطيطية والموازنية للوحدات القروية | متوفرة جدًّا | نوعًا ما | غائبة |
| | 1 | 7 | 0 |

**المصدر:** الدراسة الميدانية.

- **الكوادر التنفيذية المحلية (مديرو التخطيط والمتابعة)**

سعى استطلاع الرأي (النموذج د في ملحق رقم 1) من خلال ورشة العمل التي تم عقدها لمديري التخطيط والمتابعة في مركز التنمية المحلية بسقاره إلى استكشاف دور عمليات التخطيط وإدارة الأصول في تعزيز الروابط الحضرية الريفية والتحديات التي تواجهها، وقد جاءت الإجابات على النحو التالي:

- **التخطيط وإدارة الأصول**

فيما يتعلق بأيهما أفضل التخطيط لتطوير المركز بشكل كامل أم العمل على مستوى القرى، وكما يوضح الجدول رقم (16)، أجاب أغلبية المبحوثين بنسبة 72% أنه حسب طبيعة المشروع.

**جدول (16)**

**المفاضلة بين التخطيط على مستوى المركز أم القرى**

| | مستوى المركز | مستوى القرية | حسب طبيعة المشروع |
|---|---|---|---|
| التخطيط على مستوى المركز أم القرى | 7 | 2 | 23 |

**المصدر:** الدراسة الميدانية.

- وبالنسبة لتحقيق الاتساق بين تطوير التجمعات الحضرية والمناطق الريفية، هل يتم على التوازي أم على التوالي، أشار بعض المبحوثين أن ذلك يعتمد وفقًا لطبيعة المشروع، فقد يكون على التوازي في حالة استقلالية المشروعات عن بعضها ولوجود ترابط في الخدمة بين المدينة والقرى التابعة للمركز ومن أجل خلق حالة من الرضا لدى المواطنين بعدم التمييز بين المدينة والقرى، وقد يكون على التوالي في حالة أن المشروعات مكملة لبعضها، في حين اختلف غالبية المبحوثين أنه في حالة التنفيذ على التوالي يتم البدأ

بالقرى ثم التوجه إلى المدن وربطها بالقرى وخاصة أن هذا هو النهج المتبع مع تنفيذ حياة كريمة، بينما رأى بعضهم الآخر أن يبدأ التنفيذ بالمدينة أولاً ثم القرى لأن المدينة هي واجهة المركز والأعلى كثافة سكانيًّا.

- يتم تحديد المشروعات المشتركة على مستوى المركز، بناء على نتائج جلسات التشاور مع المواطنين وأعضاء المجالس النيابية والاجتماعات مع القيادات التنفيذية، ثم يتم اختيار المشروعات الأكثر إلحاحًا والتي تخدم أكثر من قرية وأكبر عدد من المستفيدين وتعمل على الربط بين المدينة والقرى أو القرى مع بعضها. أما الاحتياجات على مستوى المدينة فيتم تحديدها بناء على رؤية رئيس المدينة واحتياجات الإدارات المختصة وطلبات المواطنين وأعضاء المجالس النيابية، وعلى مستوى الوحدات المحلية تتم بمعرفة رئيس القرية وجلسات التشاور مع القيادات الطبيعية بالقرية وشكاوى المواطنين، وكذلك الزيارات الميدانية للوقوف على حالة الخدمات واحتياجات المواطنين.
- وبالنسبة لدور الوحدات المحلية القروية، وكما يوضح الجدول رقم (17) أشار 81.5% من المبحوثين أن دورها يقتصر على تحديد احتياجاتها فقط والإبلاغ بها دون أن يكون لها صلاحيات في عملية التمويل والتنفيذ، وأرجعوا ذلك إلى أن الوحدات المحلية القروية ليس لديها وحدة حسابية أو إدارة تخطيط أو إدارة عقود للطرح أو إدارة هندسية للإشراف على التنفيذ، كما لا يوجد تمويل لعدم وجود مشروعات تدر دخلًا للقرى، وبالتالي يقتصر على دورها على تحديد الاحتياجات ورفعها للمركز ومتابعة التنفيذ والاستلام الإداري بعد انتهاء المشروعات المطلوبة، بينما من أجابوا بلا برروا ذلك بأن للوحدة المحلية القروية دورًا في إزالة الاشغالات وتحصيل إيرادات الأسواق، وأنه يجب تعظيم مواردها وتحفيز إشراك المجتمع المدني المحلي في بعض المشروعات التنموية.

**جدول (17)**

**يقتصر دور الوحدة المحلية على تحديد احتياجاتها بدون صلاحيات في التمويل والتنفيذ**

| | نعم | لا |
|---|---|---|
| دور الوحدة المحلية تحديد احتياجاتها فقط دون تنفيذ أو تمويل | 26 | 6 |

**المصدر:** الدراسة الميدانية.

- وبالنسبة لوجود قاعدة بيانات عن حالة التنمية في المركز على مستوى الحضر والريف، وكما يوضح جدول رقم (18)، فإن 97% من المبحوثين أجابوا بنعم وإلى حد ما، وفيما يتعلق بمصادر البيانات التي يتم الاعتماد عليها، أوضح المبحوثون أنها متنوعة سواء من الخطط السابقة، أو مراكز المعلومات والمراكز التكنولوجية والإدارات المتخصصة بالمحافظة أو المركز (إدارة المشروعات – الكهرباء – الحدائق – ...)،

والمديريات التابعة للمحافظة (مديرية الطرق – مديرية الإسكان)، وشركات المرافق، وإدارة المرور والحماية المدنية، بالإضافة إلى شكاوى المواطنين وطلبات أعضاء المجالس النيابية والزيارات الميدانية.

**جدول (18)**

**وجود قاعدة بيانات عن حالة التنمية في المركز على مستوى الحضر والريف**

| | نعم | إلى حد ما | لا |
|---|---|---|---|
| وجود قاعدة بيانات عن حالة التنمية في المركز | 17 | 14 | 1 |

**المصدر:** الدراسة الميدانية.

- وبالنسبة للآليات المطلوبة لتوفير البيانات اللازمة للإدارات المحلية وأيضًا الآليات المطلوبة في إطار قانون الإدارة المحلية لتقليل التعارض بين خطط الإدارات وبين حجم الاستثمارات المطلوبة، فتتمثل في التنسيق المستمر بين جميع الإدارات بالمركز وحوكمة نظام العمل لتقليل التعارض بين الإدارات، وربط جميع الإدارات بمركز المعلومات والمركز التكنولوجي الخاص بديوان عام المحافظة، مع توفير وسيلة تواصل (ربط) إلكتروني بين إدارات التخطيط على مستوى المحافظة والمراكز، وكذلك الربط مع مديريات الخدمات، وتوفير الأجهزة وخدمة الإنترنت للوحدات المحلية القروية، وتفعيل لجان التخطيط المحلي من أجل التنسيق وإعداد خطط تنمية محلية متكاملة بين كافة القطاعات، كما أشار بعض المبحوثين إلى أهمية وضع مواد وفقرات في قانون الإدارة المحلية الجديد لتطبيق مبدأ اللامركزية، والاعتماد على المزايا النسبية لكل مركز لتوجيه الاستثمارات المناسبة له، بالإضافة إلى أهمية وجود كوادر مدربة لجمع وتحليل البيانات في ضوء العجز الناتج عن تقاعد الكثير من العاملين مع وقف التعيينات.
- أما عملية عقد جلسات تشاور مجتمعي للتعرف على احتياجات المواطنين، وكما يوضح جدول رقم (19)، أشار 11 من المبحوثين أنها تعقد على مستوى المحافظة والمراكز، و 21 أوضحوا أنها تعقد على مستوى المحافظة والمراكز والوحدات القروية، وأنه يتم عادة عقد جلسات شهرية لكبار العائلات والعمد ورجال الأعمال.

**جدول (19)**

**مدى ومستوى عقد جلسات تشاور مجتمعي للتعرف على احتياجات المواطنين**

| | المحافظة فقط | المحافظة والمراكز | المحافظة والمراكز والوحدات القروية |
|---|---|---|---|
| يتم عقد جلسات التشاور على مستوى | 0 | 11 | 21 |

**المصدر:** الدراسة الميدانية.

- بالنسبة لمدى ملاءمة السقوف المالية لنصيب المركز من الاستثمارات المخصصة للمحافظة وفقًا لعدد سكانه، فكما يوضح جدول رقم (20)، 69% من المبحوثين رأوا أنها غير ملائمة، وهو ما يرجع إلى وجود فجوة تنموية كبيرة بين المتاح ومتطلبات واحتياجات المواطنين نتيجة زيادة عدد السكان وارتفاع تكلفة المشروعات والآلات والمعدات لارتفاع الأسعار الناتج عن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري، والتخفيضات المتتالية في الخطة بعد اعتمادها نتيجة قرارات الترشيد، وأن ذلك قد يؤدي إلى تنفيذ المشروع على عدة سنوات وما يترتب عليه من ارتفاع التكاليف وتأخر التنفيذ.

**جدول (20)**

**ملاءمة السقوف المالية للمركز من الاستثمارات وفقًا لعدد سكانه**

| | ملائمة تمامًا | ملائمة | إلى حد ما | غير ملائمة | غير ملائمة تمامًا |
|---|---|---|---|---|---|
| ملائمة السقوف المالية لاستثمارات المركز | 3 | 2 | 4 | 22 | 1 |

**المصدر:** الدراسة الميدانية.

- كما أوضح المبحوثون أنه يتم توزيع مخصصات المركز بين المدينة والقرى وفقًا للأولويات والاستكمالات أخذًا في الاعتبار احتياجات المواطنين وعدد السكان، وأنه يتم حاليًا توجيه جميع المخصصات إلى المدينة نظرًا لوجود مبادرة حياة كريمة داخل القرى مع إدراج المشروعات الملحة والضرورية فقط داخل القرى.
- وفيما يتعلق بمدى ملاءمة المخصصات من استثمارات الباب السادس لمتطلبات الحفاظ على الأصول واستمراريتها، وكما يوضح الجدول رقم (21)، أشار نحو نصف المبحوثين أنها ملائمة إلى حد ما، وأن أهم التحديات تتمثل في عدم وجود نظام لإدارة الأصول، وأن الباب السادس لا يتضمن صيانة سواء للمعدات ماعدا العمرات الجسيمة وهي محددة بأعمال معينة في المعدات أو صيانة المباني، وبند الصيانة في الباب الثانى لا يفي بأي غرض من الأغراض المطلوبة، لذا يتم عمل عمرات جسيمة للمعدات من الباب السادس بدلاً من شراء كاوتش وبطاريات لعدم توفر الاعتماد من الباب الثاني، وأن هناك حاجة ضرورية لبعض المرونة في الباب الثاني وبند الصيانة به.
- كما أشار المبحوثون إلى أن هناك مشكلات متعلقة بالإعداد الفني والعناصر المدربة على إعداد دراسات وتقدير احتياجات الصيانة والتشغيل وقلة عدد العمال من (سائقين، موظفين، عمال خدمات) لتشغيل الأصول، وهو ما يتطلب توفير استشاريين للدراسات وفنيين وأيدي عاملة ماهرة للصيانة والتشغيل مع توفير الاعتماد المالي اللازم لذلك.

**جدول (21)**

**ملاءمة المخصصات من استثمارات الباب السادس لمتطلبات الحفاظ على الأصول**

| | ملائمة تمامًا | ملائمة | إلى حد ما | غير ملائمة | غير ملائمة تمامًا |
|---|---|---|---|---|---|
| ملائمة المخصصات للحفاظ على الأصول | 2 | 5 | 15 | 9 | 1 |

**المصدر:** الدراسة الميدانية.

- وبالنسبة للترتيبات المتوقعة لتشغيل المرافق وصيانتها والخدمات بعد انتهاء مرحلة الإنشاء، فيتم الترتيب لتشغيل المرافق وصيانتها بشكل متناسق بين الجهات المعنية مما يسهل الوصول بالمشروعات المنفذة إلى أفضل النتائج، ولكن من أهم التحديات عدم وجود دراسة مسبقة لكيفية تشغيل المرافق، وضعف الاعتمادات المخصصة للصيانة مما يؤدي إلى تفاقم الأعطال وعدم إجراء الصيانة الوقائية والدورية، وقيام بعض الجهات بعمل تصاريح حفر بالمناطق التي تم تطويرها بعد الانتهاء من تنفيذها دون القيام بإعادة الشئ لأصله ويمكن التغلب عليها من خلال إصدار قرارات لهذه الجهات بإعادة الشئ لأصله، مع حل مشكلة قلة العمالة والسائقين والمواطنين، وزيادة المخصصات المالية للصيانة للتعاقد على عقود صيانة دورية سنوية ووجود آليات مستديمة بالمرافق تتيح أعمال الصيانة الدورية ثم التشغيل في حالة حدوث أعطال أو مشكلات وذلك أما زيادة مخصصات بند الصيانة في الباب الثاني أو إدراج الصيانة ضمن الباب السادس.
- وبالنسبة لتوزيع الأدوار وحدود مسئوليات وسلطات وقدرات الإدارة المحلية وترتيباتها المؤسسية للتعامل مع متطلبات تشغيل وصيانة وإدارة ومتابعة المرافق والخدمات، فقد أوضح المبحوثون أن الإدارة العامة للتخطيط مختصة بتمويل الأصول الرأسمالية وتنتهي علاقتها بالأصل بمجرد الانتهاء من إنشائه أما الشئون المالية والإدارية فهي مختصة بتمويل عمليات التشغيل والصيانة الدورية للأصل من الباب الثاني وتشرف السلطة المختصة على الأصل بشكل عام من خلال الإدارات المختصة، حيث يتم توزيع الأدوار حسب الإدارات المختصة كل في مجاله، بداية من تحديد الاحتياجات من الجهة الفنية (حملة ميكانيكية أو إدارة هندسية) ثم إدراج المشروع ضمن الخطة الاستثمارية عن طريق إدارة التخطيط وبعد اعتماد الخطة يتم طرح المشروع عن طريق إدارة التعاقدات، وتنفيذ المشروع والإشراف الفني والاستلام من جهات الإشراف بالنسبة للآلات والمعدات (إدارة الورش)، المباني (الإدارة الهندسية)، الطرق (مديرية الطرق)، الكهرباء (إدارة وهندسة الكهرباء).

- **الكوادر التنفيذية المحلية (مدير التخطيط العمراني)**

سعى استطلاع الرأي (النموذج (هـ) في ملحق رقم 1) من خلال مناقشة جماعية مركزة التي تم عقدها لإدارة التخطيط العمراني في ديوان عام محافظة بني سويف إلى استكشاف الجوانب العمرانية في تعزيز الروابط الحضرية الريفية، وقد جاءت الإجابات على النحو التالي:

- بالنسبة أسس تعريف الحضر والريف والتي لها علاقة بتحقيق التوازن في العلاقة بين الحضر والريف، يتم تعريف الحضر والريف بناءً على معايير ومعدلات تخطيطية تقيس مستوى تحضر التجمع والأفراد بالتجمع العمراني ويجب أن يكون هناك علاقة تبادلية في توفير الأنشطة والخدمات المجتمعية بين المدينة والقرية بحيث لا يكون هناك تركز في الخدمات والأنشطة بتجمع مع حرمان التجمعات المجاورة، وبالنسبة للتحول من ريف إلى حضر، فهذا لا يتم في المحافظة بدون دراسة مستفيضة تراعي معايير وزارة التنمية المحلية والهيئة العامة للتخطيط العمراني ودرجة تحضر التجمع من عدمه.
- وحول مدى فعالية دور وحدات المتغيرات المكانية في المحافظات وكيف يمكن زيادة دورها الفعال، تقوم وحدة المتغيرات المكانية بدور فاعل في رصد حالات المخالفات وخاصة خارج الأحوزة العمرانية لمنع التعدي على الأراضي الزراعية والحد من النمو العشوائي غير المخطط ويمكن زيادة دورها في هذا الشأن بتزويدها بالخرائط المحدثة ووضع كوادر مؤهلة.
- وفيما يتعلق بدور الحيز العمراني كأداة فعالة في التحكم العمراني، فإن الأحوزة العمرانية المعتمدة تلعب دورًا مهمًا وفعالاً في التحكم في النمو العمراني ومنع التعدي على الأراضي الزراعية وضبط منظومة العمران وتقوم دراسة تحديث الأحوزة العمرانية على تحديد الاحتياجات الحقيقية من الخدمات، ولكن طبقًا للاحتياجات الحالية والمستقبلية.

# الفصل السابع

# النتائج والمقترحات

## 1.7 تمهيد

من خلال استعراض النتائج التي خرجت بها إجراءات تحليل الأدبيات والأطر النظرية والتشريعات، وكذلك المعلومات التي كان مصدرها استجابات وآراء مسئولي الوزارات المركزية ومسئولي الإدارة المحلية، فقد خلص فريق الدراسة إلى مجموعة مهمة من الاستنتاجات والتوصيات التي سيتم استعراضها في الأجزاء التالية.

## 2.7 الاستنتاجات الرئيسية

### 7-2-1 أهم الاستنتاجات من الناحية النظرية

- تعد التجمعات الحضرية عامة هي حلقة الوصل بين المناطق الريفية وعواصم المحافظات. والتي يمكن أن تساعد على تعزيز الروابط بين عواصم المحافظات والمناطق الريفية من خلال التكامل الاقتصادي وتوفير الأسواق للمنتجات الزراعية والريفية لتحقيق أهداف التنمية العمرانية المستدامة.
- هناك حاجة إلى تبني سياسات واستراتيجيات من شأنها تعزيز الروابط الحضرية – الريفية من خلال توفير الأراضي لأغراض الإسكان وغيرها من الاستخدامات لمختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على الأراضي الزراعية لمواجهة النمو العمراني المتزايد.
- تعمل الأطر النظرية بمثابة العمود الفقري لبحث الروابط الحضرية والريفية، حيث تعد هذه الأطر ضرورية لفهم التفاعلات الديناميكية بين المناطق الحضرية والريفية. تتطلب دراسة الروابط بين المناطق الحضرية والريفية أساسًا نظريًا قويًا يمكنه استيعاب سيولة وتعقيد هذه التفاعلات. لا توفر الأطر النظرية هيكلًا للبحث فحسب، بل تعمل أيضًا على تعزيز القوة التفسيرية للنتائج.
- تتأثر هذه الروابط بعوامل مختلفة، بما في ذلك التحولات الاقتصادية والقرب الجغرافي والتحولات الديموغرافية، التي تشكل العمليات الأيضية التي تربط البيئات الطبيعية بالأنظمة البشرية.
- تمثل الروابط الحضرية الريفية مجموعة معقدة من التفاعلات بين المناطق الحضرية والريفية، تشمل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية. تعد الأطر والمبادئ النظرية التي توجه فهم هذه الروابط وتعزيزها أمرًا بالغ الأهمية للتنمية الإقليمية المستدامة.

- من أهم المبادئ التوجيهية للروابط الحضرية والريفية: التداخلات المحلية، الحوكمة المتكاملة، النهج القائم على النظم الوظيفية والمكانية، الشمول المالي، الشراكات المتوازنة، نهج حقوق الإنسان، تجنب إحداث الضرر وتوفير الحماية الاجتماعية، الحساسية للبيئة، التشاركية، توفر بيانات موجهة ومعتمدة على الأدلة.
- أهم الآليات لتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية: الإدارة المتكاملة للموارد المائية، الحفاظ على التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية، الحد من النفايات وإعادة التدوير، إنشاء المباني الخضراء، الزراعة المستدامة والنظم الغذائية، الحفاظ على الأراضي الزراعية، النقل الأخضر، والخدمات التعليمية المتكاملة.

**7-2-2 أهم الاستنتاجات من الناحية التطبيقية**

- من دراسة أفضل التجارب الإقليمية والدولية، يتضح أن تنمية وتطوير التجمعات الحضرية بهدف تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية يتطلب وضع استراتيجية شاملة تلبي احتياجات السكان تتكون من العناصر التالية: التخطيط الاستراتيجي العمراني الشامل، الحوكمة والمشاركة المجتمعية، التنمية الاقتصادية والتنمية المكانية المتوازنة لتقليل الفوارق الحضرية، الاستدامة البيئة والمالية، البيئة الحضرية والريفية، تدريب وتأهيل الكوادر البشرية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات.
- من خلال تحديد أنماط العلاقات الحضرية الريفية لأقاليم مدن عواصم المحافظات المصرية، يمكن استخلاص ما يلي:
  - يعاني ريف أقاليم مدن العواصم من ارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل أكبر من تلك القائمة في الحضر مما يؤثر بشكل واضح على تناقص مساحة الأراضي الزراعية المورد الأهم للقطاع الريفي المصري.
  - وجود تأثير قوي من المدن العواصم على الأنشطة الاقتصادية بريفها حيث سجلت نسبة العاملين بالأنشطة الحضرية في ريف أقاليم مدن العواصم 97% كما في إقليم مدينة طنطا.
  - انخفاض جودة البيئة العمرانية حيث انخفاض نصيب الفرد من الكتلة العمرانية بشكل واضح في حضر أقاليم مدن العواصم والتي تنخفض بشكل واضح حتى عن الريف مما يبرز انخفاض جودة البيئة العمرانية نتيجة ضغوط الجذب السكاني للمدن من أقاليمها.
  - ضعف البنية العمرانية حيث ضعف الاتصال بالمرافق والخدمات الأساسية وخاصة شبكات صرف الصحي، وجود الطرق غير المرصوفة داخل التجمعات الحضرية، والطرق المؤدية إلى التجمعات الريفية، بالإضافة إلى ضعف مؤشرات الخدمات الأساسية التعليمية والصحية.

- بعض أقاليم المدن تتمتع بالتكتلات العمرانية مما يحسن قدرات تلك الأقاليم في المنافسة الاقتصادية وبعضها الآخر يعاني من انتشار التجمعات التابعة من العزب والكفور بشكل كثيف مما يساهم في صعوبة السيطرة العمرانية على النمو العمراني مما ينذر بنمو عمراني غير مستدام في تلك الأقاليم مستقبلاً.
- يعاني ريف مدن أقاليم العواصم من ارتفاع معدل استهلاك الأراضي مقابل النمو العمراني حيث إن ما يقارب من 66.6% من أقاليم مدن الدراسة يستهلك أكبر من 8 أفدنة في العام، وتصل في بعض الأحيان إلى 13.6 فدان/ سنة كما في ريف مدينة المنيا، مما يعني خسارة متسارعة للموارد الاقتصادية وانخفاض فرص العمالة الريفية وزيادة معدلات البطالة مستقبلاً.

**7-2-3 أهم الاستنتاجات من الدراسة الميدانية**

- **الإطار القانوني**

- تواجه آليات التمييز قانونًا وإداريًّا ما بين المناطق الحضرية والريفية وشبه الحضرية عدد من المشكلات التي تواجه عمليات التعريف تتمثل في:
  - الذوبان الثقافي والاجتماعي والحرفي، والتمدد العمراني العشوائي على أطراف المدن، والتداخل بين الأحوزة العمرانية للريف والحضر.
  - عدم اللجوء لتوصيف محدد يعتمد على طبيعة النشاط الاقتصادي والاجتماعي والنمط العمراني، مما يؤدي إلى تصنيف مناطق ذات طبيعة ريفية على أنها حضر.
  - كما يؤدي إلى عدم وضوح الطابع العمراني والإداري لكثير من الأقسام الإدارية، والتفاوت الكبير في أحجام ومساحات وعدد سكان التقسيمات الإدارية المختلفة.
- واجه القانون تحول قطاعات من الريف إلى مناطق شبه حضرية وخاصة التعديات على الأراضي الزراعية وتبويرها، من خلال تغليظ العقوبات القانونية وتجريم التعدي على الأراضي الزراعية، وإصدار قانون التصالح في مخالفات البناء، وتفعيل الإجراءات التنظيمية للالتزام بالأحوزة العمرانية والمخططات التفصيلية للقرى والمدن.

- **البيانات والمعلومات**

- تفتقد أغلب مصادر البيانات والمعلومات الأساسية إلى الدقة المطلوبة، خاصة تلك التي تتعلق بسكان الريف والحضر في مراكز المعلومات على مستوى المحافظة والمراكز والتي يتم تحديثها سنويًّا بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أيضًا ينطبق ذلك على الإحصاءات التقريبية لتدفقات الأفراد والمنتجات

والخدمات ما بين ريف وحضر المركز، من خلال السجلات الخاصة بذلك، وعن طريق الرصد الميداني وتقارير مسئولي الأسواق والقرى والمواقف.

- عدم توفر الأراضي ملكية الدولة والتمويل المتاح في الخطط الاستثمارية للجهات، على الرغم من الاعتماد إلى حد ما على المعايير التخطيطية الصادرة عن الهيئة العامة للتخطيط العمراني والمخططات الاستراتيجية للمراكز، عند تحديد الفجوات التنموية الاحتياجات من الخدمات ومواقع المشروعات.

- **التخطيط**

- الاعتماد على حجم السكان بمعادلته التمويلية في قطاع التنمية المحلية لضمان توزيع الاستثمارات بين المحافظات، وداخل المحافظة، كما يتم توزيع الاستثمارات مناصفة بين ديوان المحافظة والمراكز، ويتحدد نصيب كل مركز بناء على عدد سكانه أيضًا.
- على الرغم من وجود برامج للتنمية المكانية موجهة مثل برنامج حياة كريمة لتطوير الريف ومبادرة تطوير التجمعات الحضرية تستهدف جغرافيًا مناطق بعينها بناء على معايير محددة، إلا أن مبادرة تطوير التجمعات الحضرية لم تلقَ نفس القدر من الاهتمام والتمويل الذي تم توجيهه إلى برنامج حياة كريمة.
- يتم حاليًا توجيه جميع المخصصات إلى المدينة نظرًا لوجود مبادرة حياة كريمة داخل القرى مع إدراج المشروعات الملحة والضرورية فقط داخل القرى، في حين من المفترض أن يتم توزيع مخصصات المركز بين المدينة والقرى وفقًا للأولويات والاستكمالات أخذًا في الاعتبار احتياجات المواطنين وعدد السكان.

- **تدفق وحركة الأفراد والمنتجات:**

- تساعد البنية الأساسية للنقل في تحسين توافر السلع وحركة الأسواق من خلال سهولة نقل السلع وسلامتها من مواقع الإنتاج إلى الأسواق، وتحسين سلاسل الإمداد والتوزيع وتشجيع التصنيع الزراعي والحيواني نظرًا لتقليل تكاليف النقل والوقت والجهد، وأنه كلما كانت البنية التحتية للنقل بمستوى عالٍ كانت أسعار المنتجات من الريف منخفضة وعكس ذلك صحيح.
- أنفقت الدولة المليارات في تطوير شبكات الطرق الرئيسية ومحاور المرور القومية وِشبكة السكة الحديد، ولكن الطرق الداخلية والمحلية التي تصل ما بين الوحدات المحلية ومناطق الخدمة الرئيسية ما زالت في حاجة لمزيد من الاهتمام، لما تواجهه من تحديات خاصة بتوفر وسائل المواصلات وتوقف أعمال الرصف في القرى على الرغم من الضرورة القصوى لبعضها.

- عدم استكمال البنية التحتية مثل الغاز والصرف الصحي والمياه وخاصة في المناطق المستحدثة، وبالتالي عدم إمكانية رصف الطرق الداخلية إلا بعد الانتهاء من توصيل المرافق المختلفة في ظل مبادرة حياة كريمة.
- تشكل حركة العمالة اليومية والهجرة من الريف للمدينة بالمركز للحصول على فرص العمل، وكذلك الحركة ما بين المركز والمراكز المجاورة ضغطًا كبيرًا على الخدمات بالمركز، بالإضافة إلى الإشغالات والازدحام والمشكلات المرورية، واتجاهات الحركة الأكثر من الريف إلى المدينة لزيادة الأنشطة الاقتصادية في المدينة من أجل الحصول على فرصة عمل ومحاولة تحسين الدخل ومستوى المعيشة وتنمية المهارات وتلبية احتياجات سوق العمل.

- **الموارد المالية والبشرية**

- بالرغم من وجود عدد من التشريعات التي تدعم تعزيز الموارد الذاتية على المستوى المحلي سواء لدى جهات الإدارة المحلية أو بعض المديريات وشركات المرافق، إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى الضعف الشديد في هذه الموارد لأسباب تتعلق بسيطرة المستوى المركزي واستحواذ وزارة المالية على جزء كبير من هذه الإيرادات.
- تتمثل أهم العوائق التي تواجه المستوى المحلي في تحصيل الإيرادات من الموارد الذاتية في التحصيل اليدوي وضعف العنصر البشري الذي يقوم بعملية تحصيل الإيرادات وعدم توفر الحوافز المالية لديهم مما قد يؤدي إلى التقاعس عن التحصيل، بالإضافة إلى امتناع وتهرب المواطنين من سداد الرسوم.
- تواجه كل القطاعات والمرافق تحديًا كبيرًا في توفير العمالة البشرية اللازمة لتشغيل الزيادة الكبيرة في عدد المنشآت، مع وقف التعيينات وخروج الكثيرين على المعاش.

- **إدارة عملية التنمية المحلية**

- غياب الصلاحيات التخطيطية والموازنية لمستوى الوحدة المحلية القروية، حيث لا يتوفر لهذا المستوى مخصصات محددة في الخطط الاستثمارية للمحافظات، كما أنه يخلو من وحدات إدارية لمعظم هيئات المرافق والخدمات، وهو ما يؤدي إلى محدودية دور الوحدة المحلية القروية فيما يتعلق بتخطيط وتمويل المشروعات، ويكاد يقتصر دورها على تحديد احتياجاتها والإبلاغ عنها بالإضافة إلى دورها في إزالة الإشغالات وتحصيل إيرادات الأسواق.
- هناك اعتماد جزئي للريف على الحضر نظرًا لظاهرة التركز الحضري للخدمات، ويتم تنسيق ذلك من خلال عدة وسائل من خلال رئيس المركز ومديريات الخدمات والإدارات التابعة لها بالمدن، وتوفير وسائل مواصلات بالقرب من أماكن تقديم الخدمات، وتحديد أيام محددة لكل قرية على حدة للإفادة من بعض الخدمات.

## 3.7 أهم المقترحات

### 7-3-1 مقترحات عامة

- تطوير إدارة التنمية العمرانية والبنية التحتية من خلال تفعيل دور الأجهزة المحلية في إدارة التنمية العمرانية من خلال المساهمة الفعالة في وضع وتنفيذ ومتابعة المخططات الهيكلية. إلى جانب أهمية تفعيل التنسيق بين كافة المعنين لتنفيذ تلك المخططات.
- التطوير المؤسسي وحوكمة منظومة التخطيط الاستراتيجي للتنمية العمرانية والمخططات الهيكلية، وحوكمة إدارة النمو العمراني بما فيها إدارة الأراضي بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية.
- تحسين شبكة الطرق والنقل الجماعي لتقليل الانبعاثات الكربونية في المناطق الحضرية، وتوفير المرافق الأساسية مثل المياه النظيفة، الصرف الصحي، وشبكة تجميع مياه الأمطار، والخدمات العامة وضمان كفاءة توزيعها لجعل المناطق الريفية أكثر ارتباطًا بالمدن.
- الحوكمة والمشاركة المجتمعية وتعزيز الحوار المستمر بين صناع القرار والمجتمعات المحلية في الريف والحضر لضمان تلبية احتياجات السكان وتعزيز روح المسؤولية المشتركة في عملية التنمية، وكذلك لمناقشة التحديات والفرص التي تواجه الروابط الحضرية والريفية واتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير التجمعات الحضرية، مما يعزز من الشفافية ويزيد من قبول المشروعات.
- الاهتمام بالتنمية الحضرية المتوازنة للحد من التوسع العمراني العشوائي وتدهور الأراضي الزراعية، والحد من التجاوزات والتعديات بالعمران القائم، والتوزيع العادل للاستثمارات الحكومية، إلى جانب تحقيق التوازن الرشيد بين العرض والطلب في مجال استعمالات الأراضي.
- جذب الاستثمارات إلى القطاعات الاقتصادية المنتجة في الحضر والريف لخلق فرص العمل مثل تشجيع الصناعات الزراعية التحويلية، وتطوير السياحة الريفية، وتشجيع التعاونيات الزراعية والحرفية، تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية التي ترتبط بالأسواق الحضرية لتقليل الفجوة الاقتصادية بين الريف والحضر، مما يعزز من الروابط بين المدينة والمناطق من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.
- الاهتمام بالمشروعات البيئية المستدامة مثل مشروعات استخدام الطاقة المتجددة في المناطق الريفية وتوفير بنية تحتية تكنولوجية، وزيادة رقعة المساحات الخضراء في المناطق الحضرية ومنع تدهور الأراضي الزراعية والتعدي عليها بشكل عشوائي لحماية الموارد الطبيعية. بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين استعمالات

الأراضي والمحافظة على الموارد الطبيعية. والعمل على الاستدامة المالية لتوفير التمويل اللازم لتحسين الترابط بين المناطق الحضرية والريفية لتنفيذ المبادرات والمشروعات الداعمة.

- تنمية وتدريب الموارد البشرية من خلال إنشاء المدارس الفنية والتقنية لتلبية الاقتصاد المحلي في القطاع الزراعى لتحسين جودة الحياة. إلى جانب تأهيل الباحثين والأكاديمين والخبراء في مجال استعمالات الأراضي بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية.
- استخدام التقنيات الحديثة لتحديث البيانات والمعلومات والخرائط الجغرافية بشكل مستمر واللازمة لدعم تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، وكذلك من خلال تطبيقات النقل الذكي وإدارة البيانات البيئية، وتطبيق أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) لتحليل البيانات ورسم خرائط الطرق والمواصلات لتسهيل الوصول بين المدينة والمناطق الريفية.

### 7-3-2 مقترحات تفصيلية

- **الإطار القانوني**

- إعادة التعريف القانوني للريف والحضر، أخذًا في الاعتبار المعايير التالية (النشاط الاقتصادي الرئيسي – عدد السكان – النمط العمراني السائد).
- تعديل قانون الإدارة المحلية، والاعتراف القانوني بالقرى التوابع والأقسام الإدارية داخل المدن، وتعديل قانون البناء الموحد ومراجعة ما يتعلق بالمخططات والأحوزة العمرانية.
- الإسراع بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العام رقم 18 لسنة 2022 وتفعيل المواد الخاصة بإعداد الخطط الاستراتيجية ومتوسطة الأجل للمراكز، والتي من خلالها سيتم الربط ما بين الاستثمارات على المستوى الحضري والريفي بشكل متكامل وفي إطار رؤية استراتيجية لكل مركز على حدة.

- **البيانات والمعلومات**

- يتطلب تحسين جمع البيانات اللازمة لقياس الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة العالمية "مدن مستدامة" الاستثمار في عمليات جمع البيانات في المحافظات، بإنشاء قواعد بيانات محلية لمؤشرات التنمية المستدامة، وأدوات للتحقق من جودة البيانات، واستخدام النظم التكنولوجية الحديثة في عمليات جمع البيانات وتحليلها، ونظم المعلومات المكانية والتوقيع الجغرافي للمشروعات التي يمكن على أساسها تحديد الفجوات ونطاق الخدمة.
- تعزيز الآليات المطلوبة لتوفير البيانات اللازمة للإدارات المحلية بربط جميع الإدارات بمركز المعلومات والمركز التكنولوجي الخاص بديوان عام المحافظة، مع توفير وسيلة تواصل (ربط) إلكتروني بين إدارات

التخطيط على مستوى المحافظة والمراكز، وكذلك الربط مع مديريات الخدمات، وتوفير الأجهزة وخدمة الإنترنت للوحدات المحلية القروية، بالإضافة إلى أهمية وجود كوادر مدربة لجمع البيانات وتحليلها في ضوء العجز الناتج عن تقاعد الكثير من العاملين مع وقف التعيينات.

- **التخطيط**

- على غرار ما تم تطبيقه على قطاع التنمية المحلية، يفضل أن يطبق معادلة تمويلية للقطاعات الخدمية مثل التعليم والصحة والثقافة والتضامن والشباب والرياضة والمرافق العامة تراعي الاحتياجات بين المحافظات وداخل المحافظة، بين المراكز وداخل المراكز، ما بين الريف والحضر.
- في ضوء الخبرات المكتسبة، من الأجدى تخطيطيًا عدم تطوير الريف والحضر ضمن برامج تنموية منفصلة، الأفضل التكامل وأن تكون الرؤية والاستراتيجية التنموية شاملة ينبثق عنها برامج متكاملة ومتساندة لتنمية الريف والحضر، مع إيلاء التركيز الأكبر على تنمية الريف لتقريب مستواه من الحضر.
- تفعيل دور لجان التخطيط المحلي، لتكون مسئولة عن إجراء تحليل متكامل وشامل لاحتياجات البنية الأساسية الحضرية والريفية والتخطيط والتمويل والتنفيذ للبنية الأساسية للمياه والصرف الصحي والنقل العام والكهرباء والاتصالات، وما إلى ذلك.

- **فرص التنمية لتحقيق الاستدامة**

- تحقيق التكامل الحضري الريفي: والذي يساعد في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الريفية المستدامة وتنظيم وتوجيه التوسع الحضري.
- تأمين الأمن الغذائي: حيث تلعب الروابط الحضرية – الريفية دورًا حاسمًا فيما يتعلق بالأمن الغذائي لكل من السكان سواء في الحضر أو الريف.
- الحفاظ على المورد الرئيسي "الأراضي الزراعية": مما يتطلب تطوير مخططات التنمية العمرانية والحيز العمراني للقرى والمدن المصرية، وبما يساهم في تحقيق الهدف الحادي عشر إلى "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة"، مما يجعله قابل للتحقيق من خلال "دعم الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية بين المناطق الحضرية والريفية من خلال تعزيز التخطيط على المستوى الوطني والإقليمي".
- زيادة مستويات المشاركة الشعبية ومشاركة منظمات المجتمع المدني مع تحسين كفاءة الإدارات التخطيطية والعمرانية للقيام بالمهام بشكل أفضل وأكثر كفاءة.

- تنمية المدن والقرى في نطاق أقاليم مدنها مما يحقق التكامل العمراني وتنظيم العمليات الاقتصادية والعمرانية ومنع المضاربة على الأراضي وتنظيم استعمالات الأراضي على المحاور بما يحقق التوازن الإقليمي المنشود.
- تنفيذ توجيهات الأجندة الحضرية الجديدة: حيث تنسيق استراتيجيات وبرامج التنمية الحضرية والريفية يساهم في تطبيق نهج متكامل للتحضر المستدام، حيث تشجع الأجندة الحضرية الجديدة أيضًا "تنفيذ التخطيط الحضري والإقليمي المستدام، بما في ذلك خطط المدن والمناطق الحضرية، لتشجيع التفاعلات بين المناطق الحضرية من جميع الأحجام، ومحيطها الحضري والريفي.

- **تدفق وحركة الأفراد والمنتجات**

- استيعاب النمو في الريف من خلال التحديث المستمر للأحوزة العمرانية بالمدن لتشمل التجمعات الريفية المحيطة، والتي انصهرت في المدن وأصبحت جزءًا منها، مع استيعاب تيارات الهجرة القادمة من الريف في المدن الجديدة.
- تعزيز الاقتصاد الريفي من خلال تطوير الصناعات الحرفية في القرى وربطه بمناطق التصنيع بالمدن.
- أن تكون القرى قاعدة إنتاجية أولية (مدخلات – مواد خام) بينما تكون أطراف المدن قاعدة صناعية تعتمد على المدخلات القادمة من القرى.
- تعزيز الاتصالية الجغرافية وتطوير خدمات النقل بين القرى والمدينة عاصمة المركز.
- التوسع في ميكنة الخدمات وتقديمها أونلاين أو التوسع في إنشاء وحدات لتقديم الخدمات الإجرائية على مستوى القرى لتقليل الضغط على مراكز تقديم الخدمات في المدن.

- **الموارد المالية والبشرية**

- الاتجاه إلى وسائل بديلة لتمويل التنمية المستدامة بالمحافظات لخفض الضغط على الموازنة العامة، والاتجاه للقطاع الخاص لتمويل وإدارة المشروعات التي لا يستلزم بالضرورة تقديمها من خلال الحكومة.
- التحفيز المالي للمسئولين عن تحصيل الرسوم المحلية مع استخدام وسائل التحصيل الإلكترونى، والتعاون مع الجمعيات الأهلية في توعية المواطنين المستفيدين بأهمية سداد رسوم الخدمات المحلية.
- للتغلب على تحدي عدم كفاية الموارد البشرية، يقترح استخدام التقنيات الحديثة والتحول الرقمي في تقديم الخدمات مع تدريب العمالة الحالية على التعامل مع تطورات التحول الرقمي، إعادة هيكلة الوظائف والقيام

بعمليات النقل والندب بين الإدارات المختلفة لمواجهة العجز في بعض الإدارات في ظل وقف التعيينات وصعوبة التعاقدات.

- الاعتماد على المجتمع المدني في تقديم بعض الخدمات المحلية، تكوين فرق محلية من الشباب تكون مدربة ولديها خبرات (مثل المجلس الاستشاري للشباب في محافظة بني سويف) ليكون داعمًا للأجهزة التنفيذية.

- **إدارة عملية التنمية المحلية**

- تطوير الهياكل المؤسسية للمراكز والمدن والوحدات القروية، وفصل إدارة المركز عن إدارة المدينة عاصمة المركز، بحيث يكون مستوى المركز مسئول عن المشروعات المشتركة والدعم والرقابة والتوجيه، بينما يكون مستوى المدينة مسئول عن التخطيط والموازنة والتنفيذ، وترسيخ ممارسات التخطيط التشاركي.
- الاعتراف بالقرى والمدن كمستوى تخطيطي وموازني، وتمكين مستوى المدينة والوحدة القروية من الإفادة من موارده المالية، وتنمية الموارد الذاتية على كافة المستويات وإدخال القطاع الخاص والجمعيات الأهلية من خلال إقامة شراكات محلية.

# المراجع

## أولا: المراجع باللغة العربية


- إبتهال أحمد عبد المعطي (2019)، "تنميط مستويات الاستقرار الحضري كموجه لإعداد المخططات الإستراتيجية للمراكز الإدارية"، مجلة البحوث الحضرية، مجلد 34(1)، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.
- أحمد أحمد زين العابدين، سالي محمود سامي (2023)، "السياسات الحكومية وجودة الحياة الأسرية في الريف المصري: دراسة حالة لمبادرة حياة كريمة"، المجلة العلمية لكلية الآداب، العدد 86، جامعة أسيوط.
- الإدارة العامة لنظم المعلومات بمحافظات الغربية، كفرالشيخ، الإسماعيلية، بني سويف وأسوان، الدليل الإحصائي، 2019–2023.
- أليكسيس ماكلين (2023)، "المجتمعات الريفية والهجرة – تقييم عوامل الهجرة في جنوب البحر الأبيض المتوسط"، تقرير ممول من قبل الاتحاد الأوروبي.
- الأمم المتحدة (2019)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، نيروبي، الروابط الحضرية الريفية، المبادئ الأساسية، إطار عمل لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة.
- الأمم المتحدة، المستوطنات البشرية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) (2021)، المدن الذكية المستدامة والحلول الرقمية الذكية لتعزيز المرونة الحضرية بالمنطقة العربية، دروس من الجائحة. مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح.
- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، نيروبي، (2019)، الروابط الحضرية الريفية، المبادئ الأساسية، إطار عمل لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة.
- بوز غاية باية (2014)، "المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجًا". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (15).
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكنية، 2006، القاهرة، مصر.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمنشآت، 2017، القاهرة، مصر.

- جيهان السيد عبد الدايم وآخرون (2023)، "نحو تحقيق جودة الحياة الحضرية في المدن عالية الكثافة"، مجلة البحوث الهندسية (178)، جامعة حلوان، يونيو 2023.
- حامد هطل (2001) "النظام الشامل لتخطيط استعمالات الأراضي بإمارة دبي لتحقيق التنمية الحضرية المستدام"، مذكرة خارجية رقم 1608، معهد التخطيط القومي.
- حامد هطل (2003)، "دراسة عن تجربة إمارة دبي في التخطيط الشامل وإدارة التنمية العمرانية:"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، ديسمبر، معهد الخطيط القومي.
- دينا الدجاني (2009)، "تأثير التجمعات الحضرية الكبري على تطور التنمية – دراسة حالة الجمهورية العربية السورية"، قسم التخطيط البيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، دمشق.
- رائدة المنشاوي (2023)، "مدن الجيل الرابع ومستقبل التنمية العمرانية المستدامة في مصر"، آفاق مستقبلية، العدد ٣ – يناير 2023.
- رولا أحمد ميا (2010)، "التخطيط الحضري في سورية والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد (26)، العدد (1).
- زهرة جمال محمد (2022)، "مبادرة حياة كريمة لتحسين نوعية حياة الأسر الأكثر احتياجًا في المجتمع الريفي"، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، المجلد (20) العدد (3).
- سيد محمد عبد المقصود (2017)، "أسس ومبادئ التخطيط الاقتصادي الإقليمي والعمراني"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- سيف الدين أحمد (2021)، "حياة كريمة ومستقبل القرية المصرية في الجمهورية الجديدة"، مجلة الديمقراطية، مج 21، ع83، مؤسسة الأهرام، مصر.
- فتحي محمد مصيلحي (2017)، "المدينة العربية وتحديات التمدين في مجتمعات متحولة – القاهرة الكبرى مثالًا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- القمة الحكومية (2015)، المدن الذكية – المنظر الإقليمي، الأمم المتحدة، سلسلة بحوث القمة الحكومية، دبي، فبراير 2015.
- لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية (2020)، "الروابط بين المناطق الحضرية والريفية من أجل التغذية – النهج الإقليمية للتنمية المستدامة.

- محمد اللافي علام (2021)، "التكامل بين الجهود الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في ظل مبادرة حياة كريمة"، مجلة الخدمة الاجتماعية، مج (70)، ع (3)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.
- معهد التخطيط القومي (2016)، "أفضل الممارسات في تحقيق التنمية الإقليمية المتوزانة (تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة)"، ضمن بحث آليات التنمية الإقليمية المتوازنة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (270)، معهد التخطيط القومي.
- معهد التخطيط القومي (2016)، "آليات تحقيق سياسة التنمية الإقليمية المتوازنة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (270)، القاهرة.
- معهد التخطيط القومي، (2024)، "ما بعد حياة كريمة: التخطيط المحلي، استدامة الموارد، تشغيل الخدمات، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (352)، معهد التخطيط القومي.
- ناجا عبدالحميد أبو الليل (2019)، فجوة الأنشطة الحضرية الريفية في مصر – محافظة المنوفية نموذجًا"، مجلة بحوث كلية الآداب، مج(30)، ع(117)، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية.
- هالة أحمد أبوالفتوح، وآخرون (2023)، "أطر وآليات تفعيل الحوكمة الحضرية في ضوء المتطبات العالمية، دراسة حالة إقليم القاهرة الكبرى"، مجلة جمعية المهندسين المصرية، مج(62)، ع(1)، جمهورية مصر العربية.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، (2024)، "متابعة الموقف التنفيذي لمبادرة تطوير التجمعات الحضرية خلال الفترة (23/2022–النصف الأول من 24/2023)، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أغسطس 2024.

**ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية**

- Abdalmoity, E. (2019). The classification of the urban population stability as a guide for preparing strategic plans for city-regions in Egypt, Journal of Urban Research, vol. 34, no. (1), pp. 1-15, 2019, doi: 10.21608/jur.2019.85991
- Abou-korin ،Antar A. (2011). Urban Concentration :a Characterizing Feature of Urban Change in Egypt. https://www.researchgate.net/publication/263847903
- Abusaada, H., & Elshater, A. (2024). Revisiting Urban Street Planning and Design Factors to Promote Walking as a Physical Activity for Middle-Class Individuals with Metabolic Syndrome in Cairo, Egypt. International Journal of Environmental Research and Public Health, 21(4), 402.

- Agergaard, J., & Ortenbjerg, S. B. (2017). Urban transformations and rural-city connections in Africa. Geografisk Tidsskrift-Danish Journal of Geography, 117(2), 63-67.
- Akgün, A.A.; Baycan-Levent, T.; Nijkamp, P.; Poot, J. (2011). Roles of Local and Newcomer Entrepreneurs in Rural Development: A Comparative Meta-Analytic Study. Reg. Stud, 2011, 45, 1207–1223.
- Aly, M. H. (2005). Suitability Assessment for New Minia City, Egypt: A GIS Approach to Engineering Geology. Environmental and Engineering Geoscience, 11(3), 259–269.
- Andreasen, M., Agergaard, J., & Møller-Jensen, L. (2017). Suburbanisation, homeownership aspirations and urban housing: Exploring urban expansion in Dar es Salaam. Urban Studies, 54(10), 2342-2359.
- Angel, Shlomo., Stephen Sheppard., and Daniel L. Civco. (2005). The dynamics of global urban expansion. Washington D.C.: Transport and Urban Development Department. World Bank.
- Baker, J. and C-F. Claeson (1990). Introduction. in Baker, J. (editor), Small Town Africa: Studies in Rural-Urban Interaction, The Scandinavin Institute of African Studies, Uppsala, pages 7-34.
- Bartke, S., Jering, A., Githiri, G., Forster, T., Schlimmer, S., Sietchiping, R., & Kago, J. (2021). The UN-Habitat Urban-Rural Linkages Guiding Principles: Assessment of the Adoptability to Topical Land Management Challenges in Germany, Kenya and Tanzania (pp. 369–398). Springer.
- Baumgartner, D.; Pütz, M.; Seidl, I. (2013). What Kind of Entrepreneurship Drives Regional Development in European Non-Core Regions? A Literature Review on Empirical Entrepreneurship Research. Eur. Plan. Stud. 2013, 21, 1095–1127.
- Becker, C.M. and A. R. Morrison (1996). Public policy and rural-urban migration. in Gugler, J. (editor), Cities in the Developing World: Issues, Theory and Policy, Oxford University Press, Oxford, pages 88.
- Belsky, E.S. and G.J. Karaska (1990). Approaches to locating urban functions in developingrural areas. International Regional Science Review, Vol.13, No.3, pages 225-240.
- Bergmann, H.; Baumgartner, D. (2010). Entrepreneurship in urban and rural Switzerland: Similar or worlds apart? The Theory and Practice of

Entrepreneurship; Smallbone, D., Leitão, J., Raposo, M., Welter, F., Eds.; Edwar Elgar: Cheltenham, UK, 2010; pp. 287–311.

- Bosma, N.; Sternberg, R. (2014). Entrepreneurship as an Urban Event? Empirical Evidence from European Cities, Reg. Stud., 2014, 48, 1016–1033.
- Boyce, J. (1993). The Philippines: The Political Economy of Growth and Impoverishment in the Marcos Era. Macmillan, Houndsmills, Basingstoke. Breheny, M. and R. Rookwood (1993), "Planning the sustainable city region" in Blowers, A. (editor), Planning for a Sustainable Environment, Earthscan, London.
- Brady, R. E., Lyons, K. D., Stevens, C. J., Godzik, C. M., Smith, A. J., Bagley, P. J., Vitale, E. J., & Bernstein, S. L. (2024). Implementing evidence-based practices in rural settings: a scoping review of theories, models, and frameworks. Frontiers in Health Services, 4.
- Bryceson, D.F. (1997). De-agrarianisation: blessing or blight? in Bryceson, D.F. and V. Jamal (editors), Farewell to Farms: DeAgrarianisation and Employment in Africa, Africa Studies Centre Leiden, Research Series 1997/10, Ashgate, Aldershot, pages 237- 256.
- Champion, T. (2001). Urbanization, Suburbanization, Counterurbanization and Reurbanization. in R. Padison (ed.) Handbook of Urban Studies. London: SAGE Publication.
- Chant, S. (editor) (1992). Gender and Migration in Developing Countries. Belhaven Press, London.
- Chen, X. and W. L. Parish (1996). Urbanization in China: reassessing an evolving model. in Gugler, J. (editor), The Urban Transformation of the Developing World, Oxford University Press, Oxford, pages 61-9
- Chigbu U.E., Wanyonyi A & Antonio D. (2020). Empowerment of youth through strengthening their land rights knowledge and research capacity: evidence from Eastern and Southern Africa. African. Journal on Land Policy and Geospatial Sciences, 3 (1), 129-142.
- Chigbu, U.E. (2013). Territorial Development: Suggestions for a New Approach to Rural Development in Nigeria. Technical University of Munich: Germany.
- Chigbu, U.E. (2015). Ruralisation: a tool for rural transformation. Development In Practice, 25(7), 1067-1073.
- Corbridge, S. (1989). Urban-rural relations and the counterrevolution in development theory and practice. in Potter, R. and T. Unwin (editors), The

Geography of Urban-Rural Interaction in Developing Countries, Routledge, London, pages 233-257.

- Çörek Öztaş, Ç. (2021). How to Best Classify Rural in Metropolitan Areas? The Turkish Case. Planning Practice & Research, 36(4), 456–466.
- Curtis, C. and Tiwari, R. (2008). Transitioning Urban Arterial Roads to Activity Corridors. Urban Design International, 13, 105-120.
- David, R., Niang, O.K., Myers, M., Ruthven O. and P. Yabre (1995). Changing Places? Women, Resource Management and Migration in the Sahel. SOS Sahel UK, IFAD and IIED, London and Rome.
- Davoudi, S.; Stead, D. (2002). Urban–rural relationships: An introduction and brief history. Built Environ. 2002, 28, 269–277.
- DeLeon, P. and DeLeon, L. (2002). What Ever Happened to Policy Implementation? An Alternative Approach. Journal of public administration research and theory, 12(4), 467-492.
- Dijkstra, L.; Garcilazo, E.; McCann, P. (2013). The Economic Performance of European Cities and City Regions: Myths and Realities. Eur. Plan. Stud. 2013, 21, 334–354.
- Dong-Yoon Yi and Yonghoon Son. (2022). What Is New Ruralism and Why It Is Needed for Spatial Planning؟ Focusing on Application to Korea as a New Rural Planning Principle. International review for spatial planning and sustainable development, 10(4), 7-28.
- Douglass, M. (1998). "A Regional Network Strategy for Reciprocal Rural–Urban Linkages: An Agenda for Policy Research with Reference to Indonesia. The Earthscan Reader in Rural-Urban Linkages (pp. 124-154). Routledge.
- DRD, Department of Regional Development, Regional Development Strategy ,2035, Building a Better Future. https://www.infrastructure-ni.gov.uk/publications/regional-development-strategy-2035.
- Eddie C.M. Hui, Stanley C.W. Yeung, Helen Lung & Joe T.Y. Wong, (2007). Rural Land Use Strategy in Hong Kong. The 2007 AREUEA International Conference July 9-12, 2007 The Macau Tower, Macau, China
- El Araby, M. (2002). Urban growth and environmental degradation: The case of Cairo, Egypt. Cities, 19(6), 389–400. https://doi.org/10.1016/s0264-2751(02)00069-0

- El Ghorab, H. K., & Shalaby, H. A. (2016). Eco and Green cities as new approaches for planning and developing cities in Egypt. Alexandria Engineering Journal, 55(1), 495–503.
- Eppler, U., Fritsche, U., & Laaks, S. (2015). Urban-Rural Linkages and Global Sustainable Land Use (pp. 75).
- Escobar, A. (1995), Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World. Studies in Culture/Power/History, Princeton University Press, Princeton.
- ESPON (2007). Polycentric Urban Development and Rural-Urban Partnership—Thematic Study of INTERREG and ESPON Activities. ESPON: Esch-sur-Alzette, Luxembourg, 2007.
- Evans, H. E. (1990). Rural-urban linkages and structural transformation. Report INU 71, Infrastructure and Urban Development Department, The World Bank, Washington DC.
- Evans, H.E. and P. Ngau (1991). Rural-urban relations, household income diversification and agricultural productivity. Development and Change Vol.22, pages 519-45.
- Faggio, G.; Silva, O. (2014). Self-employment and entrepreneurship in urban and rural labour markets. J. Urban Econ. 2014, 84, 67–85.
- Fan, J., & Qi, R. (2021). The Urban-Rural Relationships in China in the Context of COVID-19: From Urban-Rural Integration to Rural Rebuilding. International Journal of Business Anthropology, 11(1). https://doi.org/10.33423/ijba.v11i1.4290
- Folorunsho, O. S., Fatoye, O. E., Olagoke, M. A., & Ayinde, A. Q. (2019). Evaluating Cybersecurity Theories, Models, Standards and Frameworks. Advances in Multidisciplinary and Scientific Research Journal Publication, 5(4), 61–66.
- Fong ،Michelle W L (2009). Digital Divide between Urban and Rural Regions in China. THE ELECTRONIC JOURNAL OF INFORMATION SYSTEMS IN DEVELOPING COUNTRIES, Vol 36(1).
- Foster, Sheila and Gillette, Clayton P. (2022). Can Micropolitan Areas Bridge the Urban/Rural Divide?. 24 Theoretical Inquiries in the Law, Forthcoming, NYU Law and Economics Research Paper No. 23-09, NYU School of Law, Public Law Research Paper No. 23-15, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4228701
- Freire-Gibb, L.C.; Nielsen, K. (2013), Entrepreneurship within Urban and Rural Areas: Creative People and Social Networks. Reg. Stud. 2013, 48, 139–153.

- Friedmann, J. (2007). The Wealth of Cities: Towards an Assets-Based Development of Newly Urbanizing Regions. Development and Change, 38(6), 987-998.
- Gaile, G. L. (1992). Improving rural-urban linkages through small town market-based development. Third World Planning Review Vol.14, No.2, pages 131-48.
- Galal, O. M., Sailor, D. J., & Mahmoud, H. (2020). The impact of urban form on outdoor thermal comfort in hot arid environments during daylight hours, case study: New Aswan. Building and Environment, 184, 107222.
- Gálvez Nogales, E. (2014). Making Economic Corridors Work for the Agricultural Sector. FAO, Rome, Italy.
- Gilbert, A. (1992). Urban and regional systems: a suitable case for treatment?. in Gilbert, A. and J. Gugler (editors), Cities, Poverty and Development (second edition), Oxford University Press, Oxford, pages 220-62.
- Gkartzios, M. and Scott, M. (2014). Placing Housing in Rural Development: Exogenous, Endogenous and NeoEndogenous Approaches. Sociologia Ruralis, 54(3), 241-265.
- Godschalk, D. (2004). Land Use Planning Challenges: Coping with Conflicts in Visions of Sustainable Development and Livable Communities. Journal of the American Planning Association, 70(1), 5-13.
- Gülümser, A.A.; Nijkamp, P.; Baycan-levent, T.; Brons, M. (2016). Embeddedness of Entrepreneurs in Rural Areas: A Comparative Rough Set Data Analysis. Available online: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1447799 (accessed on 27 July 2016.
- Hadjimichalis, C. (2003). Imagining Rurality in the New Europe and Dilemmas for Spatial Policy. European Planning Studies, 11(2), 103-113.
- Hammad, Ahmed M., (2019). The Future of urban Growth in Egypt Assessment of Current trends and forging New Approach for Sustainable development. Journal of Engineering Sciences, Assiut University, Faculty of Engineering, Vol. 47 No. 5, PP. 752–764
- Hany Abu El Ela (2022), Transforming the Egyptian Cities into Smarter Cities! Is it a dream? What is the role of GIS. Misr University Journal for Human Studies, https://api.semanticscholar.org/CorpusID:248754342

- Hardoy, J. E. and D. Satterthwaite (1986). Government policies and small and intermediate urban centres. in Hardoy, J. E. and D. Satterthwaite (editors), Small and Intermediate Urban Centres: their role in National and Regional Development in the Third World, Hodder and Stoughton, London and Westview (USA), pages 335-395.
- Harriss, B. and J. Harriss (1988). Generative or parasitic urbanism? Some observations from the recent history of a South Indian market town. Journal of Development Studies, Vol.20, No.3, pages 82-101.
- Hegazy, I., Seddik, W., & Ibrahim, H. (2017). Towards green cities in developing countries: Egyptian new cities as a case study. International Journal of Low-Carbon Technologies, 12(4), 358–368.
- Jae-Seob Ahn (2009). The Change of Urban Structure in Ulsan Metropolitan City.
- Jaglin, S. and A. Dubresson (editors) (1993). Pouvoirs et cités d'Afrique Noire: Décentralisations en questions. Karthala, Paris.
- Jellinek, L. (1988). The changing fortunes of a Jakarta street-trader. in Gugler, J. (editor), The Urbanization of the Third World, Oxford University Press, Oxford, pages 204- 223.
- Jourdan, P. (1998). Spatial Development Initiatives (Sdis) the Official View. Development Southern Africa, 15(5), 717-725.
- Kjaersgaard, S. P., & Yang, Y. (2022). Evaluating the United Nations Habitat guiding principles for urban-rural linkages. (pp. 830–846). Routledge.
- Korsgaard, S.; Müller, S.; Wittorff Tanvig, H. (2015). Rural Entrepreneurship or Entrepreneurship in Rural—Between Place and Space. Int. J. Small Bus. Enterp. Dev. 2015, 21, 5–26.
- Lee, S.Y.; Florida, R.; Acs, Z.J. (2004). Creativity and entrepreneurship: A regional analysis of new firm formation. Reg. Stud. 2004, 38, 879–891.
- Lemes de Oliveira, F., Brisotto, C. (2022). Rethinking the Urban–Rural Relationships and Productive Urban Landscapes. In: Brisotto, C., Lemes de Oliveira, F. (eds) Re-Imagining Resilient Productive Landscapes. Cities and Nature. Springer, Cham.
- Li, Y., Long, H., et al. (2015). Spatio-Temporal Pattern of China's Rural Development: A Rurality Index Perspective. Journal of Rural Studies, 38, 12-26.
- Liang Jingmin , Jiayu Chen, De Tong, Xin LI (2022). Planning control over rural land transformation in Hong Kong: A remote sensing analysis of spatio-temporal land use change patterns. Land Use Policy, Volume 119, August 2022.

- Louis Augustin-jean, (2005). Urban Planning in Hong Kong and Integration with the Pearl River Delta: A Historical Account of Local Development.
- Magel, H. (2003). Urban-Rural-Interrelationship for Sustainable Development. Keynote speech at the opening ceremony of the 2nd FIG Regional Conference in Marrakech, Morocco, 2nd December.
- Marshalian, M., P. Chan and M. Bournisien de Valmont (2023). Networks and rural-urban linkages for rural innovation. OECD Regional Development Papers, No. 53, OECD Publishing, Paris.
- Meccheri, N.; Pelloni, G. (2006). Rural entrepreneurs and institutional assistance: An empirical study from mountainous Italy. Entrep. Reg. Dev. 2006, 18, 371–392.
- Meriggi, M., Lin, M., Chu, X., & Chen, K. (2023). Learning from the countryside: Designing in Chinese rural urban areas".
- Mohamed Salah, N., & Ayad, H. M. (2018). Why people choose gated communities: A case study of Alexandria metropolitan area. Alexandria Engineering Journal, 57(4), 2743–2753.
- Newman, G. and Saginor, J. (2016). Priorities for Advancing the Concept of New Ruralism. Sustainability, 8(3), 269-284. doi: https://doi.org/10.3390/su8030269.
- Nilsen, P. (2022). Theories, models, and frameworks in implementation science (pp. 34–37). routledge.
- Nyassogbo, G. (1997). Développement local, villes secondaires et décentralisation au Togo. in Bertrand, M. and A. Dubresson (editors), Petites et moyennes villes d'Afrique Noire, Karthala, pages 89-110.
- OECD. (2019). Community and Local Development. Building Change Strategies for Places, Trento: OECD.
- OECD. (2013). Rural-Urban Partnerships: An Integrated Approach to Economic Development. OECD: Paris, France, 2013.
- Ogrodnik, D. (2019). Nodes and Corridors of Metropolitan Structure Development. Identification and Parametrization Issues on Example of Krakow. Proceedings of IOP Conference Series: Materials Science and Engineering, IOP Publishing 112045.


- Ogrodnik, D. (2019). Nodes and Corridors of Metropolitan Structure Development. Identification and Parametrization Issues on Example of Krakow. Proceedings of IOP Conference Series: Materials Science and Engineering, IOP Publishing 112045.

- Osman, T., Arima, T., & Divigalpitiya, P. (2016). Measuring Urban Sprawl Patterns in Greater Cairo Metropolitan Region. Journal of the Indian Society of Remote Sensing, 44(2), 287–295.
- Öznur IŞINKARALAR & Emine PİRİNÇ BAYRAKTAR. (2022). Urban Public Spaces, Public Health, and Heavy Metal Pollution Threatening in Ankara City Center: Strategies for Urban Planning. Kastamonu University Journal of Engineering and Sciences.
- Parnwell, M. and L. Wongsuphasawat (1997). Between the global and the local: extended metropolitanisation and industrial location decision making in Thailand. Third World Planning Review Vol.19, No.2, pages 119- 138.
- Pedersen, P.O. (1997). Small African Towns: Between Rural Networks and Urban Hierarchies, Avebury, Aldershot.
- Pike, A.; Rodríguez-Pose, A.; Tomaney, J. (2016). Shifting horizons in local and regional development. Reg. Stud. 2016.
- Pissourios, I. (2014). Top-Down and Bottom-up Urban and Regional Planning: Towards a Framework for the Use of Planning Standards. European spatial research and policy, 21(1), 83-99.
- Portes, A., Castells, M. and L.A. Benton (editors) (1989). The Informal Economy. The Johns Hopkins University Press, Baltimore.
- Potts, D. (1995). Shall we go home? Increasing urban poverty in African cities and migration processes. The Geographic Journal Vol.161, No.3, pages 245-264.
- Ravazzoli, E., Hoffman, C., Calabrò, F., Cassalia, G. (2021). Rural–Urban Relationships for Better Territorial Development. In Bisello, A., Vettorato, D., Haarstad, H., Borsboom-van Beurden, J. (eds) Smart and Sustainable Planning for Cities and Regions. SSPCR 2019. Green Energy and Technology. Springer, Cham.
- Richardson, T. (2000). Discourses of Rurality in Eu Spatial Policy: The European Spatial Development Perspective. Sociologia Ruralis, 40(1), 53-71.
- Robyn Eversole, (2005). Challenge the creative class innovation :creative reigns and community development. Australasian Journal of Regional Studies, Vol. 11, No. 3
- Robyn Eversole, (2018). Regional Development in Australia: Being regional. Published by Routledge.
- Robyn Eversole, and John Martin , (2005). Participation and Governance in Regional Development: Global Trends in An Australian context.

- Rodríguez-Pose, A. (2009). Economic geographers and the limelight: Institutions and policy in the world development report 2009. Econ. Geogr. 2010, 86, 361–370.
- Rodríguez-Pose, A.; Hardy, D. (2015). Addressing poverty and inequality in the rural economy from a global perspective. Appl. Geogr. 2015, 61, 11–23.
- Rondinelli, D. (1985). Applied Methods of Regional Analysis: The Spatial Dimensions of Development Policy. Westview Press, Boulder, Colorado.
- Rotstein, H., & SantamaríA, F. (2022). Development of theoretical frameworks in neuroscience: a pressing need in a sea of data. Cornell university.
- S.s.Y. Lau ,June Wang & Lam Leslie Lu, (2003). Sustainable Development in Hong Kong: a Review of Policy, Practices in Building Design and Construction.
- Sakketa, T.G., (2022). Urbanisation and rural development in developing countries: A review of pathways and impacts. (No. 5/2022). Discussion Paper.
- Scott, A. J. (2019). City-regions Reconsidered. Environment and Planning A: Economy and Space. 51(3), 554–580.
- Seddek, M, A. (2019). Regional Growth Centres: A study to Formulate Policies to Activate the Decaying Growth Centres in Egypt. Ph.D. thesis. Visakhapatnam: Andhra University. http://hdl.handle.net/10603/369521
- Shmelev, S. (2003). Urban-rural linkages as an urban survival strategy among urban dwellers in Botswana: the case of Broadhurst residents. Journal of Political Ecology, 10(1).
- Shukla, M., (2024). Rural–Urban Integartion: A new Perspective. International Development Planning Review, 23(1).
- Simelane, H.S.(1995). Labour migration and rural transformation in post-colonial Swaziland. Journal of Contemporary African Studies Vol.13, No.2, pages 207-26.
- Simon, D. (1992). Conceptualizing small towns in African development. in Baker, J. and P.O. Pedersen (editors), The Rural-Urban Interface in Africa: Expansion and Adaptation, The Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, pages 29-50.
- Smith, B. J. and Parvin, D. W. (1973). Defining and Measuring Rurality. Journal of Agricultural and Applied Economics, 5(1), 109-113.
- Smith, B. J. and Parvin, D. W. (1973). Defining and Measuring Rurality. Journal of Agricultural and Applied Economics, 5(1), 109-113. doi: https://doi.org/10.1017/S008130520001089X.

- Southall, A. (1988). Small towns in Africa revisited. African Studies Review Vol.31, No.3 .
- Spijkers, O. (2018). Intergenerational Equity and Sustainable Development Goals. Sustainability, 10(11), 3836.
- Spijkers, O. (2018). Intergenerational Equity and Sustainable Development Goals. Sustainability, 10(11), 3836.
- Standing, G. and V. Tokman (editors) (1991). Towards Social Adjustment. ILO, Geneva.
- Stead, D. (2002). Urban–Rural in the West of England. Bult Environ. 2002, 28, 299–310.
- Steve Keen book, (2022). The New Economics – A Manifesto, offers a new path for economics, and for good reason. In his view, neoclassicism, https://www.econstor.eu/bitstream/10419/.
- Sun, Zhongwei, et .Al. (2011). Research on Docking of Supply and Demand of Rural Informationization and Internet Digital Divide.
- Sutton, K., & Fahmi, W. (2001). Cairo's urban growth and strategic master plans in the light of Egypt's 1996 population census results. Cities, 18(3), 135–149.
- Tacoli, C. (2003). The links between urban and rural development. Environment and Urbanization, 15(1), 3-12.
- Tarek Rahmoun and Wanmin Zhao. (2024). A New Model of a Spatial Structural Map for Re-Building Urban-Rural Links A Case Study: Syrian coastal region". International review for spatial planning and sustainable development, 12(1), 21-43.
- Tokyo Metropolitan Government (2011), Urban Development in Tokyo. Burrau urban Development.
- Töpfer, K. (2001). The Crucial Importance of Urban-Rural Linkages. In D. Virchow & J. von Braun (Eds.), Villages in the Future: Crops, Jobs and Livelihood (pp. 21-24). Berlin, Heidelberg: Springer Berlin Heidelberg.
- Tutu, D.O., Asante, L.A., Appiah, M.N., Bendzko, T. & Chigbu, U.E. (2016). Towards a pro-poor customary land rights security in rural Ghana: land tenure inventory using mobile application by local youth. World Bank Conference on Land and Poverty, Washington. March 14 – 18.
- UNDP/UNCHS (Habitat) (1995). Rural-urban linkages: policy guidelines for rural development. paper prepared for the 23rd Meeting of the ACC Sub-committee on Rural Development, UNESCO Headquarters, Paris, 31 May-2 June, 1995.

- UN-Habitat (2009). First international forum on urban-rural linkages.
- UN-Habitat (2023). UN-HABITAT Egypt 2023.
- UN-Habitat (2024). Urban Issues – ROAS, https://unhabitat.org/ar/alqdaya-alhdryt-roas
- United Nations Centre for Human Settlements (UNCHS) (1996). An Urbanizing World: Global report on Human Settlements 1996, Oxford University Press, Oxford.
- United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat) (2017). Implementing the New Urban Agenda by Strengthening Urban-Rural Linkages - Leave No One And No Space Behind.
- United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat) (2021). Urban-Rural Land Linkages: A Concept and Framework for Action, Report 3.
- Vale, M. (2010). Innovation Networks and Local and Regional Development Policy. Handbook of Local and Regional Development (pp. 413-424). Routledge.
- Wang, R., Gao, L., Zhu, Y., Liu, Y., Li, Y. and He, J., (2023). Urban–Rural Integration Empowers High-Quality Development of Tourism Economy: Mechanism and Empirical Evidence. Sustainability, 15(22).
- Waniganeththi, G. (2017). Role of Participatory Rural Appraisal (Pra) Tools and Techniques for Rural Development Planning. Department of Philosophy, University of Kelaniya, Sri Lanka.
- Wong, S. W., Tang, B., & Liu, J. (2022). Rethinking China's Rural Revitalization from a Historical Perspective. Journal of Urban History, 48(3), 565-577.
- World Bank (2021). The Long Shadow of Informality: Challenges and Policies. Edited by Franziska Ohnsorge and Shu Yu.
- Xiao, L., He, Z., Wang, Y., & Guo, Q. (2016). Understanding urban–rural linkages from an ecological perspective. International Journal of Sustainable Development & World Ecology, 24(1), 37–43.
- Xue Weixian ،Ma Pengfei (2011). A Study of policy simulation of bridging urban-rural digital divide for promoting Shaanxi's urbanization.
- Yang ،Y., Bao ،W., Wang ،Y .and Liu ،Y. (2021). Measurement of urban-rural integration level and its spatial differentiation in China in the new century .Habitat International ،117.

- Yi, D.-Y. and Son, Y.-H. (2021). A Study on the Concept of Korean Ruralism-Focusing on the Comparison of Research on Ruralism and Rurality in Korea. Journal of Korean Society of Rural Planning, 27(3), 69-84.
- Yin, Z.-Y., Stewart, D. J., Bullard, S., & Maclachlan, J. T. (2005). Changes in urban built-up surface and population distribution patterns during 1986–1999: A case study of Cairo, Egypt. Computers, Environment and Urban Systems, 29(5), 595–616.
- Yongnian Zheng &, Minji Chen, (2007). Briefing Series – Issue 25, China's Regional Disparity and its policy Responses. The University of Nottingham, China Policy Institute , 2007.
- Zasada Ingo, et. al. (2013). Agriculture under Human Influence: A Spatial Analysis of Farming Systems and Land Use in European Rural-Urban-Regions.
- Zheng, Q. and Bao, C. (2022). Evolution of the Regional Innovation Model. Regional Innovation Evolution: An Emerging Economy Perspective (pp. 77-97). Springer Nature Singapore, Singapore. Retrieved from https://doi.org/10.1007/978-981-19-1866-7_6.
- Zoomers, A.E.B. and J. Kleinpenning (1996). Livelihood and urban-rural relations in Central Paraguay. Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie Vol.87, No.2, pages 161- 74.

**ثالثًا: الصفحات الإلكترونية**

- https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/transport-and-infrastructure/dubai-2040-urban-master-plan
- https://unhabitat.org/implementing-the-new-urban-agenda-by-strengthening-urban-rural-linkages.
- https://www.youm7.com/story/2024/7/12
- Urban Policy Platform, United Nation, HABITAT, Urban Rural Linkages.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2023)، https://mped.gov.eg/singlenews

# ملاحق

## ملحق (1): نموذج (أ): دليل مقابلة مسئولي الوزارات

### وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

نتشرف بإحاطة سيادتكم بأن المعهد يقوم ببحث عن "تطوير وتنمية التجمعات الحضرية لتعزيز الروابط الحضرية الريفية"، انطلاقًا من أهداف التنمية المستدامة (الهدف الحادي عشر: مجتمعات محلية آمنة ومستدامة) وبرنامج عمل الحكومة 2024–2027 (الهدف الاستراتيجي: تنمية عمرانية متكاملة ومستدامة)، والمشروعات القومية التي أطلقتها مصر لتحقيق هذه الأهداف وخاصة مبادرة حياة كريمة ومشروع تطوير التجمعات الحضرية، ولذلك يحاول البحث معرفة المجهودات التي تمت وعوامل التمكين والتحديات لتعزيز الروابط بين الحضر والريف في إطار التخطيط المحلي لزيادة فعالية التنمية المحلية.

حيث ينص الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة العالمية على "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، الغاية 11 – أ: دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.

والذي بناء عليه قامت وزارتكم الموقرة، بإطلاق أكثر من مبادرة وبرنامج لتنمية التجمعات الحضرية والمناطق الريفية، آخرها وأكبرها هو المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" ومشروع تطوير التجمعات الحضرية، لذا يرجى إفادتنا بالتالي:

| | | |
|---|---|---|
| **البيانات الأساسية** | | |
| الاسم (اختياري) | | |
| جهة الوظيفة | | |
| الوظيفة | | |
| رقم الهاتف المحمول (اختياري) | | |
| **أولاً: الأهداف الأممية (الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة)** | | |
| ينص الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة العالمية على "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، الغاية 11 – أ: دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية | | |
| ما هي المبادرات والبرامج التي وضعتها الوزارة لتنفيذ هذا الهدف؟ | | |
| ما هي مؤشرات قياس الهدف ومدى تطورها في مصر؟ | | |
| كيف يمكن تحسين جمع البيانات اللازمة لقياس هذه الغاية؟ | | |
| وكيف يمكن الإفادة من نتائج هذه البيانات لتعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية؟ | | |
| **ثانيًا: توزيع الاستثمارات بين الريف والحضر** | | |
| ما هي الآليات المتبعة لضمان توزيع عادل للاستثمارات بين الحضر والريف على المستوى الكلي وليس قطاع التنمية المحلية، إن وجدت؟ | | |
| وفي حالة عدم وجودها، من وجهة نظركم كيف يمكن أن يأخذ توزيع الاستثمارات قطاعيًا في اعتباره التوازن بين الحضر والريف؟ | | |

| **ثالثاً: مبادرة "تطوير التجمعات الحضرية"** | |
|---|---|
| تستهدف مبادرة "تطوير التجمعات الحضرية" التي أطلقتها وزارة التخطيط مدن المراكز والشياخات التابعة لها، ضمن المرحلة الأولى من المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة". | |
| فما المتوقع من تنفيذ هذه المبادرة؟ وما المدى الزمني لها؟ | |
| وهل يتم تنفيذها بالتوازي بين المناطق الريفية والتجمعات الحضرية في المراكز المستهدفة؟ | |
| تهدف مبادرة "تطوير التجمعات الحضرية" إلى تحقيق التكامل بين الجهود التنموية التي تقوم بها الدولة في الريف والحضر؛ بما يعزز الشعور بالرضا المجتمعي، والاتساق مع توجهات الدولة لتوطين أهداف التنمية المستدامة بالمحافظات؛ بما يساهم في سد الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة. | |
| فهل تم توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة؟ | |
| وهل يسمح الإطار الإداري والقانوني الحالي بتحقيق المستهدف من المبادرة؟ | |
| وما هي المعوقات التي تواجه أو من المتوقع أن تواجه عمل المبادرة؟ | |
| تهدف المبادرة إلى تحقيق العدالة في توزيع الاستثمارات من خلال المبادرة، ووضع خطة متكاملة لتحسين معدلات إتاحة الخدمات الأساسية في مدن المراكز، أسوة بمثيلاتها المُستهدفة في قرى "حياة كريمة" | |
| ما هي آلية توزيع الاستثمارات من خلال المبادرتين؟ | |
| ونظام المتابعة والتقييم للتحقق من تكامل وترابط أنظمة البنية الأساسية والخدمات بين المناطق الريفية والتجمعات الحضرية في المراكز المستهدفة؟ | |
| من وجه نظر سيادتكم، ما هي المتطلبات اللازمة لتعزيز الروابط الحضرية الريفية في المراكز المصرية من حيث: | |
| الإطار القانوني؟ | |
| نظم الإدارة وتوزيع الاختصاصات؟ | |
| قواعد البيانات والمعلومات؟ | |
| تدفق الأفراد والمنتجات؟ | |
| تكامل أنظمة البنية الأساسية؟ | |
| توفر الموارد المالية والبشرية؟ | |

## نموذج (ب): دليل مقابلة مسئولي الوزارات

## وزارة التنمية المحلية

نتشرف بإحاطة سيادتكم بأن المعهد يقوم ببحث عن "تطوير وتنمية التجمعات الحضرية لتعزيز الروابط الحضرية الريفية"، انطلاقًا من أهداف التنمية المستدامة (الهدف الحادي عشر: مجتمعات محلية آمنة ومستدامة) وبرنامج عمل الحكومة 2024–2027 (الهدف الاستراتيجي: تنمية عمرانية متكاملة ومستدامة)، والمشروعات القومية التي أطلقتها مصر لتحقيق هذه الأهداف وخاصة مبادرة حياة كريمة ومشروع تطوير التجمعات الحضرية، ولذلك يحاول البحث معرفة المجهودات التي تمت وعوامل التمكين والتحديات لتعزيز الروابط بين الحضر والريف في إطار التخطيط المحلي لزيادة فعالية التنمية المحلية.

حيث ينص برنامج عمل الحكومة (2024 – 2027) في الهدف الاستراتيجي "تنمية عمرانية متكاملة ومستدامة" ضمن المحور الثاني الخاص ببناء الإنسان المصري، على استكمال عدد من المسارات منها:

- تعزيز الروابط الحضرية الريفية لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة والعمرانية المتكاملة وتعزيز التكامل بين المشروعات القومية لتقليص الفجوات التنموية الموجودة بين الريف والحضر.
- دعم الوحدات المحلية في عملية تنمية مراكز المدن لتمثل أقطابًا للتنمية الحضرية والقرى لتمثل مراكز للتنمية الريفية، لتحقيق شمول الأنماط العمرانية بمدخل فكر التنمية المكانية.
- وهو دور أصيل لوزارتكم الموقرة، لذا يرجى إفادتنا بالتالي:

| | | |
|---|---|---|
| **البيانات الأساسية** | | |
| **الاسم (اختياري)** | | |
| **جهة الوظيفة** | | |
| **الوظيفة** | | |
| **رقم الهاتف المحمول (اختياري)** | | |
| **أولاً: الإطار القانوني: (قانون الإدارة المحلية)** | | |
| في عام 2021، كان 44% من إجمالي سكان مصر يعيشون في الحضر، مع عدم وجود تعريف واضح للتمييز بين المناطق الحضرية والريفية وفقًا للقانون، حيث إن عدد من القرى تخطى عدد سكانها المدن. | | |
| فما هي آليات التمييز قانونًا وإداريًا ما بين المناطق الحضرية والريفية وشبه الحضرية؟ | | |
| المشكلات التي تواجه عمليات التعريف والنتائج المترتبة عليها؟ | | |
| ما هي أسس تعريف الحضر والريف والتي لها علاقة بتحقيق التوازن في العلاقة بين الحضر والريف؟ وخاصة أن هناك تحويلًا اداريًا يتم للقرى إلى حضر بدون معايير؟ وهذا التحويل لا يأخذ في الاعتبار حجمًا سكانيًا أو تركيبًا وظيفيًا للتجمع أو حتى الحالة العمرانية؟ | | |
| يعد التوسع الحضري محركًا رئيسيًا للتنمية في مصر، حيث يتم توليد غالبية الناتج والوظائف في المناطق الحضرية، وهناك عدد كبير من السكان الذين يعيشون حاليًا في مناطق غير مخططة حول المناطق الحضرية، مع تحول قطاعات من الريف إلى مناطق شبه حضرية. | | |
| كيف واجه القانون هذا التحول وخاصة التعديات على الأراضي الزراعية وتبويرها؟ | | |
| كيف يمكن استيعاب النمو في الريف دون التأثير سلبًا على مقدراته الإنتاجية وأنماطه الحياتية ودون الضغط على المناطق الحضرية؟ | | |

| | |
|---|---|
| **ثانيًا: التنمية المحلية المتكاملة: (السياسات العامة)** | |
| وفقًا لبرنامج عمل الحكومة (2024–2027) تهدف وزارة التنمية المحلية إلى تعزيز الروابط الحضرية الريفية لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وتقليص الفجوات التنموية الموجودة بين الريف والحضر. | |
| إلى أي مدى تأخذ السياسة العامة في الاعتبار الحاجة إلى تنمية متوازنة للمركز ككل، بما في ذلك التنمية المتكافئة لجميع الوحدات المحلية التي تشمل المدن والقرى والمناطق شبه الحضرية؟ | |
| إلى أي مدى ينظر في الروابط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمكانية بين المناطق الحضرية والمناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية بهدف تعزيز التسلسل الريفي الحضري المتصل؟ | |
| تم إطلاق مبادرة تطوير التجمعات الحضرية في إطار مبادرة حياة كريمة، وذلك لتطوير مدن المراكز والشياخات التابعة لها ضمن المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة | |
| ما تقييمها إلى الآن؟<br>وما العوائق التي واجهتها؟ | |
| في ضوء الخبرات المكتسبة، هل من الأجدى تخطيطيًّا تطوير الريف والحضر ضمن برامج تنموية منفصلة؟ | |
| ضمان تنمية متوازنة وتقليص الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية هو أحد مسارات برنامج عمل الحكومة | |
| فما هي السياسات والآليات التي سيتم اتباعها؟ | |
| وكيف يمكن الحفاظ على المكتسبات من مبادرتي حياة كريمة وتطوير التجمعات الحضرية بعد الانتهاء منهما؟ | |
| من وجه نظر سيادتكم، ما هي المتطلبات اللازمة لتعزيز الروابط الحضرية الريفية في المراكز المصرية من حيث: | |
| الإطار القانوني؟ | |
| نظم الإدارة وتوزيع الاختصاصات؟ | |
| قواعد البيانات والمعلومات؟ | |
| تدفق الأفراد والمنتجات؟ | |
| تكامل أنظمة البنية الأساسية؟ | |
| توفر الموارد المالية والبشرية؟ | |

## نموذج (ج): دليل استطلاع رأي الكوادر التنفيذية المحلية

## (رؤساء المراكز/المدن)

في إطار قيام معهد التخطيط القومي بإجراء بحث عن تنمية التجمعات الحضرية لتعزيز الروابط الحضرية الريفية، تهدف هذه الاستبانة إلى استطلاع آراء كوادر الأجهزة التنفيذية المحلية عن متطلبات التمكين والتحديات المرتبطة بالربط بين الريف والحضر، علمًا بأن بيانات الاستبانة والآراء الواردة فيها سرية ولن تستخدم إلا في أغراض الدراسة دون الإشارة لأسماء من قاموا بالإجابة على الاستبانة

| | |
|---|---|
| **البيانات الأساسية** | |
| الاسم (اختياري) | |
| المحافظة | |
| جهة الوظيفة | |
| الوظيفة | |
| رقم الهاتف المحمول (اختياري) | |

**أولاً: البيانات والمعلومات**

إلى أي مدى تتوفر بيانات جيدة وفي الوقت المناسب حول تركيبة سكان المناطق الحضرية والريفية والاتجاهات والتوقعات ذات الصلة لكي تستخدم في تطوير سياسات تقديم الخدمات؟

| أكثر من كافية | كافية تمامًا | إلى حد ما | غير كافية | لا توجد بيانات |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

ما هي مصادر البيانات وتوقيتاتها؟

هل لديكم إحصاءات لتدفقات الأفراد والمنتجات والخدمات ما بين ريف وحضر المركز؟

| متاحة كاملة | متاحة إلى حد كبير | متاحة جزئيًّا | غير متاحة | غير متاحة إطلاقًا |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

ما هي مصادر البيانات الأساسية ومستوى دقتها؟

ما هي مصادر البيانات الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات الخاصة بتقديم وتوزيع الخدمات؟

هل يتم الاعتماد على المعايير التخطيطية عند تحديد الاحتياجات من الخدمات ومواقع المشروعات؟

| نعم تمامًا | نعم إلى حد ما | أحيانًا | لا |
|---|---|---|---|
| | | | |

هل تداول البيانات يتم بالدقة والسرعة اللازمة ما بين الوحدات الإدارية بالمركز وخاصة في حالات الأزمات والطوارئ التي تتطلب تدخلًا سريعًا؟

| دقيقة وسريعة تمامًا | سريعة ولكن غير دقيقة | تفتقر إلى الدقة والسرعة | غير دقيقة أو سريعة إطلاقًا |
|---|---|---|---|
| | | | |

في الحالة الاختيار الثالث أو الرابع، ما هي المعوقات أمام التداول الدقيق والسريعة؟

**ثانيًا: الموارد المالية والبشرية**

إلى أي مدى تأخذ السياسات العامة في الاعتبار توفير الموارد المالية اللازمة تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية؟

| إلى حد ما كبير | نوعًا ما | إلى حد ما ضعيف | لا أدري |
|---|---|---|---|

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | |
| ما هي مصادر التمويل المتاحة (حكومي – ذاتي – منح ومعونات – ....) للمركز ونسبتها التقريبية من موازنة المركز؟ ..... | | | |
| ما هي مصادر التمويل (الذاتي/الصناديق) المتاحة على مستوى المركز وكيفية اقتسامها/ تخصيصها مع الوحدات المحلية التابعة؟ | | | |
| في رأيكم ما هي أهم العوائق التي تواجه كل مستوى محلي في تحصيل الإيرادات من الموارد الذاتية؟ وكيف يتم التصدي لها؟ | | | |
| إلى أي مدى تأخذ السياسة العامة في الاعتبار القدرات البشرية المطلوبة لتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية؟ | | | |
| إلى حد ما كبير | نوعًا ما | إلى حد ما ضعيف | لا أدري |
| | | | |
| هل تواجه كل القطاعات والمرافق تحديًا كبيرًا في توفير العمالة البشرية اللازمة لتشغيل الزيادة الكبيرة في عدد المنشأت؟ | | | |
| نعم | إلى حد ما | لا | لا أدري |
| | | | |
| باعتبارك رئيس مركز أو النائب أو السكرتير ومسئول عن تقديم المرافق والخدمات بالمركز؟ | | | |
| كيف تخططون لمواجهة هذا التحدي؟ | | | |
| وما هي مقترحاتكم؟ | | | |
| **ثالثًا: البنية الأساسية** | | | |
| من المسئول (شخص/جهة) عن إجراء تحليل متكامل وشامل لاحتياجات البنية الأساسية الحضرية والريفية والتخطيط والتمويل والتنفيذ للبنية الأساسية للمياه والصرف الصحي والنقل العام والكهرباء والاتصالات، وما إلى ذلك؟ | | | |
| مدى سهولة التدفقات المكانية للأفراد والبضائع بين المناطق الحضرية والريفية؟ | | | |
| سهل جدًا | سهل نوعًا ما | صعب | صعب جدًا |
| | | | |
| هل تغطي شبكة الطرق والمواصلات كامل المركز؟ | | | |
| تغطية كاملة | تغطية جزئية | تغطية ضعيفة | لا تغطيها تمامًا |
| | | | |
| ما مدى كفاءة شبكة الطرق والمواصلات بالمركز؟ | | | |
| كفئة للغاية | كفئة لحد ما | ضعيفة الكفاءة | غير كفئة تمامًا |
| | | | |
| اذكر التحديات والمشكلات التي تواجه شبكة الطرق والمواصلات بالمركز؟ | | | |
| أي الاستثمارات هي الأكثر تاثيرًا على التنمية بالمركز (الطرق – المرافق – الاتصالات – المدارس والمستشفيات)، اذكر أمثلة؟ | | | |
| هل كان لمبادرة حياة كريمة وغيرها من المشروعات القومية قدرة على تحقيق الترابط بين الريف والحضر؟ | | | |
| أوافق تمامًا | أوافق | إلى حد ما | لا أوافق | لا أوافق تمامًا |
| | | | | |
| أذكر كيف حققت المشروعات القومية هذا الترابط؟ | | | | |
| هل يعتمد ريف المركز على المدينة في الحصول على الخدمات؟ | | | | |

| يعتمد كليًّا | يعتمد جزئيًّا | لا يعتمد |
|---|---|---|
| | | |

في حالة الاعتماد كليًّا أو جزئيًّا كيف يتم تنسيق ذلك؟

كيفية إدارة منظومة المخلفات الصلبة والعلاقة بين المركز والوحدات المحلية في هذا الشأن؟

كيف يتم استيعاب الزيادات السكانية في الريف دون التأثير على الأراضي الزراعية أو التعدي عليها؟ وتوفير خدمات الإسكان للريف والحضر؟

هل تتم الإفادة من التكنولوجيا لتحسين الاتصال والتكامل بين المناطق الحضرية والريفية، وربط أسواق الإنتاج والتصدير؟

| نعم | إلى حد ما | لا | لا أدري |
|---|---|---|---|
| | | | |

**رابعًا: الروابط الاقتصادية**

تتسم العلاقة بين المناطق الحضرية والريفية بالاعتمادية على بعضها فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تتدفق فيما بينها، وتوفر المناطق الريفية الغذاء في حين تقدم المناطق الحضرية الخدمات والمعلومات وفرص العمل والمرافق الأساسية الأخرى.

هل يساهم تعزيز الترابط على دمج الأنشطة الاقتصادية الريفية في المدينة والعكس؟

| نعم | الى حد ما | لا | لا أدري |
|---|---|---|---|
| | | | |

في حالة الإجابة بنعم وإلى حد ما اذكر أمثلة؟ وما أشكال ذلك الترابط، على سبيل المثال: معالجة وتخزين ومناولة ونقل السلع الزراعية

كيف تساهم البنية الأساسية للنقل في تحسين توافر السلع وحركة الأسواق؟

ما تقييمك لحركة العمالة اليومية والهجرة من الريف للمدينة بالمركز للحصول على فرص العمل، وكذلك الحركة ما بين المركز والمراكز المجاورة؟

**خامسًا: إدارة عملية التنمية**

مدى مناسبة الهيكل التنظيمي والاختصاصات للإدارات بين المركز والوحدات المحلية التابعة له؟

| مناسب تمامًا | مناسب | إلى حد ما | غير مناسب | غير مناسب تمامًا |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

كيف يتم التنسيق والترابط في العمل بين الوحدات الإدارية التابعة للمركز؟

.....

كيف يتم إدارة عملية التدفقات للأشخاص والخدمات بين المناطق الحضرية والريفية لتجنب الضغط على الخدمات؟

وكيف يتم تغطية المناطق النائية بالخدمات وخاصة الحيوية؟

ما مدى عدالة توزيع المرافق والخدمات؟

| عادلة جدًّا | عادلة | غير عادلة | غير عادلة تمامًا |
|---|---|---|---|
| | | | |

وكيفية إدارة المرافق التي تخدم أكثر من وحدة إدارية؟

هل يتم وضع معايير لتخطيط وإدارة وتنظيم استخدام الأراضي المركز (حضر وريف)؟

| نعم | إلى حد ما | لا | لا أدري |
|---|---|---|---|

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | |
| كيف يتم اختيار مواقع المشروعات؟ والتغلب على محدودية توفير أرض أملاك دولة لتقديم بعض الخدمات التي تخدم أكثر من وحدة محلية؟ | | | |
| ما مدى توفر أو غياب الصلاحيات التخطيطية والموازنية لمستوى الوحدة المحلية القروية؟ | | | |
| متوافرة جدًّا | متوافرة نوعا ما | غائبة | غائبة تمامًا |
| | | | |
| ما هي أهم المعوقات في حالة غيابها؟ | | | |
| ما هو دور الوحدة المحلية القروية في متابعة المرافق والخدمات وتحسينها؟ | | | |
| تتفاوت أحجام الوحدات القروية والقرى التابعة لها من وحدة لأخرى، وهو ما ينتج عنه عبء كبير على بعض الوحدات مقابل عبء محدود على وحدات أخرى، تأثيره وكيفية علاجه؟ | | | |

**نموذج (د): دليل استطلاع رأي الكوادر التنفيذية المحلية**

**(مديري تخطيط ومتابعة على مستوى الديوان والمراكز)**

في إطار قيام معهد التخطيط القومي بإجراء بحث عن تنمية التجمعات الحضرية لتعزيز الروابط الحضرية الريفية، تهدف هذه الاستبانة إلى استطلاع آراء كوادر الأجهزة التنفيذية المحلية عن متطلبات التمكين والتحديات المرتبطة بعملية التخطيط على مستوى الريف والحضر، علمًا بأن بيانات الاستبانة والآراء الواردة فيها سرية ولن تستخدم إلا في أغراض الدراسة دون الإشارة لأسماء من قاموا بالإجابة على الاستبانة.

| **البيانات الأساسية** | | |
|---|---|---|
| الاسم (اختياري) | | |
| المحافظة | | |
| جهة الوظيفة | | |
| الوظيفة | | |
| رقم الهاتف المحمول (اختياري) | | |

**أولاً: التخطيط وإدارة الأصول**

هل من الأفضل التخطيط لتطوير المركز بشكل كامل أم العمل على مستوى القرى؟

| مستوى المركز | مستوى القرية | حسب طبيعة المشروع |
|---|---|---|
| | | |

| | |
|---|---|
| وكيف يمكن تحقيق الاتساق بين تطوير التجمعات الحضرية والمناطق الريفية، هل يتم على التوازى أم على التوالي، وكيف؟ | |
| كيف يتم تحديد المشروعات المشتركة على مستوى المركز؟ | |
| كيف يتم تحديد احتياجات المدينة والوحدات المحلية؟ | |

هل يقتصر دور الوحدات المحلية القروية على تحديد احتياجاتها فقط والإبلاغ بها دون أن يكون لها صلاحيات في عملية التمويل والتنفيذ؟

| نعم | لا |
|---|---|
| | |

| | |
|---|---|
| توضيح سبب الاختيار؟ | |

هل لديكم قاعدة بيانات عن حالة التنمية في المركز على مستوى الحضر والريف؟

| نعم | إلى حد ما | لا |
|---|---|---|
| | | |

| | |
|---|---|
| ما هي مصادر البيانات التي تعتمدون عليها؟ | |

ما هي الآليات المطلوبة لتوفير البيانات اللازمة للإدارات المحلية وأيضًا الآليات المطلوبة في إطار قانون الإدارة المحلية لتقليل التعارض بين خطط الإدارات وبين حجم الاستثمارات المطلوبة؟

هل يتم عقد جلسات تشاور مجتمعي للتعرف على احتياجات المواطنين وعلى أي مستوى؟

| يتم على مستوى المحافظة فقط | نعم ( ) | لا ( ) |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| يتم على مستوى المحافظة والمراكز | نعم ( ) | لا ( ) |
| يتم على مستوى المحافظة والمراكز والوحدات القروية | نعم ( ) | لا ( ) |

من وجهة نظرك مدى ملاءمة السقوف المالية لنصيب المركز من الاستثمارات المخصصة للمحافظة وفقًا لعدد سكانه؟

| ملائمة تمامًا | ملائمة | إلى حد ما | غير ملائمة | غير ملائمة تمامًا |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

| | |
|---|---|
| توضيح سبب الاختيار؟ | |
| كيف يتم توزيع مخصصات المركز بين المدينة والقرى؟ | |

مدى ملاءمة المخصصات من استثمارات الباب السادس لمتطلبات الحفاظ على الأصول واستمراريتها؟

| ملائمة تمامًا | ملائمة | إلى حد ما | غير ملائمة | غير ملائمة تمامًا |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

| | |
|---|---|
| ما هي أهم التحديات وكيفية التغلب عليها؟ | |

الترتيبات المتوقعة لتشغيل وصيانة المرافق والخدمات بعد انتهاء مرحلة الإنشاء وأهم التحديات ذات الصلة ومقترحات التغلب عليها؟

كيف يتم توزيع الأدوار وحدود مسئوليات وسلطات وقدرات آليات الإدارة المحلية وترتيباتها المؤسسية للتعامل مع متطلبات تشغيل وصيانة وإدارة ومتابعة المرافق والخدمات؟ .....

**نموذج (هـ): دليل استطلاع رأي الكوادر التنفيذية المحلية**

**(مدير التخطيط العمراني بالديوان العام)**

| | | |
|---|---|---|
| **البيانات الأساسية** | | |
| الاسم (اختياري) | | |
| المحافظة | | |
| جهة الوظيفة | | |
| الوظيفة | | |
| رقم الهاتف المحمول (اختياري) | | |
| **أولاً: التخطيط وإدارة الأصول** | | |
| ما هي أسس تعريف الحضر والريف والتي لها علاقة بتحقيق التوازن في العلاقة بين الحضر والريف؟ وخاصة أن هناك تحويلًا إداريًّا يتم للقرى إلى حضر بدون معايير؟ وهذا التحويل لا يأخذ في الاعتبار حجمًا سكانيًّا أو تركيبًا وظيفيًّا للتجمع أو حتى الحالة العمرانية؟ | | |
| ما مدى فعالية دور وحدات المتغيرات المكانية في المحافظات وكيف يمكن زياده دورها الفعال في توفير المعلومات المناسبة لصنع قرارات التدخل المطلوبة للحوكمة؟ | | |
| التوسع العمراني العشوائي: هل الحيز العمراني أداة فعالة في التحكم العمراني والتوازن بين الحضر والريف وخاصة فيما يخص ضم الأراضي للحيز وتخطيطها؟ وما هي الآليات المطلوبة الاقتصادية والعمرانية والقانونية والإدارية لتفعيل دور الحيز العمراني في خلق مجتمعات متكاملة ومتزنة؟ | | |

## ملحق (2): السمات السكانية، الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم المدن الخمس المختارة

| الفئة | مراكز عواصم المحافظات | التجمعات (قرى أم) | أحجام السكان 2017 | أحجام السكان 2006 | معدلات النمو | معدل الزيادة الطبيعية | الطرد والجذب | | معامل التكثيف المحصولي | نسب الاتصالية بالكهرباء للمباني | نسبة الاتصالية بالصرف الصحي للمباني | نسبة الاتصالية بالصرف الصحي للأسر | | | كثافة فصول التعليم الأساسي | متوسط نصيب الفرد من نصيب أسرة المستشفيات | متوسط نصيب الفرد من الجامعات الأهليه |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | | طرنشات | شبكة أهليه | شبكة عامة | | | |
| UPPER RANGE | طنطا | إجمالي الحضر | 504855 | 421076 | 1.66% | 1.45 % | جذب | 0.21% | 1.97 | 98.37 % | 93.13% | 0.56% | 0.98 % | 98.38% | 50.8 طالب / فصل | 1.38 سرير / 1000 نسمة | جمعيه / 2490 نسمة |
| | | أخناواى الزلاقة | 25950 | 20100 | 2.35% | | جذب | 0.90% | | 98.63 % | 71.48% | 4.78% | 20.98% | 74.17% | 33.6 طالب / فصل | | |
| | | الرجدية | 17615 | 14874 | 1.55% | | جذب | 0.10% | | 98.38 % | 42.35% | 5.18% | 52.62% | 42.16% | | | |
| | | برما | 26704 | 21654 | 1.92% | | جذب | 0.47% | | 97.57 % | 82.61% | 4.67% | 3.27 % | 92.06% | | | |
| | | دفره | 24180 | 19493 | 1.98% | | جذب | 0.53% | | 99.52 % | 1.05% | 82.58% | 17.10% | 0.29% | | | |
| | | شوبر | 22508 | 16589 | 2.81% | | جذب | 1.36% | | 98.76 % | 22.50% | 0.75% | 83.06% | 16.15% | | | |
| | | شونى | 29502 | 21839 | 2.77% | | جذب | 1.32% | | 98.97 % | 61.96% | 27.37% | 7.62 % | 64.81% | | | |
| | | فيشا سليم | 24206 | 17017 | 3.26% | | جذب | 1.81% | | 99.66 % | 99.21% | 0.02% | 0.15 % | 99.81% | | | |
| | | محلة مرحوم | 47273 | 36510 | 2.38% | | جذب | 0.93% | | 99.09 % | 97.39% | 0.02% | 0.14 % | 99.73% | | | |
| | | محلة منوف | 21164 | 15569 | 2.83% | | جذب | 1.38% | | 99.49 % | 87.16% | 0.58% | 11.16% | 88.20% | | | |
| | | ميت حبيش البحرية | 27472 | 19647 | 3.09% | | جذب | 1.64% | | 98.92 % | 13.11% | 7.94% | 79.87% | 12.12% | | | |
| | | نواج | 20370 | 16440 | 1.97% | | جذب | 0.52% | | 99.20 % | 50.97% | 0.19% | 53.07% | 46.74% | | | |
| | | إجمالي الريف | 685038 | 537340 | 2.23% | | جذب | 0.78% | | 98.87 % | 57.08% | 16.82% | 24.04% | 59.06% | | | |
| MIDDLE RANGE | الإسماعيلية | إجمالي الحضر | 384351 | 324717 | 1.54% | 1.50 % | جذب | 0.04% | 1.01 | 99.14 % | 98.10% | 0.10% | 0.02 % | 99.85% | 39.67 طالب / فصل | 2.6 سرير / 1000 نسمة | جمعيه / 1479 نسمة |
| | | الضبعية | 19012 | 11252 | 4.88% | | جذب | 3.38% | | 94.20 % | 5.17% | 95.67% | 0.64 % | 3.62% | 45.65 طالب / فصل | | |
| | | عين غصين | 18240 | 13535 | 2.75% | | جذب | 1.25% | | 98.03 % | 8.85% | 90.28% | 0.49 % | 9.12% | | | |
| | | نفيشة | 89770 | 64227 | 3.09% | | جذب | 1.59% | | 98.88 % | 82.07% | 4.96% | 9.17 % | 85.82% | | | |
| | | الفردان الجديدة | 32901 | 8781 | 12.76 % | | جذب | 11.26 % | | 87.48 % | 0.15% | 99.61% | 0.12 % | 0.22% | | | |
| | | إجمالي الريف | 159923 | 213607 | -2.60% | | طرد | -4.10% | | 94.95 % | 37.01% | 44.99% | 5.30 % | 49.66% | | | |
| | أسوان | إجمالي الحضر | 319950 | 265004 | 1.728 % | 1.28 % | جذب | 0.448 % | 0.93 | 97.45 % | 83.88% | 2.84% | 3.50 % | 93.20% | 45 طالب / فصل | 1.01 سرير / 1000 نسمة | جمعيه / 674 نسمة |
| | | أبو الريش بحرى | 12681 | 12520 | 0.12% | | طرد | -1.16% | | 97.41 % | 0.49% | 99.22% | 0.23 % | 0.52% | 37.5 طالب / فصل | | |
| | | وادى كركر | 794 | 764 | 0.35% | | طرد | -0.93% | | 97.78 % | 100.00 % | 0.00% | 0.00 % | 100.00 % | | | |
| | | العلاقي | 533 | 492 | 0.73% | | طرد | -0.55% | | 17.91 % | 0.00% | 42.74% | 0.00 % | 0.00% | | | |
| | | إجمالي الريف | 71490 | 70267 | 0.16% | | طرد | -1.12% | | 96.38 % | 22.87% | 77.35% | 5.77 % | 16.39% | | | |
| | بني سويف | إجمالي الحضر | 233808 | 193535 | 1.733 % | 2.02 % | طرد | -0.287 % | 1.803 | 98.88 % | 96.99% | 0.39% | 0.04 % | 99.50% | 47.4 طالب / فصل | 2.06 سرير / 1000 نسمة | جمعيه / 1201 نسمة |
| | | أبشنا وبني موسى | 23569 | 15559 | 3.85% | | جذب | 1.83% | | 97.76 % | 39.39% | 40.71% | 13.77% | 45.16% | 45.2 طالب / فصل | | |
| | | أهناسيا الخضراء | 18391 | 13033 | 3.18% | | جذب | 1.16% | | 99.67 % | 70.40% | 27.45% | 0.25 % | 72.28% | | | |
| | | باروط | 26166 | 15041 | 5.16% | | جذب | 3.14% | | 99.16 % | 1.11% | 97.99% | 0.89 % | 1.06% | | | |
| | | بلبقيا | 28393 | 21030 | 2.77% | | جذب | 0.75% | | 99.10 % | 1.44% | 97.84% | 0.71 % | 1.39% | | | |
| | | بياض العرب | 31296 | 16969 | 5.72% | | جذب | 3.70% | | 97.47 % | 68.85% | 23.56% | 0.76 % | 75.60% | | | |
| | | تزمنت الشرقية | 16487 | 11418 | 3.40% | | جذب | 1.38% | | 99.13 % | 76.63% | 13.18% | 0.95 % | 85.82% | | | |
| | | شريف | 17931 | 12012 | 3.71% | | جذب | 1.69% | | 99.85 % | 0.48% | 99.44% | 0.17 % | 0.39% | | | |
| | | إجمالي الريف | 429379 | 297896 | 3.38% | | جذب | 1.36% | | 98.05 % | 27.93% | 67.04% | 1.95 % | 30.92% | | | |
| LOWER RANGE | كفر الشيخ | إجمالي الحضر | 202461 | 147380 | 2.93% | 2.24 % | جذب | 0.69% | 1.99 | 98.59 % | 88.84% | 2.24% | 2.61 % | 95.04% | 57.7 طالب / فصل | 3.6 سرير / 1000 نسمة | جمعيه / 1113 نسمة |
| | | أريمون | 15826 | 13270 | 1.61% | | طرد | -0.63% | | 96.96 % | 13.29% | 20.77% | 72.81% | 6.42% | 32.7 | | |

| الفئة | مراكز عواصم المحافظات | التجمعات (قرى أم) | أحجام السكان 2017 | أحجام السكان 2006 | معدلات النمو | معدل الزيادة الطبيعية | الطرد والجذب | | معامل التكثيف المحصولي | نسب الاتصالية بالكهرباء للمباني | نسبة الاتصالية بالصرف الصحي للمباني | نسبة الاتصالية بالصرف الصحي للأسر | | | كثافة فصول التعليم الأساسي | متوسط نصيب الفرد من المستشفيات | متوسط نصيب الفرد من الجامعات الأهليه |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | | طرنشات | شبكة أهليه | شبكة عامة | | | |
| | | إسحاقة | 20058 | 14567 | 2.95% | | جذب | 0.71% | | 99.62 % | 13.34% | 0.89% | 84.05% | 15.04% | طالب / فصل | | |
| | | الحلافى | 10796 | 12120 | -1.05% | | طرد | -3.29% | | 99.52 % | 32.02% | 52.52% | 13.15% | 34.23% | | | |
| | | الحمراء | 16365 | 12669 | 2.35% | | جذب | 0.11% | | 91.29 % | 8.25% | 5.38% | 90.68% | 3.90% | | | |
| | | الخادمية | 13030 | 10427 | 2.05% | | طرد | -0.19% | | 99.50 % | 73.57% | 18.62% | 5.13 % | 74.23% | | | |
| | | الشمارقه | 10482 | 7645 | 2.91% | | جذب | 0.67% | | 99.50 % | 18.17% | 0.85% | 77.26% | 21.89% | | | |
| | | المرابعين | 8861 | 6381 | 3.03% | | جذب | 0.79% | | 99.77 % | 36.87% | 1.01% | 60.81% | 38.13% | | | |
| | | دقلت | 12026 | 9436 | 2.23% | | طرد | -0.01% | | 99.94 % | 69.35% | 0.04% | 33.35% | 66.62% | | | |
| | | دقميرة | 20187 | 16040 | 2.11% | | طرد | -0.13% | | 98.94 % | 70.29% | 1.05% | 21.55% | 77.34% | | | |
| | | صندلا (تشمل طاهر) | 16477 | 12746 | 2.36% | | جذب | 0.12% | | 98.69 % | 15.87% | 0.05% | 84.16% | 15.79% | | | |
| | | كفر الحمراوى | 14361 | 11478 | 2.06% | | طرد | -0.18% | | 96.86 % | 89.24% | 0.13% | 6.25 % | 93.62% | | | |
| | | كفر المنشى | 2859 | 2258 | 2.17% | | طرد | -0.07% | | 95.95 % | 77.90% | 0.00% | 10.27% | 89.73% | | | |
| | | متبول | 7993 | 5511 | 3.44% | | جذب | 1.20% | | 98.49 % | 58.86% | 0.00% | 44.51% | 55.30% | | | |
| | | محلة القصب | 19614 | 14967 | 2.49% | | جذب | 0.25% | | 96.73 % | 6.27% | 23.94% | 75.09% | 0.91% | | | |
| | | محلة موسى | 7568 | 5130 | 3.60% | | جذب | 1.36% | | 95.30 % | 39.67% | 0.87% | 49.62% | 49.51% | | | |
| | | منشة الشرقية | 8953 | 5122 | 5.21% | | جذب | 2.97% | | 96.95 % | 0.70% | 83.85% | 15.59% | 0.51% | | | |
| | | إجمالي الريف | 42104 9 | 34577 2 | 1.81% | | طرد | -0.43% | | 97.93 % | 38.59% | 9.83% | 51.65% | 38.40% | | | |

# Abstract

Egypt's capital cities represent a true foundation for achieving development goals in Egypt, given their economic and urban components. However, addressing these cities individually without considering their rural relationships may contribute to a unilateral approach to urban issues without paying attention to the extent of their impact on the countryside, which complements and supports these capabilities. Therefore, the current research addresses the analysis of rural-urban relations, particularly in Egypt's capital cities, whose development impacts may extend beyond their boundaries. The primary goal of the research is to identify the most effective method for developing urban agglomerations to a sufficient extent to reduce development disparities and achieve sustainability. This prompted the study team to implement a number of methodological procedures to collect and analyze the required information, leading to the extraction of results and recommendations, using the following research tools:

- Reviewing the conceptual contexts, theoretical frameworks and basic principles of urban-rural linkages, as well as the guidelines, frameworks and mechanisms for strengthening urban-rural linkages,
- Presenting and analyzing the available literature that addresses all topics related to the research issues, and the best regional and international practices related to it, and analyzing those experiences to extract lessons learned.
- Reviewing and analyzing the contexts of urban development and growth, in addition to reviewing some of Egypt’s efforts in urban development and growth.
- Conducting a spatial analysis of the urban-rural relations of the rural governorate capital cities in Egypt with the aim of classifying these relations based on their spatial characteristics.
- Studying the vision and evaluation of the effective cadres of executives in the central administration and in the localities at the level of urban clusters in some selected governorates at the level of Upper Egypt, and
- Determine the most effective method for maintaining and developing the role of urban agglomerations in strengthening urban-rural links as well as in managing smaller local units and supervising their activities.

By reviewing the results of the literature analysis procedures, theoretical and practical frameworks and contexts, as well as the information that came from the responses and opinions of officials of central ministries, local administration officials and directorates, the study team reached an important set of conclusions from a theoretical perspective, and others from a practical perspective, in addition to conclusions drawn from the field study. Based on this information, the study presented a number of important proposals in several sections: general proposals, others related to legislation, in addition to proposals related to data and information. The study also presented proposals related to the planning process, proposals to enhance development opportunities to achieve sustainability, proposals related to the flow and movement of people and products,

proposals related to the development of financial and human resources, and others related to strengthening the management of the local development process.

Keywords; Urban-Rural Linkages, Development Urban Agglomerations

| م | عنوان السلسلة | التاريخ | الباحث الرئيسي | الباحثون المشاركون |
|---|---|---|---|---|
| 1 | دراسة الهيكل الإقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية | ديسمبر 1977 | د. محمد حسن فج النور | ..... |
| 2 | | | | |
| 3 | الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر | أبريل 1978 | | |
| 4 | دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر | يوليو 1978 | | |
| 5 | دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام 1985 | أبريل 1978 | | |
| 6 | التغذية والتنمية الزراعية في البلاد العربية | أكتوبر 1978 | | |
| 7 | تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسلبيات مواجهته (1975 – 1970/69 ) | أكتوبر 1978 | د. الفونس عزيز | د. مزى ذكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون |
| 8 | Improving the position of third world countries in the international cotton economy, | يونيو 1979 | | |
| 9 | دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (1970 1976) | أغسطس 1979 | د. مزى ذكي | ..... |
| 10 | حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادي والعشرون | فبراير 1980 | د. على نصار | ..... |
| 11 | تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية | مارس 1980 | د. محرم الحداد | ..... |
| 12 | دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (1978-71/1970) | مارس 1980 | أ. عبد اللطيف حافظ، | د. أحمد الشرقاوي وآخرون |
| 13 | تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها | يوليو 1980 | د. فونس عزيز | د. صقر أحمد صقر وآخرون |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 14 | التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء) | يوليو 1980 | د. موريس مكرم الله | د. سعد علام وآخرون |
| 15 | A study on Development of Egyptian National fleet/ | June 1985 | ..... | ..... |
| 16 | الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر 1970 – 1979 | ابريل 1981 | د. رمزي ذكي | ..... |
| 17 | الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية | يونيو 1981 | أ. لبيب زمزم | د. سليمان حزين وآخرون |
| 18 | الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر | يوليو 1981 | د. ممدوح فهمي الشرقاوي | د. رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وآخرون |
| 19 | ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية | ديسمبر 1981 | د. فونس عزيز | د. سيد دحية وآخرون |
| 20 | الصناعات التحويلية في المصري. (ثلاثة أجزاء) | أبريل 1982 | د. محمد عبد الفتاح منجي | د. ثروت محمد على، د. راجية عابدين خير الله وآخرون |
| 21 | التنمية الزراعية في مصر ( جزئين) | سبتمبر 1982 | د. موريس مكرم الله | د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون |
| 22 | مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها | أكتوبر 1983 | د. محمد عبد الفتاح منجى | د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وآخرين |
| 23 | دور القطاع الخاص في التنمية | نوفمبر 1983 | د. محمد عبد الفتاح منجى | د. فوزي رياض، د. ممدوح فهي الشرقاوي واخرين |
| 24 | تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر | مارس 1985 | د. سعد طه علام | د. عبد القادر دياب، د. عبد العزيز إبراهيم |
| 25 | البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي | أكتوبر 1985 | ا.د. احمد عبد الوهاب برانيه | أ.د بركات أحمد الفرا، أ.د عبد العزيز إبراهيم |
| 26 | تقييم الاتفاقية التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند ويوغوسلافيا | أكتوبر 1985 | د. أحمد عبد العزيز الشرقاوي | د. محمود عبد الحي صلاح، د. محمد قاسم عبد الحي وآخرون |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |
| 27 | سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية | نوفمبر 1985 | د. سعد طه علام | د. عبد القادر دياب، د. محمد نصر فريد وآخرون |
| 28 | الإنفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر | نوفمبر 1985 | د. فوزى رياض فهمى | د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفي أحمد مصطفي وآخرون |
| 29 | دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان | نوفمبر 1985 | د. محمد عبد الفتاح منجي | د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وآخرون |
| 30 | دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار في ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي | ديسمبر 1985 | د. السيد عبد العزيز دحيه | ..... |
| 31 | دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر ( جزئين) | ديسمبر 1985 | د. الفونس عزيز قديس | ..... |
| 32 | حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومي | يوليو 1986 | د. رجاء عبد الرسول حسن | ..... |
| 33 | التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية | يوليو 1986 | د.علا سليمان الحكيم | ..... |
| 34 | مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح | يوليو 1986 | د. رجاء عبد الرسول حسن | ..... |
| 35 | Integrated Methodology for Energy planning in Egypt. | سبتمبر 1986 | د. عماد الشرقاوي امين | د. راجيه عابدين |
| 36 | الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضي الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها | نوفمبر 1986 | | ..... |
| 37 | دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان في مصر | مارس 1988 | د. هدى محمد صالح | ..... |
| 38 | دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية | مارس 1988 | د. مصطفى أحمد مصطفى | د. مجدي محمد خليفة، د.حامد إبراهيم وآخرون |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 39 | تقدير الإيجار الاقتصادي للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عامي 1985/80 | مارس 1988 | د. احمد حسن ابراهيم | ..... |
| 40 | السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية | يونيو 1988 | د. سعد طه علام | د. بركات الفرا، د. هدى محمد صالح وآخرون |
| 41 | بحث الاستزراع السمكي في مصر ومحددات تنميته | أكتوبر 1988 | د. على ابراهيم عرابي | ..... |
| 42 | نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيد والإلغاء | أكتوبر 1988 | د. محمد سمير مصطفى | ..... |
| 43 | دور الصناعات الصغيرة في التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالي | أكتوبر 1988 | د. حسام محمد مندور | د. محمد عبد المجيد الخلوي، د. حسين طه الخبير وآخرون |
| 44 | دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة | أكتوبر 1988 | د. ثروت محمد على | ..... |
| 45 | الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية | فبراير 1989 | د. سيد حسين احمد | ..... |
| 46 | إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدول في مصر | فبراير 1989 | د. احمد حسن ابراهيم | ..... |
| 47 | مدى إمكانية تحقيق ذاتي من السكر | سبتمبر 1989 | د. سعد طه علام | د. هدى محمد صالح وأخرون |
| 48 | دراسة تحليلية لأثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعي | فبراير 1990 | د. سيد حسين احمد | د. سيد عزب، د. بركات الفرا وآخرون |
| 49 | الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر | مارس 1990 | د.ابراهيم حسن العيسوى | د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وآخرون |
| 50 | المسح الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية | مارس 1990 | د. احمد برانية | ..... |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 51 | سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى | مايو 1990 | د. السيد عبد المعبود ناصف | د. فادية محمد عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وآخرون |
| 52 | بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية في مصر | سبتمبر 1990 | د. حسام محمد مندور | د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. حامد إبراهيم وآخرون |
| 53 | بحث الاعتماد على الذات في مجال الطاقة من منظور تنموي وتكنولوجي | سبتمبر 1990 | د. راجية عابدين خير الله | د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وآخرون |
| 54 | التخطيط الاجتماعي والإنتاجية | أكتوبر 1990 | د. وفاء احمد عبد الله | د. خضر عبد العظيم أبو قوره، د. محمد عبد العزيز عيد وآخرون |
| 55 | مستقبل استصلاح الأراضي في مصر في ظل محددات الأراضي والمياه والطاقة | أكتوبر 1990 | د. محمد سمير مصطفى | د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل |
| 56 | دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية في الاقتصاد المصري | نوفمبر 1990 | د.عثمان محمد عثمان | د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدي محمد صبحي وآخرون |
| 57 | بنوك التنمية الصناعية في بعض دول مجلس التعاون العربي | نوفمبر 1990 | د. رأفت شفيق بسادة | د. حسام محمد المندور |
| 58 | بعض آفاق التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون العربي | نوفمبر 1990 | د. فتحي الحسين خليل | د. ثروت محمد على وآخرون |
| 59 | سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصري( مرحلة ثانية) | نوفمبر 1990 | د. السيد عبد المعبود ناصف | ..... |
| 60 | بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعي وانعكاساتها الاقتصادية | ديسمبر 1990 | د. محمد سمير مصطفى | د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب |
| 61 | الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي في ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع | يناير 1991 | د. مجدي محمد خليفه | ..... |
| 62 | إمكانية التكامل الزراعي بين مجلس التعاون | يناير 1991 | د. سعد طه علام | د. هدى صالح النمر، |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | العربي | | | د. عماد الدين مصطفي |
| 63 | دور الصناديق العربية في تمويل القطاع الزراعي | أبريل 1991 | د. سيد حسين احمد | د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون |
| 64 | بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية | أكتوبر 1991 | د. صالح حسين مغيب | د. فريد أحمد عبد العال |
| 65 | مستقبل إنتاج الزيوت في مصر | أكتوبر 1991 | د. سعد طه علام | د. بركات أحمد الفرا، د. هدي صالح النمر وآخرون |
| 66 | الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية | أكتوبر 1991 | د. محرم الحداد | د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وآخرون |
| 66 | الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثاني) الدراسات التطبيقية | أكتوبر 1991 | د. محرم الحداد | د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وآخرون |
| 67 | خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي | ديسمبر 1991 | د. سعد حافظ | د. على نصار |
| 68 | ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر | ديسمبر 1991 | د. اماني عمر | د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وآخرون |
| 69 | إدارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا | يناير 1992 | د. راجيه عابدين خير الله | ..... |
| 70 | واقع آفاق التنمية في محافظات الوادي الجديد | يناير 1992 | د. عزه عبد العزيز سليمان | د. فريد أحمد عبد العال وآخرون |
| 71 | انعكاسات أزمة الخليج(1991/90) على الاقتصاد المصري | يناير 1992 | د. مصطفى أحمد مصطفى | د. سلوى محمد مرسي، د. مجدي محمد خليفة وآخرون |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 72 | الوضع الراهن والمستقبلي لاقتصاديات القطن المصري | مايو 1992 | د. عبد القادر دياب | د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وآخرون |
| 73 | خبرات التنمية في الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها في مصر | يوليو 1992 | د. ابراهيم حسن العيسوي | د. رمزي زكي، د. حسين الفقير |
| 74 | بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية | سبتمبر 1992 | د. فتحى الحسيني خليل | ..... |
| 75 | تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية في الاقتصاد المصري في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة | سبتمبر 1992 | د.عثمان محمد عثمان | د. رأفت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وآخرون |
| 76 | السياسات النقدية في مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية في الجانب المالي والاقتصادي المصري | سبتمبر 1992 | د. السيد عبد المعبود ناصف | فادية محمد عبد السلام |
| 77 | التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة | يناير 1993 | سعد طه علام | د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون |
| 78 | احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصري ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادي قومي للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى | يناير 1993 | د. محرم الحداد | د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وآخرون |
| 79 | بعض قضايا التصنيع في مصر منظور تنموي تكنولوجي | مايو 1993 | راجيه عابدين خير الله | د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وآخرون |
| 80 | تقويم التعليم الأساسي في مصر | مايو 1993 | د. محمد عبد العزيز | د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون |
| 81 | الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبي على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصري | مايو 1993 | د. اجلال راتب العقيلي | د. الفونس عزيز، د. فادية عبد السلام وآخرون |
| 82 | The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries | نوفمبر 1993 | د.اماني عمر | د عفاف فؤاد، د صلاح العدوي وآخرون |
| 83 | الآثار البيئية الزراعية | نوفمبر 1993 | د. سعد طه علام | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 84 | تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية | ديسمبر 1993 | د. محمد سمير مصطفى | د. هدى صالح النمر<br>د. عبد القادر محمد دياب وآخرون |
| 85 | اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة | يناير 1994 | د. إجلال راتب العقيلي | د. أحمد هاشم،<br>د. مجدي خليفة وآخرون |
| 86 | مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي" المرحلة الاولى" | يونيو 1994 | د. محرم الحداد | د. عبد القادر محمد دياب،<br>د. أماني عمر زكي وآخرون |
| 87 | الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات في ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 في مدينة السلام) | سبتمبر 1994 | د. وفاء احمد عبد الله | ..... |
| 88 | تحرير القطاع الصناعي العام في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية | سبتمبر 1994 | راجيه عابدين | د. فتحية زعلول،<br>د. ثروت محمد على وآخرون |
| 89 | استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر ( مجلدان) | سبتمبر 1994 | د. رمزي زكي | د. عثمان محمد عثمان<br>د. أحمد حسن إبراهيم، وآخرون |
| 90 | واقع التعليم الإعدادي وكيفية تطويره | نوفمبر 1994 | د. محمد عبد العزيز عيد | ..... |
| 91 | تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها | ديسمبر 1994 | د. عبد القادر دياب | ..... |
| 92 | دور الدولة في القطاع الزراعي في مرحلة التحرير الاقتصادي | ديسمبر 1994 | د. سعد طه علام | د. محمد محمود رزق،<br>د. نجوان سعد الدين وآخرون |
| 93 | الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعي المصري في ظل الإصلاح الاقتصادي | يناير 1995 | د. راجيه عابدين خير الله | د. فتحية زغلول،<br>د. نفسية سيد أبو السعود وآخرون |
| 94 | مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي ( المرحلة الثانية) | فبراير 1995 | د. محرم الحداد | د. أماني عمر زكي عمر،<br>د. حسين صالح وآخرون |
| 95 | السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلي | أبريل 1995 | د. محمود عبد الحى صلاح | ..... |
| 96 | الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح | يونية 1995 | د. ثروت محمد | د. محمد نصر فريد، |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | الاقتصادي | | على | د. نبيل عبد العليم صالح وآخرون |
| 97 | المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر) | أغسطس 1995 | د. إجلال راتب | د. مصطفي أحمد مصطفي، د. سلوى محمد مرسي وآخرون |
| 98 | تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام | يناير 1996 | د. فتحي الحسيني خليل | د. صالح حسين مغيب، د. محمد عبد المجيد وآخرون |
| 99 | أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعي | يناير 1996 | د. سعد طه علام | د. محمود مــرعى، د. منى الدسوقي |
| 100 | مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثالثة) | مايو 1996 | د. محرم الحداد | د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج وآخرون |
| 101 | دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود | مايو 1996 | | |
| 102 | التعليم الثانوي في مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره | مايو 1996 | د. محمد عبد العزيز عيد | د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون |
| 103 | التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات | سبتمبر 1996 | د. سعد طه علام | د. بركات احمد الفرا، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون |
| 104 | دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات | أكتوبر 1996 | د. اجلال راتب | د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وآخرون |
| 105 | تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى) | نوفمبر 1996 | د. محرم الحداد | د. حسام مندرة وآخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج |
| 106 | المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر ( دراسة حالات) | ديسمبر 1996 | د. نادرة وهدان | د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وآخرون |
| 107 | الأبعاد البيئية المستدامة في مصر | ديسمبر 1996 | د. راجية عابدين خير الله | د. نفيسة سيد محمد أبو السعود |
| 108 | التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي: | مارس 1997 | د. محمد عبد | د. وفيق أشرف حسونة، |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | مصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر | | العزيز عيد | د. لطف الله إمام صالح وآخرون |
| 109 | التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي ومصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر | أغسطس 1997 | د. ثروت محمد على | إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وآخرون |
| 110 | ملامح الصناعة المصرية في ظل العوامل الرئيسية المؤثرة في مطلع القرن الحادي والعشرين | ديسمبر 1997 | د. ممدوح فهمي الشرقاوى | د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وآخرون |
| 111 | آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في مصر | فبراير 1998 | د. سعد طه علام | د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون |
| 112 | الزراعة المصرية والسياسية الزراعية في اطار نظام السوق الحرة | فبراير 1998 | د. هدي صالح النمر | د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي |
| 113 | الزراعة المصرية في مواجهة القرن الواحد والعشرين | فبراير 1998 | د. سعد طه علام | د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون |
| 114 | التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | مايو 1998 | د. اجلال راتب | د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون |
| 115 | تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة) | يونيو 1998 | د. محرم الحداد | د. حسام مندرة، د. اماني عمر زكي عمر وآخرون |
| 116 | حول أهم التحديات الاجتماعية في مواجهة القرن21 | يونية 1998 | د. وفاء احمد عبد الله | د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وآخرون |
| 117 | محددات الطاقة الادخارية في مصر دراسة نظرية وتطبيقية | يونية 1998 | د. ابراهيم العيسوى | د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وآخرون |
| 118 | تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية | يوليو 1998 | د. عبد القادر دياب | د. محمد سمير مصطفي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون |
| 119 | التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادي | سبتمبر 1998 | د. سعد طه علام | د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وآخرون |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 120 | استراتيجية استغلال البعد الحيزي في مصر في ظل الاصلاح الاقتصادي | ديسمبر 1998 | د. سيد محمد عبد المقصود | د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وآخرون |
| 121 | حولت إلى مذكرة خارجية رقم (1601) | ديسمبر 1998 | د. ايمان احمد الشربيني | ..... |
| 122 | Artificial Neural Networks Usage for Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area | ديسمبر 1998 | د. عبد الله الداعوشى | د. أماني عمر، د. سمير ناصر وآخرون |
| 123 | بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى في مصر | ديسمبر 1998 | د. ماجدة ابراهيم | د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العينين وآخرون |
| 124 | اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي | ديسمبر1998 | د. اجلال راتب | د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام، وآخرون |
| 125 | تحديات التنمية الراهنة في بعض محافظات جنوب مصر | فبراير 1999 | د. سيد محمد عبد المقصود | ..... |
| 126 | الآفاق والإمكانيات التكنولوجية في الزراعة المصرية | سبتمبر 1999 | د. سعد طه علام | د. هدى النمر، د. عماد مصطفي وآخرون |
| 127 | إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي | سبتمبر 1999 | د. اجلال راتب | د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون |
| 128 | قواعد ونظم معلومات التفاوض في المجالات المختلفة | سبتمبر 1999 | د. محرم الحداد | د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وآخرون |
| 129 | اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصري | يناير 2000 | د. ماجدة ابراهيم | د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العنين وآخرون |
| 130 | دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1986-1996 | يناير 2000 | د. عزه عبد العزيز سليمان | د. سيد محمد عبد المقصود د. السيد محمد الكيلاني وآخرون |
| 131 | التعليم الفني وتحديات القرن الحادي والعشرون | يناير 2000 | د. محمد عبد العزيز عيد | د. دسوقي حسين عبد الجليل-د. زينات محمد طبالة وآخرون |
| 132 | أنماط الاستيطان في منطقة جنوب الوادى " | يونيو 2000 | د. سيد محمد عبد | د. السيد محمد الكيلاني، د. |

| | توشكى " | | المقصود | علا سليمان الحكيم وآخرون |
|---|---|---|---|---|
| 133 | فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا | يونيو 2000 | د. محمد محمود رزق | د. ممدوح الشرقاوي وأخرون |
| 134 | الإعاقة والتنمية في مصر | يونيو 2000 | د. نادرة وهدان | د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء أحمد عبد الله وآخرون |
| 135 | تقويم رياض الأطفال في القاهرة الكبرى | يناير 2001 | د. محمد عبد العزيز عيد | د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وآخرون |
| 136 | الجمعيات الأهلية وآليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية | يناير 2001 | د. عزه عبد العزيز سليمان | د. محاسن مصطفى. حسنين، د. خفاجي، محمد عبد اللطيف. |
| 137 | آفاق ومستقبل التعاون الزراعي في المرحلة القادمة | يناير 2001 | د. احمد عبد الوهاب برانيه | د. مصطفي عماد الدين، د. سعد الدين، نجوان. |
| 138 | تقويم التعليم الصحي الفني في مصر | يناير 2001 | د. نادرة وهدان | د. وفيق أشرف حسونة، د. عزة الفندري وآخرون |
| 139 | منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي مرحلة أولى | يناير 2001 | د. محمد محمد الكفراوي | د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وآخرون |
| 140 | التعاون الاقتصادي المصري الدولي _ دراسة بعض حالات الشراكة | يناير 2001 | د. اجلال راتب | د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وأخرون |
| 141 | تصنيف وترتيب المدن المصرية ( حسب بيانات تعداد 1996) | يناير 2001 | د. السيد محمد كيلاني | د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وآخرون |
| 142 | الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية | يناير 2001 | د. عبد القادر دياب | د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وآخرون |
| 143 | سبل تنمية الصادرات من الخضر | ديسمبر 2001 | د. هدى صالح النمر | د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وآخرون |
| 144 | تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية | ديسمبر 2001 | د. محمد عبد العزيز عيد | محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وآخرون |
| 145 | التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات | فبراير 2002 | د. عزه عبد العزيز سليمان | د. محاسن مصطفي حسنين، د. يمن حافظ الحماقي |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | وآخرون |
| 146 | أثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية | مارس 2002 | د. ممدوح فهمي الشرقاوى | د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحي عبد الرحمن وآخرون |
| 147 | قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية | مارس 2002 | د. عبد القادر دياب | د. نجوان سعد الدين، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون |
| 148 | تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه في مصر (مرحلة ثانية) | مارس 2002 | د. محمد محمد الكفراوي | د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون |
| 149 | رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري الخارجي" الجزء الأول" خلفية أساسية " | مارس 2002 | د. محمود محمد عبد الحى | د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي |
| 150 | المشاركة الشعبية ودورها في تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية | ابريل 2002 | د. وفاء احمد عبد الله | د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وآخرون |
| 151 | تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للاقتصاد المصري عام 1998 – 1999 | أبريل 2002 | د. سهير ابو العينين | ..... |
| 152 | الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة في عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعي | يوليو 2002 | د. هدى صالح النمر | د. عبد القادر محمد دياب، د. محمد سمير مصطفي وآخرون |
| 153 | نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية في مصر | يوليو 2002 | د. محرم الحداد | د. حسام مندرة، د. فادية عبد العزيز وآخرون |
| 154 | صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية في مصر (الواقع والمستقبل) | يوليو 2002 | د. ممدوح فهمي الشرقاوى | د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق |
| 155 | تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي وفقاً لاستراتيجية متعددة الأبعاد | يوليو 2002 | د. محمد عبد العزيز عيد | د. ماجدة إبراهيم، د. زينات طبالة وآخرون |
| 156 | الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات | يوليو 2002 | د. عزه عبد العزيز سليمان | د. اجلال راتب العقيلي، د. محاسن مصطفي حسنين وآخرون |
| 157 | موقف مصر في التجمعات الإقليمية | يوليو 2002 | د. سلوى مرسي | د. مجدي محمد خليفة |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | محمد فهمي | وآخرون |
| 158 | إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة في مصر | يوليو 2002 | د. السيد عبد العزيز دحيه | د. نفين كمال، د. سهير أبو العنين وآخرون |
| 159 | التأمين الصحي في واقع النظام الصحي المعاصر | يوليو 2002 | د. عزه عمر الفندري | د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وآخرون |
| 160 | تطبيق الشبكات العصبية في قطاع الزراعة | يوليو 2002 | د. محمد محمد الكفراوي | د. اماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون |
| 161 | الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية | يوليو 2002 | د. سمير عريقات | د. مني عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وآخرون |
| 162 | تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية | يناير 2003 | د. سيد محمد عبد المقصود | د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وآخرون |
| 163 | تقييم وتحسين أداء بعض المرافق "مياه الشرب والصرف الصحي" | يوليو 2003 | د. محرم الحداد | د. حسام مندور، د. نفيسة أو السعود وآخرون |
| 164 | تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة | يوليو 2003 | د. عبد القادر دياب | د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وأخرون |
| 165 | تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي " دراسة نظرية تحليلية ميدانية" | يوليو 2003 | د. محمد عبد العزيز عيد | د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وآخرون |
| 166 | دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة في محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة" | يوليو 2003 | د. سلوى مرسي محمد فهمي | د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وآخرون |
| 167 | العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري | يوليو 2003 | د. سهير ابو العينين | د. نيفين كمال حامد وأخرون، د. فتحية زغلول وآخرون |
| 168 | العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر "دراسة تحليلية" | يوليو 2003 | د. عزه عبد العزيز سليمان | د. سيد محمد عبد المقصود، د. السيد محمد الكيلاني وآخرون |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 169 | تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال | يوليو 2003 | د. عبد القادر حمزه | د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وآخرون |
| 170 | دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها | يوليو 2003 | د. فادية عبد السلام | د. مصطفي أحمد مصطفي، د. اجلال راتب وآخرون |
| 171 | أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة | يوليو 2003 | د. هدي صالح النمر | أحمد عبد الوهاب برانية، د. سيد حسين |
| 172 | دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان" | يوليو 2003 | د. ممدوح فهمي الشرقاوى | د. حسام محمد مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون |
| 173 | قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلى | يوليو 2003 | د. عزيزة على عبد الرازق | د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وآخرون |
| 174 | بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة" | يوليو 2003 | د. مصطفى احمد مصطفى | د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وآخرون |
| 175 | بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي | يوليو 2004 | د. محرم الحداد | د. فتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وآخرون |
| 176 | استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر | يوليو 2004 | د. نفيسة ابو السعود | د. خالد محمد فهمي، د. حنان رجائي وآخرون |
| 177 | تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحي | يوليو 2004 | د. عبد القادر حمزه | د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وآخرون |
| 178 | مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها | يوليو 2004 | د. عبد القادر دياب | د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وآخرون |
| 179 | إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصري) | يوليو 2004 | د. فادية عبد السلام | د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وآخرون |
| 180 | نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة | يوليو 2004 | د. محمد سمير مصطفى | د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | وآخرون |
| 181 | تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعي – التعليم العالي (عدد خاص) | يوليو 2004 | د. زينات محمد طباله | د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفندري |
| 182 | تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحي والطرق والكباري لمواجهة العشوائيات ( عدد خاص) | يوليو 2004 | د. محرم الحداد | د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وآخرون |
| 183 | خصائص ومتغيرات السوق المصري _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظري والتحليلي " | يناير 2005 | د. محرم الحداد | د. حسام مندور د. فادية عبد السلام وآخرون |
| 184 | خصائص ومتغيرات السوق المصري ( دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثاني: الإطار التطبيقي " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات" | يناير 2005 | د. محرم الحداد | د. حسام المندور د. فادية عبد السلام وآخرون |
| 185 | خصائص ومتغيرات السوق المصري ( دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقي " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت" | يناير 2005 | د. محرم الحداد | ..... |
| 186 | الملكية الفكرية والتنمية في مصر | أغسطس2005 | د. لطف الله امام صالح | ..... |
| 187 | تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة في ظل سيناريوهات بديلة | يونية 2006 | د. عبد الحميد سامى القصاص | د. ماجدة إبراهيم سيد د. زينات طبالة وآخرون |
| 188 | الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية | يونية 2006 | د. علا سليمان الحكيم | د. السيد محمد الكيلاني د. فريد أحمد عبد العال وآخرون |
| 189 | المعاشات والتأمينات في جمهورية مصر العربية ( الواقع وإمكانيات التطوير) | يونيه 2006 | د. محمود عبد الحى | د. زينات طبالة د. سمير رمضان وآخرون |
| 190 | بعض القضايا المتصلة بالصادرات ( دراسة حالة الصناعات الكيماوية) | يونيه 2006 | د. فاديه محمد عبد السلام | د. اجلال راتب العقيلي د. مصطفي أحمد مصطفي وآخرون |
| 191 | مشروع تنمية جنوب الوادي " توشكى " بين | يونية 2006 | د. هدى صالح | د. عبد القادر دياب |

| | الأهداف والإنجازات | | النمر | د. سيد حسين وآخرون |
|---|---|---|---|---|
| 192 | اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر ( التوزيع الإقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة) | يونية 2006 | د. نفيسة ابو السعود | د. أحمد حسام الدين نجاتي<br>د. عزة يحيي وآخرون |
| 193 | نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومي" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية | يونية 2006 | د. نفيسة ابو السعود | د. أحمد حسام الدين نجاتي،<br>د. زينب محمد نبيل |
| 194 | تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر | يونية 2006 | د. محرم الحداد | د. حسام مندور<br>د. حنان رجائي وآخرون |
| 195 | السوق المصرية للغزل | يونية 2006 | د. عبد القادر دياب | د. عبد القادر حمزة<br>د. محمد الكفراوي وآخرون |
| 196 | المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية | أغسطس 2007 | د. سلوى مرسي محمد فهمي | د. سمير مصطفي<br>د. فادية عبد السلام وآخرون |
| 197 | استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون | أغسطس 2007 | د. محمد محمد الكفراوي | د. عبد القادر حمزة<br>د. أماني عمر وآخرون |
| 198 | تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية | أغسطس 2007 | د. اجلال راتب | د. نجلاء علام<br>د. نبيل الشيمي وآخرون |
| 199 | التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته | أغسطس2007 | د. إبراهيم العيسوى | د. سيد عبد العزيز دحية<br>د. سهير أبو العنين وآخرون |
| 200 | سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيواني في ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر | أغسطس 2007 | د. صادق رياض ابو العطا | د. هدي النمر<br>د. محمد مرعي وآخرون |
| 201 | مستقبل التنمية في محافظات الحدود ( مع التطبيق على سيناء) | أغسطس2007 | د. فريد احمد عبد العال | د. السيد محمد الكيلاني<br>د. علا سليمان الحكيم وآخرون |
| 202 | سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية | أغسطس2007 | د. راجيه عابدين خير الله | د. فتحية زغلول<br>د. نجوان سعد الدين وآخرون |
| 203 | جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية | أكتوبر 2007 | د. محرم الحداد | د. حسام مندور<br>د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 204 | حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة) | أكتوبر 2007 | د. عزه عمر الفندري | د. وفاء أحمد عبد الله<br>د. نادرة وهدان وآخرون |
| 205 | خدمات ما بعد البيع في السوق المصري (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات) | أكتوبر 2007 | د. محمد عبد الشفيع عيسى | د. نجلاء علام<br>د. عبد السلام محمد السيد وآخرون |
| 206 | العناقيد الصناعية والتحالفات الاستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية | فبراير 2008 | د. ايمان احمد الشربيني | د. سحر عبد الحليم البهائي<br>د. أحمد سليمان وآخرون |
| 207 | تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر | سبتمبر 2008 | د. محمود ابراهيم فرج | د. عبد الغني محمد<br>د. نادية فهمي وآخرون |
| 208 | الإسقاطات القومية للسكان في مصر خلال الفترة (2006 – 2031) | سبتمبر 2008 | د. فريال عبد القادر احمد | د. سعاد أحمد الضوي<br>د. عبد الغني محمد عبد الغني وآخرون |
| 209 | إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر | سبتمبر 2008 | د. محرم الحداد | د. حسام المندور<br>د. اجلال راتب وآخرون |
| 210 | الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية | نوفمبر 2008 | د. نادرة وهدان | د. زينات طبالة<br>د. عزة الفندري وآخرون |
| 211 | التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفادة | نوفمبر 2008 | د. فاديه عبد السلام | د. محمد عبد الشفيع<br>د. لطف الله إمام صالح وآخرون |
| 212 | مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين | نوفمبر 2008 | د. ابراهيم العيسوي | د. السيد دحية<br>د. سيد حسين وآخرون |
| 213 | أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها | فبراير 2009 | د. عبد القادر دياب | د. هدي صالح النمر<br>د. سيد حسين |
| 214 | السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية | أغسطس 2009 | د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب | د. سعد طه علام<br>د. ممدوح الشرقاوي وآخرون |
| 215 | اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر (1988 – 2005) | أغسطس 2009 | د. محمود ابراهيم فرج | د. فادية محمد عبد السلام<br>د. مني توفيق يوسف وآخرون |
| 216 | آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر | أغسطس 2009 | د. عبد الغنى محمد عبد الغنى | د. شحاته محمد شحاته<br>د. كامل البشار وآخرون |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 217 | نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة | أكتوبر 2009 | د. محرم الحداد | د. حسام مندورة<br>د. إجلال راتب وآخرون |
| 218 | الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر | فبراير 2010 | د. ايمان احمد الشربيني | د. عزة عمر الفندري<br>د. زينات محمد طلبة وآخرون |
| 219 | التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها على التنمية | فبراير 2010 | د. سيد محمد عبد المقصود | فريد أحمد عبد العال<br>د. خضر عبد العظيم أبو قوره وآخرون |
| 220 | بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري "من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية" | مارس 2010 | د. محمد عبد الشفيع عيسى | د. ممدوح فهمي الشرقاوي<br>د. لطف الله إمام صالح وآخرون |
| 221 | الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر 2012 – 2032 | يوليه 2010 | د. مجدي عبد القادر | د. محمود إبراهيم فراج<br>د. منى توفيق |
| 222 | المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر " دراسة ميدانية " | يوليه 2010 | د. دسوقى عبد الجليل | د. زينات طبالة<br>د. إيمان الشربيني وآخرون |
| 223 | المشروعات القومية للتنمية الزراعية في الأراضي الصحراوية | يوليه 2010 | د. عبد القادر محمد دياب | د. ممدوح شرقاوي<br>د. هدي النمر وآخرون |
| 224 | نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر | سبتمبر2010 | د. خضر عبد العظيم ابو قوره | د. على عبد الـــــرازق جلبى<br>د. زينات محمد طبـــــالة وآخرون |
| 225 | متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخي العالمي | أكتوبر 2010 | د. محرم الحداد | د. حسام مندور<br>د. نفيسة أبو السعود وآخرون |
| 226 | آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية | يناير 2011 | د. ابراهيم العيسوي | د. السيد دحية<br>د. سهير أبو العنين وآخرون |
| 227 | نحو مزيج أمثل للطاقة في مصر" | يناير 2011 | د. نفين كمال | د. على نصار<br>د. محمود صالح وآخرون |
| 228 | مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات في مصر | أغسطس 2011 | د. محرم الحداد | د. سيد دحية<br>د. حسام مندور وآخرون |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 229 | المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر | أغسطس 2011 | د. مجدي عبد القادر | عزيزة على عبد الرزاق<br>د. مني عبد العال الرزاق وآخرون |
| 230 | تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام 2000 حتى عام 2011/2010 | أكتوبر 2011 | د. اجلال راتب | د. عبد العزيز إبراهيم<br>د. محمد عبد الشفيع عيسي وآخرون |
| 231 | تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير | يونيه 2012 | د. ابراهيم العيسوي | د. سهير أبو العينين |
| 232 | مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية | يونيه 2012 | د. ابراهيم العيسوي | د. السيد دحية<br>د. نفيين كمال وآخرون |
| 233 | تطوير جودة البيانات في مصر | مارس 2012 | د.اماني حلمى الريس | د. على نصار<br>د. زينات طبالة وآخرون |
| 234 | ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية | يونيه 2012 | د. وفاء احمد عبد الله | د. خضر عبد العظيم أبو قورة<br>د. لطف الله إمام صالح |
| 235 | السوق المحلية للقمح ومنتجاته | يونيه 2012 | د. عبد القادر محمد دياب | د. ممدوح الشرقاوي<br>د. هدى النمر وآخرون |
| 236 | أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية) | يونيه 2012 | د. فريد احمد عبد العال | د. سيد عبد المقصود<br>د. علا سليمان الحكيم وآخرون |
| 237 | إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية | يونيه 2012 | د. نفيسة سيد ابو السعود | د. سحر البهائي،<br>د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون |
| 238 | رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة | يونيه 2012 | د. ايمان أحمد الشربينى | د. نجوان سعد الدين<br>د. محمد حسن توفيق |
| 239 | تطوير النظام القومي لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر | سبتمبر 2012 | د. محرم الحداد | د. زلفى شلبي<br>د. سيد دياب وآخرون |
| 240 | (الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية | سبتمبر 2012 | د. اجلال راتب | د. فادية عبد السلام |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ودوائر التعاون الاقتصادي المصري في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية) | | | د. محمد عبد الشفيع وآخرون |
| 241 | المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر | سبتمبر 2012 | د. وفاء احمد عبد الله | |
| 242 | التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات في مصر وآفاق المستقبل | سبتمبر 2012 | د. مجدي عبد القادر | د. زينات طبالة<br>د. عزت زيان وآخرون |
| 243 | تطوير استراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل | نوفمبر 2013 | د. محرم الحداد | د. زلفى شلبي<br>د. محمد عبد الشفيع وآخرون |
| 244 | أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصـرية<br>( بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس) | نوفمبر 2013 | د. فريد احمد عبد العال | د. سيد عبد المقصود<br>د. علا سليمان الحكيم وآخرون |
| 245 | نموذج رياضي إحصائي للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية | نوفمبر 2013 | د. محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي | |
| 246 | دور الجمعيات الأهلية في دعم التعليم الأساسي " دراسة ميدانية" | نوفمبر 2013 | د. دسوقى عبد الجليل | د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون |
| 247 | " دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام | نوفمبر 2013 | د. سهير ابو العينين | د. نفين كمال<br>د. هبة الباز وآخرون |
| 248 | "بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري" | نوفمبر 2013 | د. اجلال راتب | د. فادية عبد السلام<br>د. محمد عبد الشفيع وآخرون |
| 249 | الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة في مصر | ديسمبر 2013 | د. ممدوح فهمي الشرقاوى | د. نجوان سعد الدين<br>د. إيمان احمد الشربيني وآخرون |
| 250 | الصناديق والحسابات الخاصة "فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها" | ديسمبر 2013 | د. ايمان احمد الشربيني | د. عزيزة عبد الرزاق<br>د. محمد حسن توفيق |
| 251 | الاقتصاد الأخضر ودورة في التنمية المستدامة | فبراير 2014 | د. حسام الدين نجاتي | د. محمد سمير مصطفى،<br>د. نفيسة أبو السعود وآخرون |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 252 | إدارة الزراعة المصرية في اطار التغيرات المحلية والدولية | فبراير 2014 | د. عبد القادر محمد دياب | |
| 253 | تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس | ديسمبر 2014 | د. اجلال راتب | د. فادية عبد السلام<br>د. مصطفى أحمد مصطفى<br>وآخرون |
| 254 | التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين في مصر" معلم التعليم الأساسي<br>نموذجا" | ديسمبر 2014 | د. دسوقى عبد الجليل | د. خضر عبد العظيم أبو قورة– د. لطف الله إمام صالح وآخرون |
| 255 | استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية | ديسمبر 2014 | د. منى عبد العال دسوقى | د. علي نصار<br>د. أحمد فرحات وآخرون |
| 256 | التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011 | يناير 2015 | د. حنان رجائي عبد اللطيف | د. سعد طه علام<br>د. عبد الفتاح حسين<br>وآخرون |
| 257 | التدهور البيئي في مصر منهج دليلي لتقدير تكاليف الضرر | ابريل 2015 | د. محمد سمير مصطفى | د. أحمد عبد الوهاب برانية<br>د. نفيسة سيد أبو السعود<br>وآخرون |
| 258 | بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومي في مصر<br>"دراسة حالة" " معهد التخطيط القومي" | مايو 2015 | د. ايمان احمد الشربيني | |
| 259 | تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 في سياق توجهات التنمية في مصر | يوليو 2015 | د. هدى صالح النمر | د. علاء الدين محمود زهران،<br>د. خالد عبد العزيز عطية<br>وآخرون |
| 260 | العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة | أغسطس 2015 | د. أجلال راتب | د. فادية عبد السلام<br>د. سلوى محمد مرسي<br>وآخرون |
| 261 | إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر | أكتوبر 2015 | د. نفين كمال | د. سهير أبو العينين<br>د. نفيسة أبو السعود<br>وآخرون |
| 262 | السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير " | سبتمبر2014 | د. عبد القادر محمد دياب | د. هدى صالح النمر<br>د. أحمد عبد الوهاب برانية<br>وآخرون |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 263 | المرصد الحضري لمدينة الأقصر محافظة الأقصر | ابريل 2016 | د. سيد عبد المقصود | د. فريد أحمد عبد العال<br>د. محمود عبد العزيز عليوه<br>وآخرون |
| 264 | الطاقة المتجددة بين نتائج وابتكارات البحث العلمي والتطبيق الميداني في الريف المصري | إبريل 2016 | د. عبد القادر محمد دياب | د. هدي صالح النمر<br>د. أحمد عبد الوهاب برانية<br>وآخرون |
| 265 | نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر في مصر – سبل وآليات تحقيق الثاني من أهداف التنمية المستدامة– (2016 – 2030) | يوليو 2016 | أ.د. هدى صالح النمر | د. عبد العزيز إبراهيم<br>د. بركات أحمد الفرا<br>وآخرون |
| 266 | التغيرات في أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد ( العالمي والعربي والمصري) | يوليو 2016 | د. حسن صالح | د. إجلال راتب<br>د. فادية عبد السلام<br>وآخرون |
| 267 | مستقبل التنمية في المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر ( الشلاتين وحلايب) | يوليو 2016 | أ.د. منى دسوقى | د. سيد عبد المقصود<br>د. فريد أحمد عبد العال<br>وآخرون |
| 268 | نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2015/ 2030 | يوليو 2016 | د. ماجد خشبة | د. على نصار<br>د. هدى النمر وآخرون |
| 269 | متطلبات تطوير الحاسبات القومية في مصر | يوليو 2016 | د. سهير أبو العينين | د. عبد الفتاح حسين<br>د. أمل زكريا |
| 270 | آليات التنمية الإقليمية المتوازنة | أغسطس2016 | د. فريد عبد العال | د. سيد محمد عبد المقصود<br>د. أحمد عبد العزيز البقلى<br>وآخرون |
| 271 | تفاعلات المياه والمناخ والانسان في مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل) | أغسطس2016 | د سمير مصطفى | د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وآخرون |
| 272 | تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي على المستوى المؤسسي والقومي في مصر | أغسطس2016 | د محرم الحداد | د. محمد عبد الشفيع عيسي، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وآخرون |
| 273 | اشكالية المواطنة في مصر – الحقوق والوجبات | أغسطس2016 | د. دسوقى عبد | د. خضر عبد العظيم أبو |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | الجليل | قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون |
| 274 | كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين) | سبتمبر2016 | د. أمل زكريا | د. هدى صالح النمر د. هبة صالح مغيب وآخرون |
| 275 | الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر | أكتوبر2016 | د. إيمان الشربينى | د. ممدوح الشرقاوى د. زلفى شلبى وآخرون |
| 276 | الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد القومي | يوليو2017 | د. نفيسة أبو السعود | د. محمد سمير مصطفى د. مها الشال وآخرون |
| 277 | متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر | يوليو2017 | د. علاء زهران | د. محمد ماجد خشبة د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون |
| 278 | آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية | يوليو2017 | د. أحمد عاشور | د. أمل زكريا عامر د. سهير أبو العينين وآخرون |
| 279 | سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في مصر | أغسطس2017 | د. هدى صالح النمر | د. علاء الدين زهران د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون |
| 280 | الخيارات الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعي في مصر | أغسطس2017 | ا.د. دسوقى عبد الجليل | د. خضر عبد العظيم أبو قورة – د. محرم صالح الحداد وآخرون |
| 281 | المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر | سبتمبر2017 | د. حنان رجائى عبد اللطيف | د. سعد طه علام د. نجوان سعد الدين وآخرون |
| 282 | تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر | سبتمبر2017 | د عبد القادر دياب | د. أحمد برانية د. بركات الفرا وآخرون |
| 283 | اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا | سبتمبر 2017 | د محمد عبد الشفيع | د. اجلال راتب د. فادية عبد السلام |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 284 | دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية في مصر | أكتوبر2017 | د. حسام نجاتى | د. سحر البهائي<br>د. حنان رجائي وآخرون |
| 285 | صناعة الرخام في مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان | ديسمبر2017 | د إيمان أحمد الشربينى | د. ممدوح الشرقاوى<br>د. محمد نصر فريد وآخرون |
| 286 | تطوير منظومة التعليم العالي في مصر | ديسمبر 2017 | د. محرم صالح الحداد | د. دسوقى عبد الجليل<br>د. محمد عبد الشفيع |
| 287 | الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادى وقحالة البيئة | ديسمبر2017 | د. محمد سمير مصطفى | د. عبد القادر دياب<br>د. أحمد عبد العزيز البقلي |
| 288 | نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة في مصر | يونيو2018 | د هدى صالح النمر | د. علاء الدين محمد زهران،<br>د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون |
| 289 | مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر | يونيو2018 | د محمد ماجد خشبة | د. محمد على نصار<br>د. هبة جمال الدين وآخرون |
| 290 | دراسة تحليلية لموقع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات | يونيو2018 | د أمانى حلمى الريس | د. فادية محمد عبد السلام،<br>د. حسن محمد ربيع وآخرون |
| 291 | سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر | يوليو2018 | د فادية عبد السلام | د. حجازى الجزار<br>د. محمود عبد الحى صلاح وآخرون |
| 292 | التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على العمالة) | يوليو 2018 | د محرم الحداد | د. اجلال راتب<br>د. محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون |
| 293 | التأمين وإدارة المخاطر في الزراعة المصرية | يوليو 2018 | د سمير عريقات | د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون |
| 294 | اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصري 18-35 سنة – دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة | أغسطس2018 | د. دسوقي عبد الجليل | د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون |
| 295 | التعاون المصري الأفريقي في مجال استئجار الأراضي والتصنيع الغذائي | سبتمبر2018 | د. سمير مصطفى | د. نفيسة سيد أبو السعود،<br>د. حمداوي بكري وآخرون |
| 296 | لا مركزية الإدارة البيئية في مصر وسبل دعمها | سبتمبر2018 | د. نفيسة أبو السعود | د. محمد سمير مصطفي،<br>د. سحر إبراهيم البهائي |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | وآخرون |
| 297 | تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003مع اهتمام خاص بدورها في مساندة أهداف خطط التنمية | سبتمبر2018 | د. حجازي عبد الحميد الجزار | د. علي فتحي البجلاتي د. أحمد عاشور وآخرون |
| 298 | الممارسات الاحتكارية في أسواق السلع الغذائية الأساسية في مصر | أسبتمبر 2018 | د. عبد القادر دياب | د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. هدى صالح النمر وآخرون |
| 299 | سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية | أكتوبر 2018 | د. نجلاء علام | د. محمد عبد الشفيع د. مجدى خليفة وآخرون |
| 300 | تفعيل منظومة جودة التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات | ديسمبر 2018 | د. إيمان الشربيني | د. زلفى شلبي د. محمد حسن توفيق وآخرون |
| 301 | دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط | فبراير2019 | د. محمد حسن توفيق | د. إيمان الشربيني د. سمير عريقات وآخرون |
| 302 | سياحة التراث الثقافي المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية | يونيو 2019 | د. سلوى محمد مرسى | د. إجلال راتب العقيلي د. زينب محمد الصادي وآخرون |
| 303 | تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها في مصر | يوليو 2019 | د. حجازي عبد الحميد الجزار | د. سهير أبو العنيين ، د. أحمد ناصر وآخرون |
| 304 | مستقبل القطن المصري في سياق استراتيجية التنمية الزراعية في مصر | يوليو 2019 | د. سعد طه علام | د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وآخرون |
| 305 | التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الصادرات | أغسطس2019 | د. محرم الحداد | |
| 306 | منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر | أغسطس2019 | د. فادية عبد السلام | د. محمود عبد الحي د. محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون |
| 307 | نحو منهجيه لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – حالة مصر | أغسطس2019 | د. عبد الحميد القصاص | د. أحمد سليمان د. علا عاطف وآخرون |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 308 | تطوير التعليم الأساسي في مصر في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة | سبتمبر 2019 | د. دسوقي عبد الجليل | د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله محمد طبالة وآخرون |
| 309 | النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في مصر خلال 2006–2017 | سبتمبر 2019 | د. عزت زيان | د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وآخرون |
| 310 | الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة في مصر | أكتوبر 2019 | د. هدى النمر | د. بركات أحمد الفرا د. محمد ماجد خشبة وآخرون |
| 311 | فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله | مارس 2020 | د. هدى النمر | د. أحمد عبد الوهاب برانيه د. بركات أحمد الفرا وآخرون |
| 312 | متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030 | مارس 2020 | د. حنان رجائي عبد اللطيف | د. سعد طه علام د. سمير عبد الحميد عريقات وآخرون |
| 313 | الاسرة المصرية وادوار جديده في مجتمع يتغير (بالتركيز على منظومة القيم) | يونيو 2020 | أ.د/ زينات محمد طبالة | أ.د دسوقي عبد الجليل أ.د عزة عمر الفندرى وآخرون |
| 314 | الاستثمار في المشروعات البيئية في مصر وفرص تنميتها | يونيو 2020 | أ.د. نفيسة سيد أبو السعود | أ.د. خالد محمد فهمي د. منى سامي وآخرون |
| 315 | "استشراف الآثار المتوقعة لبعض التطورات التكنولوجية على التنمية في مصر وبدائل سياسات التعامل معها"(بالتطبيق على الذكاء الاصطناعي: AI – وسلسلة الكتل: Blockchain) | يونيو 2020 | أ.د. محمد ماجد خشبة | أ.د. عبد الحميد القصاص أ.د اماني الريس وآخرون |
| 316 | التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الاستثمارات | يونيو 2020 | د. محرم الحداد | أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبي وآخرون |
| 317 | سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة | يونيو 2020 | د. مها الشال | أ.د. عزت النمر د. حجازي الجزار وآخرون |
| 318 | دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا | يونيو 2020 | د. إجلال راتب | أ.د. سلوى مرسى أ.د. فادية عبد السلام وآخرون |
| 319 | سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية | يونيو 2020 | د. حسين صالح | أ.د. محمود عبد الحى أ.د. محمد عبد الشفيع وآخرون |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 320 | المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية ( بالتطبيق على محافظة المنوفية ) | يوليو 2020 | أ.د. فريد عبد العال | أ.د. سيد عبد المقصود<br>أ.د. عزة يحيى وآخرون |
| 321 | الشراكة بين القطاعين العام والخاص– التحديات والآفاق المستقبلية | أغسطس 2020 | أ.د. فادية عبد السلام | أ.د. سهير أبو العنيين<br>د. أحمد رشاد وآخرون |
| 322 | التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على القيمة المضافة) | أغسطس 2021 | أ.د. محرم الحداد | أ.د. محمد عبد الشفيع<br>أ.د. زلفى شلبي وآخرون |
| 323 | أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (2003–2019) | أغسطس 2021 | أ.د. محمود عبد الحى | د. حجازي الجزار<br>د. عبد السلام محمد وآخرون |
| 324 | تجارة مصر الخارجية وأهمية النفاذ إلى أسواق دول غرب أفريقيا (الواقع الحالي – الإمكانات والتحديات) | أغسطس 2021 | أ.د. محمد عبد الشفيع | أ.د. محمود عبد الحى وآخرون |
| 325 | ثقافة التنمية في مصر – محاولة لقياس الأداء التنموي الثقافي | أغسطس 2021 | أ.د. دسوقى عبد الجليل | أ.د. لطف الله إمام<br>أ.د. زينات طبالة وآخرون |
| 326 | الأبعاد التنموية والاستراتيجية للأمن السيبراني ودوره في دعم الاقتصادات الرقمية والمشفرة – مسارات التجربة المصرية في ضوء التجارب العالمية | أغسطس 2021 | أ.د. ماجد خشبة | أ.د. أماني الريس وآخرون |
| 327 | تعزيز سلاسل القيمة بصناعة الملابس الجاهزة لدعم تنافسية الصادرات المصرية. | يوليو 2022 | أ.د. إجلال راتب | أ.د. سلوى مرسى<br>د. أحمد رشاد وآخرون |
| 328 | دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تجارة وصناعة الخدمات في مصر | يوليو 2022 | أ.د. محرم الحداد | أ.د. محمد عبد الشفيع<br>د. بسمة الحداد وآخرون |
| 329 | انعكاسات جائحة كورونا على فرص العمل للمرأة المصرية | يوليو 2022 | أ.د. زينات طبالة | أ.د. إيمان منجى وآخرون |
| 330 | توطين المجمعات الزراعية / الصناعية في محيط مواقع الإنتاج (بالتطبيق على تجهيز وحفظ الخضروات والفاكهة) | يوليو 2022 | أ.د. عبد الفتاح حسين | أ.د. عبد القادر دياب<br>أ.د. بركات الفرا وآخرون |
| 331 | تنمية الصناعات كثيفة المعرفة: بالتركيز على صناعة الحاسبات اللوحية | يوليو 2022 | أ.د. فادية عبد السلام | أ.د. حسين صالح<br>د. أحمد رشاد وآخرون |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 332 | التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني الصناعي في مصر في ضوء تعميق التصنيع المحلى | يوليو 2022 | أ.د. دسوقى عبد الجليل | أ.د. لطف الله إمام<br>أ.د. زينات طبالة وآخرون |
| 333 | قطاع الخدمة المدنية في مصر وإمكانيات التطوير في ظل الاقتصاد الرقمي | يوليو 2022 | د. أمل زكريا | أ.د. فريد عبد العال<br>وآخرون |
| 334 | التوجه التصديري للزراعة المصرية : بين الواقع والطموح | يوليو 2022 | أ.د. هدى النمر | أ.د. وحيد مجاهد<br>د. أحمد رشاد وآخرون |
| 335 | تحليل هيكل القوي العاملة في الاقتصاد المصري في ظل الثورة الصناعية الرابعة | يوليو 2022 | د. حجازى الجزار | د. وفاء مصلحي<br>د. سحر عبود وآخرون |
| 336 | الإنفاق الصحي في مصر بين اعتبارات الكفاءة والفاعلية | يوليو 2022 | أ.د. عزة الفندرى | أ.د. محمود عبد الحى<br>أ.د. لطف الله إمام، وآخرون |
| 337 | العناقيد الصناعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر : التحديات والفرص الواعدة | يوليو 2022 | أ.د. بسمة الحداد | ا.د. فادية عبد السلام<br>واخرون |
| 338 | بناء القاعدة التكنولوجية الوطنية في مصر والتصنيع المحلّي للآلات والمعدات الإنتاجية | يوليو 2022 | أ.د. محمد عبد الشفيع | أ.د. محمود عبد الحى<br>أ.د. حجازي الجزار وآخرون |
| 339 | متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في مصر في سياق رؤية مصر 2030 | يوليو 2022 | أ.د. حنان رجائي | أ.د. سمير عريقات<br>أ.د. نجوان سعد الدين<br>وآخرون |
| 340 | تداعيات جائحة كورونا على الأسرة المصرية من منظور تنموي | يوليو 2022 | أ.د. مجدة إمام | أ.د. زينات طبالة<br>أ.د. إيمان منجى وآخرون |
| 341 | سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي (بالتطبيق على مدينة القاهرة) | يوليو 2022 | أ.د. فريد عبد العال | أ.د. سيد عبد المقصود<br>أ.د. سحر إبراهيم وآخرون |
| 342 | تطبيقات التكنولوجيا الحيوية ودورها في دعم التنمية المستدامة في مصر | يوليو 2022 | أ.د. ماجد خشبة | أ.د. أماني الريس<br>وآخرون |
| 343 | الإطار المؤسسي لحيازة واستغلال الأراضي الزراعية الجديدة في إطار التنمية الزراعية المستدامة | فبراير 2023 | أ.د. عبد الفتاح حسين | أ.د. سعد زكى نصار،<br>وآخرون |
| 344 | استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية: الانعكاسات على أوضاع الأمن الغذائي المصري وإمكانيات وسبل المواجهة | يوليو 2023 | أ.د. هدى النمر | أ.د. علاء زهران،<br>أ.د. خالد عبد العزيز عطية<br>وآخرون |
| 345 | حوكمة التكنولوجيات البازغة لدعم التنمية | إبريل 2023 | أ.د. ماجد خشبة | أ.د. علاء زهران، |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | المستدامة – خبرات دولية ووطنية مقارنة | | | أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون |
| 346 | قراءة تحليلية لتطور مستويات التنمية البشرية في مصر | يوليو 2023 | أ.د. زينات طبالة | د. أحمد سليمان، أ.د. عزة الفندرى وآخرون |
| 347 | تقدير تكاليف المعيشة في ضوء المستجدات الدولية والمحلية | يوليو 2023 | أ.د. محمود عبد الحى | أ.د. سحر البهائي، أ.د. سيد عبد المقصود وآخرون |
| 348 | التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري | يوليو 2023 | أ.د. إجلال راتب | أ.د. فادية عبد السلام، أ.د. سلوى مرسى وآخرون |
| 349 | الإدارة المستدامة للمخلفات الالكترونية في مصر | ابريل 2024 | أ.د. خالد عطية | أ.د. علاء زهران أ.د. نفيسة أبو السعود |
| 350 | دَوْر التقنيات الزِراعِيَّة الحَدِيثَة وتطبيقاتها فِي تَعزِيز اسْتِدامَة الزِّرَاعَة وَالغِذاء فِي مِصر "التحديات والفُرص" | ابريل 2024 | أ.د. هدى النمر | أ.د. أحمد برانية أ.د. علاء زهران |
| 351 | دور نظم المعلومات المكانية في ادارة منظومة التنمية العمرانية فى مصر– بالتطبيق على الساحل الشمالي الغربي | ابريل 2024 | أ.د. فريد عبد العال | أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. أحمد البقلي |
| 352 | ما بعد حياه كريمة: تشغيل الخدمات، استدامة الموارد، والتخطيط المحلى | ابريل 2024 | أ.د.أحمد البقلي | أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. فريد عبد العال |
| 353 | حركة الافروسنتريك وتأثيراتها المستقبلية على مصر والسيناريوهات المتوقعة والسياسات الممكنة لدعم صانع القرار | ابريل 2024 | د. هبة جمال الدين | أ.د. بسمة الحداد د. حسن ربيع |
| 354 | إطار مقترح لعمل سوق الكربون في مصر | ابريل 2024 | د. منى سامى | أ.د. أماني الريس د. يحيى حسين |
| 355 | Refugees in Egypt: Impacts and Policy Recommendations | ابريل 2024 | د. نجلاء حرب | أ.د. فادية عبد السلام أ.د. محمود عبد الحى |
| 356 | دور صناعة الفضاء في دعم التنمية المستدامة في مصر في ضوء الخبرات العالمية | إبريل 2024 | أ.د. ماجد خشبة | د. مها الشال د. عصام الجوهري |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 357 | نظم الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء التحديات المعاصرة | يناير 2025 | أ.د دسوقى عبد الجليل | أ.د لطف الله إمام<br>أ.د زينات طبالة وآخرون |
| 358 | التغيرات المُناخية والقطاع الزراعي المصري: تحليل كمي وكيفي للآثار وسياسات وآليات المواجهة | يناير 2025 | أ.د هدى النمر | أ.د علاء زهران<br>أ.د خالد عطية وآخرون |
| 359 | تنمية الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى الأسواق الأفريقية: التحديات والفرص | يناير 2025 | أ.د. سحر البهائى | أ.د. هدى النمر<br>أ.د. بركات الفرا وآخرون |
| 360 | دور بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية في تحقيق هدف الصادرات حتى 2030 | يناير 2025 | أ.د. إجلال راتب | أ.د. فادية عبد السلام<br>أ.د. حسين صالح وآخرون |
| 361 | مراكز فكر المستقبل في ضوء التغيرات العالمية رؤية مستقبلية لمراكز الفكر في مصر | يناير 2025 | أ.د. هبة جمال الدين | أ.د. بسمة الحداد<br>أ.د. ماجدة إبراهيم وآخرون |
| 362 | دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية | يناير 2025 | أ.د. فادية عبد السلام | أ.د. إجلال راتب<br>أ.د. محمد عبد الشفيع وآخرون |
| 363 | التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية" بالتطبيق على أقليم شمال "الصعيد | يناير 2025 | أ.د. فريد عبد العال | أ.د. سيد عبد المقصود<br>د.أمل زكريا وآخرون |
| 364 | تطوير وتنمية التجمعات الحضرية (عواصم المحافظات) لتعزيز الروابط الحضرية–الريفية في مصر | يناير 2025 | أ.د. أحمد البقلى | أ.د. سيد عبد المقصود<br>أ.د. فريد عبد العال وآخرون |

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

# Developing Urban Agglomerations (Provincial Capitals) to Strengthen Urban-Rural Linkages in Egypt

No. (364) – Jan 2025